وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسيــة
كلية التربية – قسم اللغة العربية

الدَّلَالَةُ النحويَّةُ عِنْدَ الفَرَّاءِ فِي كِتَابِهِ مَعَانِي القُرآن

رسالة تقدّم بها الطالب

باقر فليح عبد الحسن البغدادي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي

١٤٣٤هـ ٢٠١٣م

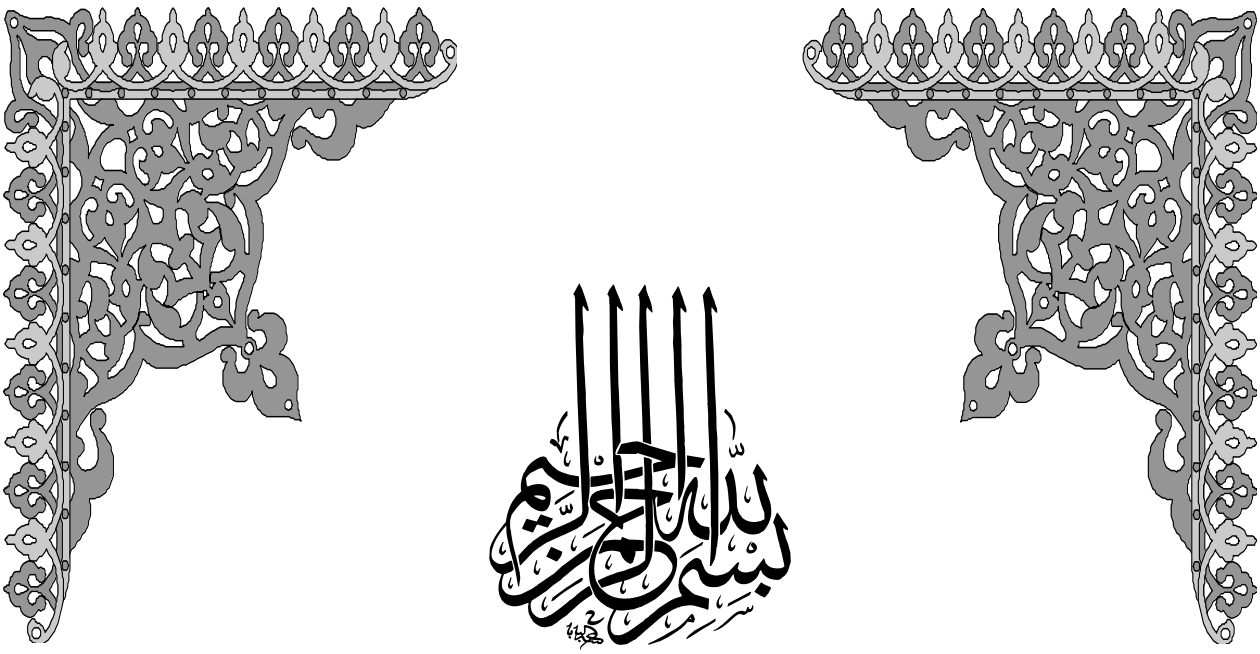

﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ
ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾

آل عمران/٧

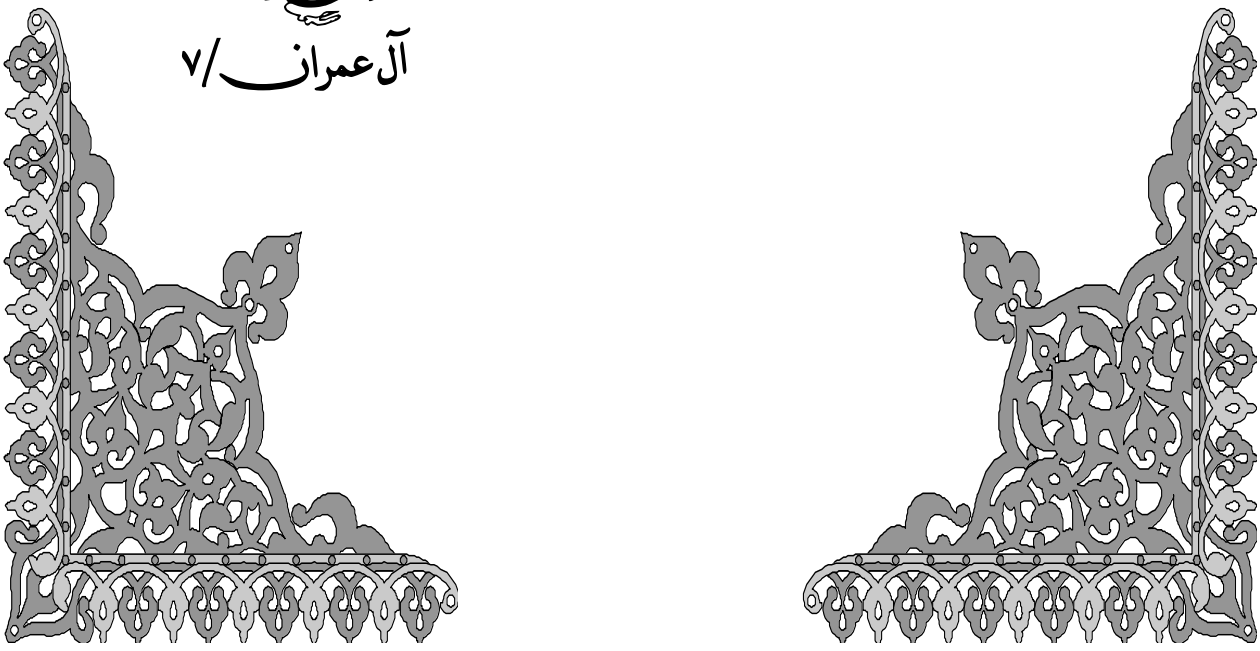

الإهداء

إلى كل من ساعدني وشجعني ...

وعرَّفني طريق الخير والصلاح ...

من شيوخ وزملاء ...

لهؤلاء كلهم ...

أتشرف بإهداء جهدي المتواضع

هذا...

باقر

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الدَّلالَةُ النحويَّةُ عِنْدَ الفَرَّاءِ فِي كِتَابِهِ مَعَانِي القُرآن) التي قدمها الطالب (باقر فليح عبد الحسن البغدادي) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية - جامعة القادسية ، وأنَّ الرسالةَ استوفت خطَّتها استيفاءً تامّاً يؤهِّلُها للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي

التاريخ : ٧ / ٤ / ٢٠١٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالةَ للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : ٧ / ٤ / ٢٠١٣ م

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة ، نشهد أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (**الدَّلالَةُ النحويَّةُ عِنْدَ الفرَّاءِ فِي كِتَابِهِ مَعَانِي القُرآن**) المقدمة من قبل الطالب (**باقر فليح عبد الحسن البغدادي**) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية وآدابها وبتقدير (جيد جدا") .

التوقيع :

الاسم : أ.د. صاحب جعفر أبو جناح

رئيساً

التاريخ : ١١ / ٧ / ٢٠١٣ م

التوقيع :

الاسم : أ.م.د.مهدي حارث مالك

عضواً

التاريخ : ١٠ / ٧ / ٢٠١٣ م

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. عقيل عكموش عبد

عضواً

التاريخ : ٤ / ٧ / ٢٠١٣ م

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. لطيف حاتم الزاملي

عضواً ومشرفاً

التاريخ : ٣ / ٧ / ٢٠١٣ م

صدقت من قبل مجلس كلية التربية – جامعة القادسية

جامعة القادسية
مكتب العميد
كلية التربية

التوقيع :

الاسم أ.د.خالد جواد العادلي

عميد كلية التربية – جامعة القادسية

التاريخ : ٢٠ / ٨ / ٢٠١٣ م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
– **المقدمة**	١ – ٤
– **التمهيد : النَّحو والدَّلالةُ (المفاهيمُ والعلاقةُ)**	٥ – ٢٣
أولاً: مفاهيم النَّحو والدَّلالةُ	٥
ثانياً : مؤشرات الدَّلالَة النحويَّة عند الفرَّاء في النظر والتطبيق	٢١
– **الفصل الأول : الإسناد النحوي ودلالة التراكيب النحوية**	٢٤ – ٨٢
توطئة	٢٤
– المبحث الأول : دلالة الإسناد الفعلي	٢٨ – ٤٤
أولاً : دلالةُ الإسناد الفعليِّ المُطْلَقِ	٢٨
ثانياً: دلالةُ الإسناد الفعليِّ المُقيَّدِ	٣٧
– المبحث الثاني : دلالة الإسناد الاسمي	٤٥ – ٦٥
أَولاً: دَلالَةُ الإسناد الإسمي المُطلقِ	٤٦
ثانياً: دَلالَةُ الإسناد الإسمي المُقيَّدِ	٤٧
– المبحث الثالث : دلالة الأنماط التحويلية في الجملة العربية	٦٤ – ٨٢
أَولاً : دَلالَةُ الذكرِ والحذفِ في التراكيبِ الإسناديَّةِ	٦٤
ثانَّياً : دَلالَةُ التقديمِ والتأخيرِ في التراكيبِ الإسناديَّةِ	٧٨
– **الفصل الثاني : دلالة النصب بعد تمام الإسناد**	٨٣ – ١٤٨
توطئة	٨٣
– المبحث الأول : دلالة العلاقات النحوية للمفعول به	٨٨ – ١٠٠
التخصيص بعلاقة التعدية	٨٨
دلالة التحولات في علاقة التعدية	٩٧

الموضوع	الصفحة
– المبحث الثاني : دلالة العلاقات النحوية للمفاعيل	١٠١ – ١٣٠
أولاً: التخصيص بعلاقة التحديد والتوكيد	١٠١
ثانياً: التخصيص بعلاقة الظرفية	١١٢
ثالثاً: التخصيص بعلاقة السببية أَو الغائية	١٢٣
رابعاً: التخصيص بعلاقة المصاحبة	١٢٨
– المبحث الثالث : دلالة العلاقات النحوية لما شابه المفعول	١٣٠ – ١٤٨
أولاً: التخصيص بعلاقة الملابسة (علاقة الحال أو الهيأة)	١٣٠
ثانياً: التخصيص بعلاقة التمييز (التفسير)	١٤١
– **الفصل الثالث : دلالة الإضافة والإتباع**	١٤٩ – ١٩١
توطئة	١٤٩
– المبحث الأول : دلالة الإضافة	١٥١ – ١٦٥
النوع الأوَّل: الإضَافَة المعنوية (المحضة)	١٥٢
النوع الثاني: الإضَافَة المؤكدة	١٦٠
النوع الثالث: الإضَافَة اللفظية (غير المحضة)	١٦٢
النوع الثاني: الإضَافَة المنفية	١٦٤
– المبحث الثاني : دلالة الإتباع	١٦٦ – ١٩١
أوَّلاً : الإتبَاع باتجاه الوصف (النعت)	١٦٧
ثانياً: الإتبَاع باتجاه البدل (التكرير أو الترجمة)	١٧٧
ثالثاً: الإتبَاع باتجاه النسق "العطف"	١٨٢
– **الفصل الرابع : دلالة الأساليب النحوية**	١٩٢ – ٢٥٣
توطئة	١٩٢
– المبحث الأول : دلالة الأساليب الخبرية	١٩٥ – ٢١٦

الموضوع	الصفحة
أَولاً : أُسلُوب الشَّرْط	١٩٦
دلالة أدوات الشَّرْط	١٩٨
ثانياً: أُسلُوب التوكيد	٢٠٧
القسم الأَول : التوكيد اللفظي	٢٠٩
القَسَم الثاني : التوكيد المعنوي	٢١٠
ثالثاً: أُسلُوب القَسَم	٢١١
أ.القَسَم بالجملة الفعلية	٢١٣
ب. القَسَم بالمصدر النائب عن فعله	٢١٥
ج. القَسَم بالجملة الاسمية	٢١٥
د. القَسَم بالحرف	٢١٦
– المبحث الثاني : دلالة الأساليب الإنشائية	٢١٧ – ٢٥٤
أولاً : أُسلُوب الأَمر	٢١٧
ثانياً : أُسلُوب النَّهي	٢٢٧
ثالثاً : أُسلُوب الاستفهام	٢٣٠
رابعاً: أُسلُوب النداء	٢٥٠
– **الخاتمة**	٢٥٥ – ٢٥٧
– **المصادر والمراجع**	٢٥٨ – ٢٧٥
– **ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية**	A - B

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الأوَّلِ بلا أولَ كانَ قبلَه ، والآخر بلا آخرَ يكونُ بعده .. والصلاةُ والسلامُ على رسوله المختار ، وعلى آله الطيبين الأطهار ، وأصحابه المنتجبين الأبرار .

أمَّا بعد:

لم يكن النحو العربي عِلماً يُعنى بتتبّع علامات الإعراب والبناء فحسب ، بل هو عِلمٌ يُعنى أيضاً بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين ، فقد درس النحاةُ الأوائل أهميَّة (النحو) في تفسير دَلالة النصِّ وبيَّنوا أهميّته في كشف خصائص التراكيب ومعانيها ، وهذا إنَّما يثبت للنحو غايةً ووظيفةً أوسعَ ممَّا هي عليه ، فالجانبُ الدَّلالي يُعَدُّ أحدَ الركائز المهمة التي بنيت عليها نظرية النحو العربي ؛ إذْ كانَ لهذا البحث جذوره المتأصلة في تراثنا العربي ، يلحظ ذلك عند علماء العربية على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ؛ إذْ تجاذبوا فيه أطراف الرأي ، واتفقوا في أمورٍ واختلفوا في أخرٍ ، مستندين في كل ذلك إلى ما وردَ من أشعار العرب القدماء ، وكلام الجبار العزيز ، متّخذينَ كلِّ ذلك شاهداً ومصداقاً لقولِهم .

ويعدُّ البحث عن الدَّلالة من أهم وسائل الكشف عن أسرار القرآن الكريم ومواطن إعجازه ؛ لذلك سعى المفسرون جاهدين إلى بلوغ ذلك ، فقدموا تفاسيرهم التي كانت لهم ذكرا خالداً وسفراً مخلَّداً .

وبلحاظ الأهميَّة التي يتمتع بها علم الدلالة كان اختياري لأحد مستوياته وهو (الدلالة النحوية) عند عَلَمٍ من أعلام النحو العربي هو أبو زكريا الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) وبالتحديد في كتابه معاني القرآن الذي يمثل مرحلةً من مراحل التفسير المستند إلى المعنى المستنبط من كلام العرب وأساليبهم .

وعلى بركة الله وتوكلي عليه وبتشجيعٍ من أستاذي الأستاذ المساعد الدكتور لطيف حاتم عبد الصاحب الزامليّ ، عزمت البحث في هذا الكتاب بحثاً دلالياً يسبر نحو التراكيب والدلالات فيه ، فشرعتُ بالإطلاع على كتب علم الدلالة التي اعتمدت عليها في كتابة هذه الرسالة بغية توسيع الأفق أمامي ، ثم أعدت قراءة كتاب معاني القرآن للفَرَّاء مرَّاتٍ عدّةٍ راصداً أدقَّ ظواهر الدلالة النحوية الواردة فيه ، وبعد هذا الإطلاع استقر الرأي على أن يتضمن هذا البحث أربعةَ فصولٍ يسبقها تمهيدٌ عرضتُ فيه أولاً وبشكلٍ عام النحو والدلالة من جهة المفاهيم والعلاقة والأثر الذي تؤديه هذه العلاقة في دراسة المعنى ، وثانياً مؤشرات الدلالة النحوية عند الفَرَّاء من حيث النظر والتطبيق ، وتجنبتُ الحديثَ عن أمرينِ الأول: حياة الفَرَّاء ، والآخر: عرض كتاب (معاني القرآن) مضنَّة البحث لأنَّه قد فَصَّلَ القول فيهما الدكتور أحمد مكي الأنصاري في أطروحتِهِ للدكتوراه الموسومةِ بـ (أبو زكريا الفَرَّاء ومذهبه في النحو واللغة) وعرضَ للأمرين كليهما بشكلٍ واسعٍ وشاملٍ يجعلُ الكتابةَ عنهما ضَرباً من تكرار القول .

أما فصول الرسالة فقد خصَّصْتُ الفصل الأول للكلام على ماهية الإسناد النحوي ومفهومه عند الفَرَّاء ، فخصَّصْت المبحث الأول للبحث في دلالة الإسناد الفعلي عند الفَرَّاء ، والمبحث الثاني للبحث في دلالة الإسناد الاسمي عند الفَرَّاء ، أما المبحث الثالث فعرضت فيه بعض الأنماط التحويلية في الجملة العربية .

وكانت الدلالة النحوية للنصب بعد تمام الإسناد هي محور اشتغال الفصل الثاني ، الذي بحثت فيه العلاقات النحوية للمفعول به والمفاعيل الأخرى ، وتخصيصها للتركيب بعد تمام الإسناد ، فخصصت المبحث الأول للوقوف على العلاقات النحوية للمفعول به ، وتوجيه الفَرَّاء لدلالة هذه العلاقات ، وكان المبحث الثاني مَعْنِيَّاً بتحديد دلالة العلاقات النحوية للمفاعيل ، وجاء المبحث الثالث ليسلط الضوء على دلالة العلاقات النحوية لما شابه المفعول به .

أمَّا الفصل الثالث – الذي جاء بعنوان دلالة الإضافة والإتباع – فأهمية هذا الفصل تكمن في كونه يبحث في معنيين نحويين رئيسين من معاني النحو هما(الإضافة) ،

و(الإتباع) ، إذْ يشكّلان – مع (التخصيص) – الأساسَ الذي تقوم عليه عملية نظم التراكيب (الجمل) بعد تمام الإسناد ، فكانت (الإضافة) موضوع المبحث الأول ، وكان (الإتباع) موضوع المبحث الثاني .

ورابع فصول هذه الرسالة حملَ عنوان (دلالة الأساليب النحوية) وقد ابتدأت الفصل بعرضٍ حاولت أنْ أجعله شاملاً لمفهوم الأسلوب وعلاقته بالسياق وأقسامه والوظائف الدلالية التي يمكن أن يؤدِّيها كل أسلوب ، فعرضت في مبحثه الأول الدلالة النحوية لبعض من الأساليب الخبرية ، وفي مبحثه الثاني عرضتُ الدلالة النحوية لبعض من الأساليب الإنشائية ، وأوردت بعد ذلك الخاتمة وقد ضمنتها خلاصة البحث والنتائج التي توصلت إليها.

وحاولت ما استطعت إلى ذلك سبيلاً أن أتعامل مع نصوص الفَرَّاء بأسلوبٍ وصفيٍّ تحليليٍّ لأنَّ التحليل يمكن أن يكشف لنا عن أدق تفاصيل الأمور ويوضح لنا حقيقة العلاقة بين الأشياء خاصة وأنَّ المنهج الذي اعتمدته هو المنهج الوصفي ، ولا يخفى أنَّنا لكي نصف بدقة فعلينا أنْ نحلِّلَ بعمق لتتضح صورة الوصف بعد رصد أدقّ ملامحها ، وكانت غايتي من هذه الرسالة الوقوف عند مفهوم الدلالة النحوية عند عَلَمٍ من أعلامِ العربية هو أبو زكريا الفَرَّاء ومنهجه بما يمكننا وضعها في موضعها الصحيح بين جهود السابقين واللاحقين من علماء الدلالة .

وفي الختام أقول كيف لي أن أشكر فضلاً أجهلُ عدَّه ولا أعلمُ حدَّه ، ولكنّ صاحب الفضل يُشكر وإن كان في الشكر قصور ، فشكري وامتناني لأستاذي الفاضل المشرف على رسالتي (الأستاذ المساعد الدكتور لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي) الذي أفدتُ من سديدِ رأيهِ ودقةِ ملاحظتهِ وسعةِ صدرهِ الشيءَ الكثيرَ، فجزاه الله خيرًا عمّا بذله من جهدٍ علميٍّ صادقٍ ، فكانَ لإرشاداته وتوجيهاته الفضلُ في توجيه البحث إلى الشكل الذي استقرّ عليه ، فجزاه الله عن العربية أفضل الجزاء .

والشكر موصولٌ إلى أساتذتي الأفاضل الخبير العلمي ، والسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين سيتولون مناقشة هذه الرسالة ، وأرجو منهم أن تتسع صدورهم لما قد يجدوه من زللٍ أو خطأ آملاً أن تكون ملاحظاتهم وتوجيهاتهم عوناً لي على تجنّب العثرات وتصحيح الهفوات لتخرج هذه الرسالة من بين أيديهم رسالة متكاملةً ؛ فإنَّ عملي هذا على ما أراه ما هو إلّا جهد متواضع أقدِّمُه اليوم ولا أدَّعي له الكمالَ والبراءةَ من النقص فالكمالُ لله وحده ، ولكن أهميته تكمنُ في أنَّه يُعَدُّ قراءةً أخرى لمتنٍ لغويٍّ قديمٍ بآليات المحدثين ، وأسألُ الله تعالى أنْ يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[التوبة: ١٠٥] ، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

الباحث

التَّمهِيد

النَّحو والدَّلالةُ (المفاهيمُ والعلاقةُ)

أولاً: مفاهيمُ النَّحو والدَّلالةُ:

- **مفهومُ النحو :**

النحو هو القصد والطريق [١] ، وهذا المعنى اللغوي انتقل بعد ذلك ليصبح مصطلحاً نحوياً ؛ إذْ نجدُ سيبويه(ت١٨٠هـ) يذكره عندَ قوله: ((**وقد قَالَ بعضهم: (إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ) ، فشَبَّهوها بعُتُوٍّ. وهذا قليل ، وإنَّما أَراد جمع النحو**))[٢] ، وقد أفادَ ابن جني(ت٣٩٢هـ) من المعنى اللغوي لـ (النحو) عندما رأى أنَّ النحو هو أَنْ تقصد طريقاً ، وأَنْ تسلك سلوكاً لغوياً قد سلكته العرب في التصرف بكلامها ، فهو ((**انتحاءُ سَمْت كلام العرب ، في تصرّفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق مَنْ ليس من أَهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم وإن شَذَّ بعضُهم عنها رُدَّ به إليها . وهو في الأصل مصدرٌ شائعٌ ، أي نحوتُ نحواً ، كقولك: قصدت قصداً ، ثمَّ خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فقِهت الشيء أي عرفته ، ثمَّ خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم ؛ وكما أنَّ بيت الله خُصَّ به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلّها لله . وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه عَلَى أحد أنواعه . وقد استعملته العرب ظرفاً ، وأصله المصدر .**))[٣]

ولم يكنْ مصطلح "النحو" معروفاً ولامتداولاً بين النحاة في زمن أبي الأسود الدُّؤليِّ (ت٦٩هـ) ، إذْ ورد " النحو" في الدراسات العربية اللغوية التراثية بمصطلحاتٍ عِدَّة :-

أ.العربية :

لقد ذكر ابن سلام الجمحي(ت٢٣١هـ): ((**وكَانَ لأهل البصرة في العربية قُدْمَةٌ ، وبالنحو ولُغاتِ العَرَبِ والغريبِ عنايةٌ ، وكَانَ أَوَّل من أسّسَ العربيةَ، وفَتَحَ بابَها ، وأَنْهَجَ سبيلَها ، ووَضعَ قياسَها ، أبو الأَسْود الدُّوَلِيّ**))[٤]

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ، الأزهري ، تحقيق: إبراهيم الابياري : ٥/ ٢٥٢ .

(٢) الكتاب ، سيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: ٤/ ٣٨٤ .

(٣) الخصائص ، ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار : ١/ ٣٥ .

(٤) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، تحقيق : محمود محمد شاكر: ١/ ١٢ .

والناظر لقول ابن سلام يجده قد ذكر العربية بمعنيين[١] :

الأوَّل: هو قوله ((**وكَانَ لأهل البصرة في العربية قُدْمَةٌ**)) فمعناه معرفة أَهل البصرة بعلم اللسان العربي الذي أُنزلَ به القُرآن ؛ والدليل عَلَى ذلك قول يونس بن حبيب (ت١٨٩هـ) الذي نقله عنه ابن سلام : ((**أَوَّلُ من تكلّم العربيَّةِ ونَسِي لسانَ أبيه إسماعيلُ بن إبراهيم صلوات الله عليهما**)) [٢] فالعربية هنا لا تعني غير اللسان .

الثاني: وهو قوله ((**وكَانَ أَوَّل من أسّسَ العربيةَ..**)) ؛ فالمقصود بتأسيس العربية هنا هو علمها الذي اصطلح عليه فيما بعد باسم " النحو" .

ب.الكلام :

وهو من الاصطلاحات المبكرة لعلم النحو ، فينقل عن أبي الأَسْود الدُّؤَليّ عندما سمع اللحن في كلام بعض الموالي أنَّه قَالَ: ((**هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة فلو علَّمناهم الكلام**))[٣] يشير السياق الذي قيل فيه النص إلى أنَّه لا يقصد تعليمهم معاني كلام العرب ، وإنَّما يقصد أَنْ يُعلَّموا طرائقَ العربِ في التعبيرِ عن المعاني .

ج. الإعراب :

وهو أحد المعاني اللغويّة للنحو التي كَانَت شائعةً في القرن الأوَّل للهجرة ، واستَدَلَّ بعض الباحثين[٤] بما روي عن عمر بن الخطاب أنه استعمل كلمة "الإعراب" بمعنى النحو في قوله: ((**وليُعَلِّم أبو الأسود أَهل البصرة الإعراب**))[٥] أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ العربية الفصحى غالباً ما تعتمد عَلَى قرينة الإعراب لبيان وظيفة الكلمة في التركيب ، ولم تعتمد في الغالب عَلَى تحديد مواقع الألفاظ مِثْلَمَا

---

(١) ينظر: المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث للهجرة ، عوض حمد القوزي: ٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٩ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي : ١٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي الأندلسي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم : ٢٢ .

(٤) ينظر: المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي:١٤ .

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم : ٥١/١ .

هي الحال في اللغات الهندية الأوربية . لذلك نجد أنَّ الرتب المحفوظة قليلة في نظام الجملة العربية. [١] ، ويلحظ أنَّ اعتماد العربية عَلَى الإعراب هو السبب في اطلاق مصطلح (الإعراب) عَلَى (علم النحو) من باب تسمية الكل بالجزء .

د.اللحن :

وهو مصطلح نجده في ما روي عن عمر بن الخطاب بأنه قال: ((**تَعلَّموا الفرائض والسُّنة واللَّحن كما تتعلّمون القُرآن**))[٢]، وقال أبو بكر بن الأنباري(ت٣٢٨هـ) في كتابه (الأضداد): ((**وحَدَّثَ يزيد بن هارون بهذا الحديث ، فقيل له : ما اللَّحْن ؟ فقالَ: النَّحو.**))[٣]

يتضح مما سبق أنَّ مصطلح النحو لم يكن متداولاً ولا معروفاً إلّا بعد سيبويه فممن ورد عندهم من النحويين بعد سيبويه ، هو أبو بكر بن السَرَّاج (ت٣١٦هـ) ؛ إِذْ قَالَ: ((**النحو إنما أريد به أَنْ ينحو المتكلم إذا تعلَّمَهُ كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه عَلَى الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة**))[٤]

وبلحاظ ما ذُكِرَ من نصوصٍ فإنَّ مصطلح "النحو" لا يعني القواعد النحوية ، بل يعني البحث في الطريقة التي يتكلم بها أبناء اللغة ، وإتباع طريقتهم في تأليف الكلام وعناصره ودلالاته والتصرف بمكونات التركيب .

---

(١) ينظر: مبادئ اللسانيات ، د. أحمد محمد قدور : ٢٧٣ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين :١٣ .

(٣) الأضداد ، الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم:٢٤٠ .

(٤) الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي: ١/ ٣٥ .

- **العلاقة بين النحو والمعنى :**

نخلص مما سبق إلى أنَّ "النحو" لغةً "القصد" ، و"القصد المراد" هو "المعنى" مِثْلَمَا أشارَ إلى ذلك ابن فارس(ت٣٩٥هـ) في كتابه "الصاحبي" ، إذْ يَقُول: ((**فأمَّا المعنى فهو القصد المراد . يقال: "عَنَيْتُ بالكلام كذا" ؛ أي: قَصَدْتُ وعَمدْتُ**))[١]

ويختلف المعنى اللغوي لـ "المعنى" باختلاف الأصل المشتق منه ، فمنهم من يرجعه إلى (عنا – يعنو) ، ومنهم من يرجعه إلى (عني – يعني) ، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) : ((**عناني الأَمر يَعْنيني عِنايةً ، فأنا مَعنيٌّ به ، واعتنيت بأمره،...،ومَعْنَى كلّ شيءٍ : مِحْنَتُهُ وحالُه الذي يصير إليه أمره**)) [٢]

ويقول ابن السكِّيت(ت٢٤٤هـ) : ((**وتقول: قد عَنْوت له ، إذا خضَعْتَ له ، وقد عَنَوْتُ في بني فلان إذا كُنْتَ فيهم عانياً أَي أَسيراً . وقد عَنَتْ الأرضُ بالنباتِ ، تَعْنُو عُنُوَّاً ، إذا ظَهَرَ نبتُها**))[٣]

ويمكن القول إنَّ "المعنى" هو "القصد" ، وهذا ما أشارَ إليه الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) بقوله: ((**المعنى ما يقصد بشيءٍ**)) [٤] ، والمراد من عبارة ابن فارس "**القصد المراد**" : هو هدف المتكلم وقصده من كلامه ، أي: أَنْ يكون واضحاً بيناً عَلَى وفق النظام اللغويِّ ، وهو ما يصرف الذهن إلى أنَّ "النحو" قد ارتبط عند بعض النحويين بالإعراب ، وهو أحد المصطلحات التي كَانَت شائعةً في القرن الأوَّل الهجري ، إذْ نُقلَ عن عمر بن الخطاب – مثلما مرّ– أنَّه استعمل كلمة "الإعراب" بمعنى "النحو"

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : أحمد صقر : ٣١٢ .

(٢) معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د.مهدي المخزومي ، و د.إبراهيم السامرائي: مادة (عني):٢/ ٢٥٣ .

(٣) إصلاح المنطق ، ابن السِكِّيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون: ١٨٦ .

(٤) التعريفات ، الشريف الجرجاني ، تحقيق : عادل أنور خضر : ٢٣٦ .

عندما قَالَ: ((**ولْيُعَلِّم أبو الأسود أَهل البصرة الإعراب**)) أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة . [١]

ويلحظ أنَّ هذا الربط يعود للمعنى اللغوي للإعراب وهو الإبانة عن المعنى والوضوح ، ففي التهذيب : ((**الإعراب والتعريب ، معناهما واحدٌ وهو الإبانة . يقال: أعرب عنه لسانُه ، وعَرَّب أي: أبان وأفصح**))[٢] وفي اللسان : ((**بمعنى الإبانة والإيضاح**)) [٣]

وبناء عَلَى ما سبق فإنَّ "القصد" هو الذي يحدد هدف الكلام وغايته ، فهو ((**الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه . وعليه تكون مراعاة الغرض من الكلام في عرف أغلب النحاة ، قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة ، وهي المعاني التي تعارف عليها المعاصرون باسم "القصدية".**))[٤]

وبالعود إلى مادة "نحا" التي ورد معناها في معجمات اللغة بـ (القصد) والقصد هو المعنى المراد ؛ نستنتج أنَّ المعنى متجذِّرٌ في هذه المادة ، بمعنى آخَر : بما أنَّ النحو هو القصد والقصد هو المعنى المراد ، فالنحو ، إذنْ ، هو "المعنى المراد" .
لذلك يمكن القول إنَّ المصطلحين (القصد – المعنى) متلابسان في دَلالَة واحدة يمكن أَنْ نطلق عليها مصطلح (الدَّلالَة النحويَّة) .

---

(١) ينظر: المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي:١٤ .

(٢) تهذيب اللغة ، الأزهري ، تحقيق : محمد علي النجار:٢/ ٣٦٢ مادة (عرب).

(٣) لسان العرب ، ابن منظور:١/ ٥٨٨ مادة (عرب) .

(٤) التداولية عند العلماء العرب ، د.مسعود صحراوي : ٢٠٠-٢٠١ .

- **مفهوم الدلالة :**

تكاد تُجمِعُ المعجمات اللغوية عَلَى أنَّ الدلالة هي الهداية والإرشاد . يقال : دَلَّني عَلَى الطريق : هداني إليه ، والمفعول : مدلول عليه وإليه . ودللتُ بهذا الطريق دَلالَة: أي عَرَّفْتُهُ ، ودللت به أَدلُّ دَلالَة . [١]

وبهذا المعنى تكون الدلالة وسيلة الاستدلال على المعنى المفرد أَو المركب ، بقصد أَو بدون قصد ، مثلما يرى أبو هلال العسكري توفي بعد (٣٩٥هـ) أنَّ الدلالة هي **((ما يمكن أَنْ يُسْتَدلَّ به ، قصد فاعله ذلك أَو لم يقصد .))** [٢]

وبذلك تكون هناك **((علاقة واضحة بين الدلالة والمعنى،...،فالدلالة ما يستدل بها عَلَى الطريق ، والمعنى يكون نتيجة الاستدلال ؛ وهذا يعني أن الصورة قد ارتسمت في الذهن وأفضت إلى تصور بوجود علاقة بين الدلالة والمعنى ، وهذا التصور يمكن أَنْ يُلحظَ في الدلالة والمعنى معاً . وهذا ما أفضى إلى آصرة قوية بين الاثنين بحيث يمكن الاستغناء عن ذكر أحدهما بالآخر ، غير ان المعنى من المصطلحات المستعملة بكثرة في مصنفات أَهل العربية .))**[٣]

ولا يختلف الأَمر عند المحدثين عندما خَصُّوا الدلالة بنظرية المعنى ، وجعلوا المعنى الغاية لكلِّ مستويات اللغة المترابطة (صوتاً أَو صرفاً أَو نحواً).[٤]

---

(١) ينظر: العين :٨ / ٨ ، وتهذيب اللغة :١٤/ ٦٦ ، وجمهرة اللغة ، ابن دريد : ٧٦ ، ولسان العرب : ١١/ ٢٤٧-٢٤٩ ، مادة (دلل).

(٢) الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري ، تحقيق : محمد ابراهيم سليم : ٦٨ .

(٣) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب ، د.سامي الماضي : ١٤ .

(٤) ينظر:علم الدلالة ، بالمر:٨ ، وعلم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر:١١ ، والنحو والدلالة ، د.محمد حماسة:٤٠ ، وعلم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ، د.فايز الداية : ٦ .

ويمكن أَنْ نلحظ العلاقة بين المعنى اللغوي للدلالة والمعنى الاصطلاحي لها ، ذلك أنَّ أصلَ الدلالة في اللغة "الاستدلال عَلَى الطريق" بالدليل أَو الدالة لأجل الوصول إلى الغاية المطلوبة ، ثمَّ نُقِلَ المعنى إلى كيفية الاستدلال عَلَى المعنى باللفظ ، فيكون اللفظ هو الدليل عَلَى المدلول ، وهو المعنى المطلوب ، فانتظم في ذلك الدليل والدالُّ والمدلول ووحَّدَ بينهم الفعلُ الدلاليُّ ، وبذلك يمكن تصور "الدلالة" عَلَى أنَّها فعلٌ يوحِّدُ الدال والمدلول ونتاج هذا الفعل يكون في الدليل ؛ ذلك أنَّ الفعل الدلالي لا تتبلور قيمته إلّا بفعل المقام أَو الحالة التي توجد في النص ، فضلاً عن دلالته المعجمية والوظيفية.[١]

- **العلاقة بين التراكيب النحوية والدلالة:**

وللوقوف عَلَى (الدَّلالَة النحويَّة) للتركيب لابد لنا من تحديد العلاقة بين التركيب والمعنى النحوي ، فهذه العلاقة تمثل الأساس الذي يُكَوِّنُ (الدَّلالَة النحويَّة) ؛ فإنْ فسدت هذه العلاقة غابت عن التركيب دلالته النحوية[٢] ؛ فالتركيب أَو(الجملة) هو ((**تركيب مجرد لمحلات إعرابية يعمل بعضها في بعض ، ويسيطر بعضها عَلَى بعض ، ويشغل بعضها البعض وينازع بعضها البعض الآخَر العمل في هذا المحل أَو ذاك،...، والمحلات الأساسية في العربية هي (الرفع) و(النصب) . أمَّا (الجر) فهو محلّ بديل أَو هو محلّ فرعيّ يتفرّع عن محلّ النصب غالباً وعن محلّ الرفع قليلاً كما هو الشأن في الصفة المضافة إلى الموصوف . والعمل تبعاً لذلك رفع ونصب . أمَّا الجزم ففرع عَلَى فرع لا تمكّن له في الإعراب ومحلّه الفعل . والعمل علاقة نَحويَّة بين محلات يحتلُّها المفرد أَو ما يكون بمنزلة المفرد .**))[٣] هذا هو الجانب التجريدي للنحو .

والحق أنَّ التركيب أهم وسائل إنتاج الدلالة ؛ فلا دَلالَة بلا تركيب ، لأنَّ الألفاظ المفردة لا يمكن أَنْ تحقق الوظيفة الأساسية للغة – أَي: التعبير عن الفكرة – إلّا بترتيب

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، د.تمام حسان :٣٤١-٣٤٢ .

(٢) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : ١٧ .

(٣) ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، د.خالد ميلاد : ٨٨ .

تلك الألفاظ ترتيباً معيناً ضمن تركيب يؤلف فيه المتكلم بين الألفاظ عَلَى وفق المعاني النحوية وحسبما تقتضيه الدلالة ، قال عبدُ القاهر الجرجانيُّ(ت٤٧١هـ): ((**ليس الغرضُ بِنَظْمِ الكَلِمِ أنْ توالَتْ ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دَلالتها ، وتلاقَتْ معانيها عَلَى الوجه الذي اقتضاه العقل**))[١]

أمَّا المعنى النحوي فهو (معاني النحو) وهي ((**المعاني الذهنية التي تتولد في فكر المتكلم عند نظم الجمل ، تلك المعاني التي تنشأ من تحديد العلاقات بين الاشياء المُعَبَّر عنها بالكلم ؛ فتربطها ببعضها لذلك يصبح الكلام نوعاً من الهذيان في حالة فقدانها**))[٢] ، وعند حصر المعاني الذهنية (معاني النحو) الرئيسة التي تُحَدِّدُ العلاقات بينَ الكلم وتربط بعضها ببعض ، في كلِّ الجُملِ ؛ نجدها أربعةَ معانٍ هي:

١. الإسناد .
٢. التخصيص .
٣. الإضافة .
٤. الإتباع .

وهذه المعاني هي التي يترابط بها الكلام ، ويتعلق بعضه ببعض تعلقاً خاصاً يحدث الأثر الإبلاغي المطلوب ، وعلى هذا الأساس فإن (علم المعاني) في حقيقة الأَمر ما هو إلّا الجانب الدَّلالي من علم النحو.[٣]

نخلص مما سبق إلى أنَّ (الدَّلالة االنحوية) ينتج عن (التركيب) ؛ لذلك تُعنى (الدَّلالَة النحويَّة) بدراسة المعنى الناتج من التراكيب النحوية .

---

(١) دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر: ٤٩ – ٥٠ .

(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، د.سناء حميد البياتي : ١٥ .

(٣) ينظر: إحياء النحو ، د. إبراهيم مصطفى : ١٩ ، و قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٢٧ .

والملاحظ أنَّ النحو قد امتزج بالبلاغة عند الأوائل مثل سيبويه والفَرَّاء وقامت توجيهاتهم النحوية عَلَى التفسير الدلالي للجملة ، وقد لخَّصَ الدكتور محمد حماسة نظرية التفسير الدلالي في التوجيه النحوي عندهم بوصفه ينبع من[١] :

١.المعنى النحوي الدلالي ، وهو الذي يمد الجملة بالمعنى الأساسي في علاقة الوظائف النحوية ، ويفسر ما قد يؤدي إليه المنطوق الظاهري من التباس .

٢.وضع العناصر النحوية في الموضع الذي تقرره البنية الأساسية أي الصورة التجريدية للقواعد في أذهان المتكلمين .

٣.الصورة المنطوقة للجملة ، أي (بناء الجملة) ، وهذه بدورها مكونة من الأصوات التي تشكل المفردات بصيغتها ، التي تختار وفقاً لقيود الاختيار بين الحقول الدلالية المعينة والسياق المناسب .

والواقع أنَّ ((**الدراسات اللغوية الحديثة تفهم مهمة النحو عَلَى أنَّه البحث في خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها ، وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع ، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة**))[٢] فالنحو هو نظام للعلاقات ، وهذه ((**العلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام ، إذْ تقوم عَلَى أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها والبعض الآخَر ، وتجعل اللغة وسيلة مفهمة بين مستعمليها ، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات وتصبح مبعثرة بلا قيمة.**))[٣]

ويمكن القول إنَّ (الدَّلالَة النحويَّة) هي الدلالة المنبثقة من دَلالَة العلاقات النحوية بين الكلمات في العبارات والجمل التي تأخذ معناها من سياق الكلام ، وبما أنَّ (الدَّلالَة

---

(١) النحو والدلالة : ٩٩ .

(٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة وراي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، د.محمد عيد: ٢٢٢ .

(٣) المصدر نفسه: ٢٢٣ .

النحويَّة) هي الدلالة المستمدة من نظام الجملة وترتيبها ، وما يطرأ عليها من تحولات[١] ؛ فإنَّها نتاج المعاني الآتية :

أ.المعنى المعجمي :

هو ((**معنى الكلمة المفردة ، ولا يمكن إخضاعه للتقعيد وفي نطاق هذا المعنى نجد العلاقة بين الرمز (وهو الكلمة المفردة) وبين معناها علاقة عرفية اصطلح عليها المجتمع الذي تعارف عَلَى الأنماط في النظام ومعاني المفردات في المعجم .**)) [٢]

ويمكن القول إنَّ المعنى المعجمي هو معنى المفردات التي تمَّ اختيارها لشغل الوظائف النحوية ، وقد تولت المعجمات الاهتمام بهذا المعنى[٣] ، ويقسم المعنى المعجمي على المعنى الحقيقي (الوضعي) ، وهو ما وضع اللفظ بإزائه أصالةً ، وهو الذي يتكفل به المعجم.[٤]

والمعنى الاستعمالي (العرفي) وهو ((**الذي تجاوزت اللغة في ذلك المعنى الأصلي ، فاستعملت اللفظ في غيره ، عَلَى سبيل المجاز أَو الكناية**)) [٥]

ويعتمد معنى التركيب اعتمادا كبيراً عَلَى (المعنى المعجمي) لمفردات التركيب نفسه.[٦] وتعد عملية اختيار الألفاظ المناسبة للمعنى الذهني خطوة مهمة في تركيب الجملة ، إذْ فيها يتم اختيار الكلمة المناسبة من بين كمٍّ هائلٍ من ألفاظ اللغة.[٧] ،

---

(١) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٢٧ .

(٢) الأصول ، د.تمام حسان : ٢٩٢ .

(٣) ينظر: النحو والدلالة : ٥٦ .

(٤) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين : ٩ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) ينظر: علم الدلالة ، كلود جرمان ، وريمون لوبلان : ٣٠ .

(٧) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د.نعمة رحيم العزاوي: ١٠١ .

وتتوقف دَلالَة الألفاظ عَلَى استعمالها في تراكيب مختلفة ؛ أي دخولها في علاقات نَحويَّة مع الألفاظ الأخرى في التركيب. [١]

ب.المعنى الوظيفي :

وهو((**معنى الأبواب النحوية ، كالفاعل ونائبه ، والمفعول والحال والتمييز والمستثنى ، والمضاف إليه والنعت والبدل ، والمبتدأ أَو الخبر ..إلخ . وهذه المعاني تحرسها قرائن صوتية كالعلامة الاعرابية ونغمة الكلام ، أَو صرفية كالبنية الصرفية والمطابقة والربط والأداة ، أَو تركيبية كالتضام والرتبة. ومعنى هذا أنَّ الأبواب النحوية وظائف تكشف عنها القرائن ، أَو بعبارة أخرى معانٍ وظيفية للقرائن المستمدة من الأصوات والصرف والماثلة في التركيب والسياق .**)) [٢]

والمعنى النحوي الوظيفي هو ((**ما تؤديه الكلمة – بما لها من معنى حقيقي أَو استعمالي– في أثناء تركيبها مع غيرها من (وظيفةٍ) من أجلها استُخدمتْ في هذا التركيب ، هي كونها (حدثاً صادراً عن ذات) أَو (فاعلاً) صدر عنه الحدث ، أَو (مفعولاً) وقع عليه الحدث أَو (تمييزاً) لمبهم قبلها ، أَو (استثناءاً) من حكم سابق ، أَو(شرطاً) لحكمٍ لاحقٍ ، أَو غير ذلك من معان وظيفية لا تفهم إلّا عند التركيب**)) [٣] فلكل مفردة من المفردات وظيفةٌ نَحويَّةٌ تتحدد بانضمامها إلى غيرها من الألفاظ في نظامٍ تركيبيٍّ معيَّنٍ وقد بيَّنَ النحويون القدماء ذلك في دراساتهم التحليلية للألفاظ في الجمل والتراكيب ، قال المبرد (ت٢٨٥هـ): **إنَّ ((الحروف تدخل عَلَى الأفعال فتنقلها ؛ نحو قولك: ذهب ، ومضى ، فتخبر عمَّا سلف ، فإن اتَّصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء ، نقلتها إلى ما لم يقع ، نحو : إنْ جئتني أكرمتك .**)) [٤] ، وعرَّفوا الاسم بأنَّه ((**ما دلَّ عَلَى معنى في**

---

(١) ينظر: النحو والدلالة : ٢٠ .

(٢) الأصول : ٢٩١ .

(٣) البحث النحوي عند الاصوليين : ٩ .

(٤) المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة: ١/ ٤٧ .

نفسه دَلالَة مجردة عن الاقتران .)) [١] ، فضلاً عن الإعراب الذي تنبهوا على أثرِهِ الأساسي في تحديد الوظيفة النحوية في الأصل ؛ إذْ تُعَدُّ علامات الإعراب من أهم القرائن في الدلالة عَلَى وظيفة الألفاظ ، وهذا ما أشارَ إليه أغلب النحويين منهم الزجاجي (ت٣٣٨هـ) الذي قَالَ: ((**الأسماء لمّا كَانَت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة عَلَى هذه المعاني بل كَانَت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني .))** [٢]

ج.المعنى السياقي :

للسياق أهَمية كبيرة في تحديد المعنى وتوجيهه ، ومعظم الكلمات من حيث المفهوم المعجمي دالة عَلَى أكثر من معنى واحد ؛ فالذي يحدد هذه المعاني ويفصلها هو السياق في مورد النص ، لذلك نلاحظ أنَّ اللغويين يَصِفون المعنى المعجمي للكلمة بأنَّه متعدد ويحتمل أكثر من معنى واحد ، في حين يصفون المعنى السياقي لها بأنَّه واحد ولا يحتمل غير معنى واحد . [٣]

ويُقسَمُ السياقُ عَلَى قسمين هما:

١.السياق اللغوي:

وهو الإطار الداخلي للغة ((**ويُقصَدُ به النص الذي تذكر فيه الكلمة وما يشتمل عليه من عناصر لغوية مختلفة تفيد الكشف عن المعنى الوظيفي لهذه الكلمة ، أي تشمل النظام اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم. فهو يتناول البنية الداخلية للغة دون الرجوع إلى المجتمع .))** [٤] أي دون الأخذ بنظر الاعتبار سياق الحال الذي قيلت فيه الكلمة .

---

(١) شرح المفصل ، ابن يعيش : ١/ ٢٢ .

(٢) الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تحقيق : د.مازن المبارك : ٦٩ .

(٣) ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، د. علي زوين : ١٨٥ .

(٤) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ، د. عواطف كنوش : ٥٣ .

٢.السياق غير اللغوي (الخارجي) أو سياق الموقف:

وهو الإطار الخارجي للغة ، بالرغم من الدور الأساسي الذي يقوم به السياق اللغوي من كشفٍ للمعنى ودفعٍ للالتباس الحاصل ومنعه ، إلّا أنَّه في بعض الأحيان لا يمكن الوقوف عَلَى المعنى دون معرفة الظروف المحيطة بعملية القول ، أي دون معرفة السياق الخارجي غير اللغوي ، أَو السياق الخارج عن النص[١] ، أَو السياق الاجتماعي ويقصد به ((**الظروف المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة أَو بتعبير آخَر دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه ، ويشمل ،...، سياق الموقف ، العصر ، نوع القول وجنسه ، اللغة أَو اللهجة المستعملة ، المتكلم أَو الكاتب ، المستمع أَو القارئ ، العلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الجنس ، العمر ، الألفة والطبقة الاجتماعية ..الخ**)) [٢]

كل المعاني المذكورة أي المعاني (المعجمية والوظيفية والسياقية) تتضافرُ لإنتاج الدَّلالَة النحويَّة .

وقد لاحظَ النحاةُ الأوائلُ مطابقةَ التركيب النحوي لما هو في الواقع فيصدق عليه معنى الاستقامة ، مثلما نجد سيبويه قد أشارَ إشارَة خاطفة للاستقامة في الكلام بما يمكن أَنْ يطلق عليه (بذور نظريةٍ نَحويَّة دلاليةٍ) ؛ إذْ اندمجت في هذا النص قوانينُ النحو مع قوانينِ الدلالة ، أَو اندماج الوظائف النحوية مع المعاني المعجمية للألفاظ .[٣] إذْ قَالَ في باب أُطلق عليه (**هذا باب الاستقامة في الكلام والإحالة**): ((**فمنه مستقيم حسنٌ ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأمَّا المستقيم الحسن ، فقولك: أتيتُك أمْسِ ، وسآتيك غداً . وأمَّا المحال ؛ فأنْ تَنقض أَوَّل كلامك بآخِره ، فتقولَ: أَتيتك غداً ، وسآتيك أمس . وأَمَّا المستقيم الكذب ، فقولك : حَمَلتُ الجبلَ ،**

---

(١) ينظر: علم الاسلوب ، د. صلاح فضل : ٢٥٠ .

(٢) الدلالة السياقية عند اللغويين : ٧٦ .

(٣) ينظر: النحو والدلالة : ٦٥ .

وشربت ماء البحر ، ونحوه . وأَمَّا المستقيم القبيح ، فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأَيت ، وكي زَيدٌ يأتيك . وأَشباه هذا . وأَمَّا المحال الكذب ، فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمسِ .)) [١]

وقد وضع عبد القاهر الجرجاني نظريته المعروفة بـ (نظرية النظم) عَلَى أساس العلاقات القائمة بين المفردات التي يتألف منها التركيب ، إِذْ قَالَ : **((اعلم إنَّ ليس (النَّظْمُ) إلّا أَنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) ، وتعملَ عَلَى قوانينه وأُصوله ، وتعرف مَناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها ،...، فلستَ بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابُه إن كَانَ صواباً ، وخَطَؤُه إن كَانَ خطأً إلى (النَّظْم) ، ويدخلُ تحت هذا الاسم إلّا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أَو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستُعْمِل في غير ما ينبغي له))** [٢]

يشير نص الجرجاني إلى أنَّ تأليف الكلام أَو نظمه على وفق قواعد النحو فقط لا يؤدِّي بالضرورة إلى صحة التركيب ؛ بل الأساس في نظم التركيب هو اتساق المعنى مع قواعد التركيب ؛ فالتفاعل بين الألفاظ ووظائفها النحوية في الجملة هو تفاعل (دلالي–نحوي).

كل ذلك يشير إلى أنَّ **((النحوي ينظر في دَلالَة الألفاظ من جهة القصد والمواضعة ، أو بمعنى أنَّ الدلالة عَلَى معنى تتم بمقتضى تواضع متكلمي اللغة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول في العلاقة اللغوية أدَّيا باللغوي أن يحدِّد معنى اللفظ بالرجوع إلى الإفادة والاستعمال .))** [٣]

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٥– ٢٦ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٨١–٨٢ .

(٣) البحث الدلالي عند ابن سينا ، د.مشكور كاظم العوادي: ٤٥ .

أمَّا الدرس اللغوي الحديث ، فنراه قد خلص إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوي والجانب الدلالي ؛ إذْ نرى دي سوسير رائد اللسانيات يؤكد عَلَى (الدلالة) وأهميتها في تحليل التركيب ويقول نحن ((**نعلم أنَّ الصفة الأساسية للسلسلة الصوتية هي أنَّها خطية**[١] **فليست هذه السلسلة ، إذا أخذت لوحدها ، إلّا خطاً ، شريطاً مستمراً لا تستطيع الأذن أَنْ تُميِّزَ فيه تقسيماً واضحاً . وإذا أردنا تقسيم هذه السلسلة فعلينا أَنْ نستعين بالمعنى . فحين نسمع لغة غير معروفة لدينا ، لا نعلم كيف نحلل تعاقب الأصوات : لأنَّ التحليلَ غيرُ ممكنٍ إذا اقتصر اهتمامنا بالجانب الصوتي للظاهرة اللغوية . أمَّا إذا عرفنا الوظيفة والمعنى اللذين ينسبان لكل جزء من أجزاء السلسلة ؛ وجدنا أنَّ هذه الأجزاء تنفصل بعضها عن البعض الآخَر ، وينقسم الشريط الصوتي الذي لا شكل له إلى أقسام .))** [٢] .

يؤكد دي سوسير في نصه هذا عَلَى أهَمية العلاقات النحوية والدلالية القائمة بين كلمات التركيب عند تحليله ؛ فالتركيب يتشكل من وحدتين متعاقبتين أَو أكثر ، وتتميز كل لفظة في داخل التركيب بالخطية ، وتكتسب كل لفظة قيمتها بالنظر إلى ما يحيط بها من عناصر سابقة لها ولاحقة في داخل التركيب .

ويرى الدكتور محمد عابد الجابري أنَّ تحليل سيبويه في النص المذكور لم يكن ((**تحليلاً نحوياً ، وإنَّما كَانَ تحليلاً منطقياً : لقد كَانَ يحدد للجملة العربية جهاتها المنطقية ، جهات (الحسن) و(القبح) و(الجواز) و(الوجوب) و(التناقض) ... إنَّ هذه الجهات ، أَو الموجهات ليست تتعلق بالنطق والكتابة ، وبالتالي فهي ليست من ميدان قواعد اللغة ، وإنَّما هي معايير تتعلق بالمعنى**)) [٣]

وحاول الدكتور الجابري الكشف عن مكونات الدلالة – في نص سيبويه – الظاهرة والمضمرة ، النحوية والعقلية ، إذْ يقول: ((**الكلام (المستقيم الحسن) مثل (أتيتك أمس)**

---

(١) أي إنَّها تظهر إلى الوجود في حيّزٍ زمنيٍّ واحد فقط ولها بعد واحد هو البعد الخطي .

(٢) علم اللغة العام ، دي سوسير : ١٢٣ .

(٣) بنية العقل العربي : ٤٧ .

مستقيم اللفظ (جهة نَحويَّة) حسن المعنى (جهة عقلية). والكلام (المستقيم المحال) مثل (آتيك غداً) مستقيم اللفظ (جهة نَحويَّة) ومحال المعنى (جهة عقلية) ..)) [١]

ومن الجدير بالذكر أنَّ سيبويه لم يكن الوحيد الذي اتجه هذا الاتجاه ، بل إنَّ الدرس النحوي العربي القديم كله كان يتداخل فيه المنطق واللغة ، وما كان عمل سيبويه إلّا جمعاً وتنظيماً وبلورة للمناقشات النحوية واللغوية والبلاغية والمنطقية التي شغلت جيله والجيل السابق له. [٢]

في حين نجد الدكتور لطيف حاتم الزاملي ، ينظر لنص سيبويه من زاوية أخرى فيرى أنَّه: **((تَضَمَّنَ معاييرَ أو مقاييسَ سيطرت على التحليل النحوي في الكتاب للحكم على صحة جملة ما نحوياً أو دلالياً أو غَلَطَها ، وقد شملتْ هذه المعايير مستويات التحليل اللغوي كلَّها وفقاً لوظيفة الإفهامِ والتواصلِ من عدمِهِ))** [٣]

وخلاصةُ القول أنَّ الدرس النحوي القديم في جزء كبير منه لم يفرق بين الجانب النحوي والجانب الدلالي ؛ كما أنَّ الدرس اللغوي الحديث قد خَلُصَ إلى عدم التفرقة بينهما كذلك ؛ إذْ يؤكد عَلَى أهمية (الدلالة) بمختلف مستوياتها في تحليل التراكيب النحوية .

---

(١) بنية العقل العربي: ٤٨ .

(٢) ينظر: البحث الدلالي عند ابن سينا ، د. مشكور كاظم العوادي: ٣٩ .

(٣) مقاربات لسانية في كتاب سيبويه : ٥٩ .

ثانياً : مؤشرات الدَّلالَة النحويَّة عند الفَرَّاء في النظر والتطبيق:

- **المعنى النحوي وبناء القاعدة عند الفَرَّاء :**

تعنى الدَّلالَة النحويَّة بدراسة المعنى الناتج من التراكيب النحوية [١] ، بمعنى آخر هي ((**الدلالة المُحَصَّلَة من استخدام الألفاظ ، أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة ، أو المنطوقة عَلَى المستوى التحليلي أو التركيبي ، ويطلق عليها أيضاً الوظائف النحوية ، أو المعاني النحوية**)) [٢] ، وقد اهتم الفَرَّاء اهتماماً كبيراً بها بوصفها أداةً لإبراز المعنى اللازم لبناء القاعدة النحوية ؛ فمَن يتأمل كتاب مَعَانِي القُرآن للفَرَّاء يجد أنَّ الفَرَّاء قد أولى المعاني النحوية الدلالية بأنواعها (المعجمية والتركيبية والسياقية والمجازية) عنايةً كبيرةً ، عند تفسيره الآيات القرآنية ، وهذا ما يُلحظُ في:

١. تحليل الفَرَّاء للمعاني المعجمية لبعض الألفاظ ؛ إذْ قَالَ عند تفسيره قوله تعالى:﴿ **هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ** ﴾[٣] : ((**الاستواء في كلام العرب عَلَى جهتين : إحداهما: أَنْ يستوِيَ الرجلُ وينتهي شبابهُ ، أَو يستوي عن اعْوِجاج ، فهذان وجهان . ووجه ثالث أَنْ تقول: كَانَ مقبلاً عَلَى فلان ثم استوى عليَّ يُشاتمني وإليَّ سَواءٌ ، عَلَى معنى أَقْبَلَ إلي وعلي ، فهذا معنى قوله: (ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ) والله أعلم .**)) [٤]

وقد أورد صاحب اللسان نص الفَرَّاء هذا مستدلاً به عَلَى معانٍ لغويةٍ أخَر للاستواء . [٥]

---

(١) ينظر: الدلالة النحوية في السور السبع الطوال (أطروحة دكتوراه) ، حسام عبد علي الجمل: ٦ .

(٢) علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ، د.فريد عوض حيدر: ٤٣ .

(٣) البقرة : ٢٩ .

(٤) مَعَانِي القُرآن ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار:١/ ٢٥ .

(٥) ينظر: لسان العرب : ٤١٤/١٤ ، مادة (سوا).

وبناء عَلَى نص الفَرَّاء وما ورد في المعجمات اللغوية يمكن القول إنَّ (الاستواء) هو من المشترك اللفظي .

٢.ملاحظته لخروج الاستفهام إلى الأَمر في السياق ؛ إذْ يقول: ((وقوله: ﴿ **وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ** ﴾[١] **وهو استفهام ومعناه أمر. ومثله قول الله :﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[٢] استفهام وتأويله: انتهوا))** [٣] .

ويرى الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أنَّ الاستفهام لم يخرج للأمر وإنَّما فيه معنى إضافيّ وهو الاستقصار أي عد المخاطب قاصراً وفيه معنى التعيير وقلة الإنصاف ؛ لان المنصف إذا ثبتت لديه الحجة يذعن للحق . [٤]

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي مع الفَرَّاء في عد الاستفهام هنا أمراً ، لكنه ليس أمراً محضاً بل هو أمر مصحوب باستفهام أي : ألا يكفي ذلك لأن تنتهوا[٥] ، وهذا التوجيه هو عينه ما قصده الفَرَّاء بقوله : **((وهو استفهام ومعناه أمر))** .

٣. لقد نظر الفَرَّاء إلى القضايا السياقية التي تكتنف تأليف الجملة وكذلك معاني المفردات ومعاني العلاقات التركيبية للجملة ، والمعنى المستخلص من تفاعل عناصر الجملة ، واعتمد عَلَى ذلك كله في بناء القاعدة ، مثلما جاء في تفسيره قوله تعالى : ﴿ **إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُواْ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ** ﴾ [٦] ، إِذْ قَالَ : **((وقوله (خَصْمَانِ) رفعته بإضمار (نحن خَصْمَانِ) والعرب تضمر للمتكلِّم والمُكَلَّمِ المخاطبِ ما يرفع فعله ولا يكادون يفعلون ذلك بغير المخاطب أَو**

---

(١) آل عمران : ٢٠ .

(٢) المائدة : ٩١ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٠٢ .

(٤) ينظر: الكشاف ، الزمخشري ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوَّض : ١/ ٥٣٩ .

(٥) معاني النحو ، د. فاضل السامرائي : ٤/ ٢٠٥ .

(٦) ص : ٢٢ .

المتكلّم والمكلَّم المخاطب ما يرفع فِعْلَه،...،وذلك أنَّ المتكلِّمَ والمُكَلَّمَ حاضِران فتُعرف مَعْنى أسمائهما إذا تُركت)) [١]

والقاعدة التي ذكرها الفَرَّاء هي كثرة حذف المبتدأ إذا كَانَ المتكلِّمُ والمخاطبُ حاضِرين ، أي أنَّ الحذفَ في هذه الحالة خاضعٌ لسياق الحال .

٤. وقد أولى الفَرَّاء أنماط الاتساع المختلفة عناية كبيرة ، مثل الإسناد المجازي – أي أنَّ العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة مجازية – ؛ إذْ يقول عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾[٢]: **((ربما قَالَ القائل : كيف تَربح التجارة وإنَّما يَربح الرجل التاجر ؟ وذلك من كلام العرب : رَبَحَ بَيْعُك وخَسِرَ بيعُك ، فحسن القول بذلك ، لأنَّ الربح والخسران إنَّما يكونان في التجارة ، فَعُلِمَ معناه. ومثله من كلام العرب: هذا ليل نائم))**[٣]

والنص يشير بوضوح إلى أنَّ التركيب اكتسب الحسن (الفائدة) ليس لأنَّه وافق معيار (الحسن) ، بل لأنَّه من كلام العرب الشائع ولعلم المخاطب به ، ومن وجهة نظر الدرس الدلالي الحديث فان التركيب قد خالف قواعد الاختيار[٤]

فعندما اسند الفعل (ربح) إلى (التجارة) انضمت كلمة من تصنيف معين إلى كلمة أخرى من تصنيف آخَر ، وكل منهما لديها خصائص تختلف عن خصائص الأخرى ، فاكتسبت الكلمة الجديدة صفة جديدة عن طريق التصادم مع قواعد الاختيار ، وهنا يأتي دور التفسير المجازي لاستعمال المفردات ؛ إذْ يقوم العقل بإجراء مشابهة بين (التاجر) و(التجارة) من حيث إمكَانَية الربح ، أولاً عَلَى جهة الحقيقة لأنَّ الربح من خصائص الرجل التاجر، وثانياً عَلَى جهة التخييل والتصور لأنَّ الربح ليس من خصائص التجارة وإنَّما يكون فيها ، ويجري المتكلم هذه المشابهة لوجود موانع لإحلال الكلمة الثانية محلّ الأولى ، ولعلم المخاطب بهذه الموانع ينظر إلى التركيب بأنَّه تركيب مجازي لا حقيقي .

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٤٠١-٤٠٢ .

(٢) البقرة : ١٦ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ١/ ١٤ ، ٣/ ٢٣٤ .

(٤) ينظر: النحو والدلالة : ٥٠- ٥١ .

الفصل الأول

الإسناد النحوي ودلالة التراكيب النحوية

تمهيد

المبحث الأول : دلالة الإسناد الفعلي

المبحث الثاني : دلالة الإسناد الإسمي

المبحث الثالث: دلالة الأنماط التحويلية

في الجملة العربية

توطئة :

الإسناد في اللغةِ (الاعتمادُ والارتفاعُ) ، هكذا وردَ معناه في معجماتِ اللغةِ . [١] ولم يُشر الفَرَّاءُ إلى مصطلحِ "الإسناد" بلفظه ، ولم يُعَرِّفْ بهِ ، ذَلِكَ أَنَّ المصطلحَ قبلَه لم يستقر في الدرسِ النحويِّ بعد ، وإنْ مَثَّل منهجاً في تحليلِ التراكيبِ اللغويَّةِ قبلّ سيبويه والفَرَّاءَ ، فالخليلِ يقول: **((الكلامُ سَنَدٌ ومُسْنَدٌ كقولكَ : عبدُ اللهِ رجلٌ صالحٌ ، فعبدُ الله ، سَنَدٌ ورجلٌ صالحٌ مُسْنَدٌ إليه))**[٢]

أمَّا عِنْدَ سيبويه فالإسناد بابٌ أسس به منهجه في تحليل التراكيب اللغوية وفقاً لمسند ومسند إليه إِذْ قَالَ: **((هَذَا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَي واحدٌ منهما عن الآخَر ، ولا يَجد المتكلّمُ مِنه بُدّاً . فمِنْ ذَلِكَ الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليهِ . وهو قولُكَ عبدُ اللهِ أَخوكَ: وهَذَا أَخوكَ . ومثلُ ذَلِكَ: يذهبُ عبدُ اللهِ ، فلابدَّ للفعلِ مِنْ الاسمِ كما لم يكن للاسمِ الأَوَّلِ بدٌّ منَ الآخرِ في الابتداءِ))**[٣] ، فسيبويه ضَمَّنَ نصَّهُ الآتي:-

١.كُلّ كلام تام يتكون مِنْ مسند ومسند إليه ، وهنا يضع الخطوات الاولى لكُلّ كلام متكامل بأنْ يكون مركَّباً مِنْ جزئين "مسند ومسند إليه" .

٢.لا يستطيع المتكلم أنْ يُفهِم سامعه ، أو يوصل إليه ما عِنْدَه إلّا بالكلام التام ، وكذَلِكَ السامع لا يفهم كلاماً ناقصاً غير تام.

٣.حَدَّدَ نَصُّهُ هَذَا ؛ النمط الاساس للكلام التام بأن يكون مكوناً مِنْ [اسم ومبني عليه "خبر"] و [فعل وفاعل] .

فالمسندُ والمسندُ إليه **((هما الشِّكلُ المجردُ للمعنى النَحويِّ الأَولِ باعتباره لا يكونُ إلا مركباً تركيباً ثُنائياً))**[٤] .

ونفهم مِنْ نص سيبويه وتمثيله أَنَّ هنالك رابطاً ذهنياً بينَ المسند والمسند إليه هو الذي جعلَ كلاً مِنْهما لا يستغني عن الأخر ، هَذَا الرابط هو "الإسناد" ، بمعنى آخر أنَّ الإسناد : **((عملية**

---

(١) معجم العين : ٧/ ٢٢٨ – ٢٢٩ ، تهذيب اللغة : ٣٦٣/١٢- ٣٦٦ ، ولسان العرب :٣/ ٢٢٠-٢٢٤ مادة (سند) .

(٢) معجم العين : ٧/ ٢٢٨ – ٢٢٩ مادة (سند).

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣-٢٤ .

(٤) الإنشاء في العرَبِيَّة : ٥٢.

ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عِنْدَما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما فيتم في الذهن الربط بينهما بومضة (الإسناد) التي تتم قبل أن ينطق المتكلم بالمسند والمسند إليه))[١]

وقَدْ تجلَّى مفهوم الإسناد عِنْدَ الفَرَّاء عِنْدَ تفسيره التراكيب النحوية وفقاً لمسند ومسند إليه ، ووفقاً لهذه الثنائية التركيبية ، وصدوراً عن فهمٍ لكلامِ العرب ولمنهج النحويين في توجيه التراكيب أو في توجيههم الكلام المركب المفيد الدال على معنى ؛ نراه مثلاً قد نسب الفعل إلى فاعله في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ** ﴾[٢] : **((الفعلُ للعينين))**[٣] معتمداً في كُلِّ ذَلِكَ على المعنى والعلاقة الإسنادية الرابطة ، ومتخذاً مِنْ القرائن ما يُعينَهُ على الوقوف على المعنى الصحيح ، لاسيما هو يفسر كلام الله عزَّ وجلَّ .

وقد جعلَ النحويون (المسند والمسند إليه) عمدتي الكلام وما عداهما فضلة ، وبحسب ذَلِكَ قَسَّمَ الرضيّ الاسترابادي (ت٦٨٨هـ) الإسناد على أصليٍّ وغير أصليٍّ ، وجعلَ الإسناد الأصلي إسناد الفعل إلى فاعله ، والمبتدأ إلى خبره ، وجعل الإسناد غير الأصلي إسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشَبَّهة والظرف ؛ إِذْ قَالَ: **((والفرقُ بينَ الجملةِ والكلامِ ؛ انَّ الجملةَ ما تضمَّنَ الإسناد الأصليَّ سواءٌ كانَتْ مقصودةً لذاتها أَو لا ، كالجملةِ التي هي خبرٌ للمبتدأ وسائر ما ذُكر من الجملِ ، فيخرجُ المصدرُ ، وأسماءُ الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المشبَّهةُ والظرفُ معَ ما أُسندتْ إليه . والكلامُ ما تضمَّنَ الإسناد الأصليَّ وكانَ مقصوداً لذاتِهِ فكلُّ كلامٍ جملة ولا ينعكس))**[٤] ومعنى هَذَا أَنَّ الإسناد هو البنية الأولى "البنية الأصل" للكلام والمعنى النحوي المجرد الذي ينعقد به الكلام .[٥] وهو المنطلق لتفسير أية جملة ؛ ذَلِكَ بمعرفة المسند والمسند إليه ، ثم الرجوع إلى المتعلقات الأخرى السابقة للمسند والمسند إليه أو اللاحقة لهما بحسب طول الجملة ، وبهَذَا يكون الإسناد الأساس في تأليف التراكيب النحوية أو ما يعرف عِنْدَ النحاة بـ(الجملة) .

---

(١) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣١ .

(٢) الكهف : ٢٨ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ١٤٠ .

(٤) شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكافية ، الرَّضِيِّ الاسترابادي ، تحقيق : يوسف حسن عمر : ١/ ٣٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

حفلتْ كتبُ النحو – ولاسِيَّما المُتَأَخرة مِنْها – بمصطلحِ "الجملةِ" ، وعلى الرغم من كثرةِ ترددِ هَذَا المصطلحِ لم يتفقْ النحاةُ على معنى مُحَدَّدٍ لها ، بل تباينتْ أقوالُهم في تعريفها ، ولم يكنْ هَذَا المصطلحُ في كتب النحو الأولى ، لاسيما كتابُ سيبويه ، إذْ ((**لم يستعمل سيبويه الجملة مصطلحاً نحوياً**))[١] ، ولَعَلَّ الفَرَّاء كان من أوائلَ الذين ذكروا مصطلحَ (الجملة) ، إذْ أشارَ إليه في كتابهِ "معاني القرآن" بقوله: ((**ونقولُ: قد تبيَّنَ لي أَقامَ زيد أَم عمرو ، فتكون الجملةُ مرفوعةً في المعنى ؛ كأَنَّك قُلتَ : تبيَّنَ لي ذاك**)) [٢] ، أمَّا المُبَرِّد فقد استعمل مصطلحَ (الجملة) في قوله: ((**وذَلِكَ قولُك: قامَ عبدُ اللهِ ، وجلسَ زيدٌ ، وإنَّما كانَ الفاعلُ رفعاً لأَنَّه هو والفعلُ ، جملةٌ يحسنُ عليها السكوتُ ، وتجبُ بها الفائدةُ للمخاطبِ**)) [٣]

وأفرد ابن هشام (ت٧٦١هـ) باباً في كتابه "مغني اللبيب" لدراسة الجملة ، وذكر أقسامها ، وأشارَ إلى أَنَّ الأساس في بناء الجملة هو "الإسناد" ، بقوله : ((**مرادُنَا بصدر الجملة المُسنَدُ أو المُسنَدُ إليه ..**)) [٤]

وحاولَ الباحثونَ العربُ أنْ يقدِّموا تعريفاتٍ للجملةِ ، فعرَّفها عبد السلام محمد هارون بقوله: ((**فتعريفُ الجملةِ هو(القولُ المركبُ) أفادَ أمْ لم يَفدْ ، قُصدَ لذاته أم لم يُقصَدْ وسواءٌ أَكانَتْ مركبةً مِنْ فعلٍ وفاعل ، أم مِنْ مُبتدأ وخبر ، أم مما نزلَ منزلتهما ، كالفعلِ ونائبِ الفاعل ، والوصفِ وفاعلِه الظاهر**))[٥] ، وعرَّفها الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: ((**إنَّ الجملةَ في أقصر صورها هي: أَقلُّ قدرٍ من الكلامِ يفيدُ السامعَ معنىً مستقلاً بنفسِه سواءٌ تركَّبَ هَذَا القدر مِنْ كلمةٍ واحدةٍ أو أكثر**))[٦] ، إنَّ ما ذهب إليه عبد السلام هارون أراد به كل قولٍ مركب سواء نتج عن الإسناد أم نتج عن الإضافة ، ولا يمكن عدّ المركبات الإضافية جملاً ؛ لأنَّه لا يحسنُ السكوتُ عليها ، ولا تتحصَّلُ بها فائدةً للمخاطبِ ، في حين أنَّ تعريف الدكتور أنيس يستند إلى

---

(١) مفهوم الجملة عند سيبويه ، د.حسن عبد الغني جواد الأسدي :٢٦ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣٣٣.

(٣) المقتضب : ١ : ٨ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق : د. مازن المبارك : ٣٥٨ .

(٥) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون : ٢٥ .

(٦) مِنْ أسرار اللغة ، د.إبراهيم أنيس : ٢٣٦.

مبدأ الفائدة كمعيار لكون القول جملةً أم لا ، ووصفها الدكتور مهدي المخزومي (الجملة) بقوله : ((**هي الصورةُ اللفظيةُ الصغرى للكلامِ المفيد في أيةِ لغةٍ من اللغات ، وهي المركبُ الذي يُبينُ المتكلمُ به أَنَّ صورةً ذهنيةً كانَت قد تآلفتْ أجزاؤها في ذهنِهِ ، ثمَّ هي الوسيلةُ التي تنقلُ ما جالَ في ذهنِ المتكلمِ إلى ذهنِ السامعِ .**))[١] ، ويلحظ أنَّ تعريف الدكتور المخزومي كان فيه حصرٌ لعناصرِ الجملةِ من حيث التركيب والدلالة . وأوجز الدكتور إبراهيم السامرائي أهمية الإسناد في تكوين الجملة بقوله: ((**الجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية**))[٢] ، ويلحظ على معظم تعريفاتِ المحدثينَ ؛ أَنَّها جَعلتْ المعنى أو "**الفائدة التي يحسن السكوت عليها**" معياراً لِكَونِ الكلامِ جملةً أم لا ، وقد غُيِّبَ عن هذه التعريفات مفهوم "الإسناد" في حين أَنَّ الجملةَ مفهومٌ نَحويٌّ مركزيٌّ ، يُعدُّ البنيةَ الوظيفيَّةَ الأولى في الكلام ، ولَعَلَّ من الأَوْلى ألّا نُخرِجَها مِنْ حدود العَلاقةِ الإسنادية ، فالعبرةُ بالإسناد لا بسواه ، ولا ضيرَ أنْ تُصنَّف الجملةُ بعد ذَلِكَ إلى جملةٍ مطلقةٍ وجملةٍ مُقيَّدةٍ ، وكذَلِكَ إلى جملةٍ فعليةٍ وجملةٍ اسميةٍ وهي مسألةٌ تصنيفيَّةٌ لا صلةَ لها بتحقيقِ مفهومِ الجملةِ . [٣]

وخلاصة القول أنَّ الإسناد هو المعنى النحوي الأهم في النظم ، ولا يمكن للمتكلم أنْ يؤلِّف جملةً ما ما لم يجعل الإسناد أساساً لتأليفها ، ولذَلِكَ سُمِّي ركنا الإسناد "المسند والمسند إليه" بـ "العمدة" ؛ فهما العمدة في بناء أي جملة ، بمعنى آخر أنَّ للإسناد أهمية كبيرة في تفسير التراكيب اللغوية ، لأنَّه المعنى الأوَّل الذي ينعقد عليه كُلّ تركيب ، أمَّا ما يدخل على التراكيب مِنْ زيادات إنَّما وردت لمعانٍ إضافيَّةٍ سنبينها في قابل البحث .

وسنحاول في هَذَا الفصل أنْ نقف على مفهوم الإسناد وتوظيفه عِنْدَ الفَرَّاء وهو رأسٌ لمدرسة الكوفة في النحو ، وطريقة تعامله مع التراكيب النحوية ، متخذين مِنْ نصوصه أَمثلة ، وكذَلِكَ ملاحظة عنايته بالمعنى النحوي وما يتعلق بكشف هَذَا المعنى مِنْ مؤشرات سياقيَّةٍ تُعدُّ محدداتٍ لإظهار المعنى النحوي أو الدلالة النحويَّة .

---

(١) في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د.مهدي المخزومي : ٣١ .

(٢) الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي : ٢٠١ .

(٣) ينظر: مراجعات نقدية لمقومات الجملة في الفكر اللغوي العربي المعاصر(بحث) ، د.ملّاوي صلاح الدين ، مجلة (المَخْبَر) ، الجزائر، العدد :٤ ، ٢٠٠٨.

المبحث الأَوَّل: دَلالةُ الإسناد الفعليِّ :

الإسناد الفعلي هو النوع الأَوَّل من أَنْواع الإسناد في التراكيب النحوية ، وقد اصطلح عليه بـ (الجملة الفعلية) ، وقد أشارَ الفَرَّاء إلى فكرة الإسناد الفعليِّ من خلال فكرة انشغال الفعل بالفاعل وتفرغه له ، وهذا ما ذكره عند تفسيره قوله تعالى :﴿ **وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ** ﴾[١] ، إذْ قال: ((**ترفع (ٱلصُّمُّ) لأنَّ الفعل لهم**)) [٢] أي : إنَّ فعل السمع للصُّمِّ أنفسهم .

أَكَّدَ الفَرَّاءُ في هذا النصِّ على أنَّ المعنى الوظيفي للكلمات المكونة لهذا التركيب قد حُدِّدَ بوساطة "الإسناد" وبناءً على ما ذُكرَ يمكنُ القولُ بأنَّ "الإسناد" عندَ الفَرَّاء هو المعيارُ الرئيسُ في تحديدِ نمطِ الجملةِ وهو الأساس في بنائها .

أولاً : دلالةُ الإسناد الفعليِّ المُطْلَقِ :

تَشغَلُ تراكيبُ الإسناد الفعليِّ المرتبةَ الأُولى في كلامِ العرب ، ومن اهتمامِ العربيةِ بالفعل غلبةُ الجملةِ الفعليَّةِ في الكلامِ العربيِّ ، يعني سيادةُ العقليَّةِ الفعليَّةِ ، وأغلبُ الكلماتِ ذاتُ مظهرٍ فعليٍّ. [٣] حتى أنَّهم ألحقوا بالأفعالِ أسماءَ الأفعالِ ، وعدُّوا كثيراً من الأدوات أفعالاً كـ(ليس) . [٤]

وقال ابنُ هشام: ((**مُرادُنا بصَدْرِ الجملةِ المُسنَدُ أو المُسنَدُ إليه ، فلا عِبرةَ بما تَقدَّمَ عليها من الحروفِ ، فالجملةُ من نحو " أ قائمٌ الزيدانِ ، وأزيدٌ أخوكَ ، ولعَلَّ أباكَ مُنطلِقٌ ، وما زيدٌ قائماً "، اسميَّةٌ ، ومن نحو" أقامَ زيدٌ ، وإنْ قامَ زيدٌ ، وقدْ قامَ زيدٌ ، وهلَّا قُمْتَ " فِعليَّة**)) [٥]

---

(١) الأنبياء : ٤٥ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٢٠٥.

(٣) ينظر: فقه اللغة المقارن ، د.إبراهيم السامرائي : ٥٤-٥٥ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٥٩-٦٠ .

(٥) مغني اللبيب : ٣٥٨ .

بل ذهبَ أبعدَ من ذَلكَ عندما عدَّ الجملَ التي تبدأُ بأسماءٍ مَعمولةٍ لأفعالٍ بعدها "جملاً فِعليَّة"، إذْ قَالَ: ((**والمُعتبرُ أيضاً ما هُوَ صَدْرٌ في الأصل ، فالجملة من نحو: "كيف جاء زيد" ومن نحو:﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾**[١] **ومن نحو:﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾**[٢] **و﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾**[٣] **فِعليَّةٌ ، لأنَّ تلكَ الأسماءَ في نيَّةِ التأخيرِ**)) [٤]

أي أنَّ الجملةَ الفعلية : هي التي ابتدأتْ بفعلٍ وتلاهُ فاعلٌ . والفعلُ والفاعلُ هما رُكنا الإسناد في الجملةِ الفعليةِ . [٥]

وبتعبيرٍ أدقٍّ هي تلك ((**الجملةُ التي يكونُ المسندُ فيها فعلاً تقدَّمَ أو تأخرَ**)) [٦] إذْ يُعدُّ الفعلُ أساساً لِتكوِّنِ الجملة الفعلية . ويكادُ يكون الفعلُ العمدةُ الوحيدُ في الجملة الفعلية ؛ فهي تتكونُ من نواةٍ (أو محورٍ) تدورُ حولَها بقيةُ الأجزاءِ ، وهذِهِ النواةُ أو (المحورُ) هي الفعلُ أو ما قامَ مقامَهُ ، فلو قُلنا على سبيلِ الافتراضِ: "قامَ" دونَ ذكر فاعلٍ له فَإنَّ الكلامَ هذا لا يكونُ مبهماً تماماً مثلما لو قُلنا (محمدٌ) دونَ ذكر فعلٍ له . [٧]

والذي أُريدُ قولَهُ هنا : أنَّ مهمةَ الفعلِ في الجملةِ الفعليَّةِ أكبرُ من الفاعلِ ، أو أيِّ جزءٍ آخرَ من أجزاءِ الجملة في بيان الحدث .

وقد اختلفَ النحاةُ القدماءُ في تقسيمِ الفعلِ ، رغمَ أنهم اتفقوا على أنَّ الفعلَ من الأحداثِ المقترنةِ بزمانٍ ما ، ولمْ يوضِّحوا حدودَ هذا الزمان ، ولَعَلَّ السببَ في ذلكَ عائدٌ إلى منهجِهم في البحثِ النَحويِّ حيثُ قصَروا اهتمامهم بالَعِلَّة والعاملِ وما يتركُه العاملُ من أثرٍ

---

(١) غافر : ٨١ .

(٢) البقرة : ٨٧ .

(٣) القمر : ٧ .

(٤) مغني اللبيب : ٣٥٨.

(٥) ينظر: التطور النَحويّ ، برجشتراسر: ١٤٠ .

(٦) الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، د.علي جابر المنصوري :٣٧ .

(٧) ينظر: الجملة الفعلية في نهج البلاغة (رسالة ماجستير) ، محمود عبد حمد اللامي: ٢ .

وهو ما سُميَّ بالإعراب ، وكانَ اهتمامُهم بـ (الفعل) لكونِهِ أقوى العواملِ ، إذْ يعملُ ظاهراً ومُقدراً ، متقدماً ومتأخراً . [١] ، وهذا ما سوَّغَ لنا الابتداءَ بالإسناد الفعليِّ وتقديمه على الإسناد الاسميِّ .

دلالةُ الجملةِ المطلقةِ بحسبِ الإسناد:

تتحدَّدُ دلالةُ الجملةِ المطلقة بحسبِ الإسناد ، وربطَ الفرَّاء بينَ الرفعِ والإسناد ، والإسناد فكرةٌ معنويَّةٌ يدخلُ فيها المُبتدأُ والخبرُ ، والفاعلُ ونائبُهُ ؛ فرفعُ الاسمِ إنَّما يكونُ بجعلِ الفعلِ له ، فَإِنْ لم يكنْ كذلكَ تحوَّلَ إلى علامةٍ أُخرى ، وهذا يتعلَّق – بطبيعةِ الحالِ – ببنيةِ الفعلِ ، وهذا ما بيَّنَهُ قولُ الفرَّاء عِندَ تفسيره قوله تعالى:﴿ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴾[٢] ، إذْ قالَ : ((**ترفعُ (الصُّمُّ) لأنَّ الفعلَ لهم . وقد قرأَ أبو عبد الرحمن السلمي (ولا تُسمِعُ الصُّمَّ الدعاءَ)** [٣] **نصبَ (الصُّمَّ) بوقوعِ الفعلِ عليه**)) [٤]

فلفظةُ **(الصُّمُّ)** مرفوعةٌ إذا كانَ الفعلُ لهم أو بمعنى آخرَ ، إذا كانَوا هم الفاعلينَ ، ومنصوبةٌ إذا كانَ الفعلُ واقعاً عليهم ؛ أي: إذا كانَوا مفعولينَ ويتحدَّدُ ذلكَ باختلافِ بناءِ الفعلِ (يسمع) ، إذْ يُمكنُنا الاستدلال بقرينةِ الإسناد على المعنى النَحويِّ الوظيفيِّ للكلمةِ ، فَإِنَّ كلمةَ (الصمّ) هنا إذا كانَتْ (فاعلاً) فهي طرفٌ في الإسناد (مسندٌ إليه) ، أمَّا إذا كانَت (مفعولاً به) فهي ليستْ طرفاً في الإسناد .

وخلاصة القول أنَّ الإسناد هو مَنْ يُحدِّدُ الوظيفةَ النَحويَّةَ للكلمةِ ، وهو أيضاً من يُحدِّدُ نمطَ الجملةِ ، وما يترتَّبُ على هذا النمط من دورٍ في عمليةِ التخاطبِ ، فَمِنَ المعروفِ أنَّ دلالةَ الجملةِ الفعليةِ تختلفُ عن دلالةِ الجملةِ الاسميةِ.

---

(١) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : ١٨ .

(٢) الأنبياء : ٤٥ .

(٣) وقرأ بها ابن عامر، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ، أشرفَ على تصحيحه:علي محمد الضبّاع:٢/ ٣٢٣ ٣٢٣ ، والسبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق: د.شوقي ضيف : ٤٢٩ .

(٤) مَعَانِي القُرآن ، الفرَّاء: ٢ / ٢٠٥ .

وتُعَدُّ الفاعليةُ الشقَّ الثاني للإسنادِ بعدَ الفعل ، مثلما يُشبهُ نائبُ الفاعلِ في ذلكَ الفاعلَ ، إذْ جعلَ الفَرَّاء معنى الجملةِ واحداً إذا عُبِّرَ فيها بالبناءِ للفاعلِ أو البناءِ للمفعولِ وهذا ما نَلحظهُ فِي تفسيره قوله تَعالى :﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾[١] ، إذْ قالَ: **((إلى المحشر وتُشَقَقُ ، والمعنى واحدٌ ، مثلُ : ماتَ الرجلُ وأُميتَ))** [٢] .

وقد فرَّقَ النحاةِ بين نوعينِ من الإسناد بحسب نوعية الإسناد ، وبحسب نوعية "المسند إليه" [٣] :-

أ. الإسناد المعنويُّ والإسناد اللفظيُّ:

١. الإسناد المعنويُّ :

نلحظُ هذا النوعَ من الإسناد عندَ الفَرَّاء في تركيزِهِ على فكرةِ انشغالِ الفعلِ بالفاعل وتفرغِهِ له في مواضعَ كثيرةٍ ، من ذلكَ ما ذَكره الفَرَّاء فِي تفسيره قوله تَعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾[٤] ، إذْ قال: **((رفعتْ القرَّاءُ (كُلُّ مُرْضِعَةٍ) لأنهم جَعَلوا الفعلَ لهَا .))** [٥]

ويُعرِّفُ الدكتورُ فاضل السامرائيُّ هذا النوعَ من الإسناد قائلاً: هو**((أنْ تنسبَ للكلمةِ ما لمعناها ، نحو: حضرَ أخوكَ ، وخالدٌ مسافرٌ ، ومعنى ذلكَ أنَّك تنسبُ الحضورَ في الأُولى للشخصِ الذي هو أخوكَ لا للفظِ ، وتنسبُ السفرَ للشخصِ المُسمى بخالدٍ وليسَ للفظِ، وهذا الإسناد هو الإسناد الشائعُ في اللغةِ))** [٦]

---

(١) ق : ٤٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ٣ / ٨١ .

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق : د.محمد كامل بركات : ١/٥-٦ ، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٢ - ٣٤ .

(٤) الحج : ٢ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٢١٤ .

(٦) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي :٣٠ .

٢. الإسناد اللفظيُّ :

ويكونُ في الجملةِ التي يُرادُ لفظُها كلُّهُ على سبيلِ الحكايةِ . وتُقدَّرُ هذِهِ الجملةُ بلفظٍ مفردٍ. [١]

وقد أشارَ الفَرَّاء إلى هذا النوع من الإسناد ، وهو إسنادٌ يكون فيه (المسند إليه) جملةً تقدرُ بمفرد ، وهذا ما نجده عندَ تأويله مثل هذه الجمل ، إذْ يقول : ((**فتقولُ: قد بدا لي لأضربنَّكَ، وبدا لي أنْ أضربك ،...، وكذلكَ ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾**[٢] **ولو كانَ أَنْ يسجنوه كانَ صواباً**)) [٣]

نرى الفَرَّاء في هذا النص قد أَوَّل جملة (لأضربنَّك) بالمصدر المؤوَّل (أَنْ أضربك) ، أي: (بدا لي ضربُك) ، وهو تأويلٌ بالمفرد ، وهذا التأويل ينسجمُ مع قواعد الإعراب ، لأَنَّ الجملة تقع موقع المفرد . ومعنى هذا أنَّ الفاعل يمكن أنْ يكون جملةً عند الفَرَّاء .

ويلحظ أنَّ النحاةَ العرب القدامى قد توصَّلوا إلى هذا النوعِ من الجملِ التي شغلتْ وظيفةَ الفاعلِ ، قد أدَّت معنى مفيداً على الرغم من أنَّها قد خالفتِ الاطِّرادَ في قاعدةِ كونِ الفاعلِ لا يكونُ إلّا مفرداً ، مما دفعهم إلى محاولةِ تأويلِ هذِهِ الجملِ ؛ بجعلها موافقةً لقواعدِهم المطردةِ ، ولكنَّهم لم يتشددوا في ذلكَ ، إذْ ليسَ عليهم من بأسٍ أنْ تكونَ هناكَ بعضُ الأمثلةِ القليلةِ خارجةً على القواعدِ المطردة ، إذْ لابُدَّ أنْ يكونَ لخُروجها ما يُسوِّغُه في النظامِ اللغويِّ.[٤] وهو مما يدفعُنا إلى القولِ أنَّ الفَرَّاء قد لجأَ إلى المعنى النَحويِّ الوظيفيِّ الذي شغلتْه شغلتْه جملةُ **(لَيَسۡجُنُنَّهُۥ)** في توجيهِهِ النَحويِّ لها .

---

(١) ينظر: بناء الجملة العربية :٤١ .

(٢) يوسف : ٣٥ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣١ .

(٤) ينظر: بناء الجملة العربية : ٤٥ .

ب- الإسناد إلى الفاعل الحقيقي والإسناد إلى الفاعل المجازي :

إنَّ الإسناد رابطةٌ معنويَّةٌ بينَ الفاعلِ وما يطلبهُ ، وهو موجودٌ في التراكيبِ كلِّها التي يوجدُ فيها الفاعلُ ، وقد أشارَ الفَرَّاء إلى هذا المفهوم عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ **أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ** ﴾[١] ؛ إذْ قال: ((**ربما قَالَ القائل : كيف تَربح التجارة وإنَّما يَربح الرجل التاجر ؟ وذلك من كلام العرب : رَبَحَ بَيْعُك وخَسِرَ بيعُك ، فحسن القول بذلك ، لأنَّ الربح والخسران إنَّما يكونان في التجارة ، فَعُلِمَ معناه. ومثله من كلام العرب: هذا ليل نائم**))[٢] . يشير نص الفَرَّاء إلى أنَّ الفاعلَ هو الذي يقومُ بالفعلِ أو يُحدِثُهُ ، فإذا جاءَ غير ذلكَ كانَ مجازاً يَرتبِطُ بوضوحِ المعنى وأمن اللبسِ عند المخاطبِ ، ولذلكَ يلزمنا التفريقُ بينَ نوعينِ من الإسناد عندَ الفَرَّاء هما:-

الأَوَّل : الإسناد إلى الفاعلِ الحقيقيِّ :

بينَ الفَرَّاء فكرة الإسناد إلى الفاعل الحقيقي عند تفسيره قوله تَعالى : ﴿ **قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا** ﴾[٣] إذْ قالَ: ((**وقال بعض الناس : (بل فَعَله كبيرهم إن كانوا ينطقون) . فجعل فِعْل الكبير مسنداً إليه إن كانوا ينطقونَ وهم لا ينطقونَ**)) [٤]

ونصُّ الفَرَّاء هذا يُبينُ الإسناد إلى فاعلٍ حقيقيٍّ ، الذي يمثل ((**قدْرةُ بنيةٍ فعليَّةٍ معيَّنةٍ على إقامةِ علاقةٍ معينةٍ مع بنيةٍ أخرى من مبنى الأسماءِ بحيثُ تشغلُ الكلمةُ الثانيةُ موقعَ (المسند إليه) فيصِحُّ التركيبُ نَحويّاً ودَلاليَّاً ؛ لأنَّ الفاعلَ هو المُوجِدُ للأثرِ ، والمتَّصفُ بالحَدثِ**)) [٥]

---

(١) البقرة : ١٦ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ١/ ١٤ ، ٣/ ٢٣٤ .

(٣) الأنبياء : ٦٣ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٢٠٧ .

(٥) أثر القرائن في التوجيه النحوي عِنْدَ سيبويه (أطروحة دكتوراه) ، د.لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي : ٣٩ .

ونصُّ الفَرَّاء قد أظهر قدرةَ البنيةِ الفعليةِ (فَعَلَ) على إقامةِ علاقةِ الإسناد معَ البنيةِ الاسميَّةِ ("كبير" أي كبير الآلهة) ، إذْ إنَّ شكلَ البنيةِ الفعليَّةِ قد أثَّرَ في تحديدِ الوظيفةِ النَحويَّةِ للبنيةِ الاسميَّةِ .

الثاني : الإسناد إلى الفاعل غير الحقيقي (المجازي) :

أمَّا فكرة الإسناد إلى الفاعلِ غير الحقيقي (المجازي) فقد بينَها الفَرَّاء عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ **فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا** ﴾ [١] ، إذْ قالَ: ((**يقالَ : كيفَ يريدُ الجدارُ أنْ ينقضَّ ؟ ، وذلكَ منْ كلامِ العرب أنْ يقولوا: الجدارُ يريدُ أنْ يسقطَ . ومثلُه قولُ الله : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ ﴾[٢] والغضبُ لا يسكتُ ، إنَّما يسكتُ صاحبُه ، وإنَّما معناه سكن..**)) [٣]

والفَرَّاءُ في النصِّ يُوحِّدُ بينَ الفاعلِ الحقيقي والفاعلِ المجازي ، أو لنَقُلْ إنَّهُ يُوحِّدُ بين الفاعلِ الحقيقي والفاعلِ في المصطلحِ ، ولهذا يجعلُ الغضبَ لا يسكتُ وإنَّما يسكنُ ، لأنَّ الفاعلَ عندَه هو الذي يقومُ بالفعلِ ولا يصحُّ للغضبِ أنْ يقومَ بالسكوتِ . ويَتَّضِحُ من قولِ الفَرَّاء أنَّ الَعَلاقةَ المعنويَّةَ بينَ تلكَ الأفعالِ وفاعليها ليستْ علاقةَ تآلفٍ ، فالفعلُ هنا ليسَ مما يقعُ من الفاعلِ مما أحدثَ هذا التنافرَ الذي لا يُجبرُه إلا تحويلُ معنى الفعلِ إلى معنى يتناسبُ مع الفاعلِ ، أو أنْ يقولوا بالمجازِ . [٤]

وكذلكَ يقولُ أبو عبيدة (ت٢١٠ هـ) : ((**ليس للحائط إرادةٌ ولا للمواتِ ، ولكنَّهُ إذا كانَ في هذِهِ الحالِ من رَبِّه فهو إرادتُهُ ... ومجازُ(أَن يَنقَضَّ) مجازُ (يَقَع) ، يُقالُ: انقضَّتْ**

---

(١) الكهف : ٧٧ .

(٢) الأعراف : ١٥٤ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢ / ١٥٥ – ١٥٦ .

(٤) الإعراب والمعنى في القرآن الكريم ، د.محمد أحمد خضير :٣٨ .

الدارُ إذا انهدمتْ وسقطتْ)) [١] ، فأبو عبيدة يحوِّلُ معنى الفعلِ **(يَنقَضَّ)** مثلما حوَّلَ الفَرَّاء معنى **(سَكَتَ)** .

ويُؤكِّدُ الزجاجُ (ت٣١١هـ) ذلكَ بقولِه : **((ومعنى (جِدَارًا) يُريدُ- الإرادةُ إنَّما تكونُ في الحيوانِ المبين- والجدارُ لا يُريدُ إرادةً حقيقيَّةً ، إلا أنَّ هيئتُه في التهيؤُ للسقوطِ قد ظهرتْ كما تظهرُ أفعالُ المريدينَ، فوُصِفَ بالإرادةِ إذْ الصورتانِ واحدةٌ))** [٢]

ويرى أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) أنَّ **((هذا مجاز وتوسُّع ، وهو في كلام العرب وأشعارها كثيرٌ))**[٣]

ويُفصِّل عبد القاهر الجرجاني القول في هذا النوع من الإسناد قائلاً: **((اعلم أنَّ طريق المَجاز والاتساع،...،أنَّك ذكرتَ الكلمة وأنت لا تريد معناها ، ولكن تريد مَعْنى ما هو رِدْفٌ له أو شَبِيهٌ فتجوَّزْتَ بذلك في ذاتِ الكلمة وفي اللفظ نفسه . وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أنَّ في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل ، وهو أنْ يكون التجوُّز في حكم يُجْرَى على الكلمة فقط ، وتكون الكلمةُ متروكة على ظاهرِها ، ويكون معناها مقصوداً في نفسِه ومُراداً من غير توريةٍ ولا تعويض))** [٤]

وقد مثل الجرجاني بعد ذلك بقوله تعالى :﴿ فَمَارَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾[٥] ، ثم قال بعد ذلك: **((أَنْت ترى مجازاً في هذا كلِّه ، ولكن لا في ذوات الكلم وأَنْفُسِ الألفاظ ، ولكن في أحكامٍ أجريت عليها.))** [٦] ، فإنَّه يؤكِّد أنَّ المجاز ليسَ في لفظة (رَبِحَت) ولكن في إسنادها إلى التجارة .

ومن المعلوم أنَّه لابُدَّ من توافرِ بعضِ الشروطِ التي تُساعدُ الإسناد في بناءِ الجملةِ مثل الصِّيغةِ الصرفيةِ ، والمطابقةِ في النوعِ وغيرِ ذلكَ ، وكلُّ هذا يجعلنا أمامَ اختيارٍ للمفرداتِ من

---

(١) مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، تحقيق: د.محمد فؤاد سزكين :١ / ٤١٠ – ٤١١ .

(٢) مَعَانِي القُرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي :٣ / ٣٠٦ .

(٣) مَعَانِي القُرآن الكريم ، النَحَّاس ، تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني :٤ / ٢٧٣ .

(٤) دلائل الإعجاز : ٢٩٣ .

(٥) البقرة : ١٦ .

(٦) دلائل الإعجاز : ٢٩٤ .

الحقولِ الدَّلاليةِ المختلفةِ لأداء الوظائف النَحويّة المختلفة ، وهو اختيار محكومٌ بقواعدٍ معينةٍ – بعضُها يرجعُ إلى صيغِ الكلماتِ الصرفية ، وبعضُها يرجعُ إلى الدَّلالةِ المعجميَّةِ لها – تُسمى (قواعدُ الاختيار) يمتلكُها المتكلِّمُ الأصلي للغةِ بطريقةٍ عفويِّةٍ ، وهي تُمكنَّه من استخدامِ لغتِه استخداماً صحيحاً ، وكذلكَ تُمكنَهُ من التمييزِ بينَ الصحيحِ وغير الصحيحِ من الجملِ والتراكيبِ ، وتمنحَه القدرةَ على إنتاجِ ما لا يُحصى من التراكيبِ ، وهذِهِ القدرةُ تُسمى (السليقةِ أو الكفايةِ اللغويَّةِ)[١]

وقد مثَّلَ الإسناد إلى الفاعلِ غير الحقيقيِّ أو المجازيِّ خرقاً لتلكَ القواعدِ ، فالإسناد إلى الفاعل غير الحقيقي (المجازي) هو((**ما يُسندُ فيه الفعلُ إلى اسمٍ هو ليسَ بفاعلِ الحدثِ الحقيقيّ ، وإنَّما على سبيل المجاز ، فَيَصِحُّ التركيب نَحويّاً ، وتبقى صحَّتُهُ الدلاليةُ محكومةً بسياق التركيب وقرائنه القوليّة والحاليَّة التي تُسوِّغُ ذلكَ .**)) [٢]

والحَق أنَّ الحاصلَ هو أنَّه لم يحدثْ تجاوزٌ لقواعدِ الاختيار ، فبما أنَّ السكوتَ ليسَ من خصائصِ الغضبِ ، لذلكَ نرى أنَّ التركيبَ قد جَنَحَ للمجازِ، وبمعنى آخر إنَّ الذي حصل هو أنَّ العلاقة بين المسند والمسند إليه ليست علاقة حقيقية ، بل هي علاقة مجازية ؛ فالمجاز وقع هنا في الإسناد لا في المسند ولا في المسند إليه [٣] ، والعربية لغة مجاز ، وللمجاز أثر في تطورها وتوسع أساليب التعبير فيها .

---

(١) ينظر: النحو والدلالة : ٩١ – ٩٢ .

(٢) أثر القرائن النَحويّة في التوجيه النَحويّ عند سيبويه :٣٩ .

(٣) ينظر: البلاغة العربية ، الميداني : ١/ ١٩٥ .

ثانياً: دلالةُ الإسناد الفعليِّ المُقيَّدِ :

يُقيَّدُ الفعلُ في علاقة الإسناد بعددٍ من الوظائفِ النَحويّة يشغلُها المفعولُ به والمفعولُ المطلقُ والمفعولُ فيه (الظرف) والمفعولُ معه والمفعولُ لأجله ، والحالُ والتمييزُ والاستثناءُ والجارُّ والمجرورُ ، وسيدرسُ الباحثُ هذِهِ المقيداتُ في قابل البحث . ولَعَلَّ الأَوْلى هنا أَنْ نُسلط الضوءَ على (التعدِّي واللزوم) و(الزمنِ) بِعَدِّهما مقيِّدينِ للفعلِ . ويرتبطُ الفعلُ معَ مقيداتِهِ المختلفةِ برابطينِ :

أحدهما : معنويٌّ مستمدٌّ من مادة الفعلِ أو ما يُقيِّدُهُ ودَلالتِه المعجميَّةِ . والآخرُ : هو الحالةُ الإعرابيةُ التي هي النصبُ في كل هذِهِ المقيداتِ باستثناء الجارِّ والمجرورِ .

وقد عالجَ النحاةُ ارتباطَ الفعلِ بمقيداتِه من زاويةِ التأثيرِ أو (العملِ) ومن هنا وُجدَتْ نظريةُ العاملِ النَحويِّ ، إذْ تظهرُ في الجملةِ الفعليَّةِ ظهوراً بيناً.[١] ، وقد ظهرَ هذا التفكير جليَّاً عند الفَرَّاء الذي يعتمدُ كثيراً على المعنى في تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ ، فنراه يجنحُ إلى تقديرِ فعلِ (ترك) لإحداثِ النَّصبِ في (صمٍّ بكمٍ عمي) وذلك عند توجيهِهِ قراءةِ (ابن مسعود) لقولِه تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾[٢] ، إذْ يقولُ : ((**وفي قراءةِ عبدِ الله**[٣] **: (صُمّاً بُكماً عُمياً)** [٤] **بالنصبِ . ونصبُه على جهتينِ ؛ إنْ شئتَ على معنى: تركهم "صُمّاً بُكماً عُمياً" ، وإنْ شئتَ اكتفيتَ بأنْ تُوقِعَ التركَ عليهم في الظلمات ، ثم**

---

(١) بناء الجملة العربية : ١٤٠ .

(٢) البقرة : ١٧ – ١٨ .

(٣) هو عبد الله بن مسعود ، الإمام الحبر، فقيه الأمة ، صحابي جليل أحد أوائل المهاجرين ، وأول من جهر بقراءة القرآن . تولي قضاء الكوفة وبيت المال في خلافة عمر وصدر من خلافة عثمان ، توفي ٣٢هـ ، انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي: ١/ ١٤٧ ، وطبقات القُرَّاء ، الذهبي :١/ ١١ ، واتحاف فضلاء البشر : ١/ ١٤ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ١/ ١٩٣-١٩٤، والبحر المحيط :١/ ٨٢ ، وإعراب القراءات الشواذ،العُكبري:١/ ١٢٨.

تستأنف (صُمّاً) بالذم لهم . والعرب تنصب بالذَّم وبالمدح لأنَّ فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم : وَيْلاً له ، وثواباً له ، وبُعْداً وسَقْياً ورَعْياً)) [١]

ومن مقيداتِ الفعلِ (التعدِّي واللزوم) [٢] ؛ فالفعل ينقسمُ على متعدٍّ ولازمٍ ، أمَّا من حيثُ الدَّلالةِ الزمنيَّةِ فينقسمُ شكلاً على : ماضٍ ، ومضارعٍ ، وأمرٍ. وينقسم معنًى على ماضٍ ومستقبلٍ ودائمٍ [٣] وفيما يلي بعضُ الدلالاتِ المُقَيِّدَةِ للأفعالِ :

أ- دلالة الفعل على التعدِّي :

الفعلُ المتعديُّ : هو ما نَصبَ مفعولاً به ، أي: إنَّهُ ((**تعدى إليه فعلُ الفاعلِ**)) [٤] أو هو ((**ما لا يَتمُّ فهمُه بغيرِ ما وقعَ عليه**)) [٥] ، وهذا ما استقرَّ عندَ الفَرَّاء ، إذْ أطلقَ عليه تسميةَ (الفعل الواقع) فوقوعُ الفعلِ هو تعدِّيهِ ، ونّجدُ الفَرَّاء قد أشَار إلى هذا المفهوم عند تفسيره قوله تَعالى : ﴿ **يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ** ﴾[٦] حيثُ بَيَّنَ أنَّ سببَ نصبِ (الطير) إنَّما إنَّما جاءَ لأحدِ وجهينِ ؛ الأوَّلُ : ((**على نيِّةِ النداءِ المُجَدَّدِ له إذْ لمْ يستقمْ دعاؤُهُ بما دُعيتْ به الجبالُ...**)) [٧] وأشارَ إلى الثاني بقوله: ((.. **إنْ شِئتَ أوقعتَ عليهِ فِعلاً وسخَّرنا له الطيرَ**))[٨] فالطيرُ هنا نُصبَتْ بفعلٍ مُقَّدرٍ وقولُه: (أوقعتَ عليه الفعلَ) هو المُتعدِّي ، ونلحظ أنَّ الفَرَّاء قد أخضعَ هذا التوجيهَ إلى استعمالِ المتكلِّمِ ، وفقَ السياقِ الثقافيِّ والاجتماعيِّ.

ومِنْ تتبعِ نصوصِ الفَرَّاء في كتابه (معاني القرآن) واستقرائِها ، نجدُ أنَّ صفةَ (التعدي) هي صفةٌ ملازمةٌ لكلِّ فعل ، فليس لديه فعلٌ لازمٌ ، وآخرَ متعدٍ على الرغم من ورودِ مصطلحِ

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٦ .

(٢) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : ٤٦ .

(٣) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٣٨ .

(٤) الكتاب : ١: ٣٤ .

(٥) التعريفات :١٨١ .

(٦) سبأ : ١٠ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٢١ .

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(ليس بواقع) في قوله: ((**" كمْ رجلٍ كريمٍ قد رأيتَ" ، و"كمْ جيشاً جَرَّاراً قد هزمتَ " ، فهذان وجهان ، يُنصَبانِ ويُخفَضانِ ، والفعلُ في المعنى واقعٌ . فَإِنْ كانَ الفعلُ (ليس بواقع) وكانَ للاسم جازَ النصبُ أيضاً والخفض**)) [١] ، فليسَ من المُرجَّحِ أنْ يكون مصطلحُ (ليس بواقع) في هذا النصِّ يريد به الفَرَّاء (الفعل اللازم) ، فربما يريد به: أنَّ (كم) وما دخلتْ عليه ؛ ليستْ مفعولاً به للفعل المذكور، وهذا المفهومُ كانَ واضحاً عند سيبويه قبل الفَرَّاء ، إذْ قالَ : ((**واعلمْ أنَّ الفعلَ الذي لا يَتَعدَّى الفاعلَ ، يَتَعدَّى إلى اسمِ الحدثانِ الذي أُخذَ منه،...،ويَتَعدَّى إلى الزمانِ،...،ويَتَعدَّى إلى ما اشتُقَّ من لفظِه اسماً للمكانِ ، وإلى المكانِ،...،ويتعدى إلى ما كانَ وقتاً في الأمكنةِ ؛ كما يتعدى إلى ما كانَ وقتاً في الأزمنة**))[٢] ، ونلحظ في نص سيبويه هذا إشارةً واضحةً إلى أنَّ صفةَ التعدي ملازمةً لكلِّ فعلٍ ، ويشير إلى هذا الفهم ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) قائلاً : ((**الأفعال كُلّها متعدية إلَيهِ سواء كَانَ – أي الفعل – يتعدى الفاعل أَو لم يتعده ، نحو : (ضربت زيداً ضرباً) و(قامَ زيدٌ قياماً) ، وليس كَذَلِكَ غيره من المفعولين**))[٣]

وعدَّ الفَرَّاء دخولَ حرفِ الجرِّ من وسائلِ التعدية فضلاً عن الهمزةِ والتضعيفِ ، وذلكَ في بيان إعرابِ قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾[٤] ، إذْ قالَ: ((**والمعنى : مَا إنَّ مفاتحَه لتُنئ العُصْبةَ أي تميلهم من ثقلها ، فإذْا أدخلت الباء قلت: تنوءُ بهم وتُنئ بهم ، كما قالَ :﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٥] والمعنى ائتوني بقِطْرٍ أفرغ عَليهِ ، فإذْا حذفت الباء زدت في الفعلِ ألِفاً في أوَّله ، ومثلُهُ ﴿ فَأَجَآءَهَا**

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٦٨-١٦٩ .

(٢) الكتاب :١/ ٣٤-٣٦ .

(٣) شَرحُ المُفَصَّل :١ / ١١٠ .

(٤) القصص: ٧٦ .

(٥) الكهف:٩٦ .

ٱلْمَخَاضُ ﴾[١] معناهُ : فجاءَ بها المخاض)) [٢] وهذا عينُهُ عندَ سيبويه الذي عدَّ دخولَ حرفِ الجرِّ وسيلةً من وسائلِ التعديةِ إذْ يُؤدي وظيفةً نَحويَّةً مثلَ ما تؤديه الهمزةُ والتضعيفُ ، إذْ قالَ : ((**دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ ، على قولِك : دَفَعَ الناسُ بعضُهم بعضاً . ودخولُ الباءِ ههنا بمنزلةِ قولِك: ألزمتُ ، كأنَّك قلتَ في التمثيلِ : أدْفَعْتُ ، كما أنَّكَ تقولُ: ذهبتَ به من عندنا وأذهبتَهُ من عندِنا . وأخرجتَه معك وخرجتَ به معك، وكذلكَ مَيَّزْتُ متاعَك بعضَه من بعضٍ ، وأَوصلتُ القومَ بعضَهم إلى بعضٍ ، فجعلْتَه مفعولاً على حدِّ ما جَعلتَ الذي قبلَه ، وصارَ قولُه إلى بعضٍ ومن بعض ، في موضعِ مفعولٍ منصوبٍ**))[٣] وتابعَه في ذلكَ الأخفشُ سعيدُ بنُ مسعدةٍ (ت ٢١٥هـ)[٤] ، وهذا ما ورد في النحو التعليمي الذي شرح ألفية ابن مالك بلحاظ تعريفاتهم للمتعدِّي واللازم ؛ إذْ جعلوا حرف الجر شرطاً للتمييز بين الفعلين في الدلالة ؛ فجاء في شرحِ ابنِ عقيلٍ (ت ٧٦٩هـ) أنَّ الفعلَ ينقسمُ ((**إلى متعدٍ ولازمٍ ، فالمتعدِّي هو الذي يصِلُ إلى مفعولِه بغيرِ حرفِ جرٍّ، نحو:"ضَرَبْتُ زيْدَاً" ، واللازمُ: ما ليس كذلكَ ، وهو : ما لا يصلُ إلى مفعولِه إلّا بحرفِ جرٍّ ، نحو: "مررتُ بزَيْدٍ" ، أو لا مفعولَ له نحو: "قامَ زيدٌ" ، ويسمى ما يصلُ إلى مفعولِه بنفسِه : فعلاً متعدياً ، وواقعاً ، ومجاوزاً ، وما ليس كذلكَ يسمى: لازماً ، وقاصراً ، وغير متعدٍ ، ويسمى متعدياً بحرف جر .**)) [٥]

على هذا النحو استقرَّ مفهومُ "التعدي واللزومِ" في تعليم النحو ؛ إذْ أصبحَ مفهوم (التعدي) مقابلاً لمفهومِ (اللزوم) ، وأصبحَ يُنظَرُ إليهما من جهةِ صلتِهما بالمفعولِ به فقط ، ولمْ تُؤخذْ صلتُهما بالمفاعيلِ الأُخرى بنظرِ الاعتبار .

---

(١) مريم:٢٣ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣١٠ .

(٣) الكتاب :١/ ١٥٣ .

(٤) مَعَانِي القُرآن ، الأخفش، تحقيق : د.عبد الأمير محمد أمين الورد :٥٥٥ .

(٥) شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد : ٢/ ١٤٥ .

ب –الدَّلالةُ الزمنيَّةُ للإسنادِ الفعليِّ:

أولى النحاةُ العربُ معنى الزمنِ في اللغةِ العربيَّةِ أهميَّةً كبيرةً و((**كانَ من السهلِ عليهم أنْ يُحدِّدوا الزمنَ الصرفيَّ في أَوَّل وهلةٍ فقسَّموا الأفعالَ بحسبه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر ، ثم جعلوا هذِهِ الدلالاتِ الزمنيَّةِ الصرفيَّةِ نظاماً زمنياً وفرضوا تطبيقها على صيغِ الأفعالِ في السياقِ كما يبدو في تسميةِ الماضي "ماضياً" حتى حينَ يكونُ معناهُ في السياقِ الاستقبالَ**))[١]

وكانَ من مطالبِ السياقِ التفريقُ بينَ (الزمن الصرفيِّ) و(الزمن النَحويّ) ، إذْ يُنسبُ الزمنُ الصرفيُّ إلى النظامِ الصرفيِّ ، ويُنسبُ الزمن النَحويُّ إلى النظامِ النَحويِّ . [٢]

وقد أشارَ الفَرَّاء إلَى هذا المعنى في معرضِ ردِّهِ على الكسائيِّ بإدخالِ (أَنْ) في (مالَكَ) إذْ قالَ: ((**وقالَ الكسائيُّ في إدخالهم (أَنْ) في (مالَكَ): هو بمنزلةِ قولِه : (مالكم في ألا تُقاتلوا) ولو كانَ ذلكَ على ما قالَ لجازَ في الكلامِ أنْ تقولَ: مالكَ أنْ قُمتَ ، ومالك أنَّك قائِمٌ ؛ لأنَّكَ تقولُ : في قيامِك ، ماضياً ومستقبلاً ، وذلكَ غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ المنعَ إنَّما يأتي بالاستقبالِ ، تقولُ: مَنعتُكَ أنْ تقومَ ، ولا تقولُ: منعتُك أنْ قُمتَ . فلذلكَ جاءَتْ في (مالك) في المستقبلِ ولم تأتِ في دائمٍ ولا ماضٍ**)) [٣]

وخلاصة القول أنَّ مفهومَ الفعلِ عندَ الفَرَّاء[٤] يمكن وصفه بأنَّه ((**مادةٌ تشملُ صيغاً عدةً تربطُ بينَها الدَّلالةُ الزمانيةُ . فقد سمَّى اسمَ الفاعلِ ، فعلاً دائماً لانصراف هذِهِ الصيغةِ نحو الحالِ والاستقبالِ**))[٥]

ولابُدَّ لنا إذا أردنا التعرُّفَ على الزمنينِ الصرفي والنَحويّ ، أن نتعرَّفَ على تقسيمِ العُلماءِ للفعلِ نفسه ، وقد اختلفَ العَلَّماءُ قديماً وحديثاً في تقسيمِ الفعلِ ، فسيبويه يقولُ: ((**وإمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ ، وبُنيَتْ لما مضى ، ولما يكونُ ولمْ يقعْ ، وما هو كائِنٌ لمْ ينقطعْ . فأَمَّا بناءُ ما مضى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ. وأَمَّا بناءُ ما لمْ يقعْ**

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٢-٢٤٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) مَعَانِي القُرآن : ١/ ١٦٥ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه :١/ ٤٥ ، ١٦٥ .

(٥) الفعل زمانه وأبنيته : ١٩ .

فَإنَّه قولُكَ آمراً : اذهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ ، ومُخبراً: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ . وكذلكَ بناءُ ما لمْ ينقطعْ وهو كائِنٌ إذا أخبرتَ))[١]

والملاحظُ أنَّ هذا التقسيمَ للفعلِ ، يمكنُ أَنْ يُقرأ قراءتين:

الأولى: من حيثُ اللفظ ، فتقسيمُ الأفعالِ من حيثُ الصيغ الشكليَّةِ معروفٌ ، فالفعلُ يُقسمُ على ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ .

الثانية: من حيثُ المعنى الفعلُ يُقسمُ على الماضي ، والمستقبلِ (ويَشملُ المضارعَ والأمرَ) ، والدائِمَ الذي يُقصدُ به اسمَ الفاعلِ ؛ ونعني به الحالَ المستمرَّ إلى المستقبلِ. [٢]

فعند تقسيمِ الفعلِ على ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فَإنَّنا نجدُ الفعلَ (ضَرَبَ) بمفردِه أي دونَ الدخولِ في جملةٍ معيَّنةٍ أو تركيبٍ معيَّنٍ ؛ فبالضرورةِ سوفَ يؤدي وظيفةَ الإسناد للغائبِ لأنَّنا عندما نحلِّلَهُ نحصلُ على [ضَرَبَ ، هو] ومن ثَمَّ فقد أدَّى وظيفةً أُخرى غيرَ وظيفتِهِ الأساسيةِ وهي الدَّلالةُ على الحدث والزمن ، وكذلكَ الفعلُ المضارعُ ، يؤدي وظيفةَ الإسناد إلى المفردِ الغائبِ ، والمخاطبِ ، وجماعةِ المتكلمينَ ...إلخ وذلكَ بحسبِ دّلالةِ المورفيم ، أو احدِ حروفِ المضارعةِ (أَنيت) المتصلِ بالفعلِ ، وبالطبعِ فإنَّ وظيفةَ الإسناد هذِهِ غيرُ الوظيفةِ الأساسيةِ للفعلِ المضارعِ وهي الدَّلالةُ على الحدث والزمن . [٣]

وبناءً على ما سبق يُمكنُ القولُ إنَّ الأفعالَ جميعاً تؤدي وظيفةَ الإسناد ، بجانبِ وظيفتها الأساسيةِ في الدَّلالةِ على الحدثِ والزمن ، وهذا الإسناد يختلفُ بحسبِ المتكلِّمِ أو المخاطبِ أو الغائبِ ، وبحسبِ الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ ، وكذلكَ بحسبِ التذكيرِ أو التأنيثِ ، وذلكَ بوساطةِ المورفيماتِ ، أو الصيغِ والأوزانِ الصرفيَّةِ المختلفةِ التي يُمكنُ أنْ تُستخدمَ في التفريقِ بينَ هذِهِ الكلماتِ.[٤]

وقد اتخذت الدِّلالةُ الزمنيَّة للإسنادِ الفعليِّ عندَ الفَرَّاء أشكالاً عدة منها :-

---

(١) الكتاب : ١/ ١٢ .

(٢) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٣٨ .

(٣) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية ، د.محمد رزق شعير: ٨٢-٨٣ .

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٢ .

١ .حكايةُ الحالِ الماضيةِ واستحضارُ صورتِها :

تُفيدُ الجملةُ الفعليَّةُ استحضارَ صورةِ الماضي ، ويكونُ ذلكَ عندَ التعبيرِ عن الحدثِ الماضي بالفعلِ المضارعِ ، أي أنْ ((**يُقدَّرَ القولُ الماضي واقعاً في الحالِ ، أي : في زمنِ التكلُّمِ لاستحضارِ صورتِه**)) [١]

وقد تنبَّهَ الفَرَّاء عَلى هذا فِي تفسيره قوله تَعالى: ﴿ **قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾[٢] ، إذْ قالَ: ((**يقول القائل:إنَّما (تَقْتُلُونَ) للمستقبلِ فكيفَ قال:(مِن قَبْلُ)؟ ونحن لا نجيز في الكلامِ (أنا أضربُكَ أمسِ) وذلك جائز إذا أردتَ بتفعلون الماضي،...،ومثلُهُ قولُ اللهِ :﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ﴾[٣] ، ولم يَقُلْ ما تَلَتْ الشياطينُ ، وذلكَ عربيٌّ كثيرٌ في الكلامِ،...،وليس الذين خوطبوا بالقتل هم القتلة ، إنَّما قتل الأَنْبياءَ أسلافُهم الذين مَضَوا فتولَّوهم على ذلكَ ورَضُوا به فنُسِب القتلُ إليهم**))[٤] .

وعلَّلَ الفَرَّاء إيرادَ الفعلِ (تَقْتُلُونَ) على صيغةِ المضارعِ في الآيةِ الكريمةِ باستعظامِ رضا المخاطبينَ لقتلِ الأَنْبياءِ من قبل أسلافِهم ، ومما يؤكِّدُ دَلالةَ الفعلِ على (الزمن الماضي) – وهو هنا زمنٌ نَحويٌّ – هو ورودُ فعلِ(القتل للأَنْبياءِ) في سياقِ ذكرِ أخبارِ الأَنْبياءِ والرسلِ "عليهم السلام" . وهذا الفعلُ أفادَ استحضارَ صورةِ هذا الحدث في ذهنِ السامعِ ، لتكونَ قريبةً من ذهنِهِ ، فيشعرُ بها ويحسُّها كأنَّها ماثلةٌ أمامَ عينيهِ في الوقتِ الحاضر ، وهذا ما أشارَ إليه ابنُ هُشامٍ ، إذْ قالَ : ((**إنَّهُم يُعبِّرونَ عن الماضي والآتي ، كما يُعبِّرونَ عن الشيء الحاضرِ قصداً لإحضارِهِ في الذِّهنِ حتى كأنَّهُ مشاهدةُ حالةِ الإخبارِ**)) [٥] .

وقد وصفَهُ بعضُ المحدثين بـ(الحاضر التاريخي) إذْ يقولُ فندريس: إنَّ ((**الماضي يُمكنُ أنْ يُعَبَّرَ عنْهُ بالحاضرِ ، وهو استعمالٌ شائعٌ في الحكايةِ حيثُ يُسمَّى بالحاضرِ**

---

(١) حاشية الصبان : ٣/ ٤٢٩ .

(٢) البقرة : ٩١ .

(٣) البقرة : ١٠٢ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٦٠ – ٦١ .

(٥) مغني اللبيب :٦٤٧ .

التاريخيِّ ، وفيه يجدُ المثقفونَ سِحراً خاصاً ، يقولونَ بأنَّ الحاضرَ أكثرُ تعبيراً ، أو أبلغُ وصفاً حتَّى ليجعلَ المنظرَ يحيا من جديدٍ أمامَ عيني القارئ ، ويرجعُ بفكرِنا إلى اللحظةِ التي دارَ فيها الحدثُ)) [١]

٢ .امتدادُ الزمنُ الماضي وتَطاولُهُ :

وهو أنْ يمتَدَّ زمنُ الماضي إلى زمنِ الاستقبالِ ، وقدْ تَنبَّهَ الفَرَّاء عَلى ذلكَ عندَ تفسيره قولـه تَعـالى :﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [٢] ، إذْ قـالَ: **((قرأهـا القُرَّاءُ بالنصبِ إلّا مجاهداً وبعض**[٣] **أهل المدينة فإنهما رفعاها . ولها وجهانِ في العربيَّةِ : نصبٌ ، ورفعٌ ؛ فأمَّا النصبُ فلأنَّ الفعلَ الذي قبلَها مما يَتطاولُ كالترددِ. فَإذا كانَ الفعلُ على ذلكَ المعنى نُصِبَ بعدَه بحتَّى وهو في المعنى ماضٍ. فَإذا كانَ الفعلُ الذي قبلَ حتَّى لا يتطاولُ وهو ماضٍ رفِعَ الفعلُ بعدَ (حتَّى) إذا كانَ ماضياً . فأمَّا الفعلُ الذي يتطاولُ وهو ماضٍ فقولُكَ: جَعلَ فلانٌ يُديمُ النَّظرَ حتَّى يَعرفَك ؛ ألا تَرى إنَّ إدامة النظر تطول . فإذْا طال ما قبلَ (حتَّى) ذُهبَ بما بعدَها إلى النصبِ إنْ كانَ ماضياً بتَطاولِهِ.))**[٤]

يشير نص الفَرَّاء إلى أهمية المعنى السياقي للفعل في تحديد زمنه النحوي ، وأنَّ امتداد هذا الزمن وتطاوله مرتبط بسياق الحال .

---

(١) اللغة ، فندريس ، تعريب:عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص: ١٣٨ .

(٢) البقرة : ٢١٤ .

(٣) هو نافع ، ينظر: السبعة في القراءات :١٨١ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ١/ ١٣٢-١٣٣ .

المبحثُ الثاني: دَلالَةُ الإسناد الاسمي :

أصطلح على هذا النوع من الإسناد بـ (الجملة الاسميَّة) ؛ إذْ أشَارَ إلَى ذَلكَ عبدُ القاهر الجرجانيُّ بقولِه:((**الكلامُ لا يخلو من جملتينِ : أحَدُهما: اسميةٌ كـ(زيدٌ أَخوكَ) ، وتُسَمَّى جملةً من المُبتدأ والخبرِ ، والثانيةُ: فِعليَّةٌ كقولِك : (خَرَجَ زَيْدٌ) ، وتُسَمَّى جملةً من فعلٍ وفاعلٍ**)) [١]

يشير نص الجرجانيِّ إلَى أَنَّه يَتَّخِذُ من صدرِ الجملةِ أساساً لتقسيمِ الجملةِ إلَى اسميةٍ أو فِعلِيَّة ، فالجملةُ التي تبدأ باسمِ فهي اسميَّة والجملةُ التي تبدأ بفعلٍ فهي فِعلِيَّة .

وأضافَ ابنُ هشام قائلاً : ((**مُرادُنا بصَدْرِ الجملةِ المُسنَدُ أو المُسنَدُ إليه ، فلا عِبرةَ بما تَقدَّمَ عليها من الحروفِ ، فالجملةُ من نحو " أ قائمٌ الزيدانِ وأزيدٌ أخوكَ ، ولعَلَّ أباكَ مُنطلِقٌ ، وما زيدٌ قائماً "، اسميَّةٌ ، ومن نحو" أقامَ زيدٌ ، وإنْ قامَ زيدٌ ، وقدْ قامَ زيدٌ ، وهلَّا قُمْتَ " فِعلِيَّة"**)) [٢]

نلحظ مما سبق أنَّ النحاةَ العربَ أشاروا إلَى مصطلح (الجملة الاسمِيَّة) للدلالة على الإسناد الإسمي ، إذْ ((**يُستخدَمُ في التُّراثِ النَحويّ للإشارةِ إلَى أنواعٍ مُتَعدِّدةٍ من الجملةِ العَرَبيَّة تجتمَعُ مَعَاً في أنه يتصدَّرُها الاسمُ مَعَ وقوعِهِ رُكناً إسناديَّاً فيها ، ومُقتضى هَذا التصور الذي يَشيعُ بينَ النحاةِ أَنَّهُ لا عِبرةَ في التصدرِ بالعناصرِ غيرِ الإسناديَّة التي لا تقعُ رُكناً من أركانِ الجملةِ ، سواءُ أَ كانَتْ أسماءً أم أفعالاً أم حروفاً**))[٣] ، والإسناد الإسمي هو النوع الثاني من أنواع الإسناد في التراكيب النحوية ((**وفي هذا الإسناد ينتظمُ الاسمُ الذي يبتدئ به الكلامُ في علاقةٍ معنويَّةٍ تربطُهُ مع ما يُبنى عليه من اسم ، أو جملةٍ . يستغني الكلامُ بهذا المبنيِّ على المبتدأ ، وبه تَتُمُّ الفائدةُ ، ويَحْسُنُ السكوتُ**)) [٤]

ويمكن أن نقسم الإسناد الإسمي من حيث الإطلاق والتقييد على نوعين:

---

(١) المُقْتَصِدْ في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان : ١/ ٩٣ .

(٢) مغني اللبيب : ٣٥٨ .

(٣) الجملة الاسمِيَّة ، د. علي أبو المكارم: ١٧ .

(٤) أثر القرائن في التوجيه النحوي : ٤٤ .

أَولاً: دَلالَةُ الإسناد الإسميّ المُطلقِ :

تَتَحدَّدُ دَلالَةُ التركيبِ الإسنادي بحسب طرفي الإسناد إذ ((**اصطلحَ النَحويّونَ منذُ عصرٍ مبكرٍ على تحديدِ طرفي الجملةِ الاسمِيَّة المُطلقةِ ؛ بالمُبتدأ والخبرِ فأطلقوا لفظَ "المُبتدأ" على "المُسنَدِ إليه" فيها ، وأطلقوا لفظَ "الخبرِ" على "المُسنَدِ"**)) [١]

ونجد الفَرَّاء يؤكِّد على أنَّه بوساطةِ "الإسناد" في الجملةِ الاسمِيَّة تتمُّ الدَّلالَة ؛ وليسَ بنوعيَّةِ الخبرِ، والإسنادُ هُوَ الذي يؤدي إلَى ثبوتِ الدَّلالَةِ ؛ وأجازَ الفَرَّاء أنْ يُخبرَ عن المَعَنى بالعين ؛ إذْ قَالَ : ((**وأمَّا قولُه:﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾** [٢] **فإنَّه من كلامِ العربِ أنْ يقولوا : إنَّما البرُّ الصادقُ الذي يَصِلُ رَحِمه ويخفي صَدَقتَه . فَيُجعَلُ الاسمُ خبراً للفعلِ والفعلُ خبراً للاسمِ لأَنَّه أمرٌ مَعروفُ المَعَنى**)) [٣]

ويرى سيبويه المُبتدأَ هو الخبرَ في المعنى ؛ إذْ قَالَ : ((**اعلم أنَّ المُبتدأَ لابُدَّ له من أنْ يكونَ المبنيُّ عليه شيئاً هُوَ هُوَ ، أو يكونَ في مكانٍ أو زمانٍ**))[٤]

واتفق مَعَه المُبَرِّد الذي قَالَ : ((**إنَّ خبر المُبتدأ لا يكون إلَّا شيئاً هُوَ الابتداءُ في المَعَنى،...،أو يكونَ الخبرُ غيرَ الأَولِ ، فيكونُ له فيه ذكرٌ . فإنْ لم يكن على أحد هذين الوجهين فهُوَ محالٌ**)) [٥]

ونجدُ ذَلكَ المفهُومَ عندَ الأخفش إذْ قَالَ: إنَّ خبرَ المُبتدأ ((**إنْ كَانَ هُوَ هُوَ فَهُوَ أيضاً مرفوعٌ**))[٦]

---

(١) الجملة الاسمِيَّة : ٢٢ .

(٢) البقرة : ١٧٧.

(٣) مَعَاني القُرآن :١/ ١٠٤ .

(٤) الكتاب : ٢/ ١٢٧.

(٥) المقتضب : ٤/ ١٢٧ – ١٢٨ .

(٦) مَعَاني القُرآن ، الأخفش : ١٣٢ .

وقد وضِعَتْ الجملةُ الاسمِيَّةُ ((**للإخبارِ بثبوتِ المُسنَدِ للمُسنَدِ إليه بلا دَلالَةٍ على تجددٍ أو استمرارٍ ، إذا كَانَ خبرُها اسماً فقد يُقصَدُ به الدوَّامُ والاستمرارُ الثُبوتيُّ بمَعونةِ القرائنِ**))[١] ، فالجملةُ الاسمِيَّةُ تدلُّ على الدوامِ والثبوتِ والاستمرار باتفاق العلماءِ قدماءَ ومحدثينَ . [٢] وقد اكتسبت الجملةُ الاسمِيَّةُ هَذِهِ الدَّلالَةَ من الاسمِ الذي يَتصدَّرُها أو المتضمِّنَةُ له ، إذْ إنَّ الاسمَ يدلُّ على الاستقرار والثبوتِ .[٣]

ثانياً: دَلالَةُ الإسنادِ الإسميِّ المُقَيَّدِ :

إنَّ مصطلح "الجملة الاسمِيَّة المُقَيَّدَة" ليسَ شائعاً في التراثِ النَحويِّ ، بَلْ أنَّ الشائعَ هُوَ مصطلحَ "الجملةُ الاسمِيَّةُ المنسوخةُ" ، وعلى الرغمِ من شيوعِ هذا المصطلحِ إلّا أنَّنا لا نجدُ له ذكراً عندَ سيبويه[٤] ، ولكنَّهُ وصفَها بقولِه: ((**إنَّ الاسمَ أَوَّلُ أحوالِهِ الابتداءُ ، وإنَّما يدخل الناصبُ والرافعُ سوى الابتداءِ والجارِ على المُبتدأ . ألا ترى أنَّ ما كَانَ مُبتدأً قد تَدخلُ عليه هَذِهِ الأشياءُ حتَّى يكونَ غيرَ مبتدأ ولاتصلُ إلَى الابتداءِ ما دامَ مَعَ ما ذكرتُ لكَ إلّا أنْ تَدَعَهُ**))[٥]

وذكرَ الزَّمَخشَرِيّ(ت٥٣٨هـ) أنَّ المُبتدأَ والخبرَ ((**هُما الاسمانِ المجردانِ للإسنادِ نحو قولك: "زيدٌ منطلقٌ" ، والمرادُ بالتجريدِ إخلاؤهما من العواملِ التي هي "كَانَ وإنَّ وحَسبْتُ وأخواتُهما" لأنَّهُما إذا لمْ يخلوا منها تَلعَّبتْ بِهما وغصبتهما القرار على الرفعِ ، وإنَّما أُشتُرِطَ في التجريد أنْ يكونَ من أَجلِ الإسناد لأنَّهما لو جُرِّدا لا للإسنادِ لكانَا في حكمِ الأصواتِ التي حَقُّها أَنْ يُنعَقَ بها**)) [٦]

---

(١) الكليات ، الكفوي ، تحقيق:د.عدنان درويش ومحمد المصري:٣٤١ ، وينظر: الجملة العَرَبيَّة ، تأليفها وأقسامها:١٨٥

(٢) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه :٤٢ ، والجملة العَرَبيَّة ، تأليفها وأقسامها : ١٥٨ .

(٣) ينظر: البرهان في علوم القُرآن ، الزركشي ، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم : ٤/ ٦٦-٦٧ .

(٤) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه ، د.حسام النعيمي : ١٥ .

(٥) الكتاب : ١/ ٢٣-٢٤ .

(٦) المفصَّل ، الزمخشري : ٢٣ – ٢٤ ، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد : ١/ ١٨٤ – ١٨٧ .

أمَّا مصطلح " الإسناد الإسمي المُقَيَّدِ" فقد بيَّنه الدكتور علي أبو المكارم بأنَّه عدول عن مصطلح "الجملة المنسوخة" معللاً ذلك بقوله : ((**عَدَلْنا عن مصطلحِ " النسخ" لارتباطِه في تصوِّرِ النحاةِ بالتغييرِ الذي يُصيبُ الحالةَ الإعرابيةِ دونَ التفاتٍ إلَى بقيَّةِ صورِ التغييرِ التي تلحقُ الجملةَ الاسمِيَّةَ . ذَلكَ أنَّ التغييرَ الإعرابيَّ الذي يلحقُ أَحدَ طرفي الإسناد أو هما مَعَاً بعدَ دخولِ الناسخِ ليسَ سوى الجانبِ الشكليِّ من التغييرِ الذي يُحدثُه الناسخُ في الجملةِ ، وثمةَ جانبٍ موضوعيٍّ آخرَ لَعلَّه أكثرَ أهميَّةً،...، وهُوَ التغيرُ الذي يتناول حالةَ الحكمِ المستفادةِ ، من العمليَّةِ الإسناديَّةِ في الجملةِ الاسمِيَّةِ. وهُوَ تغيرٌ دَلاليٌّ في المقام الأول ، ويتضمَّنُ نوعاً من تقييدِ الإسناد فيها**))[١]

وعلى أيَّةِ حالٍ فالجملةُ الاسمِيَّةُ المُقَيَّدَةُ أو " المنسوخةُ " تلكَ الجملةُ التي دخلَ عليها أَحدُ الألفاظِ الناسخةِ ؛ فَغيَّرَ دَلالَةَ مضمونِها ، وعلامةَ إعرابِ ركنيها الأساسيينِ ، وصيَّرَ المُبتدأَ اسماً له ، وخبرَ المُبتدأ خبراً له . [٢]

والنواسخُ نوعانِ : أفعالٌ مثلُ " كَانَ " وأَخواتها ، وحروفٌ مثلُ "إنَّ" وأَخواتها ، والنحاةُ متفقونَ على أنَّهُ إذا دَخلت الحروفُ الناسخةُ على الجملةِ الاسمِيَّةِ بَقيتْ على اسميَّتِها [٣] ، ولكنَّهم مختلفونَ في الجملةِ الاسمِيَّةِ المسبوقةِ بفعلٍ ناسخٍ ، فمنهم مَن يرى أنَّها نوعٌ مِن أنواع الجملةِ الفِعلِيَّةِ ، قَالَ ابنُ هشامٍ في تعريفِ الجملةِ الفِعلِيَّةِ : ((**هي التي صَدْرُها فعلٌ ، كقامَ زيدٌ ، وضُرِبَ اللصُّ ، وكانَ زيدٌ قائماً ، وظَننتُهُ قائماً، ويقومُ زيدٌ ، وقُمْ**))[٤]

والذي يقتضيه المعنى أنَّ الجملةَ الاسمِيَّةَ المسبوقةَ بـ"كَانَ" وأَخواتها ، هي جملةٌ اسميَّةٌ ، وذَلكَ لأنَّ هَذِهِ الأفعالَ خاليةٌ من الدَّلالَةِ على الحدَثِ . وإنَّما تدلُّ على الزمان فقط .[٥]

---

(١) الجملة الاسمِيَّة : ٧٥ .

(٢) ينظر: المقتصد : ١/ ٣٩٧ ، والنحو الوافي ، عباس حسن : ١/ ٥٤٣ – ٥٤٥ .

(٣) ينظر: همَعَ الهَوامِع ، السيوطي ، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم: ٢/ ٦٢ .

(٤) مغني اللبيب : ٣٥٨ .

(٥) ينظر: المقتصد : ١/ ٣٩٨ ، وهمَعَ الهَوامِع: ٢/ ٦٣ .

- **تصنيف النواسخ عند الفَرَّاء :**

النواسخ في كتاب معاني القرآن للفرَّاء هي:-

أ-الأفعال الناقصة (كان وأخواتها):

عندما تذكر الأفعالُ الناقصةُ يُذكر الاسمُ والخبرُ لأنَّ الأفعال الناقصةَ اختصتْ بالدخولِ على الجملِ الاسميَّةِ التامةِ الإسناد . وزادتْ إلَى نسبةِ الخبرِ للمُبتدأ مَعنًى آخرَ هُوَ الزمنَ مثلما ذُكرَ سابقاً .

جاءَ في مَعَاني القُرآن للفَرَّاءِ: ((**ومثلُه (والله غفور رحيم) فإذْا أدخلت عليه "كَانَ" ارتفعَ بها والخبرُ منتظرٌ يتم به الكلامُ فَنصبتهُ لخلوتِهِ**[١])) [٢]

يُظهِرُ نصُّ الفَرَّاء أنَّه يرى : أنَّ "كَانَ" تدخلُ على جملةِ المُبتدأ والخبرِ "الجملة الاسميَّة" فترفع المُبتدأَ وينصبُ الخبرَ لعدم وجود رافع له ، لأَنَّ المُبتدأَ والخبرَ عندَه يترافعانِ في الأصل فعندما عملت "كانَ" في المبتدأ توقف عمله في الخبر ومن ثَمَّ بقي الخبرُ دونَ أنْ يعملَ فيه عاملٌ فنصب لخلوه من العامل [٣] ، واحتج الكوفيون لذلك بأنَّ المبتدأ لابدَّ له من خبر ، والخبر لابدَّ له من مبتدأ ولا يتم الكلام إلّا بهما ولا ينفكّ أَحَدهما عن الآخر ويقتضي وجود أَحَدهما وجود الآخر ؛ لذلك عمل أَحَدُهما في الآخر[٤] ، أي: أحدهما يرفع الآخر ، فَلمَّا دخلتْ عليهما "كَانَ" ورفعتْ المُبتدأ بقي الخبرُ من دون عامل ، فنُصب لخلوه من العاملِ.

وهذِهِ الأفعال مُختصَّةٌ بالزمنِ ، وكَانَ الفَرَّاء يرى أنَّ الجملةَ المسبوقةَ بـ "كَانَ" أو إحدى أَخواتها ، جملةٌ اسميَّةٌ ؛ لأنَّ هَذِهِ الأفعال خاليةٌ من الدَّلالَةِ على الحدثِ ، بلْ هي مختصةٌ بالدَّلالَةِ على الزمنِ ، فضلاً عن أنَّ عمليَّةَ الإسناد في الجملِ المسبوقةِ بهذِهِ الأفعال قائمةٌ بينَ المُبتدأ والخبر فقط وهذا ما أشَارَ إليه في كتابِهِ "مَعَاني القران" عندَ تفسيره قوله تَعالى : ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾[٥] ، إذْ قَالَ: ((**ففي نصب القوام وجهان إنْ شئت نصبت**

---

(١) يعني عدم اشتغاله بمرافع ، أي عدم وجود عامل يرفعه .

(٢) مَعَاني القُرآن :١/ ١٣ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون : ٩ .

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد:٥٦/١ مسألة(٥) .

(٥) الفرقان : ٦٧.

القوام بضمير اسمٍ في كَانَ يكون ذَلك الاسم من الإنفاق ، أي وكانَ الإنفاقُ "قواماً بين ذَلك" ، كقولِكَ: عدلاً بينَ ذَلكَ أي بينَ الإسراف والإقتار. وإنْ شئتَ جعلتَ "بينَ" في مَعنًى رفعٍ ؛ كما تقول :"كَانَ دونَ هَذا كافياً لك" ، تُريدُ : "أقلُّ من هَذا كَانَ كافياً لك" ، وتَجعلَ (وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ) كَانَ الوسَطُ من ذَلكَ قَواماً .))[1] ، والمتأمل لنصِّ الفَرَّاء هَذا يجده قد قَصَرَ وظيفةَ "كَانَ" في الجمل الداخلةِ عليها ، على إضافةِ عنصرِ الزمنِ إليها ؛ وأنَّها لم تكنْ في الحالتين طرفاً في الإسنادِ .

وقد أَشارَ سيبويه من قبل إلَى دلالة هذه الأفعال على الزمن ؛ إذْ قال : **((تقولُ : "كَانَ عبدُ اللهِ أخاك" فإنَّما أردتَ أنْ تُخبرَ عن الإخوانِ ، وأدخلتَ "كَانَ" لتجعلَ ذَلكَ فيما مضى))**[2]

ويشيرُ المُبَرِّدُ إلَى : **((إنَّ "كَانَ" وأَخواتها في وزنِ الفعلِ وتصرفِه ؛ وليستْ فعلاً على الحقيقةِ))** [3]

وقال السيوطيُّ (ت٩١١هـ): **((وكانَ قياسُ هَذِهِ الأفعال ألَّا تعملَ شيئاً ،لأنَّها ليستْ بأفعالٍ صحيحةٍ ، إذْ دخلت للدَلالَةِ على تَغيِّرِ الخبرِ بالزمانِ الذي يثبتُ فيه))**[4] ، ورَأى هَذا الرأي من المحدثينَ الدكتور تَمَّام حسَّان إذْ قَالَ : **((والواضحُ أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ في اللغةِ العَرَبيَّةِ لا تَشتملُ على مَعنًى الزمنِ ، فهي جملةٌ تصفُ المُسنَدَ إليه بالمُسنَدِ ولا تُشيرُ إلَى الحدثِ ولا إلَى زمنٍ ، فإذْا أردنا أنْ نضيفَ عنصراً زمنياً طارئاً إلَى مَعنًى هَذِهِ الجملةِ جئنا بالأدواتِ المنقولةِ عن الأفعال وهي الأفعال الناسخةُ فأدخلناها على الجملةِ الاسميَّةِ فيُصبحُ وصفُ المُسنَدِ إليهِ بالمُسنَدِ منظوراً إليهِ من وجهةِ نظرٍ زمنيَّةٍ مَعَينَّةٍ))** [5]

واختلفَ النحاةُ في سببِ تسمية هَذِهِ الأدوات "بالناقصة" فذهبَ أكثرُ النحاةِ إلَى أنَّها سُميتْ ناقصةً ، لأنَّ الأفعال تدلُّ على الحدثِ والزمنِ ، في حين أنَّ الأفعال الناقصةَ لا تدلُّ على الحدثِ ، وإنَّما هي تدلُّ على الزمنِ فقط ، فكانَتْ ناقصةً لتجردِها من الحدثِ . وآخرونَ

([1]) مَعَاني القُرآن :٢/ ٢٧٢-٢٧٣ .

([2]) الكتاب : ١/ ٤٥ .

([3]) المقتضب : ٣/ ٣٣ .

([4]) همَعَ الهَوامِع ، تحقيق: د.عبد العالم سالم مكرم : ٢/ ٦٣.

([5]) اللغة العَرَبيَّة ، مَعَناها ومبناها :١٩٣ .

ذهبوا إلَى أنَّ السببَ في تسميتِها بـ"الناقصة" ، هُوَ أنَّها لا تكتفي بمرفوعِها وإنَّما تفتقرُ إلَى المنصوبِ أيضاً ، فهي ليستْ كالأفعالِ "التامَّة" التي تفتقرُ إلَى الفاعلِ فقط ، بل هي أي الناقصةُ تفتقرُ إلَى شيئينِ[١] .

ووجدَ الفَرَّاء إلَى جانبِ استعمالِ هَذِهِ الأفعال "الناقصة" أنَّها تَكُون تامّةً مثلما هي حال الأفعالِ الأخرى ، مقتصرةً على الفاعلِ ، مثلما في قولِه تَعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾[٢] ، إذْ قال: ((**ترفع وتنصب[٣] فإن شئت جعلت(تُدِيرُونَهَا) في موضع نصب فيكون لكان مرفوع ومنصوب . وإن شئت جعلت (تُدِيرُونَهَا) في موضع رفع . وذلك أنَّه جائز في النكرات أن تَكُون أفعالها تابعة لأَسمائها ؛ لأنك تقول : إن كَانَ أحد صالح ففلان ، ثم تُلْقي (أحداً) فتقول : إن كَانَ صالح ففلان ، وهو غير موقَّت[٤] فصلح نعته مكان اسمه ؛ إذْ كانا جميعاً غير معلومين ، ولم يصلح ذلك في المعرفة ؛ لأنَّ المعرفة موقَّتة معلومة، وفعلها [٥] غير موافق للفظها ولا لمعناها**)) [٦]

ذكرَ الفَرَّاء في هَذِهِ الآية قراءتين :

القراءة الأولى برفع (تجارة) ، وهي قراءة عامة القُرَّاء ؛ وكان توجيه الفَرَّاء لـ "كَانَ" في هَذِهِ القراءة بأنَّها تامة وأنَّها قد اكتفت بمرفوعها فـ "تجارة" فاعل مرفوع لـ "كَانَ" ، وجملة (تُدِيرُونَهَا) في محلِّ رفعٍ صفة ثانية لـ (تجارةٌ) ؛ لأنَّ (حاضرةٌ) صفةٌ أولى ، ولم يذكر الفَرَّاءُ توجيهاً آخر لقراءةِ الرفعِ .

أمَّا القراءةُ الثانيةُ بنصب (تِجَارَةً) فهي قراءةُ عاصم وقد وجَّهها الفَرَّاءُ على أنَّ "كَانَ" فيها ناقصةٌ تحتاجُ إلَى اسمٍ وخبرٍ ، فاسمُها هنا ضميرٌ مستترٌ فيها ، و(تِجَارَةً) تَكُون خبراً منصوباً لها ، و(حَاضِرَةً) صفةٌ أولى منصوبةٌ ، وجملةُ (تُدِيرُونَهَا) صفةٌ ثانيةٌ لـ (تِجَارَةً)

---

(١) ينظر: شرح المفصل : ٧/ ٨٩ – ٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية :٤/ ١٨١ .

(٢) البقرة : ٢٨٢.

(٣) النصب قراءة عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، ينظر: السبعة في القراءات : ١٩٣.

(٤) يقصد بالموقت المعرفة ، ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري :١٦٧ – ١٦٨ .

(٥) الفعل مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الصفة أو الخبر ، ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٦) مَعَاني القُرآن :١/ ١٨٥ .

المنصوبة ، وقد ذَكرَ الأخفشُ في كتابِه (مَعانِي القرآن) معلِّقاً على الآيةِ أنَّ "كَانَ" هنا تامَّةٌ وتوحي عبارتُه باستخدامِه "قد" ؛ بتقليلِ كونِ "كَانَ" هنا ناقصةً إذْ يقولُ:((**أي تَقَعُ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا النَّصْبُ عَلَى ضَمِيرِ الاسْمِ : إلّا أنْ تَكُون تِلْكَ تِجَارَةً**))[١]

ونصُّ الفَرَّاء السابق يُبيِّنُ حقيقةَ موقفِ الكوفيينَ من الأفعال الناقصةِ ، إذْ لا يختلف عن موقف البصريينَ ، وأنَّهم يقولون بكلِّ ما يقوله البصريون ، لأنَّهم يُقسِّمونَ الأفعال علَى تامَّةٍ وناقصةٍ ، قَالَ سيبويه: ((**وقد يكونُ لكانَ موضعٌ آخرُ يُقتصرُ على الفاعلِ فيه ، تقول: قد كَانَ عبدُ الله ، أي قد خُلِقَ عبدُ اللهِ ، وقد كَانَ الأمرُ ، أي : وقعَ الأمرُ . وقد دامَ فلانٌ ، أي ثَبتَ**))[٢] وأنَّ الأفعال الناقصةَ عندَهم – أي الكوفيين– لا تقتصرُ على "كَانَ" وأَخواتها بل تَشملُ أيضاً "ظنَّ وأَخواتها" .

أما العلماء المحدثونَ فيلحظ أنَّ فكرةَ دلالة "كَانَ" على الزمن دونَ الحدث قد راقت لأغلبهم [٣] ، وقد رأوا أنَّ في هذا التعليل وضوحاً كافياً لوظيفةِ هَذِهِ الأفعال بِوصفها قيداً للجملة الفعلية ، قالَ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري : ((**فالمسند في هَذِهِ الحال مطلق من كلِّ قيد ، ووصف المسند إليه به مطلق كذلك ، فزيدٌ قائم الآن وغداً وقد يكون قائماً أمس أيضاً . فإذا قيَّدناه بزمن من الأزمنة أو بمعنى من المعاني الأخرى صار هذا المعنى شريكاً له في صفة المسند**)) [٤] وأوضح الدكتور الجواري أنَّ لهذه الأفعال – وهي المقيدات الفعلية– قيمة كبيرة في التعبير ، قال: ((**لأنَّ معنى الفعل الناقص أو الفعل المساعد ذو قيمة كبيرة في التعبير وفي تركيب الكلام لأَنَّه في الحقيقة يفقد دلالته على معنى الحدث ولا يبقى فيه الا معنى الزمن ليس غير**)) [٥] وسماها الدكتور مالك المطلبي بـ ((**قرائن الزمن**))[٦] ، وسماها الدكتور تمام حسان: (**الأدوات المحوَّلة**) ، وذكرَ أنَّها تَكُون ظرفيةً أو اسميةً أو فعليةً ، وأَضافَ : وذلكَ لتحويل بعض الأفعال التامّة إلَى صورة الأداة بعد القول

---

(١) مَعَاني القُرآن، الأخفش :١/ ٣٢٧ – ٣٢٨ .

(٢) الكتاب : ١/ ٤٦ .

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٨ ، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د.فاضل مصطفى الساقي: ٢٣٧ ، ومعاني النحو:١/ ١٩٠ ، ونحو التيسير ، د.عبد الستار الجواري:٨٢ ، وبناء الجملة العربية: ١٢٣ .

(٤) نحو التيسير: ٧٩ – ٨٠ .

(٥) المصدر نفسه: ٨٠ .

(٦) ينظر: الزمن واللغة ، د.مالك المطلبي : ١٧٨ .

بنقصانها مثل (كَانَ وأَخواتها).[١] ، وأوضح وظيفة هَذِهِ الأدوات بقوله : ((**إنَّ المعاني التي تؤدِّيها الأدوات جميعاً هي من نوع التعبير عن علاقات في السياق**)) [٢] ، ثمَّ قال: ((**فلا بيئة للأدوات خارج السياق**))[٣].

أما الدكتور مهدي المخزومي فقد سمَّاها بـ ((**أفعال الكينونة أو الوجود**))[٤] وجعلَها عنواناً لمبحثه ، وإذا أحسَّ أنَّ هناك لبساً ما لدى القارئ قال: ((**وهذه الأفعال التي تسمى عندهم بالناقصة**)) [٥] ، وأبدى الدكتور المخزومي اعتراضه وعجبَه من المنهج الذي سار عليه القدماء في الحديث عن هَذِهِ الأفعال ، إذْ قال : ((**إنَّ من يستعرض هَذِهِ الأبنية ، واستعمالاتها ، يعجب من جمعها كلِّها في إطارٍ واحد ، وانتظامها في باب واحد ، فليست هَذِهِ الأفعال بمنزلة واحدة ، لا في الدلالة ولا في الاستعمال ، ولا جامع لها إلّا ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها ، فهي تشترك في أن يليها مرفوع ومنصوب**))[٦]

وصرَّحَ الدكتور إبراهيم السامرائي بأنَّ مصطلحَ "الناقصة" لهذه الأمثال غير صحيح وإنَّما هي تسمية اعتباطية . [٧]

وخلاصة القول أنَّ النحاة لا يجدون لـ"كَانَ" وظيفةً في الجملةِ الداخلةِ عليها ، سوى إضافةِ عنصرِ الزمنِ إليها ؛ ولم تكنْ في الحالتين طرفاً في الإسناد . فلا يُمكنُ أنْ تقعَ "كَانَ" أو إحدى أَخواتها ؛ "مُسنَداً" إلّا إذا كانَتْ تامَّةً ، وهي في هَذِهِ الحالةِ تدلُّ على الحدثِ والزمنِ مَعَاً ، وأمَّا في حالِ استعمالِها ناقصةً – وهُوَ الغالبُ فيها– فوظيفتُها في الجملةِ لا تتعدَّى الدَّلالَةَ الزمنيةَ .

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣.

(٢) المصدر نفسه : ١٢٧.

(٣) المصدر نفسه : ١٢٣.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٦ .

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٥٦–٥٧ .

ب- ظَنَّ وأَخواتها :

أمَّا "ظنَّ وأَخواتها" فقد ألحقها الفَرَّاء بـ "كَانَ وأَخواتها" لأنَّه يعدُّها أفعالاً ناقصةً تحتاج إلَى اسم وخبر ، ونجدُ هذا الفَهمَ واضحاً عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾[١] ، إذْ قَالَ : ((**ألا ترى أنَّ الأمر لا يصلح هاهنا ، فلذَلكَ لم يكنْ فيه "إنَّ". ولو جعلتَ "إنَّ" في مذهبِ "كي" وصيَّرتَها "صلةً " لـ (مُرْجَوْنَ) يُريدُ أُرجئوا أنْ يُعذبوا أو يتاب عليهم ، صلح ذَلكَ في كلِّ فعل تامٍّ ، ولا يصلح في "كَانَ" وأَخواتها ولا في ظننت وأَخواتها**)) [٢] هنا فرَّقَ الفَرَّاء بينَ الفعلِ التامِّ والناقصِ في الحكمِ ، وفَصَّلَ في موضعٍ آخرَ قائلاً : ((...**من ذَلكَ "ما أظنُّ درهما إلّا كافيَك " ولا يجوزُ إلا وهو كافيك" ؛ لأنَّ الظنَّ يحتاج إلَى شيئينِ ، فلا تُعترضُ بالواَو ، فيصيرَ الظنُّ كالمكتفي من الأفعال باسم واحدٍ . وكذَلك أخوات "ظننت" و"كَانَ" وَأشباهُها ، و"إنَّ" وأَخواتها،...،فأمَّا "أصْبَحَ وأمْسى ورأيت" ، فإنَّ الواو فيهنَّ أسْهلُ ، لأنَّهن توامّ "يعني تامَّات" في حالٍ ، و"كَانَ وليسَ وأظن" بُنينَ عَلَى النقصِّ .**))[٣] ذكر الفَرَّاء في هذا النص أنَّه لا يَصحُّ الفصل بين مفعولي "ظنَّ وأَخواتها" بالواو بالواو لأنَّ هَذِهِ الواو تؤدي معنى الاستئناف ، وقد عقد الفَرَّاء مقارنةً بينَ "ظنَّ وأَخواتها" و"كَانَ وأَخواتها" و" إنَّ وأَخواتها" ، وعلَّةُ هذا المنع هو الافتقار الإسنادي أي احتياج التركيب إلَى طرفين هما المبتدأ والخبر لكي يتم الإسناد في هذا التركيب ويتم المعنى .

ويشير نصُّ الفَرَّاء أيضاً إلَى أنَّ "أصبحَ وأمسى ورأيتُ"، تَكُون تامَّةً وناقصةً ، وأمَّا "كَانَ وليسَ وأظنُّ" فقد بُنيتْ على النقص ، وجاءَ في "مَعَاني القرآن" للفَرَّاء أيضاً قولُه: ((**وقد تقولُ العربُ في "ظننت" وأَخواتها من: رأيت وعلمت وحسبت ، فيقولونَ: أظنُّني قائماً ، ووجدتُني صالحاً ، لنقصانِهما وحاجتِهما إلَى خبرٍ سوى الاسمِ**)) [٤]

جعلَ الفَرَّاء هنا ؛ "ظنَّ وأَخواتها" أفعالاً ناقصةً وهي تحتاجُ إلَى اسمٍ وخبرٍ، مثلما هُوَ حالُ "كَانَ وأَخواتها" ، فكانَ يَظُنُّ أنَّ هَذِهِ الأفعالَ الناقصةَ تامَّة من حيثُ المَعَنى إذْ قَالَ:

---

(١) التوبة : ١٠٦ .

(٢) مَعَاني القُرآن :١/ ٣٨٩ .

(٣) المصدر نفسه :٢/ ٨٣-٨٤ .

(٤) المصدر نفسه :٢/ ١٠٦ .

((وكلُّ موضعٍ صلحتْ فيه "فَعَل ويَفعَل" من المنصوبِ ، جاز نصب المعرفة منه والنكرة ، كما تنصب "كَانَ وأظنُّ" لأنهن نواقصٌ في المعنى، وإنْ ظننت إنهن تامَّات)) [١] .

وتحدَّثَ الفَرَّاءُ عن معاني "ظنَّ وأَخواتها" ، فأشارَ عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ **وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ** ﴾[٢] ، إذْ قال: **((أي عِلم . وكلّ ظنٍّ أدخلته عَلى خبرٍ فجائز أنْ تجعلهُ عِلماً؛ إلا إنَّه عِلم ما لا يُعَايَن.))** [٣] ، وأشَار في موضعٍ آخر عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى:﴿ **ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ** ﴾[٤] ، إذْ قال : **((العِلم والظنّ بمنزلة اليمين فلذلكَ لقِيت العلم بمَا فقال: ﴿ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ كقول القائِل : "والله ما أنت بأخينا" ، وكذلك قوله : ﴿ وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[٥] ولو أدخلت العربُ (أنْ) قبل (ما) فقيل : "علمتُ أَنْ ما فيك خَير" ، و"ظننت أَنْ ما فيك خير" كَانَ صَوَاباً))**[٦]

وتحدَّثَ الفَرَّاءُ عن "رأى" وكيف أنَّها تأتي على مذهبين : " رأى البصرية " وتفيدُ معنى الرؤية بالعين ، و" رأى العِلمية " أو القلبية بمعنى العلم وهي التي تتعدَّى إلَى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وأشَار إلَى هذا المعنى عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ** ﴾[٧] ، إذْ قال: **((وليس هاهنا رؤيةٌ إنَّما هو عِلمٌ ، فرأيت يكونُ على مذهبين : رُؤيةُ العِلْم ورُؤيةُ العَيْن ؛ كما تقول : رأيتُ فِرعَوْن أعْتَى الخلق وأخْبَثَه ، ولم تره وإنَّما هو بلغك ، ففي هذا بيانٌ))** [٨]

---

(١) مَعَاني القُرآن :١/ ٢٨١ .

(٢) ص : ٢٤ .

(٣) مَعَاني القُرآن :٢/ ٤٠٤ .

(٤) الأنبياء : ٦٥ .

(٥) فصلت : ٤٨ .

(٦) مَعَاني القُرآن :٢/ ٢٠٧ .

(٧) الفرقان : ٤٥ .

(٨) مَعَاني القُرآن :١/ ٣٦ .

ج- كادَ وأَخواتها :

تُستعملُ "كاد وأَخواتها" استعمال "كَانَ" الناقصة ، فهي تدخل على الجملة الاسمية ، لإضافة معانٍ مخصوصة اليها وهذا المفهوم أشَارَ إليه الفَرَّاء عندما تحدث عن عمل "كاد" في قوله تعالى :﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[١] ، إذْ قال : ((و"**كاد تَزِيغُ**" **مَنْ قال: "كاد يزيغ" جعل في "كاد يزيغ" اسماً مثل الذي في قوله:﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾[٢] ، وجعل (يَزِيغُ) به ارتفعت القلوب مذكراً ؛ كما قال الله تبارك وتعالى : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [٣] و﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ ﴾[٤] ومن قال "تزيغ" جعل جعل فعل القلوب مؤنثاً ، كما قال: ﴿ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا ﴾[٥] وهو وجه الكلام ، ولم يقل "يطمئن" وكل فعل كَانَ لجماع مذكر أو مؤنَّث ، فإن شئت أنّثتَ فعله إذا قدمته ، وإن شئت ذكَّرته))** [٦]

يذكر الفَرَّاء في النص المتقدم قراءتين للآية الكريمة هما :

١. قراءة الجمهور "كاد تزيغ" بتأنيث الفعل [٧]، وجعلَ الفَرَّاءُ هَذِهِ القراءةَ هي الوجه في الكلام والراجح فيه .

---

(١) التوبة : ١١٧ .

(٢) الحجرات : ١١ .

(٣) الحج : ٣٧ .

(٤) الاحزاب : ٥٢ .

(٥) المائدة : ١١٣ .

(٦) مَعَاني القُرآن :١/ ٤٥٤ .

(٧) كتاب السبعة في القراءات ، أبو بكر بن مجاهد : ٣١٩ ، والحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق:عبد العال سالم مكرم:١٧٨، والبحر المحيط : ٥/ ١١١ .

٢. قراءة حمزة وحفص عن عاصم "كاد يزيغ" بتذكير الفعل[١].

وبَـيَّنَ الفَـرَّاءُ أنَّ "كـاد" قـد عملـتْ عمـلَ "كَـانَ" إذْ إنَّ اسـمها هـو ضـميرُ الشـأن و"قلـوب" مرفـوع بـ "يزيـغ" والجملـة فـي محـل نصـب خبـر لـ "كـاد" . وبـذكره لهـذا الوجـه الإعرابـي فقـط ، يكـون قـد أكَّـدَ علـى نقصـان "كـاد" ، وأنَّ نـوعَ الإسـنادِ فـي هَـذِهِ الأفعـال هو إسنادٌ اسميٌّ .

أمَّـا الأخفـش فـذكرَ وجهـاً إعرابيـاً آخـرَ ، إذْ قـالَ: ((**وقـال بعضـهم "تزيـغ" جعـل فـي "كـادَ" و"كـادَت" اسـماً مضـمراً ورفـع "القلـوب" علـى "تزيـغ" ، وإن شـئت رفعتهـا علـى "كـاد" وجعلـت "تزيـغ" حـالاً ، وإن شـئت جعلتـه مشـبهاً بـ "كَـانَ" فأضـمرتَ فـي "كـاد" اسماً وجعلت "تزيغ قلوب" في موضع الخبر**)) [٢]

فإنَّـه يـرى أنَّ "كـاد" يمكـنُ أنْ تَكُـونَ فعـلاً تامَّـاً ، رفعـت "قلـوب" فـاعلاً لهـا واكتفت به ، وأما جملة "تزيغ" فهي في محلِّ نصبٍ حال لـ "قلوب" .

وقـد ذُكـرَ فـي الآيـة وجـهٌ ثالـثٌ غيـر الـوجهين السـابقين ، وهـو رفـع "قلـوب" اسـماً لـ "كـاد" مـؤخراً ، والفعـلُ "تزيـغ" فـي محـلِّ رفـعٍ خبـرٌ مقـدَّمٌ لـ "كـاد" ، وقـد ذكـرَ هـذا الوجـه أبو البركات الأنباري [٣] ، والعكبري[٤] .

ويمكـن القـول إنَّ توجيـه الفَـرَّاءِ هـو الـراجحَ ، أي أنَّ "كـاد" وأَخواتهـا هـي ملحقـةٌ بـ"كَانَ" مـن حيـث العمـل وذلـك لافتقارهـا الإسـنادي ، فـلا بـدَّ لهـا مـن اسـمٍ وخبـرٍ ، ولا نجـد الفَـرَّاء يـرى مـن وظيفـة لهـذه الأفعـال فـي التركيـب الإسـنادي الاسـمي الـذي تـدخل عليه ، سوى إضافة معانٍ بعد تمام هذا الإسناد ، فهي ليست طرفاً فيه .

وقـد رأى سـيبويه مـن قبـلُ هـذا الـرأي إذْ قـالَ: ((**واعلـم أنَّهـم لـم يسـتعملوا "عَسَـى فعلُـك" ، اسـتَغنوا بـأنْ تَفْعَـل عـن ذلـك ، كمـا اسـتغنى أكثـرُ العـرب بعَسَـى عـن أن يقولـوا : "عَسَـيا" و"عَسَـوا" ، وبلَـوْ أَنَّـه ذاهـبٌ عـن لَـوْ ذَهابـهُ . ومـع هـذا أنَّهـم لـم**

---

(١) كتاب السبعة في القراءات ، أبو بكر بن مجاهد : ٣١٩ ، والحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم : ١٧٨، والبحر المحيط : ٥/ ١١١ .

(٢) مَعَاني القُرآن ، الأخفش :٤٧٣ .

(٣) ينظر:البيان في غريب إعراب القران ، أبو البركات الانباري ، تحقيق: طه عبد الحميد طه: ١/ ٤٠٦ .

(٤) التبيان في اعراب القران ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق: علي محمد البجاوي: ٢/ ٦٦٢ .

يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يَفْعَلُ في "عَسَى" و"كَادَ" فَتُرِكَ هذا ، لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء. واعلم أنَّ من العرب من يقول : "عسى يفعل" : يُشبّهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله : (عسى الغُوَيْرُ أبْؤساً) . فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه "عسى" مجرى "كَانَ"))[١]

واختلف في سبب تسمية هَذِهِ الأفعال بـ"أفعال المقاربة" ، إذْ قيل : من باب التغليب[٢] ، وقيل من باب تسمية الكل بالجزء[٣]

وقالَ الدكتور مهدي المخزومي : **((والذي دعا النحاة إلَى جمع هَذِهِ الأشتات التي لا يربطها رابط من دلالة هو ما تصوروه من عمل لهذه الأفعال، وما لاحظوه من شبه بينهما في الاستعمال وطريقة العمل))** [٤]

أمَّا الدكتور تمَّام حسان فقد نصَّ على زمنية هَذِهِ الأفعال دونَ الحدث ، وذكر أنَّ الزمن وحده هو معنى هَذِهِ النواسخ إذْ قال: **((تختلف الأفعال من دلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل كَانَ وكاد وأخواتهما لأنَّ الزمن وحده هو معنى هَذِهِ النواسخ فلا يقترن فيها بمعنى الحدث ، وإذا اقترن بشيء من المعاني الأخرى ، فإنَّه يقترن فيها ببعض معاني الجهة كالمقاربة والشروع والاستمرار وهلم جرًّا .))** [٥]

وخلاصة القول أنَّ المحدثين يتفقون مع الفَرَّاء في رؤيتهم لـ "كاد" وأخواتها بأنَّها لا تمثِّل طرفاً في الاسنادِ الاسميِّ الداخلة عليه وليست لها وظيفةٍ سوى إضافة معانٍ بعد تمام الإسناد .

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٥٨ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان : ١/ ٣٧٥ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك : ١/ ٣٠١ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٨٧ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٧ .

د- اسمُ الإشارةِ :

وقد يلحقُ بقيودِ الجملةِ الاسميَّةِ "اسمُ الإشارَةِ" ، إذْ ينتصبُ الاسمُ بعدَ المشارِ إليه فيَعدُّهُ الكوفيونَ منصوباً على "التقريبِ" مثالُ ذَلكَ ما نُقِلَ عن الفرَّاء في توجيهه تركيب (ما كَانَ من السباعِ غيرُ مخوفٍ فهَذا الأسدُ مخوفاً) ، **إذْ قَالَ: ((وإنَّما نصبتَ الفعلَ لأنَّ "هَذا" ليستْ بصفة للأسدِ إنَّما دخلتْ تقريباً))** [١]

والكوفيونَ يجعلونَ "هَذا" مثلَ "كَانَ" ، قَالَ ثعلبُ (ت٢٩١هـ) في مناقشتِهِ قول سيبويه جعلَه حالاً : **((وقَالَ سيبويه :"هَذا زيدٌ منطلقاً"** [٢] **، فأرادَ أنْ يُخبرَ عن هَذا بالانطلاقِ ، ولا يُخبرُ عن زيدٍ ، ولكنَّه ذكرَ زيداً ليُعلمَ لمَنْ الفعلُ . قَالَ أبو العباس**[٣]**: وهَذا لا يكونُ إلّا تقريباً ، وهُوَ لا يعرفُ التقريبَ ، والتقريبُ مثلُ "كَانَ" ، إلّا أنَّه لا يُقَدَّم في كانَ ، لأنَّه رَدُّ كلامٍ فلا يكون قبلَه شيء .))**[٤]

ويشرحُ ثعلبُ مَعنَى التقريبِ في قولِه عن الكوفيينَ : **((وهم يسمُّونَ "هَذا زيدٌ القائمُ" تقريباً ، أي قربَ الفعلُ به))** [٥]

وقَالَ في موضعٍ آخرَ : **((فقد دخلتْ لِتُقرِّبِ الفعلَ مثل كَانَ . والتقريبُ على هَذا كلِّهِ ، فكانَ جوابٌ لتقريبِ الفعلِ))** [٦]

وضابطُ التقريبِ عندَ "ثعلب" أنْ يكونَ ذُكْرُ اسمِ الإشارةِ كحذفِه ، إذْ قَالَ: **((وكُلَّما رأيتَ إدخالَ هَذا وإخراجَهُ واحداً فهُوَ تقريبٌ ، مثلَ قولِهم : " من كَانَ من الناسِ سعيداً فهَذا الصيَّادُ شَقياً " ، وهُوَ قولُكَ : " فالصيَّادُ شَقيٌّ" فتسقط "هَذا" وهُوَ بمَعناه))** [٧]

والذي يُفهمُ من هَذِهِ الأقوالِ أنَّ " اسمَ الإشارةِ " في هَذا التركيبِ قد خرجَ عن دَلالتِهِ الإشارَيَّةِ إلَى دَلالَةٍ جديدةٍ هي تقريبُ الخبرِ ، وذَلكَ حينَ لا يكونُ ثمة غرضٍ من الإشارةِ بسببِ حضورِ المشارِ إليه ومَعرفتِهِ مَعرفةً لا يَحتاجُ مَعَها إلَى الإشارةِ .

---

(١) مَعَاني القُرآن :١/ ١٢ .

(٢) الكتاب :٢/ ٧٨ .

(٣) يعني ثعلب .

(٤) مجالس ثعلب ، أبو العباس ثعلب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون :١/ ٤٣ .

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٣٥٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٣٦٠ .

(٧) المصدر نفسه : ١/ ٤٤ .

هـ – الأحرفُ المُشبَّهةُ بالفعلِ :

لاحظَ النحاةُ أنَّ هناكَ أحرفاً تدخلُ على الجملةِ الاسمِيَّةِ المطلقةِ فتُقيِّدُها ، وذَلكَ بإحداثِ تغييرٍ في لفظِها وفي مَعَناها ، وهذِهِ الأحرفُ هي "إنَّ وأَخواتها". أمَّا التغييرُ في اللفظِ فيَتمثَّلُ في نصبِ "المُبتدأ" اسماً لها ، ورفعِ "الخبرَ" خبراً لها. وأمَّا التغييرُ في المَعَنى فيرتبِطُ بمَعَنى الحرفِ الداخلِ على الجملةِ الاسمِيَّةِ ، أي "إنَّ" أو إحدى أَخواتها ، فلكلِّ واحدٍ من هَذِهِ الأحرف مَعنًى خاصٌّ به ، وبدورِها تُضيفُهُ إلَى مَعنًى الجملةِ ، وهي مَعَانٍ يُحاول بها المُتكلِّمُ مواءمةَ الموقفِ اللغوي وتلبيةَ حاجاتِه من ناحيةٍ ، وتصويرَ رؤيتِه الخاصةِ إزاءَ شعورِه تجاهَه من ناحيةٍ أُخرى .

والمشهور في الدرسِ النَحويِّ أنَّ خَمساً من الأحرف تُشارِكُ "إنَّ" في هَذا التغييرِ ، وقد أضافَ إليها بعضُ النحاةِ أحرفاً أُخرَ تُشارِكُها عملَها في بعضِ الأحيانِ مَعَ اختلافٍ في شروطِ هَذا العملِ . [١]

وقد أطلقَ النحاةُ اسمَ " الأحرف المشبَّهة بالفعلِ " على هَذِهِ الأحرفِ وهي : " إنَّ ، وأَنَّ ، وليتَ ، و لَعلَّ ، و لكنَّ ، وكأَنَّ " .

وتحدَّثَ الفَرَّاءُ عن عملِ هَذِهِ الأحرف في مواضع مختلفةٍ ، منها ما ذكره عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى : ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ** ﴾[٢] ، إذْ قالَ: **(("إنَّ" فيها في موضع نَصْبٍ ؛ لأنَّ "إنَّ وليت ولعلَّ" إذا وَلِين صفةً نَصَبْتَ ما بعدهَا فأَنَّ من ذلكَ))** [٣]

وقالَ: في موضعٍ آخرَ : **((وكان نصب "إنَّ" نصباً ضعيفاً ، وضعفه أنَّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره))** [٤]

([١]) ينظر: همَعَ الهَوامِع: ١/ ١٥٥-١٥٧ ، والجملة الاسمِيَّة : ١٣٣ .

([٢]) طه : ١١٨ .

([٣]) مَعَاني القُرآن :٢/ ١٩٤ .

([٤]) المصدر نفسه :١/ ٣١٠-٣١١ .

وقال أيضاً : ((**وإنَّما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل** [١] **في "إنَّ" لأنَّهم رأوا الفعل مرفوعاً فتوهّموا أنَّ صاحبه مرفوع في المعنى لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع فرفعوا النعت**)) [٢]

لقد أشَارَ الفَرَّاء في النصوص الآنفة الذكر إلى أنَّ هَذِهِ الأحرف قد عملت النصبَ في الاسم ولم يذكر عملها في الخبرِ لأنَّها عنده وعندَ الكوفيين لا تعمل في الخبرِ بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها ، وعلَّلَ ذلك في النصِّ الثاني بأنَّ عملَ "إنَّ" ضعيفٌ يقعُ على الاسم ولا يقع على الخبرِ ، وأشَار في النصِّ الثالث إلَى أنَّ خبر "إنَّ" وُجِدَ مرفوعاً فتوهم النحاة رفع الاسم في المعنى ؛ لأنَّه لا يوجد –على حدِّ قولِه– اسمٌ منصوبٌ وخبرهُ مرفوعٌ لأنَّه لا يرى عمل "إنَّ" في الاسم نصباً وفي الخبر رفعاً ، وحجته هو وأصحابه ذكرها صاحب الإنصاف[٣] بأنَّ الأصل في هَذِهِ الحروف ألا تنصب الاسم وإنَّما نصبته ؛ لأنها أَشبهت الفعلَ فلما كَانَ عملها لمشابهة الفعل كانت فرعاً عليه والفرعُ أحطُّ رتبةً من الأصلِ ؛ لأنَّه أضعفُ منه في العمل فينبغي ألّا يعمل في الخبر وإنَّما هو باقٍ على رفعه قبل دخولها .

وأَكَّدَ الفَرَّاء على نوعِ "الإسناد" في التراكيب الداخلة عليها هَذِهِ الأحرف عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾ [٤] ، إذْ قَالَ: ((**خبر (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) في قولِه (إِنَّا لَا نُضِيعُ) ... كأنَّه في المَعنى : "إنَّا لا نَضيعَ أجرَ من عملَ صالحاً" فتُرِكَ الكلامَ الأَوَّلَ واعتُمِدَ على الثاني بِنيَّةِ التكريرِ؛ كما قَالَ : ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ ﴾** [٥] **ثم قَالَ: ﴿ قِتَالٖ فِيهِ ﴾ يُريدُ : عن قتال فيه بالتكريرِ، ويكونُ أنْ تجعلَ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾ في مذهبِ جزاء ، كقولِكَ : إنَّ من عملَ صالحاً فإنَّا لا نضيعُ**

---

(١) المراد بالفعل والأفاعيل خبر إنَّ ؛ وهو مصطلح كوفي يستعمله الفَرَّاء دائماً ، ينظر: المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي : ١٦٧ .

(٢) مَعَاني القُرآن :١/ ٤٧١ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ١٦٠ ، مسألة (٢٢) .

(٤) الكهف : ٣٠.

(٥) البقرة : ٢١٧.

أجرَهُ،...،وإنْ شئتَ جعلتَ خبرَهم مؤخَراً كأنَّك قلتَ : إنَّ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحاتِ أَولئكَ لهم جَنَّاتُ عَدْن .)) [١]

يشير نصُّ الفَرَّاء الآنفِ الذكرِ إلَى أنَّ "إنَّ" تدخلُ على جملةٍ اسميَّةٍ ، وأنَّ دخولَها هَذا لا يُغيِّرُ من كونِها جملةً اسميَّةً ، بالرغمِ من أنَّ "إنَّ" تسلكُ سلوكَ الأفعال في العملِ من حيثُ النصبِ والرفعِ في المُبتدأ والخبرِ على التوالي ، وهذا يعني أَنَّ هَذِهِ الأدوات تدخلُ على الجملةِ الاسمية لأداء معانٍ من نحو : التوكيد والتشبيه والترجّي..الخ ، كذلك لا نجد الفَرَّاء يشير إلَى وظيفةٍ للأحرف المشبهة بالفعل في التركيب الاسمي تجعلها طرفاً في الإسناد .

وقد وافقَهُ الزَّمَخشَرِيّ بشيءٍ من التفصيلِ إذْ قَالَ: **((إذا جعلت (إِنَّا لَا نُضِيعُ) خبراً ، فأينَ الضميرُ الراجعُ منه إلَى المُبتدأ ؟ قلتُ: (مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) و (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) ينتظمهما مَعنًى واحدٌ ، فقامَ : (مَنْ أَحْسَنَ) : مقامَ الضميرِ ، أو أردتَ : (من أحسنُ عملاً منهم) ...))** [٢]

وقد أشَارَ سيبويه إلَى عملِ هَذِهِ الأحرف قائلاً : **((هَذا بابُ الحروفِ الخمسةِ التي تعملُ فيما بعدَها كعملِ الفعلِ فيما بعدَه وهي من الفعلِ بمنزلةِ "عشرين" من الأسماءِ التي بمنزلةِ الفعلِ ، لا تَصَرَّف تصرُّفَ الأفعال ، كما إنَّ "عشرين" لا تَصرّفُ تصرُّفَ الأسماء التي أُخذت من الفعل وكانَتْ بمنزلتِهِ ، ولكن يُقَالُ بمنزلةِ الأسماءِ التي أُخذتْ من الأفعال وشُبِّهتْ بها في هَذا الموضعِ ، فنَصبَتَ "درهماً" لأَنَّه ليسَ من نعتِها ولا هي مضافةٌ إليه، ولم ترِدْ أنْ تحملَ الدرهمَ على ما حُملَ العشرونَ عليه ، ولكنَّه واحدٌ بُيِّنَ به العددُ ، فعملتْ فيه كعملِ "الضاربِ" في "زيدٍ" إذا قلتَ: "هَذا ضاربٌ زيداً" ، لأنَّ زيداً ليسَ من صفةِ الضاربِ ، ولا محمولاً على ما حُملَ عليه الضاربُ . وكذَلكَ هَذِهِ الحروف منزلتُها من الأفعال ، وهي "إنَّ ولكنَّ ولعلَّ وكأنَّ" ، وذَلكَ كقولِك "إنَّ زيداً منطلقٌ" و"إنَّ عمراً مسافرٌ" و "إنَّ زيداً أخوكَ" وكذَلكَ أَخواتها))** [٣]

---

(١) مَعَاني القُرآن :٢/ ١٤٠ .

(٢) الكشاف : ٣/ ٥٨٤ .

(٣) الكتاب :٢/ ١٣١ .

وبالرغمِ من غموضِ نصِّ سيبويه إلّا أنَّ المفهُومَ منه أنَّ هَذِهِ الأحرفَ تعملُ عملَ الفعلِ ، ولكنَّها لا تتصرفُ تصرفَهُ ، فنِسبتُها إلَى الفعلِ ، كنسبةِ "عشرينَ" إلَى "اسمِ الفاعلِ" ، فعشرون تنصبُ درهماً ، مثلما إنَّ اسمَ الفاعلِ ينصبُ مفعولاً ، إلّا أنَّها – أي عشرينَ – لاتتصرفُ تصرفَ اسمِ الفاعلِ ، فاسمُ الفاعلِ "ضارب" مثلاً يأتي منه الفعلُ "ضرب" واسمُ المفعولِ "مضروب" واسمُ المكانِ "مضرب" ، بعكسِ "عشرين" فلا يأتي منها شيءٌ .

وتُعَدُّ ظاهرةُ نصبِ الاسمِ "المُبتدأ" بعدَ "إنَّ" وأَخواتها قديمةً ، وقد تَحدَّثَ "برجشتراستر" عنها قَائلاً:((**ومُبتدأُ الجملةِ الاسمِيَّةِ منصوبٌ بعدَ "إنَّ" وأَخواتها ، وكثرةُ ذَلكَ من خصائصِ العَرَبيَّةِ مَعَ كونِ أصلِه سامياً شائعاً في غيرِ العَرَبيَّةِ أيضاً ، ومما يدلَّ على أنَّ "إنَّ" وهي أقدمُ الكُلِّ كانَتْ تعملُ النصبَ في الأصل كما تعملُه في العَرَبيَّةِ.**))[١]

وخلاصةُ القولِ أنَّ الأحرفَ المشبَّهةِ بالفعلِ تدخلُ على الجملةِ الاسمِيَّةِ المطلقةِ فتُقيِّدها بمَعَنى إضافيٍّ ، ولكنَّها لا تُؤثرُ في نمطِ الجملةِ الاسمِيَّةِ ولا تُحولُها إلَى جملةٍ فِعلِيَّةٍ ، بالرغمِ من أنَّ سلوكَ هَذِهِ الحروفِ يُشبِهُ سلوكَ الأفعال من ناحيةِ النصبِ والرفعِ ، فإذا رُفعت الأداة رجعت الجملة إلَى أصلها الإسنادي المكون من مسند ومسند اليه .

---

(١) التطور النَحويّ ، برجشتراسر ، أخرجه : د.رمضان عبد التواب : ١٤٠ .

المَبحثُ الثالثُ: دَلالَةُ الأنماطِ التحويليَّةِ في الجملةِ العَرَبيَّةِ :

قامَ في الفكرِ النحويِّ القديمِ منهجٌ طابقه فيما بعد بشكلٍ أو بآخر منهجَ "التحويل" عند التحويليينَ والقائم على أساسِ أنَّ لكلِّ جملةٍ يَنطِقُ بها المتكلِّمُ بنيتينِ إحداهما "عميقةٌ" والأخرى "سطحيَّةٌ" ، وأنَّ هنالكَ قواعدٌ تقومُ بدورِ نقلِ البنيةِ العميقةِ من عالمِ الفكرةِ المجرَّدةِ إلى عالمِ التحقُّقِ الصوتيِّ ، وأشارَ الدكتور محمد حماسة إلى أنَّ هذِهِ الفكرة ((**قد وجدَتْ بشكلٍ أو بآخرَ في الفكرِ النحويِّ العربيِّ القديمِ**)) [١] وقد عبَّرَ القدماءُ عنها بتوجيهِهم المسائل النحويَّة بطرقٍ مختلفةٍ ، كقولِهم: ((**الحذف خلاف الأصل**)) [٢] "أصله كذا" أو "هو على تقدير كذا"...الخ

وقد قسَّمَ النحاةُ القدماء التراكيبَ المختلفةِ بناءً على " البنيةِ العميقةِ " لكل تركيبٍ ، ((**فكلُّ تركيبٍ منطوقٍ أمَّا أنْ يكونَ "جملةً اسميَّةً" أو "جملةً فعليَّةً"،...،وهناكَ وسائلٌ شتَّى تُعينُ على إدراجِ كلِّ تركيبٍ تحتَ نمطٍ مُعيَّنٍ من هذينِ النمطينِ، أهمُّها الحذفُ والترتيبُ**)) [٣]

والذي يعنينا في هذا البحثِ هو الوقوفُ على الدَّلالةِ النحويَّةِ لهذِهِ التحولات وكيفَ تعاملَ معها الفرَّاء .

أَولاً : دَلالَةُ الذكرِ والحذفِ في التراكيبِ الإسناديَّةِ :

يُعدُّ "الذكرُ" القالبَ المعَياريَّ في الجملةِ العَرَبيَّةِ ؛ إذْ إنَّ أصلَ التركيبِ فيها هُوَ أنْ تأتلفَ الجملةُ مِنْ ركنينِ أساسيينِ هما "المسندُ والمسندُ إليه" ، هَذانِ الركنانِ لا يُغنِي أحدُهما عن الآخر ولا يستغني عنه ، لكن في لغةِ الأدبِ ولاسِيَّما لغةِ الشعرِ ، قد يحدثُ ذَلِكَ فيُحذفُ أحدُهما ، وظاهرةُ الحذفِ مِن الظواهرِ التي لا تقتصرُ على لغةٍ بعينِها ، إذْ تشتركُ فيها اللغاتُ الإنسانيَّةُ على نحوٍ عام ؛ غيرَ أنَّها قد تبدو في بعضِ اللغاتِ أكثرَ وضوحاً ، ويلحظ أنَّ هذِهِ الظاهرةَ قد احتلت مساحةً واسعةً في العَرَبيَّةِ جَعَلَتْها في موقعِ الصدارةِ بَينَ اللغاتِ لما هُوَ

---

(١) من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، د.محمد حماسة عبد اللطيف : ٢١ .

(٢) البرهانَّ في علَوم القُرآن : ٣/ ١٠٤.

(٣) من الأنماط التحويلية في النحو العربي : ٨١ .

مَعَروفٌ مِن ميلِ العَرَبيَّةِ الشديدِ إلى إيجازِ القولِ . [١] كذلك أنَّ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ بما وضع بإزائه اختصاراً والذي سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب .

وقد أشَار الفَرَّاء إلى هذه الظاهرة عند تفسيره قوله تَعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ٢١ ﴾ [٢] ، إذْ قَـــالَ: **((رفعتَه بالاستئنافِ . وإنْ شئت رددته إلى أنَّه خبرٌ لـ"الذين" فكأنَّه قَالَ : والذين تدعونَ مِن دون اللهِ أمْوَات . الأمواتُ في غيرِ هَذَا الموضعِ أنَّها لا رُوحَ فيها يعني الأصنامُ . ولو كانت نصباً على قولِك " يُخْلَقون أمواتاً " على القطع وعلى وقوع الفِعل أيْ ويخلقون أمواتاً ليسوا بأحياء))** [٣]

في نصِّ الفَرَّاء هذا نجد إشارة إلى أهميةِ القرائن السياقيَّةِ في تسويغِ الحذفِ ؛ فالواقعُ اللُغَويُّ يثبتُ أنَّ المتكلِّمَ لم يلجأ **((إلى الحذفِ ليُحققَ خللاً ما في النَصِّ بل على العكسِ ، إذْ إنَّ للحذفِ جمالياتٍ وأغراض كثيرةٍ . ونظراً لكونِ هذِهِ الظاهرةِ ليستْ مرتبطةً بلغةٍ دونَ أُخرى ، فقد التقى رأي علماءِ العَرَبيَّةِ مَعَ غيرِهم مِنْ علماءِ اللغةِ حولَ وضعِ شرطٍ للحذفِ على درجةٍ كبيرةٍ مِنَ الأهميةِ ألا وهُوَ "ضرورةُ وجودِ دليلٍ على المحذوفِ" يتمثَّلُ في قرينةٍ أو قرائنَ مصاحبةٍ حاليَّةٍ أو عقليَّةٍ أو لفظيَّةٍ . فالقرينةُ الدَّالةُ تُعدُّ أهمَّ شروطَ الحذفِ ، يليها في الأهميةِ ألّا يؤدي الحذفُ إلى لبسٍ في المعَنى .))** [٤]

وقد قامَ التحليلُ النَحويُّ عندَ علماءِ العَرَبيَّةِ على افتراضِ "أصلٍ تركيبيٍّ" تتوافرُ فيه كلُّ العناصرِ النَحويَّةِ في التركيبِ ، وهَذَا الأَصلُ يمثِّلُ الصيغةَ المثاليَّةَ التي يُسميِّها التحويليونَ "البنية العميقة" ، ويقابلُها التركيبُ الظاهرُ المنطوقُ بِهِ عندَ الاستعمالِ اللُغَويِّ "البنية السطحية"

---

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللُغَويّ ، طاهر سليمانَّ حمودة : ١٤ .

(٢) النحل : ٢٠ – ٢١ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢: ٩٨ .

(٤) علم لغة النَصّ ، النظرية والتطبيق ، د.عزة شبل محمد : ١١٦ .

التي تمثُّلُ ما اعترى ذَلِكَ الأَصلَ مِنْ حذفٍ وغيره مِن عوارضِ التركيبِ لغايةٍ بلاغيَّةٍ. [١] والغايةُ مِن هَذَا الافتراضِ هُوَ الوصولُ إلى المعَنى ، لأنَّ إقرارَ الحذفِ وتقديرَه ضروريٌّ للوصولِ إلى المعَنى [٢]

ويشترط لجواز الحذف أمران:

الأَول: أنْ يدلَّ على المحذوفِ دليلٌ ، يؤخذُ مِن القرائنِ اللفظيَّةِ أو يُستنبَطُ مِن القرائنِ المعَنويَّةِ السياقيَّةِ التي تَحفُّ بالكَلامِ ، قال ابنُ جنيٍّ: **((حذفت العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ ، وليسَ شيءٌ مِن ذَلِكَ إلّا عن دليلٍ عليه وإلّا كانَ فيه ضربٌ مِن تكليفِ علم الغيبِ في مَعَرفتِهِ))**[٣] ، لأنَّ **((المحذوفَ إذَا دَلَّت الدَّلالَةُ عليه كانَ في حكمِ الملفوظِ))** [٤] ، وهَذَا مَعَنى قولِهم : **((لابُدَّ أنْ يكونَ فيما أُبقي دليلٌ على ما أُلقي))** [٥]

والثانَّي: أنْ تقفَ وراءَ الحذفِ غايةٌ بلاغيةٌ تجَعَلُ **((تركَ الذكرِ أفصحُ مِنَ الذكرِ ، والصمتَ عن الإفادةِ أزيدُ للإفادةِ))** [٦] وتُعَدُّ ظاهرةُ الحذفِ مِنَ العوارضِ التي تعرضُ للجملةِ اسميَّةً كانَتْ أو فعليَّةٍ . [٧] وقد اشترطَ النحاةُ **((لصحةِ الحذفِ وجودَ دليلٍ مقاليٍّ أو مقاميٍّ وأنْ لا يكونَ في الحذفِ ضررٌ مَعَنويٌّ أو صناعيٌّ يقتضي عدمَ صحةِ التعبيرِ في المعيارِ النَحويِّ))** [٨] ، ويَعمدُ المتكلمُ في كثيرٍ مِنَ الأحيان إلى بعضِ الألفاظِ فيحذفُها ، وذَلِكَ لغرضٍ في نفسِه ، يؤدِّي إلى مطابقةِ الكَلامِ لمقتضى الحالِ . وأنَّ نجاحَ عمليَّةِ التواصلِ تقتضي مِن المُتلقي مَعَرفةَ ما حُذفَ مِن الكَلامِ ، وذَلِكَ ليتسنَّى له فهمُ الرسالةِ اللُغويَّةِ . ومِنْ هنا يعتمدُ

---

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللُغَويّ : ١٧– ١٨ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢٦ .

(٣) الخصائص : ٢/ ٣٦٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٨٥ .

(٥) البرهانَّ في علَوم القُرآن : ٣/ ١١١ .

(٦) دلائل الإعجاز : ١٤٦ .

(٧) ينظر: الدَلالَة النَحويّة في كتاب المقتضب : ٩٤.

(٨) الجملة العَرَبيَّة ، تأليفها وأقسامها : ٧٦ .

المتلقي على قرائن السياقِ اللغويِّ والحاليِّ لكي يُقدِّرَ المحذوفَ ، مما يكسبُ النَصَّ الحركةَ والتفاعلَ ، ويجَعَلُ المتلقي عنصراً فعَّالاً في إنشاءِ الخطابِ وتحليلِهِ . [١]

وهذِهِ المسالة تؤكد لنا حقيقة عند النحاة القدماء هي ((**إنَّ مَعَانِي النحو وأصوله ليستْ – كما يتوهَّمُ كثيرٌ مِنَ الناسِ – قوالبَ جامدةً أو مقاييسَ محددةً صُمَّاً ، بلْ إنَّها مَعَ كونِها تقومُ على أسسٍ عقليَّةٍ ومِنطقيَّة ، فإنَّها ترعى الجوانبَ الفنيَّةَ والأحوالَ النفسيَّةَ لدى مِن يُنشىءُ الكَلامَ وتعتدُ بتقدير المنشئ لحالِ مَنْ يتلقى عنهُ ويأخذُ مِنه**))[٢]

ومِن ضروبِ الحذفِ للمسندِ والمسندِ إليه عندَ الفَرَّاء :-

أ- حذف الفعل "المسند" :

الفعلُ مِن أهمِّ أجزاءِ الجملةِ الفعليَّةِ بل هُوَ أهمُّها .[٣] وهو أحد ركنيها الإسناديين "المسند والمسند إليه" ، فهُوَ "المسندُ" ، وهناكَ دَلالاتٌ عدةٌ تكمنُ وراءَ حذفِه ، مِنها على سبيلِ المثالِ : حذفُ الفعلِ لِعلمِ المخاطبِ بِهِ ، أو وجودُ دليلٍ على حذفِه ، وقد يكونُ حذفُ الفعلِ واجباً أو جائزاً في مواطنَ أُخرى ، لذَلِكَ فإنَّ لكلٍّ مِنهُما دَلالَةً قد تختلفُ عن الأُخرى . [٤]

أمَّا الحذفُ الواجبُ للفعلِ فيكونُ في المصادرِ المنصوبةِ على الأمرِ، وهَذَا ما ذكرَه الفَرَّاء في توجيهِهِ الحذفِ في قولِه تَعالى:﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [٥] ، إذْ قَالَ: ((**نُصبَ على الأمرِ ، والذي نصب بِهِ مضمر مضمر ، وكذَلِكَ كلُّ أمرٍ أظهرتَ فيه الأسماءَ ، وتركتَ الأفعالَ فانصب فيه الأسماءَ ، وَذكر: إنَّه أدبٌ مِن اللهِ وتعليمٍ للمؤمِنينَ للقتالِ . وقولُه : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ منصوبٌ أيضاً**

---

(١) ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه ، د.أسعد خلف العوادي : ٨٧ .

(٢) نحو المعَانِي ، د. احمد عبد الستار الجواري : ٣٢ .

(٣) ينظر: في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٢٠٧ .

(٤) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللُغَويّ: ٢٢٨-٢٣٣ .

(٥) محمد : ٤ .

على فعل مضمر ، فإمَّا أنْ تمنُّوا ، وإمَّا أن تفدوا ، فالمنُّ: أنْ تتركَ الأسيرَ بغيرِ فداءٍ ، والفداءُ : أنْ يفدي المأسورُ نفسَه .)) [١]

نجدُ الفَرَّاء هنا قد اعتمدَ على السياقِ في تقديرِه الفعل المحذوفِ ، وإلّا فإنَّ سامعَ قولِه تَعالى سيجدُ أنَّ الكَلامَ في شكلِه الحالي لا يحتاج إلى تقديرٍ ، بمَعَنى آخرَ في بنيتِه الظاهرةِ يدلُّ على الإخبارِ، في حين أنَّنا لو تأملنا النَصَّ وصولاً إلى بنيتِه العميقةِ لوجدناهُ يدلُّ على "أمرٍ" مِن اللهِ سبحانَهُ وتَعالى إلى رسولِه محمدٍ "صلى الله عليه وآله وسلم" ، والأمرُ بطبيعةِ الحالِ إنشاءٌ ، وهَذَا ما ذَهَبَ إليه الفَرَّاء.

أمَّا الحذفُ الجائزُ فأشَار إليه الفَرَّاءُ عندَ توجيهِه قولَه تَعالى : ﴿ **فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ** ﴾ [٢] ، إذْ قَالَ : **((يُقالُ: "أمَّا" لابّدَّ لها مِن الفاء جواباً فأينَ هي ؟ فيُقالُ: إنَّها كانَتْ مَعَ قولٍ مضمر ، فلمَّا سقطَ القولُ سقطتْ الفاءُ مَعَه ، والمعَنى- واللهُ اعلم- " فأمَّا الذينَ اسودَّت وجوهُهم فيُقالُ: أكفرتُم ، فسقطتْ الفاءُ مَعَ "فيُقالُ".والقولُ قد يُضمرُ . ومنه في كتابِ اللهِ شيءٌ كثيرٌ ،مِن ذَلِكَ قولِه:﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا ﴾**[٣] وقولــــــه : ﴿ **وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ** ﴾[٤] **وفي قراءَةِ عبدِ الله** [٥] **(ويقولان ربَّنا)))** [٦]

يشير نصُّ الفَرَّاء إلى حذف الفعل جوازاً في بعضِ السياقاتِ ؛ إذْ يدلَّ السياقُ على وجودِ هَذَا الفعلِ ، لأنَّ ما يحذفُ دفعاً للإطالةِ أفعالُ القولِ نحو : "قلت" و"قالوا" و"قيل" ، وذَلِكَ لأنَّ

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٥٧ .

(٢) آل عمران : ١٠٦ .

(٣) السجدة : ١٢ .

(٤) البقرة : ١٢٧ .

(٥) هو عبد الله بن مسعود ، ينظر: إعراب القرآن ، النحاس: ١/ ٢٦٢.

(٦) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٢٨-٢٢٩ .

المقولَ في العادةِ جملةٌ طويلةٌ أو قد يكونُ جملاً عدة ، وأنَّ ذكرَ هَذَا المقول يُغْنِي عن ذكرِ لفظِ فعلِ القولِ.(١)

ويكثرُ حذفُ الفعلِ جوازاً إِذَا دلَّ أَوَّلُ الكَلامِ على آخرِهِ ، وقد علَّلَ الفَرَّاءُ حذفَ الفعلِ "جَعَلَ" في قولِه تَعالى:﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾(٢) إِذْ قَالَ : ((**انَّقطع مَعَنى الختم عند قوله : (وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ) . ورُفعتْ (الغشاوةُ) بـ"على" ولو نصبتَها بإضمار "وجَعَلَ" لكانَ صواباً وزعمَ المفضَّلُ(٣) إنَّ عاصمَ بنَ أبي النَّجُودِ(٤) كانَ ينصبها ، على مثلِ قولِه في الجاثيةِ : ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴾(٥) ومَعْناهُما واحدٌ ، واللهُ أعلم . وإنَّما يحسن الإضمار الإضمار في الكَلام الذي يجتمع ويدلُّ أَوَّلُه على آخرِهِ ، كقولِكَ : "قد أصاب فلانٌ المال ، فبنى الدورَ والعبيدَ والإماءَ واللباسَ الحسنَ" ، فقد ترى البناءَ لا يقعُ على العبيدِ والإماءِ ولا على الدوابِ ولا على الثيابِ ، ولكنَّهُ مِن صفاتِ اليَسَارِ ؛ فحسنَ الإضمارُ لمّا عُرِفَ .))** (٦) .

. ويمكن القول إنَّ النصبَ هو الوجه الأضعف في التوجيه ، لأنَّ التوجيه بالرفع يجعل الجملة اسميةً وهي دالة على الثبوت والدوام والاستقرار ، وهذا هو حال أهل النار ، بخلاف توجيه النصب الذي هو أرجى للرحمة . ويكثرُ حذفُ الفعلِ وفاعلِه جوازاً في فعلِ القولِ ، إِذْ ذكرَ الفَرَّاء فِي تفسيره قوله تَعالى:﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللُّغَويّ: ٤٧

(٢) البقرة : ٧ .

(٣) هُوَ أبو العباس المُفضَّل بن محمد الضبي ، كانَ مِن أكابر علماء الكوفة ، علّامة بالشعر والأدب وأيام العرب توفي سنة (١٦٨ هـ) . ينظر: الفهرست ، ابن النديم:٢٠٦ .

(٤) هو عاصم بن أبي النجود ، او هو عاصم الكوفي ، ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين ، وهو أحد القرَّاء السبعة ، واليه انتهت رياسة الاقراء بالكوفة ، توفي سنة ١٢٧هـ . ينظر: طبقات القراء ، الذهبي:١/ ٧٥ .

(٥) الآية : ٢٣ مِن السورة المذكورة .

(٦) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٣-١٤ .

عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾[١] ، إذْ قَالَ: ((**يقولونَ : (سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ) . القولُ مضمرٌ؛ كقولِهِ:﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ ﴾ [٢] أي يقولون : ربنا ثم تركت**)) [٣]

كذَلِكَ قد تُحذفُ الجملةُ برمَّتِها إذَا دلَّ عليها دليلٌ واستطالَ الكَلامُ إذْ أشَارَ الفَرَّاء إلى عَدِّ الإيجازِ سبباً للحذفِ وذَلِكَ فِي تفسيره قوله تَعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ** ﴾[٤] ، إذْ قَالَ: ((**لم يأتِ بعدَه جوابٌ لـلو فإنْ شئتَ جَعَلتَ جوابَها متقدّماً: وهم يكفرونَ ، ولو أنزلنا عليهم الذي سألوا . وإنْ شئتَ كانَ جوابَه متروكاً لأنَّ أمرَه مَعلومٌ؛ والعرب تحذف جواب الشيءِ إذَا كانَ معلوماً إرادةَ الإيجازِ ...**)) [٥] لقد ذكرَ الفَرَّاءُ سببَ الحذف في نَصِّه هذا ، وهو إرادة الايجاز في الكلام .

ب – حذفُ الفاعلِ "المُسندِ إليه":

الفاعلُ هُوَ الطرفُ الثاني للإسنادِ في الجملةِ الفعليَّةِ ، ويُشبِّهُ سيبويه "نائبَ الفاعلِ" بـ "الفاعلِ" في قضيَّةِ الإسنادِ إذْ يقولُ : ((**هَذَا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ ، والمفعولُ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ آخرَ ، والفاعلُ والمفعولُ في هَذَا سواءٌ ، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ ، لأنَّك لم تَشْغَلْ الفعلَ بغيرِه وفَرَّغتَهُ له كما فعلت ذَلِكَ بالفاعلِ**)) [٦]

ويُحذفُ الفاعلُ مِن الجملةِ الفعليَّةِ ، فيُحوَّلُ بناءُ الفعلِ في هذِهِ الجملةِ مِن البناءِ للمعلُومِ إلى البناءِ للمجهُوَلِ [٧] ، وقد جَعَلَ الفَرَّاء مَعَنى الجملة واحداً إذَا عُبِّرَ فيها بالبناءِ للفاعلِ أو البناءِ للمفعولِ ، أو بمَعَنى آخرَ سَوَّى بَينَ مَعَنى الفاعلِ ونائبِ الفاعلِ إذْ: قَالَ فِي تفسيره قوله

---

(١) الرعد : ٢٣ – ٢٤ .

(٢) السجدة : ١٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٦٢ .

(٤) الرعد : ٣١ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٦٣.

(٦) الكتاب : ١/ ٣٣ .

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٧١.

تَعالى : ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾[١]: ((إلى المحشرِ وتُشَقَّقُ ، والمعَنى واحد مثل: مات الرجل وأَميت)) [٢]

لكنَّه يعودُ مرةً أُخرى فيجعَلَ ذَلِكَ مِن المقلوبِ مثلَ دخلَ الخاتمُ في يدي ، إذْ يقولُ: ((وقولُه : ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٣] قرأها يحيى بنُ وثَّابٍ[٤] والأعمشُ[٥] وحمزةُ[٦] ، وهي في في قراءة أُبَيّ [٧] (فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ) ، وسمَعَتُ العربَ تقولُ : (قد عُمَّيَ عليَّ الخَبَرَ وعَمِيَ عليَّ) بمَعَنى واحدٍ . وهذَا ممَّا حَوَّلَتْ العرب الفعل عليه وليس له ، وهُوَ في الأَصل لغيره ألا ترى أنَّ الرجلَ الذي يَعْمَى عن الخبر أو يُعَمَّى عنه ، ولكنَّه في جوازِه مثل قول العرب: "دخلَ الخاتمُ في يدي والخُفُّ في رِجْلي" وأنت تعلم أنَّ الرِجْلَ التي تُدخل في الخفِّ والإصبع في الخاتم،...،فاستجازوا ذَلِكَ لهذا))[٨]

ويذكر لنا الفَرَّاء في النصِّ قراءتين لهذه الآية الكريمة :

الأولى: بضم العين والتشديد أي (فَعُمِّيتْ عليكم) [٩] ؛ وحجة من قرأ بهذه القراءة : أنَّه دلَّ بذلك على بناءِ الفعل لما لم يسمَّ فاعله ، أي أنَّ الفعلَ مبنيٌّ للمجهول ، ودليلُه على هذه القراءة ، قراءة أُبَيّ بن كعب (فَعَمَّاها عليكم) .

---

(١) ق : ٤٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٨١ .

(٣) هُوَد: ٢٨.

(٤) هو يحيى بن وثَّاب الاسدي الكوفي القارئ العابد وهو من التابعين، توفي سنة (١٠٣هـ) ، ينظر:طبقات القراء: ١/ ٣٩ .

(٥) الأعمش سليمان بن مهران الإمام شيخ الإسلام شيخ المقرئين والمحدثين أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الحافظ توفي سنة (١٤٨هـ) ، ينظر: طبقات القراء : ١/ ٨٣ .

(٦) هو " حمزة الكوفي " وهو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات ، ويكنى أبا عمارة ، كان امام الناس بالكوفة بعد عاصم والأعمش ، وتوفي سنة (١٥٦هـ) . ينظر:طبقات القراء : ١/ ١١٢ .

(٧) هُوَ أُبَيّ بن كعب الخزرجي الانصاري ، صحابي جليل ، وهو من ائمة قرَّاء الصحابة ، توفي سنة٢٠هـ ينظر:طبقات القرَّاء:١/ ٩.

(٨) مَعَانِي القُرآن ، القُرَّاء : ٢/ ١٢ .

(٩) ينظر: كتاب السبعة في القراءات : ٣٣٢ ، والحُجَّة في القراءات السبع : ١٨٦ .

الثانية: الفتح والتخفيف أي (فَعَمِيتْ عليكم) [١] ؛ وحجة من قرأَ بهذه القراءة : أنَّه أسند الفعل للرحمة ، أي بني الفعل للمعلوم .

فالحذفُ الذي أشَار إليه الفَرَّاء في نصِّهِ هذَا يكمِنُ في كثرةِ الاستعمالِ إذْ سُمِعَ مِنهم هَذَا الكَلامُ ، وقد احتجَّ الفَرَّاء للحذفِ في هَذَا النَصِّ بما سمِعَه مِن العربِ ، وذَلِكَ لأنَّ رأي الجمهُورِ مِنَ النحاةِ بأنَّ الفاعلَ أو نائبهَ لا يُحذفانِ لأنَّ هذِهِ الأسماءَ كالجزءِ الواحدِ بالنسبةِ لأفعالِها فلا حذفَ فيها إلّا مَعَ الأفعالِ . [٢] ويقومُ مقامَ الفاعلِ المفعولُ بِهِ إذَا كانَ الفعلُ متعدِّياً ، و الظرفُ الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ أو المصدرُ إذَا كانَ الفعلُ لازماً [٣] ويسمى الاسمُ المرفوعُ بـ "نائبِ "نائبِ الفاعلِ".

وقد ذَهَبَ مِن النحاةِ المحدثينَ الدكتورُ إبراهيم السامرائيّ إلى أنَّ نائبَ الفاعلِ في الجملةِ المبنيَّةِ للمجهُوَلِ هُوَ ((**والفاعل مادةٌ واحدةٌ وكلاهُما "مسندٌ إليه" وليسَ الفعلُ الذي أسموهُ بـ"المبنيّ للمجهُوَل" ؛ إلّا بناءٌ مِن أبنيةِ الفعلِ وأنتَ لن تستطيعَ أنْ تجدَ فرقاً بَينَ "كُسِرَ" و"انَّكَسَرَ")) [٤]**

وقد ذكر علماء العربية – النحويون والبلاغيون – أسباباً عدة لحذف الفاعل في التركيب الإسنادي الفعليِّ "الجملة الفعلية" [٥] ، منها :

١.حذف الفاعل إذا قُصِدَ إبهامه :

يحذف الفاعل عندما لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه [٦] وقد أشَار الفَرَّاء إلى هذا المعنى عند تفسيره قوله تعالى :﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾[٧] ، إذْ قَالَ:

---

(١) ينظر: الحُجَّة في القراءات السبع : ١٨٦ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٥٦٥ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو : ١/ ٧٦-٧٨ .

(٤) ينظر: النحو العربي نقد وبناء ، د.إبراهيم السامرائي: ٩١ ، و نحو الفعل ، د.أحمد عبد الستار الجواري:٨٩ .

(٥) ينظر: البرهان :٣/ ١٤٣- ١٤٥ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٦١ ، وحاشية الصبان : ٢/ ٨٣ .

(٦) ينظر: همع الهوامع : ١/ ٥١٨ ، ومعاني النحو : ٢/ ٦٢.

(٧) البقرة : ١٩٦ .

((﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ العرب تقول للذي يمنعه من الوصول إلى إتمام حجه أو عمرته خوف أو مرض ، وكل ما لم يكن مقهوراً كالحبس والسجن (يقال للمريض) : قد أُحصِر))[١]

يتبيَّنُ من نصِّ الفَرَّاء هذا أنَّه ((لا يتعلق بذكر المحصر ، إذْ لو ذكر فاعلاً بعينه لتوهم أنَّ هذا الحكم مختصٌّ بهذا الفاعل دونَ غيره))[٢]

٢.وقد يحذفُ الفاعلُ للتعظيم:

وذلك نحو قولِهِ تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾[٣]، قَالَ الفَرَّاء :

((وهو الجماع فيما ذكروا ، رفعته بـ (أُحِلَّ لَكُمْ) ؛ لأنَّك لم تُسمّ فاعله))[٤]

في نص الفَرَّاء هذا إشارة إلى أنَّ هناك قصداً من وراءِ عدم ذكر الفاعل وبناء الفعل للمجهول ؛ إذْ حُذِفَ الفاعل وبني الفعل للمجهول ، لأنَّه مع ذكر الرفث في هذا السياق لا يحسن التصريح بالفاعل وهو الله تبارك وتعالى .

ج – حذفُ المبتَدأ "المسندَ إليه" :

يجوزُ حذفُ المبتَدأ إذَا تقدَّمَ مِن ذكرِهِ ما يعلمَه السامِعُ ، وإلى هَذَا ذَهَبَ أكثرُ النَحويّينَ[٥] ، وقد علَّلَ الفَرَّاء الحذفَ في قولِه تَعالى:﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[٦]

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١/ ١١٧– ١١٨.

(٢) مَعَانِي النحو : ٢/ ٦٢ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :1/ ١١٤.

(٥) ينظر: الكتاب : ٢/ ١٣٠ ، والمقتضب : ٤/ ١٢٩ ، و الأصول في النحو : ١/ ٧٥ ، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٤ ، ونحو المعَانِي: ٦٧

﴿[١] إذْ قَالَ : ((.. إنْ شئتَ رفعتَه على الاستئنافِ لتمامِ ما قبلَه ، كَما قرأتْ القُرَّاءُ:﴿ الٓمٓ ۝١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّلۡمُحۡسِنِينَ ۝٣ ﴾[٢] بالرفعِ ...)) [٣]

نجد الفَرَّاء في توجيهِ الآية الكريمة قد لَجأَ إلى السياقِ اللُغَويِّ في مَعرَفَةِ المحذوفِ ؛ إذْ أرجعَ التركيبَ إلى "بنيتِهِ الأساسيةِ" مُعتمِداً في ذَلِكَ على سياقِ الموقف الكَلامِيِّ. إذْ إنَّ **((الدَّلالَةَ على المحذوفِ يَتكفَّلُ بِها التركيبُ المنطوقُ ، وانتماؤه إلى نموذجٍ معيَّنٍ هُوَ"البنية الأساسية" والاعتمادُ على الموقفِ الكَلاميِّ أو المقامِ))** [٤]

وقد بَيَّنَ الجرجانيُّ أنَّ مِن مواضع حذفِ المبتَدأ "القطع والاستئناف" ، إذْ قَالَ: **((ومِنَ المواضع التي يطَّرِدُ فيها حذفُ المبتَدأ القطعُ والاستئنافُ ؛ يبدأَونَ بذكرِ الرجلِ ويقدِّمونَ بعضَ أمرِه ، ثم يَدَعُونَ الكَلامَ الأَوَّلَ ويستأنفونَ كَلاماً آخر، وإذَا فعلوا ذَلِكَ، أتوا في أكثرِ الأمرِ بخبرٍ مِن غيرِ مُبتَدأ))** [٥]

وقد تَلمّسَ البلاغيون مقاصدَ دلاليةً وبلاغيةً يرومها المتكلم من وراء حذف المبتدأ منها الاحتراز من العبث إذْ لا فائدة من ذكر المسند إليه (المبتدأ)[٦] ، وهذا ما يُفهمُ من نصِّ الفَرَّاء الفَرَّاء إذْ قَالَ: **((قولـه: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا ﴾[٧] تَرفع السُّورة بإضمار "هذه سُورة أنزلناها" . ولا ترفعها براجعِ ذكرِها لأنَّ النكرات لا يُبتدأ بهَا قبل أخبارها ، إلّا أن يكون ذلك جَوَاباً ؛ ألا ترى أنَّك لا تقول : رجل قام ، إنَّما الكلام أنْ تقولَ : قامَ رجلٌ،...،وحسن في الجواب ؛ لأنَّ القائلَ يقول: مَنْ في الدار؟ فتقول: رَجُل (وإنْ قلت رَجُلٌ فيها) فَلَا بأسَ...))**[٨]

([١]) البقرة : ٢ .

([٢]) لقمانَّ : ١– ٣ .

([٣]) مَعَانِي القُرآن ، الفَرَّاء : ١/ ١١ .

([٤]) بناء الجملة العَرَبيَّة : ٢٦٣ .

([٥]) دلائل الإعجاز : ١٤٧ .

([٦]) ينظر: مفتاح العلوم ، السكاكي ، تحقيق: أكرم عثمان يوسف:٣٦١، والبلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني ، د.فضل حسن عباس:٢٦٥

([٧]) النور : ١.

([٨]) مَعَانِي القُرآن ، الفَرَّاء: ٢/ ٢٤٣ – ٢٤٤ .

ونجدُ الفَرَّاء في موضعٍ آخرَ يوجِّهُ إضمارَ المبتَدأ بناءً على عناصر "الموقف الكَلامي" أو "الحدث الكَلامي" ويرى أنَّ سببه هو تجنب الاسهاب ، وهو من سنن العرب في كلامها ونجد ذَلِكَ عندَ تفسيره قوله تَعالى :﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ ﴾[١] ، إذْ يقول: ((**وقولُهُ (خَصْمانِ) رفعته بإضمارِ (نحنُ خصْمَانِ) ، والعرب تضمر للمتَكَلِّم والمكَلَّم المخاطبِ ما يرفعُ فعلَهُ . ولا يكادونَ يفعلون ذَلِكَ بغير المخاطَبِ أو المتكلِّم. مِنْ ذَلِكَ : أنْ تقولَ للرَّجلِ : "أَذاهب" ، أو أنْ يقول المتكلِّم : "وَاصلكم إنْ شاء اللهُ" و"محسنٌ إليكم" . وذَلِكَ أنَّ المتكلِّم والمكَلَّم حاضِرانِ ، فتُعرف مَعْنى أسمائهمَا إذَا تُركت . وأكثره في الاستفهَام ؛ يقولونَ : "أَجَادٌ أمنطلقٌ" . وقد يكون في غير الاستفهام . فقولُه (خَصْمانِ) من ذلك .**)) [٢]

ففي هذه الحال يكون السامع مستحضراً للمحذوف عارفاً القصد إليه [٣] والراجح أنَّ سبَبَ حذفِ حذفِ المبتدأ هو الاستغناء بمعرفته عن ذكره .

د- حذفُ الخبرِ "المُسند" :

الأَصلُ ذِكرُ طرفي الإسنادِ وخلافهُ حذفُ أحدِهما وقد يكونُ المحذوفُ خبراً والأَوْلى أنْ يكونَ المحذوفُ هُوَ المبتَدأ وذَلِكَ لأنَّ ((**الخبرَ محطُّ الفائدةِ**)) [٤]

وقد ذكر البلاغيُّون ثمة مقتضيات ودلالات للحذف يُحَدِّدُها السياقُ والموقفُ ، معَ العلمِ أنَّ الأسباب التي يذكرها البلاغيون لحذف المسند (الخبر) لا تخرج عن الأسباب التي يذكرونها لحذف المسند إليه . [٥] منها :

---

(١) ص : ٢٢ .

(٢) مَعَانِي القُرآن ، الفَرَّاء: ٢/ ٤٠١-٤٠٢ .

(٣) ينظر: مفتاح العلوم : ٣٦١ .

(٤) مغني اللبيب : ٨٠٥ .

(٥) ينظر: بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني ، د.توفيق الفيل : ٦٣.

١.الاحتراز عن العبث :

إذا كان السامع مستحضراً للمحذوف عارفاً بأنَّ المتكلم يقصده لذلك قد يكون حذف الخبر وجوباً من ذلك عند وقوع المبتَدأ بعد "لولا" [١]

وأشَار الفَرَّاء إلى ذَلِكَ عندَ تفسيره قوله تَعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾[٢] ، إذْ قَالَ: ((**متروكُ الجوابِ ، لأنَّه معلوم المعَنى . وكذَلِكَ كلُّ مَا كانَ معلومَ الجوابِ فإنَّ العربَ تكتفي بتركِ جوابِهِ ؛ ألا ترى أنَّ الرجلَ يشتمُ صَاحبَهُ فيقولُ المشتومُ: "أما واللهِ لولا أبوك" ، فيُعلم أنَّه يريد لشتمتك ، فمثل هَذَا يترك جوابه. وقد قَالَ بعدَ ذَلِكَ فبَيَّن جوابه فقال:﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٣] ،﴿ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾[٤] فذَلِكَ يُبيِّنَ لكَ المتروك**)) [٥] يُبَيِّنُ نصُّ الفَرَّاءِ أنَّ سببَ الحذف هو العلمُ بالمحذوفِ ، وهو من سنن العرب في كلامهم .

٢.الاختصار وتجنب الاسهاب :

قد يُحذفُ "الخبرُ" جوازاً تجنباً للإسهاب ؛ إذَا كانَ الخبر بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ، وأنَّ سبب الحذف هو الاختصار وقد أشَار الفَرَّاء إلى ذَلِكَ عندَ تفسيره قوله تَعالى : ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾[٦] ، إذْ قَالَ: ((**ترفع الإخوان على الضمير (فهم) ؛ كأَنَّك قلت (فهم إخوانكم) .**)) [٧]

---

(١) ينظر: همَعَ الهُوَامعَ :١/ ١٠٤، وشرح التصريح:١/ ٤٢١، وشرح المفصل:١/ ٩٥، والمقتضب:٢/ ٩٠، وحاشية الصبانَّ:١/ ٢١٤ .

(٢) النور : ١٠ .

(٣) النور: ١٤ .

(٤) النور:٢١ .

(٥) مَعَانِي القُرآن ، الفَرَّاء:٢/ ٢٤٧ .

(٦) البقرة : ٢٢٠ .

(٧) مَعَانِي القُرآن ، الفَرَّاء :١/ ١٤١ .

مِنْ توجيهِ الفَرَّاء نلحظ إنَّهُ لجأَ إلى السياقِ اللُغَويِّ للتركيب لمَعَرفَةِ المحذوفِ ؛ فأرجعَ التركيبَ إلى "بنيتِهِ الأساسيةِ" التي يجب أنْ يكون عليها ، مُعتمِداً في ذَلِكَ على سياقِ الموقف الكَلامِيِّ .

ومما ذُكرَ نجدُ تشابُهاً كبيراً بَينَ النحاةِ القدماءِ والمحدثينَ في تفسيرِ ظاهرةِ الحذفِ إذْ **((أنَّ الطريقةَ التي يُقدّمُها النحو التحويليُّ في تفسيرِهِ ظاهرةِ الحذفِ شبيهةٌ بما قدَّمَهُ النحو العربيُّ ، وما يُسمِّيهُ التحويليونَ بـ"قواعد الحذفِ الإجباريّ" شبيهةٌ بما سمَّاهُ نحاةُ العربِ القدماءِ بـ "الحذفِ الواجبِ" حيثُ لا تكونُ الجملةُ صحيحةُ نحوياً إذَا ظهرَ المحذوفُ المقدَّرُ في الكَلامِ أي في بنيةِ السطحِ على حدِّ تعبيرِ التحويليينَ .))** [١]

وخلاصة القول نجدُ الفَرَّاء قد اعتمدَ على السياقِ في توجيهه ظاهرة الحذف والذكر ؛ لأنَّه تأمَّلَ كَلامَ العرب كثيراً ووقفَ على مقاصدِ هذا الكلام ومعانيه ومن ثَمَّ اتخذَ مِن ذَلِكَ قاعدةً عامةً لتفسيرِ ظاهرةِ الحذف والذكر .

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللُغَويّ :١٤ .

ثانيّاً : دَلالَةُ التقديمِ والتأخيرِ في التراكيبِ الإسناديَّةِ :

يكون المعنى هو الأساس في التقديم والتأخير ، يقول سيبويه : ((..**كأنَّهم إنَّما يقدّمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أَعْنَى**)) [١] إذْ لاحظ سيبويه أنَّ العلاقة بين المتكلِّم والمخاطب تؤثِّر في صورة التركيب ؛ إذْ تُحدَّد هذه الصورة تبعاً لغايات المتكلِّم ومقاصده ، ومراعاة حال السامع ، ويرى عبد القاهر الجرجاني أنَّ التقديمَ ((**كثير الفوائد ، جَمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف بعيدُ الغاية**)) [٢]

ويرى الدارسونَ المحدثونَ ((**أنَّ مِن مزايا العَرَبيَّةِ هُوَ أنَّ الجملةَ فيها لا تخضعُ لنظام صارمٍ في ترتيبِ عناصرِها ، وإنَّما يملكُ المتكلمونَ بِها حريَّةً وافرةً في صوغِ الجملةِ ، وتقديمِ أو تأخيرِ ما يشاؤونَ مِن عناصرِها استجابةً لدوافعَ نفسيَّةٍ مُعَيَّنةٍ ، أو مجاراةٍ لظروفِ القولِ أو ملابساتِهِ**)) [٣] ؛ إذْ تشغلُ اللغةُ العَرَبيَّةُ موقفاً وسطاً بَينَ اللغاتِ – مِن حيثُ ترتيب عناصرِ الجملةِ فيها فهي تأتي بَينَ اللغاتِ التي تمتلكُ ترتيباً حُراً كالإغريقيَّةِ واللاتينيَّةِ ، اللتين لا تخضعُ فيهما الجملةُ لترتيبٍ ثابتٍ ، واللغاتُ التي تخضعُ فيها الجملةُ لترتيبٍ ثابتٍ كالفرنسيَّةِ والانكليزيَّةِ ، هذِهِ اللغاتُ يكادُ يقتربُ فيها نظامُ الجملةِ مِن الجمودِ. [٤]

وما ساعدَ اللغةَ العَرَبيَّةَ على أنْ تحتلَّ هَذَا الموقعَ الوسطَ بَينَ اللغاتِ الإنسانيَّةِ هُوَ خضوعُ مفردات تراكيبها إلى نظامِ الرتبةِ المحفوظةِ والرتبةِ غير المحفوظةِ . [٥]

وقد جَعَلَ النحاةُ للكَلامِ رُتَباً بعضَها أسبقَ مِن بعضٍ فإنْ جاءَ الكَلامُ على الأَصلِ لم يكنْ فيه تقديمٌ أو تأخيرٌ إلّا إذَا وضعت الكلمةُ في غيرِ مرتبتِها فإنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ مِن بابِ التقديمِ والتأخيرِ . [٦] ؛ فالأَصلُ في كلِّ جملةٍ ((**الترتيبُ على النمطِ المعَهُوَدِ في قواعدِ النحو وقد**

---

(١) الكتاب : ٣٤/١ .

(٢) دلائل الاعجاز : ١٠٦.

(٣) الجملة العَرَبيَّة في ضوء الدراسات اللُّغَويّة الحديثة ، د. نعمة رحيم العزَّاوي (بحث مِنشور) في مجلة "المورد" ، مج :١٠ ،ع: "٣-٤" ١٩٨١ : ١٢ .

(٤) ينظر: مِن أسرار اللغة : ٢٩٧ .

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧ .

(٦) ينظر: الجملة العَرَبيَّة ، تأليفها وأقسامها : ٣٧ .

يُقدَّمُ المؤخَّرُ ويؤخَّرُ المُقدَّمُ وذَلِكَ لغرضٍ بلاغيٍّ أو لغرضٍ يتعلَّقُ بالمعَنى على ألّا يَخلَّ ذَلِكَ بالمعَنى ولا يُخالفُ قواعدَ اللغةِ وأن يُؤمَنَ اللبسُ ...)) (١)

وقد أَولى النحاةُ والبلاغيونَ الترتيبَ أو "الرتبةَ" أهميَّةً كبيرةً وذَلِكَ لأنَّ التراكيبَ ((**إنَّما تدلُّ على المعَنى بوضعٍ مخصوصٍ وترتيبٍ مخصوصٍ فإنْ بُدِّلَ ذَلِكَ الوضعُ والترتيبُ زالتْ تلكَ الدَّلالَةُ**)) (٢)

وهَذَا يعني إنَّ تغيرَ الرتبةِ له أثرٌ كبيرٌ في الدَّلالَةِ النَحويَّةِ ، فهُوَ يُبرِزُ المعَنى ويمنحُ التركيبَ النَحويَّ دلالاتٍ متعددةٍ .

ونجدُ الفَرَّاء قد جَعَلَ سياقَ الحالِ وملابساتِه الأساسَ في تفسيرِ هذِهِ الظاهرةِ ، ومِن الأمثلةِ على ذَلِكَ ما ذكرَهُ عندَ تفسيره قوله تَعالى : ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ** ﴾(٣) ، إذْ قَالَ : ((**إنْ شئتَ جَعَلتَ (الْجِنَّ) تفسيراً للشركاءِ ، وإنْ شئت جعلت نصبه على: جَعَلوا الجنَّ شركاء للهِ" تبارك وتعالى))** (٤) إذْ ذكرَ في توجيهِ هذِهِ الآيةَ وجهين (٥) :

أَحدُهما : أن يكون المفعولانَّ هما: "لله" و"شركاء" ، و"الجن" بدلاً .

والآخر: أنْ يكونَ "الجن" و"شركاء" هما المفعولينِ فالتقديمُ والتأخيرُ في الوجهِ الثاني لم يُخرِج العناصرَ النَحويَّةَ عن وظائفِها ، بخلافِ الوجهِ الأَولِ الذي أحدثَ تغييراً في الوظائفِ . والفائدةُ مِن التقديمِ والتأخيرِ هنا هي ((**استعظامُ أنْ يتخذَ اللهُ شريكَ مَنْ كانَ مَلَكاً أو جِنيَّاً أو أُنسياً أو غيرَ ذَلِكَ**)) (٦)

لكنَّ عبدَ القاهرِ الجرجانيّ يرى أنَّ "التقديمَ والتأخيرَ" في هذِهِ الآيةِ قد أدَّى إلى تغييرٍ في الوظائفِ النَحويَّةِ للكلماتِ إذْ قَالَ: ((**وذَلِكَ أنَّ التقديرَ يكونُ مَعَ التقديمِ : إنَّ (شُرَكَاءَ) مفعولٌ أَوَّلٌ لـ"جَعَلَ"، و"للهِ" في موضعِ المفعولِ الثاني، ويكونُ "الجن" على كَلامٍ ثانٍ وعلى تقديرِ أنَّهُ كأَنَّهُ قيلَ: "فمَنْ جَعَلوا شركاءَ للهِ تَعالى ؟" ، فقيلَ: "الجنَّ" ، وإذَا كانَ التقديرُ في "شركاء" أنَّه**

---

(١) التحليل اللُغَويّ في ضوء علم الدَلالَة ، د.محمود عكاشة : ١٤٥ .

(٢) مِنهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم القرطاجني ، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة: ١٧٩ .

(٣) الأنعام : ١٠٠ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ٣٤٨ .

(٥) ينظر: إعراب القُرآن ، النحاس : ٢/ ٨٧ ، والكشاف : ٢/ ٣٨٠ .

(٦) الكشاف : ٢/ ٣٨٠ .

مفعولٌ أَوَّلٌ و"لله" في موضعِ المفعولِ الثاني ، وقعَ الإنكارُ على كونِ شركاءَ لله تَعالى على الإطلاق ، مِن غيرِ اختصاصِ شيءٍ دونَ شيءٍ . وحصلَ مِن ذَلِكَ أنَّ اتخاذَ الشريكَ مِن غيرِ الجنِّ قد دخلَ في الإنكارِ دخولَ اتخاذِه مِن الجنِّ ، لأنَّ الصفةَ إذَا ذُكرتْ مجردَةً غيرَ مجراةٍ على شيءٍ ، كانَ الذي تَعلَّقَ بِها مِن النفي عامَّاً في كُلِّ ما يجوزُ أن تكونَ له تلكَ الصفةَ))[١]

وواضحٌ أنَّ الدَّلالَةَ النَحويَّةَ في هذَا التركيبِ تتوقفُ على توجيهِ "الجن" كونُه بدلاً مِن "شركاء" أم لا . وأنَّ "جَعَلَ" دخلتْ على جملةٍ أصلُها مُبتَدأٌ وخبرٌ ، فإنْ كانَتْ هذِهِ الجملةُ هي : "الجن شركاء" أي هما المفعولانِ بعدَ دخولِ "جَعَلَ" فإنَّهُ سوفَ يكونُ المعَنى هُوَ "إنكارُ كونَ الجنِّ شركاءَ للهِ" ، أمَّا إذَا كانَتْ جملةُ المبتَدأ والخبرُ قبلَ دخولِ "جَعَلَ" عليها هي "للهِ شركاء" ، أي هما المفعولانِ بعدَ دخولِ "جَعَلَ" فإنَّه سوفَ يكونُ المعَنى هُوَ إنكارُ الشركاءِ للهِ مِن الجنِّ وغيرهم مطلقاً .

وبذَلِكَ فإنَّنا نجد أنَّ إثباتَ الكلمةِ في موقعِها الأَصلِيّ هُوَ ثباتٌ لوظيفتِها ، وأنَّ التقديمَ والتأخيرَ في بعضِ الأحيانِ يمنح الكلمةَ المقدَّمةَ وظيفةً نَحويَّةً أخرى .

ومِن مظاهرِ التقديمِ في أحد طرفي الإسنادِ في الجملةِ :-

أ- تقديمُ الفاعلِ :

الأصلُ في الفاعل أن يتأخر عن الفعلِ فهو متصلٌ به وهو كالجزء منه [٢] وقد ذكرَ ذلكَ الفَرَّاء عند تفسيره قوله تَعالى :﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا** ﴾[٣] ، إذْ قَالَ: ((قَالَ:﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ثم استأنف **(وَالرَّاسِخُونَ)** فرفعَهم بـ **(يَقُولُونَ)** ، **لا بإتباعِهم إعرابَ (اللَّهُ).**))[٤] ، نجد في نصِّ الفَرَّاء إشارةً واضحة إلى أنَّ الفاعل يمكنُ تقديمه على فعله ، فإنَّ الأرجحَ أنَّ **(يَقُولُونَ)** جملةٌ مستأنفةٌ ذاتُ

---

(١) دلائل الاعجاز : ٢٨٧ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية :١٨٧/١ ، والبلاغة العربية ، عبد الرحمن حسن الميداني : ١٤٧ .

(٣) آل عمران : ٧ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٩١ .

دَلالَـةٍ مستقلَّةٍ عن سابقتِها ، والواو عاطفةٌ لاسمِ (الراسخونَ) على لفظِ الجلالـةِ **(اللَّهُ)** ، وإنَّ (الراسخون) ليسَ بمُبتَدأ خبرُه الجملةُ الفعليَّةُ **(يَقُولُونَ)** ؛ وإنَّما هُوَ فاعلٌ مقدَّمٌ للأهميَّةِ والعنايةِ.

والبصريونَ يُخالفونَ الكوفيينَ في هذِهِ المسألةِ فهم لا يجوزون أن يتقدَّمَ الفاعلُ على فعلِه ويبقى فاعلاً له ، بلْ يصبحُ مُبتَدأً ؛ والجملةُ الفعليَّةُ بعدَه خبراً له [١] ، ورأي البصريين هنا أبين وأرجح لأنَّه يجعل الجملة اسميةً دالَّةً على الثبوت وهو أليق بمقام الراسخين في العلم .

ب- تقديمُ الخبرِ "المسند":

الأَصلُ أن يتقدَّمَ المبتَدأُ على الخبرِ ، نحو: "زيدٌ قائمٌ " و"أخوكَ نائمٌ" [٢] ، ويكونُ تقدُّمَ الخبرِ على المبتَدأ لغرضٍ مِن أغراضِ التقديمِ ، وأشهرُ هذِهِ الأغراضِ هُوَ "التخصيص" وقد أشَار الفَرَّاء إلى ذَلِكَ عندَ تفسيره قولـه تَعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾[٣] ، إذْ قَالَ: **((لو قلتَ: "لا غَوْلٌ فيها" كانَ رفعاً ونصباً . فإذَا حُلْتَ بينَ "لا" وبينَ الغَول بلامٍ أو بغيرِها من الصافات ؛ لم يكنْ إلّا الرفعُ . والغَوْل يقول: ليسَ فيها غِيلة وَغَائِلة وغُول وغَوْل...))** [٤]

يبيّنُ نصُّ الفَرَّاءِ أنَّه إذَا فُصِلَ بَينَ "لا" واسمِها فإنَّها تفقدُ عملَها في جملةِ المبتَدأ والخبرِ ، ويُعَدُّ تقديمُ "المسند" على "المسند إليه" ، مِن أهمِّ الأسبابِ التي تجَعَلُ مِن "لا" غيرَ عاملةٍ .

وجاءَ في الإيضاحِ :**((وأمَّا تقديمُهُ[٥] فإما لتخصيصِه بالمسندِ إليه كقولِه تَعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾[٦] ، وقولُكَ : "قائمٌ هُوَ" لِمَنْ يقولُ: "زيدٌ إمَّا قائمٌ أو قاعدٌ فيرددُه بَينَ القيامِ والقعودِ مِن غيرِ أن يخصصَهُ بأحدِهما ، ومِنه قولُهم "تميميٌّ أنا" وعليه قولُه تَعالى :**

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسالة(٨٥):٢/ ١٥٦-١٥٩

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٢٩.

(٣) الصافات : ٤٧ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣٨٥ .

(٥) يعني المسند .

(٦) الكافرون : ٦ .

﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ أي بخلافِ خمورِ الدنيا فإنَّها تغتالُ العقولَ ولِهذا لم يقدِّمْ الظرفَ في قولِه تَعالى:﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[١] لِئَلَّا يفيدَ ثبوتَ الريبِ في سائرِ كُتبِ اللهِ تَعالى))[٢]

وخلاصة القول أنَّ في التقديم والتأخير عندَ الفَرَّاء معنى جديداً ، لأن المعنى هو الغاية المنشودة من التقديمِ والتأخيرِ ، ونجدُ الفَرَّاءَ قد جَعَلَ سياقَ الحالِ وملابساتِه الأساسَ في تفسيرِ هذِهِ الظاهرةِ ؛ لأنَّه تأمَّلَ الكَلامَ كثيراً ونفذَ مِن خلالِهِ إلى نفوسِ المتكلمينَ ووقفَ على مقاصدِهم وغاياتِهم في الكَلامِ وقد اتخذَ مِن ذَلِكَ قاعدةً عامةً لتفسيرِ ظاهرةِ التقديمِ والتأخيرِ.

---

(١) البقرة : ٢ .

(٢) الإيضاح في علَوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي : ٢/ ١٣٥ ، وينظر: في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزومي : ١٥٠ .

الفصل الثاني

دلالة النصب بعد تمام الإسناد

توطئة

المبحث الأول : دلالة العلاقات النحوية للمفعول به

المبحث الثاني : دلالة العلاقات النحوية للمفاعيل

المبحث الثالث: دلالة العلاقات النحوية لما شابه المفعول

توطئة :

لابُدَّ لنا من التعريف بمصطلح (النصب) قَبْلَ الحديث عَنْ كونه عَلَماً دالاً عَلَى الوظائف النَّحوِيَّة بعدَ تمام الإسنَاد ، ولَعَلَّنا نجدُ فِي معجم (العين) ما يدلُّنَا عَلَى المعنَى اللغَوِيِّ للنَصْبِ بوصفه أَقدم معجم لغَوِيٍّ فِي العَرَبِيَّة ؛ فالنَّصبُ حسب ما ذكره الخليل هوَ:((**رَفْعُك شيئاً تَنْصِبُه قائماً مُنْتَصِباً . والكلمة المنصوبةُ يُرفَع صوتُها إِلَى الغار الأَعلَى**)) [١] .

ولو تأمَّلنا كَلام الخليل لوجدناه يشير إِلَى أنَّ المَعْنَى اللغَوِيّ للنصب هو الحركة الضعيفة للشيء ، لذَلِكَ فإِنَّ الكلمة المنصوبة يرفع صوتها إِلَى الغار الأَعلَى ، ويلحظ كَذَلِكَ أنَّ مَعْنَى النصب فِي الجملة هو مَعْنَى صوتي وهَذَا ما دفع الدكتور إبراهيم مصطفى إِلَى عَدِّ الفتحة وهي علامة النصب الأساسية ؛ حركةً خفيفةً مستحبةً يلجأ إليها العربي عَنْد الاستراحة. [٢]

وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنَّ (النَّصْبَ) فِي معنَاه الاصطلاحي ((**مَعْنَى التوسط بين طرفين ، طرفي الرفع والخفض ، فهو تارة رفع ما هو مستحق للخفض إِلَى المرتبة الوسط ، وتارة خفض ما كَانَ مستحقاً للرفع إِلَى ما دون مرتبة الرفع**)) [٣] ؛ لذَلِكَ نرى الدكتور مهدي المخزومي يقول : ((**ليست الفتحة عَلَماً لشيء خاص ، ولكنها عَلَمُ كونِ الكلمة خارجةً عَنْ نطاق الإسنَاد**))[٤] .

وذهب بعضُ النحاة إِلَى أنَّ النصب عَلَم المفعولية ، وردُّوا كل الأسماء المنصوبة إِلَى هَذَا المَعْنَى ، إِذْ اشترط ابنُ الحاجبِ (ت ٦٤٦هـ) أنَّ ((**المنصوبات هو ما اشتمل عَلَى عَلَم المفعولية**))[٥] وقد أشارَ الرَّضِيّ إِلَى أنَّ ((**النصب علامة الفضْلات فِي الأصل ، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز ، والمستثنى ، وأَمَّا سائر المنصوبات فَعُمد ، شُبِّهَتْ بالفضلات كاسم (إِنَّ) واسم (لا) التبرئة وخبر (ما) الحجازية ، وخبر (كَانَ) وأخواتها**)) [٦] ويلحظ أنَّ فِي نص الرَّضِيّ هَذَا ما يُغني عَنْ مزيد من البحث فِي مصطلح (النصب) ، لكن فِي

---

(١) العين : ٧/ ١٣٥ – ١٣٦ مادة (نصب) .

(٢) ينظر: إحياء النحو : ٨١ .

(٣) نحو المعاني: ٤٣ .

(٤) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٨١ .

(٥) كافية ابن الحاجب : ٢٩٤ .

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية :١/ ٢٩٥ .

الوقت نفسه نجد أنَّ ثمَّةَ حاجة تدعونا للوقوف عَلَى مَعْنَى مصطلح (الفضلة) الذي ذكره الرَّضِيّ فِي النص نفسه ، فقد ذكر الخليل فِي معجمه (العين) أنَّ ((**الفَضْلَة: البقية من كلِّ شيءٍ**))[١] وقد يفهم من المدلول اللغَوِيّ لهَذَا المصطلح أنَّه مادام فضلة ، فَذِكْرُهُ وحَذْفُهُ سواء ، ولكن الحقيقة أنَّه أُستعمل للتفريق بين العَنْاصر الأساسية فِي تكوين الجملة كالمسند والمسند إليه ، وبين ما ليس كَذَلِكَ ، إذْ لا يمكن أَنْ تتكون الجملة من (مبتدأ و تمييز) أَو من (فاعل و حال) فقط .

وقد تَحَفَّظَ الدكتور مهدي المخزومي عَلَى إطلاق النحويين لهَذَا المصطلح عَلَى مثل هذه الأبواب لأَنَّه ((**يشعر بتفاهتها فِي الكَلام ، وقلة شأنها فِي تأديةِ المقاصد والأَغراض**))[٢] لذَلِكَ اقترح الدكتور المخزومي تبني مصطلح البيانيين فِي التعبير عَنْ هذه الابواب ، وهو (متعلقات الفعل) ، أَو الأخذ بمصطلح (التكملات) الذي توصَّلت إليه لجنةُ التبسيط فِي القاهرة بدلاً من مصطلح (الفَضْلات) [٣] فِي حين أطلقَ الدكتور تمام حسان تسميةَ (قرائن التخصيص) على كل ما ينتصب بعد تمام الإسنَاد وعلَّلَ ذلك بكون هذه المنصوبات قرائن خاصة تؤدي إلى تخصيص الإسناد [٤].

والباحث عَنْ مصطلح (الفضلة) يجده قد بدأَ مع تقسيم النحاة لمكونات الجملة ، إذْ قسمت عَلَى نوعين : نوع لا يستغنى عَنْه ويجب أَنْ يتحقق فِي أي جملة ، ونوع قد يستغنى عَنْه ولا يلزم أَنْ يتحقق فِي كل جملة . [٥] ((**وسموا النوع الأوَّل (عمداً) إذْ يعتمد عليها ولا تقوم الجملة بدونها ، وسموا النوع الثاني (فَضْلات) أي ما يكون زائداً عَلَى الأركَانَ الأساسية أَو (مُكَمِّلَات) ؛ لأنَّها تكمل المَعْنَى وتتمه**)) [٦] ، ويبدو أنَّ الصناعة هي التي أَدَّتْ بهم إِلَى القول بوجود عُمَدٍ عُمَدٍ فِي الجملة لا يمكن الاستغناء عَنْها ، وبالرغم من ذَلِكَ فهم لا يقولون أنَّ الفضلات لا قيمة لها فِي الكَلام . [٧] ، وعوداً لكَلام الرَّضِيّ السابق ، نظنُّ أنَّ الذي دفعَهُ لجعلِ النصب –

---

(١) العين : ٧: ٤٣.

(٢) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩٣ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٤–١٩٥ .

(٥) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ١/ ٧٤ .

(٦) الوظائف الدلالية للجملة العَرَبِيَّة : ١٠٦ .

(٧) ينظر: الاحتكام إِلَى القياس وحده في النحو العربي ، د.فاطمة ناظم العتابي: ٢٠٣ .

والحركة الدالة عليه وهي الفتحة – عَلَماً دالاً عَلَى (الفضلة) ؛ هو اشتراك مجموعة من الوظائف النَّحوِيَّة بعلامة الفتحة كعلامة إعراب مثل المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والاستثناء والمنادى المنصوب ، وهو ما جعلَ النصبَ هنا دلالةً للتفريقِ بينَ الوظائف غير الإسنَادية ، والوظائفِ الإسنَاديةِ. [١] وعَلَى هَذَا فالجملة العَرَبِيَّة ((**تتكونُ من رُكنينِ فِي البنيةِ العميقةِ . ركن الإسنَادِ وركن التكملةِ**)) [٢]

أَمَّا المحدثون فإِنَّ فِي مُحَاوَلاتِهم لتيسيرِ النحو التمسوا ما دأبَ عليهِ الَقَدْماءُ من تصنيفٍ وجعلوه أساسياً وشاملاً فِي تصنيفهم الأبواب النَّحوِيَّة ، كتصنيفِ مكونات الجملةِ إِلَى عُمَدٍ وفَضْلات وتوابعَ ومجروراتٍ وجعلوها مٌختَصِرَةً للمعاني الإعرابيةِ ، كَذَلِكَ عدُّوا حركات الإعراب علاماتٍ عَلَى المعاني النَّحوِيَّة ، فالضمة علامةُ الإسنَاد ، والكسرة علامةٌ الإضافةِ ، والفتحة علامة ما جاءَ بعد تمام الإسنَاد أَو ما سُمِّي بالفَضْلةِ أَو المكملات .

ومن مُحَاوَلاتِهم لنقض نظرية العامل ، جعلوا حالة الربط القائمة بين الحالة الإعرابية وعلاماتها وبين المَعْنَى الإعرابي العام علة الإعراب بدل العامل . وقد اطردت هذه العلة عَنْد المحدثين ممن رفضوا نظرية العامل ، فالأستاذ ابراهيم مصطفى لم يعدّ الفتحة – وهي علامة النصب الأصلية– من العلامات الدالة عَلَى مَعْنَى إعرابي محدَّدٍ بخلاف الضمة والكسرة ، أي إنَّها تدل عَلَى مَعْنَى عام وشاملٍ يتفرعُ إِلَى العَديد من المعاني النَّحوِيَّة ؛ كالتعدية والمعية والسببية ...إلخ ؛ بمَعْنَى آخر إنَّ الفتحة دلَّت عَلَى كل ما كَانَ خارجاً عَنْ نطاق الإسنَاد والإضافة . ومن هنا جاء قوله فِي بيان علَّة النصب : ((... **فإِنَّها كلمات لا يُتحدَّثُ عَنْها فترفع ، ولاهي مضافٌ اليها فتُجر ، فليس لها الا أَنْ تلتزم الأصل وهو النصب**)) [٣]

وهو المَعْنَى نفسه الذي تبنَّاه الدكتور مهدي المخزومي فِي حديثه عَنْ دلالات الحركات الإعرابية إذ قال: ((**ليست الفتحة عَلَماً لشيء خاص ، ولكنها عَلَم كون الكلمة خارجة عَنْ نطاق الإسنَاد أَو الاضافة**)) [٤] ويمكن القول إِنَّ علَّةَ الخروج عَنْ نطاق الإسنَاد أَو الإضافة مرتبطةٌ

---

(١) ينظر: بناء الجملة العَرَبِيَّة : ١٣٥ .

(٢) الالسنية التوليدية والتحويلية وقواعَدّ اللغة العَرَبِيَّة (الجملة البسيطة) ، د.ميشال زكريا: ٥٣ .

(٣) إحياء النحو : ١٠٠ .

(٤) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٨١ .

بالإسنَاد فِي الجملة ، فعلَّة النصب فِي الأَلفاظ تحدثُ بسبب خروج اللفظ عَنْ إطار المَعْنَى الإعرابي ؛ فكل كلمة ترد فِي الجملة بعدَ تمام الإسنَاد ؛ تُنْصَبُ وذَلِكَ لخروجها عَنْ نطاق الإسنَاد وعَدّم اشتراكها فِي تأليف العلاقة الإسنَادية . وإنَّ اعتبار (النصب) عَلَمَاً للتخصيص هو من الوجاهة بمكَانَ ، لأنَّه يُعَبِّرُ عَنْ حقيقة المنصوبات فهو يجعل كلاً منها قرينةً معَنْوية تُمثِّلُ قيداً لعلاقة الإسنَاد ، ويؤكّدُ الدكتور تمام حسان عَلَى أنَّ كلاً منها يعبِّر ((**عَنْ جهة خاصة فِي فهم مَعْنَى الحدث الذي يشير إليه الفعل أَو الصفة**)) [١] و(التخصيص) يُعَدُّ ((**جانباً مهماً من جوانب تغير المَعْنَى ، فالتركيب الإسنَادي – وهو أصل المَعْنَى المفيد فائدة يحسن السكوت عليها– قد تطرأ عليه بعض الزيادات بالسوابق واللواحق ؛ تضييقاً لدلالته ، وتغييراً لاتجاه فهمنا له**)) [٢] وقد كَانَت علاقة (النصب) بعد تمام الإسنَاد علاقةَ تقييدٍ وتخصيصٍ عَنْد الفَرَّاء وهَذَا ما سيبينه قابل البحث .

وتُمَثِّلُ علاقاتُ النصب بعد تمام الإسنَاد قيوداً للفعل إذْ ((**يُقَيِّدُ الفعل فِي الجملة بعددٍ من الوظائف النَّحوِيَّة يشغلها المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه (الظرف) والمفعول معه والمفعول لأجله ، والحال والتمييز والاستثناء**))[٣] وهَذَا يعَنْي أنَّ هناك فعلاً مطلقاً يأتي القيد ليَحُدَّ من إطلاقِهِ ولابدَّ لنا من أَنْ نُعرِّفَ بـ (المطلق) أَولاً ، فهو فِي المَعْنَى اللغَوِيّ مثلما جاءَ فِي الصحاحِ: ((**بعير طُلُقٌ وناقة طُلُقٌ ، بضم الطاء واللام ، أي غير مقيد . وناقةٌ طالقٌ ونعجةٌ طالقٌ ، أي مرسلة ترعى حيث شاءت**))[٤] وقد ذكر ابن فارس أنَّ ((**الطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد ، وهو يدل عَلَى التخلية والارسال يقال انطلق الرجل ينطلق انطلاقاً. ثم ترجع الفروع إليه ، تقول أطلقته إطلاقاً . والطِّلْقُ: الشيء الحلال ، كَأنَّه قد خُلِّي عَنْه فلم يحظر**))[٥]

---

(١) اللغة العَرَبِيَّة معَنْاها ومبناها : ١٩٤–١٩٥ .

(٢) نسخ الوظائف النَّحوِيَّة ، د.خديجة محمد الصافي: ٢٧٥ .

(٣) بناء الجملة العَرَبِيَّة :١٤٠.

(٤) الصحاح :٤ / ١٥١٩ مادة (طلق) .

(٥) معجم مقاييس اللغة :٣ / ٤٢٠.

ومما سبق فإنَّ المَعْنَى اللغَوِيّ للإطلاق يشير إلى الإرسال والترك بلا قيد . أمَّا المَعْنَى الاصطلاحي له فالنحويون يشيرون إليه بأنَّه ((**الحقيقة لا باعتبار قيدٍ**))[١] وذكر السيوطي مفهوم المطلق بقوله:((**هو ما وضع للماهية من حيث هي ؛ أي من غير أنْ تُعَيَّن فِي الخارج والذهن**))[٢]

أمّاَ مفهوم المطلق (التركيبي) فهو((**كل ما ورد من الجمل مقتصراً على ركني الإسناد، فيبقى الحكم فيها مطلقاً حتى يرد تقييدٌ يجلي المعنى ويبصر السامع بالمراد تعييناً**))[٣] أي أنَّ كلاً من التراكيب الإسنادية (الجمل) بِبُنَاها الأصلية تُعَدُّ مطلقةً ؛ فالتركيب الاسميِّ (الجملة الاسميَّة) تُعَدُّ مطلقةً حتى يدخلَ عليها ما يقيّدُها من نواسخ وألفاظ ، وكذلك حال التركيب الإسنادي الفعلي (الجملة الفعلية) فإنَّ دخول المفاعيل عليها يُعَدُّ قيداً لها .

وبعد تعريف المطلق لابدَّ من الوقوف عَلَى مَعْنَى (التقييد) وإن أصبح معَنْاه واضحاً ، فقد ذكر الخليل أنَّ القيد هو: ((**كل شيء أُسر بعضه إِلَى بعض . ويقال للفرس الجواد : قيدُ الأوابد أي إذا رآه لحقه كَأَنَّما هو مُقَيَّدٌ له**))[٤] وذكر ابن فارس : ((**القاف والياء والدال كلمة واحدة ، وهي القيد ، وهو معروف ، ثم يستعاد فِي كل شيء ويحبس . يقال : قيَّدتُه أُقيده تقييداً**))[٥]

مما تقدم نلحظ أنَّ المعنى اللغوي للقيد يدلُّ على إلزامِ الشيء بصفةٍ ما وحصره وتحديده دونَ شيوعه . أمَّا معنى القيد أو المُقيِّد فِي اصطلاحِ النحاة فهو ما يدلُّ على الحقيقةِ بقيدٍ من القيود بحيث يُشَخّصُها فِي الذهن .[٦] فابن هشام يرى أنَّ القيد ينقلُ الذهنَ من التجريد إلى التشخيص.

---

(١) مغني اللبيب :٧٣.

(٢) همع الهوامع :١/ ٧٠ .

(٣) الإطلاق والتقييد في النص القرآني ، د.سيروان عبد الزهرة الجنابي: ٥١ .

(٤) معجم العين: ٥ / ١٩٦.

(٥) معجم مقاييس اللغة : ٥/ ٤٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب :٧٣.

المبحث الأَوَّل: دَلالةُ العلاقات النحوية للمفعول بِهِ :

• التخصيص بعلاقة التعدية :

يمثلُ النَّصْبُ عِنْدَ الفَرَّاء عَلَماً عَلَى المفعول وشبه المفعول ، وهذا المفهوم ليس الشائع لَدَى النُّحَويين الذين يَعدُّون النصب عَلَم المفعولية ، فالحقيقة أَنَّ الفَرَّاء قد تنبَّه على عدمِ دقةِ هذا المفهوم (النصب عَلَم المفعولية) ؛ إذْ وجدَ أَنَّه لا يصدق إلّا عَلَى المفعول بِهِ ، فأشارَ إليه عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ** ﴾[١] ، إذْ قَالَ: **((فنصب (حَذَرَ) عَلَى غير وقوعٍ من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنَّما هو كقولك: أعطيتك خَوْفَاً وفَرَقَاً . فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنَّما تعطيه من أَجل الخوف ؛ فنصبه عَلَى التفسير[٢] لَيسَ بالفعل))** [٣] يريد : أَنَّه نصب عَلَى الغاية والقصد ، ولَيسَ بفعل عامل ، بمعنى آخر أَنَّه مفعول لأجله ، وليس مفعولاً به ، ويمكن القول إنَّ معنى المفعولية هو التأثر بالفعل [٤]

ومن هنا فإنَّ دلالة المفعوليّة عِنْدَ الفَرَّاء هي وقوعُ الفعلِ عَلَى المفعول بِهِ ، بينما دلالة النصب بعد تمام الإسنَاد هي شاملة لوقوع الفعل عَلَى المفعول بِهِ أَو شبه المفعول ، إذْ أَنَّ الكوفيين يطلقون مصطلح (شبه المفعول) عَلَى المفاعيل غير المفعول بِهِ . [٥]

---

(١) البقرة :١٩ .

(٢) يطلقه الفَرَّاء على ما عرف عند البصريين باسم المفعول لأجله ، ويطلقه كذلك على ما عرف عند البصريين باسم التمييز ، ينظر : المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي : ١٦٤ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١ / ١٧ .

(٤) ينظر: نحو التيسير : ٨٤ .

(٥) ينظر: همع الهوامع : ٣ / ٨ ، ودراسة في النحو الكوفي ، د.أحمَد مختار ديرة :١١١ .

والمفعول بِهِ هو ما ((**تعدّى إليه فعلُ الفاعل**))[١] أي ((**الذي يقع عليه فعل الفاعل**))[٢] وهو كذلك عِنْدَ الفَرَّاء فقد أَشَارَ عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا** ﴾[٣] ، إذْ قَالَ: ((**أَنْ تُوقع الضّربَ عَلَى البعوضَةِ...**)) [٤] أي أَنَّ فعل الضرب وقع عَلَى البعوضة وذلك عن طريق تعدية الفعل للمفعول بِهِ.

ويُعَرِّفُ الدكتور محمد عيد (المفعول بِهِ) بأَنَّه: ((**وظيفة نحوية من وظائف النصب ، فكل اسم يشغله فهو منصوب بحركة أصلية أَو فرعية أَو مقدرة أَو مبنياً في محل نصب**)) [٥] ؛ إذْ ((**يرتبط المفعول بِهِ مع فعله عن طريق دلالة الفعل عَلَى المجاوزة ، وهي التعدية المدلول عليها بحالة النصب**)) [٦]

وقد يختلط معنى الفاعلية بمعنى المفعولية ، فنرى الفَرَّاءَ يعلِّق أَمر الفاعلية والمفعولية بمعنى الفعل وهذا ما نلاحظه عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِ** ﴾[٧] ، إذْ يَقُول : ((**فـ (ءَادَمُ) مرفوع و(الكلمات) في موضع نصب . وقد قرأ بعض القرّاء**[٨] **(فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ ربِّهِ كَلِماتٌ) فجعلَ الفعلَ للكلمات ، والمعنى – والله أعلم – واحد**

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٤ .

(٢) المُفَصَّل ، الزمخشري:٣٤ ، وينظر: شَرحُ الرَّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ :١/ ٣٣٣ ، وشرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور، تحقيق: د.صاحب أبو جناح :١/ ١٦١ ، والتعريفات :١٢٤ .

(٣) البقرة :٢٦ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١ / ٢١ .

(٥) النحو المصفى ، د.محمد عيد :٤٢١ .

(٦) بناء الجملة العربية :١٤١ .

(٧) البقرة : ٣٧ .

(٨) هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله ، وهو شيخ مكة وامامها في القِرَاءَة ، ينظر:السبعة في القراءات ، ابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف:١٥٣، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر:١/ ٣٨٨ .

، لأنَّ مالَقِيَك فقد لقيتَه ، وما نالك فقد نلته. وفي قراءتنا:(لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِين)[١] وفي حرف عبدالله[٢]: (لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ)...))[٣] .

ولم يُنبِّه الفَرَّاء على مسألة في قِرَاءَة ابن كثير ، وهي تذكير الفعلِ وتأنيث الفاعلِ ، وقد قَالَ السمين الحلبي موجهاً قِرَاءَة ابن كثير: **((وقيل: لمَّا كانَتِ الكلماتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً))** [٤] . والحق أنَّ المعنى لا يمكن أن يكون واحداً ومن ثَمَّ فلا يمكن أن يكون الفاعل مفعولاً أو العكس ، فليس هناك خلطاً فـ(الكلمات) هي الفاعل .

ويأتي الخلط في هذه التراكيب من معنى (المفاعلة) إذْ أَشَارَ إليه ابن جني قائلاً: **((وجه ذلك أَنَّك إِذَا لقيت الشيء فقد لقيك هو ، أَيضاً فلما كان كذلك دخله معنى المفاعلة ، كالمضاربة والمقاتلة))**[٥] وهنا يأتي دورُ العلامةِ الإعرَابية التي تقومُ **((بعبء التمييز بين بين الفاعل والمفعول. أَمَّا المعنى فهو يفسر تلك التراكيب ، ويتحكم في اختيار قِرَاءَة دون أُخرى))**[٦]

والفَرَّاءُ يعطي (المعنى) الدورَ الأساسي في تمييزِ المفعول بِهِ عن غيره عِنْدَ غياب العلامة الإعرَابية ونجدُ ذلك في تحديدِ محلٍ إعرابيٍّ لبعض الكلمات وعَلَى النحو الآتي:

١.المصدر المؤول في موقع النصب (مفعولاً بِهِ) :

يقدر الفَرَّاء محلاً إعرابياً للمصدر المؤول وهو أَنْ يكون (مفعولا بِهِ) ، نحو تقديره للمحل (المفعول بِهِ) عِندَ تفسيره قوله تَعَالَى : ﴿ **وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن**

---

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) هو عبد الله بن مسعود ، ينظر: إعراب القُرآن ، النحَّاس: ١ / ٢٥٨ ، والسبعة: ١٩٦ ، والبحر المحيط: ١/ ٥٤٨ ، والاتحاف: ١/ ٣٨٨ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١ / ٢٨.

(٤) الدُّر المصون ، السمين الحلبي:١/ ٢٩٥

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها :١ / ١٦٧.

(٦) الإعراب والمعنى في القران الكريم :٤٤ .

فَضْلِهِۦ ﴾[١] ، إذْ قَالَ: ((**هذا تعيير لهم ؛ لأَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قَدِمَ عَلَى أهل المدينة وهم محتاجون ، فأَثْرَوا من الغنائم ، فقال : وما نقموا إلّا الغِنى فـ (أَنْ) في موضع نصب**))[٢] ، وذهبَ مذهبَه النَحَّاس(ت٣٣٨هـ) في عد المصدر المؤوَّل مفعولاً بِهِ.[٣]

٢.الاسم المبني في موضع (المفعول بِهِ) :

يقدر الفَرَّاء محلاً إعرابياً (مفعولاً بِهِ) للاسم المبني ومثال ذلك ما قدَّره للاسم المبني من محلٍ إعرابيٍّ فِي تأويل قوله تَعَالَى:﴿ **وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾**[٤] ، إذْ قَالَ: ((**يعلم المؤمن من غيره ، والصابر من غيره . وهذا في مذهب أيّ ومن ؛ كما قَالَ: ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾**[٥] **فإذَا جعلت مكان (أي) أَو(مَن) ؛ (الذي) أَو(ألفاً ولاماً) نصبت بما يقع عليه ؛ كما قَالَ الله تبارك:﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾**[٦] **وجاز ذلك لأَنَّ في (الذي) وفي الألف واللام تأويل (مَنْ) و(أيّ).**))[٧] فالاسم فالاسم الموصول (الذين) في موضع نصب بما يقعُ عليهِ ، أي إنَّه في محلِّ نصب مفعولاً بِهِ.

ونستطيع القول إنَّ موقع (المفعوليَّة) عِنْدَ الفَرَّاء لا يتعلق فقط بالعلامة الإعرَابية ، بل يتعلق بالمعنى النحوي الوظيفي للمفردة أَو الوحدة التركيبية الداخلة في الجملة ودخولها في علاقة ارتباطٍ وظيفيٍّ مع الفعل المتعدي إذْ إنَّ الأصلَ الدلاليِّ لهذهِ العلاقة هو ((**أَنَّ الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه،...،فالمفعول بِهِ جهة دلالية للفعل فإذَا قلت**

---

(١) التوبة : ٧٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١ / ٤٤٦ .

(٣) إعراب القُرآن ، النَحَّاس ، تحقيق: د.زهير غازي زاهد :٢ / ٢٢٨ .

(٤) آل عمران : ١٤٠ .

(٥) الكهف : ١٢ .

(٦) العنكبوت : ٣ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١ / ٢٣٤-٢٣٥.

مثلاً: (كَتَبَ مُحَمَّدٌ الدَّرسَ) فإنَّ المفعول بِهِ (الدرس) يحتاج إلى الفعل (كتب) ليبيِّن الجهة الدلالية لوقوع الكتابة عليها أَو بها فمعنى (كَتَبَ مُحَمَّدٌ الدَّرسَ) أَحدث محمد كتابةً عَلَى الدرس أَو بالدرس، أَو وقعتْ كتابةٌ من محمد عَلَى الدرس أَو بالدرس))[١]

وبناء عَلَى ما سبق فإنَّ (المفعولية) عِنْدَ الفَرَّاء معنى نحوي يدلُّ عَلَى ارتباط النحو بالمعنى فهي علاقة معنوية بينَ الفعلِ والمفعول بِهِ وتحدث نتيجةَ تعدي الفعل إلى المفعول بِهِ سواء بصورةٍ مباشرةٍ كما مُثِّلَ سابقاً أَم بوساطةِ حرف الجر ، فعَدَّ الفَرَّاءُ (المفعوليَّةَ) من وسائلِ التعدية من قبيل الهمزة والتضعيف وهذا ما نلاحظه عِندَ تفسيره قوله تَعَالَى : ﴿ **وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ** ﴾ [٢] ، إِذْ قَالَ:**((والمعنى: مَا إِنَّ مفاتحه لَتُنئ العُصْبة أي تميلهم من ثقلها ، فإِذَا أدخلت الباء قلت: تنوءُ بهم وتُنئ بهم ، كما قَالَ: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٣] والمعنى : (ائتوني بِقطْرٍ أفرغ عَليه) ، فإِذَا حذفت الباء زدت في الفعل أَلِفاً في أوَّله ، ومثله ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ ﴾[٤] معناه: فجاءَ بها المخاض))** [٥]

وقد ذكر الفَرَّاء التعدية بالهمزة عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ** ﴾[٦] ، إِذْ قَالَ : **((المعنى– والله أعلم – : ولو شاء الله لأذهب سمعهم . ومن شأَن العرب أَنْ تقول : أذهبت بصره ؛ بالألف إِذَا أسقطوا الباء . فإِذَا أظهروا (الباء) أسقطوا (الألف) من (أذهبت).))** [٧] أراد أنَّ من سننِ كلامِ العربِ هو التعدية بالهمزة بشرطِ حذفِ حرف الجر الذي يتعدى بِهِ الفعلُ لانتفاء الحاجة إليه .

---

(١) الوظائف الدلالية للجملة العربية : ١١٣ .

(٢) القصص : ٧٦ .

(٣) الكهف : ٩٦ .

(٤) مريم : ٢٣ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣١٠.

(٦) البقرة : ٢٠ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١ / ١٩.

أَمَّا التعدية بالتضعيف فقد أَشَارَ إليها الفَرَّاء عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا** ﴾[١] ، إذْ قَالَ: ((**من شدَّد جعل زكريا في موضع نصب ، كقولك: ضمَّنها زكريا ، ومن خفّف الفاء جعل زكريا في موضع رفع .**)) [٢]

وقد سبقَهُ سيبويه إلى ذلك عندما عَدَّ حرفَ الجرِّ من وسائل التعدية ، إذْ قَالَ : ((**... دَفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ ، عَلَى قولك : دَفَعَ الناسُ بعضَهم بعضاً . ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك : ألزمتُ ، كأنَّك قلت فِي التمثيل :أَدْفَعْتُ، كما أَنَّك تقول : ذهبتَ بِهِ من عندنا ، وأذهبتَه من عندنا،...، وأوصلتُ القومَ بعضَهم إلى بعضٍ ، فجعلته مفعولاً عَلَى حدِّ ما جَعلتَ الذي قبله**)) [٣]

وتبعهما في ذلك الأخفش[٤] فيما نقل عنه الأشموني(ت٩٠٠هـ) إنَّه ((**يُعدى الفعل اللازم بحرف جر وأنَّ حذف حرف الجر فالنصب للمجرور**)) [٥] لأَنَّ الفعل ((**يطلب مفعولاً بِهِ واحداً إلّا أَنَّه لا يكون محلاً للفعل ، نحو: مررتُ بزيدٍ ، وجئت إلى عمرو ، وعجبت من بكرٍ .**)) [٦]

وقد درسَ البلاغيون موضوع تقييد المفعول بِهِ للفعل ، ولاسيّما تحديد الغرض الذي يأتي من أَجله ، فذكر القزويني (ت٧٣٩هـ) في الإيضاح : ((**وأَمَّا تقييد الفعل بمفعول ونحوه : فلتربية الفائدة**)) [٧] إذْ إنَّ الفعل مع المفعول مثله مثل الفعل مع الفاعل ؛ فالفاعل فالفاعل يتلبس بالفعل من جهة وقوعه منه ، والمفعول يتلبس بِهِ من جهة وقوعه عليه [٨].

وممَّا لا يغفل عنه أَنَّ المفعول بِهِ يُقيِّد الإسنَاد ، فالحق أَنَّ لذكر المفعول بِهِ أَهميَّةً كبيرةً في الجملة لا تقل عن أَهميَّةِ ذكر الفاعل ، فربما لا يكتملُ معنى الجملة دونَ ذكر المفعول بِهِ ، ففَضلاً عَنْ كونه أَحَد قيودِ الإسنَادِ ؛ هو طرفٌ مهم في تحقيق معنى لم يتوافر

---

(١) آل عمران : ٣٧ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١ / ٢٠٨.

(٣) الكتاب :١ / ١٥٣.

(٤) مَعَانِي القُرآن : الاخفش :٢ / ٤٧١.

(٥) شرح الأشموني :٢ / ٢٣٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور :١ / ٣٠٠.

(٧) الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، تحقيق: د.محمد عبد المنعم خفاجي:٢ / ١١٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه : ٢/ ١٣٨-١٣٩ .

إلّا بوجوده في الجملة ؛ فيحِدّ بذلك من إطلاق الإسنَاد ويقيّده ، أي إنَّ وجوده في الجملة يُقيِّد الإسنَادَ ، إذْ يرتبط المفعول بِهِ مع فعله عن طريق دلالة الفعل عَلَى المجاوزة ، وهي التعدية المدلول عليها بحالة النصب .[١]

ولذكر المفعول بِهِ دلالةٌ كبيرة فالمعنى لا يتخصص إلّا بذكره ، يقول الجرجاني: **((إنَّ حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه ، حاله مع الفاعل ، وكما أَنَّك إذَا قلت : ضُربَ زيدٌ – فأسندت الفعل إلى الفاعل له– كان غرضك من ذلك أَنْ تثبت الضرب فعلاً له ، لا أَنْ تفيد وجود الضرب في نفسه وعَلَى الاطلاق ، كذلك إذَا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمراً ، كان غرضك أَنْ تفيد التباس الضرب الواقع من الاول بالثاني ، ووقوعه عليه . فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أَنَّ عمل الفعل فيهما إنَّما كان من أجل أَنْ يعَلَم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما))** [٢]

ويَرَى الخطيب القزويني أَنَّ: **((حال الفعل مع المفعول ، كحاله مع الفاعل ، فكما أَنَّك إذَا اسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أَنْ تفيد وقوعه منه ، لا أَنْ تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك إذَا عديته إلى المفعول كان غرضك أَنْ تفيد وقوعه عليه ، لا أَنْ تفيد وجوده في نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل بالمفعول في أَنَّ عمل الفعل فيهما إنَّما كان ليعَلَم التباسه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعَلَم التباسه بِهِ من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعَلَم التباسه بِهِ من جهة وقوعه عليه))**[٣] ولتقييد الفعل بالمفعول بِهِ بِهِ عِنْدَ الفَرَّاء عدة دلالات يمكن إيجازها عَلَى النحو الآتي:

أ. **تخصيص الذكر والثناء بالله سبحانه وتعالى ولَيسَ بغيره :**

إذْ قَالَ الفَرَّاء عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾[٤] : **((كانتِ العرب إذَا حجُّوا في جاهليَّتهم ، وقفوا بين المسجد بمنى وبين الجبل ، فذكر أَحدُهم أَباه بأحسنِ أفاعيله : اللهمَّ كان يَصِل الرَّحِم ، ويَقْرِي الضيف . فانزل الله تبارك وتعالى:﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ**

---

(١) ينظر: بناء الجملة العربية : ١٨٧ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١١٨ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة : ٢/ ١٣٨-١٣٩ .

(٤) البقرة : ٢٠٠.

كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ ، **فأنا الذي فعلت ذلكم بِكم وبِهِم))**[١] أي أَنَّ الثناءَ لا يجوزُ إلّا عَلَى الله سبحانَهُ وتعالى فهو خالقُ كلِّ شيءٍ وخالقُ كلِّ فضيلة تستحق الثناء فمن باب أَولى الثناء عليه سبحانه لا عَلَى غيره ، فمن الواضح أَنَّ توجيه المعنى بهذا الشكل مَرَدُّهُ إلى ذكر المفعول بِهِ لفظ الجلالة (الله).

ب.الاحتراس :

وهو أَنْ يقيَّدَ الفعلُ بالمفعول بِهِ لدفعِ الإيهام الذي يحتمله الكلامُ والذهاب إلى غير المقصود [٢] ، وأشارَ الفَرَّاء إلى هذه الدَّلالة عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ** ﴾[٣] ، إذْ قَالَ: ((**قَالَ الذي لم يُتَقَبّلْ منه (لَأَقْتُلَنَّكَ) لأَنَّ المعنى يدلّ عَلَى أَنَّ الذي لم يُتَقَبّل منه هو القائل لحسده لأخيه: لأقتلنك،...،ولو قلت: مرّ بي رجل وامرأة فأعنْتُ، وأنت تريد أحدهما لم يجز حتى يبيّن ؛ لأَنَّهما لَيسَ فيهما علامة تستدلّ بها عَلَى موضع المعونة ، إلّا أَنْ تريد: فأعنتهما جميعاً))** [٤]

يُشِيرُ نَصُّ الفَرَّاءِ إلى أَنَّ ذكر المفعول بِهِ (الكاف) هنا قد حالَ دونَ اللبس في فهمِ المراد من الكلام ، فلولا ذكر المفعول بِهِ لَلَبس علينا الكلام ولَما عرفنا من هو القاتل ومن هو المقتول.

ج.تخصيص العبادة لله وحده :

وأكثر ما ورد التقييد بالمفعول بِهِ هو تخصيص العبادة وإخلاصها لله سبحانه وتعالى إذْ أَشَارَ الفَرَّاء إلى هذه النقطة عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ((﴿ **فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ** ﴾[٥] ، إذْ قَالَ: ((**منصوب بوقوع الإخلاص عَليه وكذلك مَا أشبهه في القرآن مثل:﴿ مُخْلِصِينَ**

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١ / ١٢٢.

(٢) ينظر: المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم) ، التفتازاني ، تحقيق: د.عبد الحميد الهنداوي : ٤٩٨.

(٣) المائدة : ٢٧ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١ / ٣٠٥.

(٥) الزمر : ٢ .

لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [١] ينصب كما نُصِبَ في هَذَا . ولو رفعت (الدين) بِلَهُ ، وجَعلت الإخلاص مُكتفِياً غير واقعٍ ؛ كأَنَّك قلت: أعبد الله مُطيعاً فَلَه الدين))[٢] فذِكْرُ المفعول بِهِ هنا أفادَ تخصيصَ العبادة لله تعالى وحده ، وأفادَ كذلك تخصيص الإخلاص في الدين لله تعالى وحده.

د.تخصيص الحلال والحرام :

وممَّا وردَ من تقييدِ المفعول بِهِ للفعل هو ذكر المفعول بِهِ وذلك لتخصيص ما يحلل وما يحرم ، ونجدُ ذلكَ واضحاً عِنْدَ الفرَّاء عِندَ تَفسِيرِهقوله تَعَالَى : ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾**[٣] ، إِذْ قَالَ: **((نَصْب لوقوع (حَرَّمَ) عليها،...، وقوله (وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ) الإهلال : ما نودي بِهِ لغير الله عَلَى الذبائح ،...، والنصب هاهنا بمنزلة قوله: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾** [٤] .)) [٥]

فما وقع عليه الفعل **(حَرَّمَ)** هو مفعول بِهِ ، نُصِبَ لأَنَّه موضع التحريم ، باستثناء حالاتٍ معيَّنَةٍ سببها الاضطرار للخلاصِ من الهلاكِ ، فالموضع في هذه الحال موضع تحريم ، وأما ما استثني فهو مُقَيَّد بما يحفظ حياة المضطر.

---

(١) غافر: ١٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٤١٤.

(٣) البقرة : ١٧٣ .

(٤) المائدة : ١ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١ / ١٠٠-١٠٣.

• دلالة التحولات في علاقة التعدية :

١. الحذف في علاقة التعدية :

يمكنُ حذفُ المفعول بِهِ من الجملة ، قال ابن يعيش : ((**اعلم أنَّ المفعول لمَّا كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وان كان الفعل يقتضيه**)) [١]

وقد تحدَّثَ عبد القاهر الجرجاني عمَّا في حذف المفعول من لطائف كثيرة ، قائلاً: ((**إذَا عدَّيتَ الفعل إلى المفعول فقلت : (ضرب زيدٌ عمراً) كان غرضك أَنْ تفيد التباس الضرب الواقع من الاول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أَنَّ عمل الفعل فيهما إنَّما كان من أجل أَنْ يعَلَم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما فعمل الرفع في الفاعل ليعَلَم التباسه بِهِ من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ؛ ليعَلَم التباسه بِهِ من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعَلَم وقوع الضرب في نفسه ، بل إذَا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أَنْ ينسب إلى فاعل أَو مفعول ، أَو يتعرض لبيان ذلك ، فالعبارة فيه أَنْ يقال: (كانَ ضربٌ) أَو(وقعَ ضربٌ)،...،وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء.**)) [٢] ،

ويرى النحويون أَنَّ القصد من الإتيانِ بالجملةِ الفعليَّةِ توصيل المعنى المراد من المتكلم إلى السامع ، وإنَّ ظهور هذا المعنى بقرينة حالية يغني عن ذكر بعض أَلفاظ الجملة [٣] ومِنْ ثَمَّ يمكن حذف هذه الألفاظ دونَ الإخلال بالمعنى المراد ، ويمكنُ حذفُ المفعول بِهِ من الجملة وكذلك يمكنُ حذفُ ناصبه ، أمَّا حذفُ ناصب المفعول بِهِ ، وهو بطبيعة الحال طرفٌ في الإسنَاد فسبقت الإشارة إليه في الفصل الأَوَّل من هذا البحث . وأمَّا حذف المفعول بِهِ في علاقة التعدية فهو غايتنا هنا .

إنَّ أَهميَّة المفعول بِهِ في الجملة التي يرد فيها لا يعني ضرورة ذكره في كل جملة يكون فعلها متعدياً ، إذْ إنَّ في بعض الحالات يكون غرض المتكلم من الجملة هو إثبات إسناد الفعل للفاعل أَو نفيه عنه دون اعتبار لتعلقه بما وقع عليه ، إذْ يتم في هذه الحالة

---

(١) شرح المفصل ، ابن يعيش: ٢/ ٣٩ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١٥٣-١٥٤.

(٣) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية : ١٢٢.

الاستغناء عن المفعول بِهِ دفعاً لتوهّم السامع من أَنَّ الغرض من الإخبار هو تعلّق الفعل بالمفعول ، فتخصيص الإسنَاد هنا متعلق بالفكرة التي تنشأ في ذهن المتكلم وهذه الفكرة هي التي تحدد ما إِذَا كانت هناك حاجة لتخصيص الإسنَاد أَو لا . [١]

ولا يبدو الفَرَّاء مختلفاً عن غيره من النحويين في بيانه دلالات حذف المفعول بِهِ ، فهي عنده على النحو الآتي :

أ.يحذف المفعول بِهِ للاختصار :

ويحذف اختصاراً لدلالة (من) عليه وهذا ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٖ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ:((**ولم يأتِ منهم بشيء يقع عَليه الفعل . وهو جائز: أَنْ تقول: "قد أصَبنا من بني فلان" و"قتلنا من بني فلان" وإِنْ لم تقل : رجالاً ، لأَنَّ (مِن) تؤدّى عن بَعض القوم ، كقولك: "قد أصبنا من الطعام وشربنا من الماء" ، ومثله :** ﴿ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾[٣].)) [٤] من توجيه الفَرَّاء إلى هذهِ الآية نجد أَنَّ غاية الحذف – أي حذف المفعول بِهِ على الرغم من أَنَّ الفعل في الجملة متعدٍ– هو الاختصار وذلك لوجود ما يدل أَو يغني عن وجود المفعول بِهِ ، في حين قدر الأخفش المفعول بِهِ المحذوف بـ" أُناساً" أي: (أَسكنت من ذريتي أُناساً). [٥]

ب.يحذف المفعول بِهِ بقصد التعميم والإيذان بِهِ [٦] :

إِذْ يحذف المفعول بِهِ حين يكون الغرض من ذلك تعميم الحدث وهذا ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء عِندَ تَفسِيرِهِقوله تَعَالَى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴾[٧] ، إِذْ قَالَ: ((**أضحَك أهلَ الجنة**

---

(١) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ١٨٣ .

(٢) إبراهيم : ٣٧ .

(٣) الأعراف : ٥٠ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٧٨.

(٥) ينظر: مَعَانِي القُرآن ، الاخفش : ٥٠٦ .

(٦) ينظر: همع الهَوَامع :٣ / ١٤.

(٧) النجم : ٤٣ .

بدخول الجنة ، وأبكى أهلَ النار بدخول النار. والعَرَبُ تقولهُ في كليهما إِذَا عِيب عَلَى أحدهم الجَزَع والبكاء)) [١]

ج. يحذف المفعول بِهِ للمحافظة عَلَى تناسب الفواصل ورؤوس الآيات. [٢]

إذْ يحذف المفعول بِهِ حِفاظاً عَلَى وحدة الفاصلة ، فلو حُذفَ المفعول بِهِ سيكون هناك تناسبٌ في الفاصلة مع الآيات الأخرى ، وذلك لأَنَّ ذكره يُخِلُّ بهذا التناسب ، وهذا ما وضَّحه الفَرَّاءُ عِندَ تَفسِيرِهقوله تَعَالَى:﴿ **مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ** ﴾ [٣] ، إذْ قَالَ: **((يريد : "وما قلاك" قلاك" ، فألقيت الكاف كما يقول: "قد أعطيتك وأحسنتُ" ومعناه:"أَحسنت إِليك"، فتكتفي بالكاف الأُولَى من إعادة الأُخرَى ، ولأَنَّ رؤوس الآيات بالياء ، فاجتمع ذلك فيه،...،وقوله عز وجل:﴿ فَأَغْنَىٰ ﴾**[٤] **و﴿ فَـَٔاوَىٰ ﴾**[٥] **فجرى عَلَى طرح الكاف لمشاكلة رؤوس الآيات . . ولأَنَّ المعنى معروف))**[٦]

يرسم الفَرَّاء في نصِّهِ هذا صورةً للموقف الكلامي تُبرزُ الدورَ الكبيرَ الذي يؤديه المخاطب ومدى فهمِه للكلامِ باستحضارِهِ قواعدَ اللغةِ ، ومن ثَمَّ تقديره المحذوفِ الذي حُذِفَ لغرضٍ صوتيٍّ وهو تناسبُ رؤوسُ الآيات .

٢. الترتيب في علاقة التعدية :

الأصل في رتبة المفعول به هو التأخر عن الفاعل ، وقد يتقدَّم على الفعل والفاعل إذا لم يكن هناك مانع لفظي أو دلالي يمنع ذلك ، أما إذا حدث لبس وجب الترتيب ، وقد أَجَازَ النحويون التغيير في الترتيب الأصليّ للجملة – إِذَا أمن اللبس– توسعاً في الكلام ، مشيرين في الوقت نفسه إلى أَنَّ الغرض من هذا التغيير هو الاهتمام بالمتقدم ؛ وقد أَشَارَ سيبويه إلى ذلك ، إذْ قَالَ: **((فإنْ قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك**

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٣ /١٠١.

(٢) ينظر: شرح التصريح :١/ ٣١٤ ، وشرح الاشموني : ٢/ ١٤٣ .

(٣) الضحى : ٣ .

(٤) الضحى : ٨ .

(٥) الضحى : ٦ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :٣ / ٢٧٣-٢٧٤.

قولك: (ضربَ زيداً عبدُالله) ، لأَنَّك إِنَّما أردت بِهِ مؤخراً ما أردت بِهِ مقدماً ولم ترد أَنْ تشغل الفعل بأول منه وإِنْ كان مؤخراً في اللفظ،...،وهو عربي جيد كثير كأَنَّهم إنما يقّدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإِنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)) [١]

فالعلامة الإعرابية قرينة لفهم المعنى ، والرفع والنصب يعودان إلى إرادة المتكلم ومقام السامع ؛ لأَنَّ اللبس هنا مأمون ، وهذا ما نلحظه في كلام الفَرَّاء عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ** ﴾ [٢] إِذْ قَالَ: **((فلا يكون إلّا رفعاً ؛ لأَنَّ المعنى – والله أعلَم – كلُّ فعلهم في الزبر مكتوب ، فهو مرفوع بفِي وَ(فَعَلُوهُ) صلة الشيء. ولو كانت (في) صلة لفعلوه في مثل هذا من الكلام جاز رفع (كلّ) ونصبها ؛ كما تقول : وكلّ رجل ضربوه في الدار ، فإِنْ أردت (ضربوا كل رجل في الدار) رفعت ونصبت. وإِنْ أردت : (وكلٌّ من ضربوه هو في الدار) رفعت.))** [٣]

نصُّ الفَرَّاءِ يُبيِّنُ أَنَّه يستند إلى المعنى في توجيهه للآية الكريمة وهَذَا راجع إلى فهم السامع وإرادته ، فإِنْ أراد (ضربوا كل رجل في الدار) كان إعراب (كل) هو النصب ، وعَلَى هذا فإِنَّ (كل) في الآية الكريمة هي مفعول بِهِ مقدم ، وواضح من كلام الفَرَّاء أيضاً هو أَنَّ سبب التقديم هو الاهتمام بالمفعول بِهِ ، وهذا من باب التوسع في الكلام.

ونلحظ كذلك من كلام الفَرَّاء السابق إِنَّه يمكن لنا التعبير عن المعاني المختلفة بِوَسَاطَة الإعرَاب إِذْ **((إِنَّ قسماً من العبارات لا تُفهم إلا بالإعراب وإِنَّ أي تغيير فيه يلحقه تغيير في المعنى))** [٤]

([١]) الكتاب :١ / ٣٤.

([٢]) القمر : ٥٢ .

([٣]) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٩٥-٩٦.

([٤]) الجملة العربية والمعنى ، د.فاضل السامرائي : ٤٤ .

المبحث الثاني : دلالة العلاقات النحوية للمفاعيل :

أولاً: التخصيص بعلاقة التحديد والتوكيد :

يرى النحويون أَنَّ هنالك الكثيرَ من الأَسمَاءِ المنصوبة غير المفعول بِهِ والموجودة فِي الجملةِ الفعلية بغضِّ النظرِ عَنْ فعل هَذِهِ الجملة سواء أكانَ متعدياً أَم لازماً ؛ إِذْ أَنَّ حاجة الفعل لهذه الأَسمَاء المنصوبة حاجة ملحة من أَجلِ تقييد معناه وتوجيهه ، ومن بين هَذِهِ (الأَسمَاء) ما يطلق عليه بعض النحويون (المفعول المطلق) [١] ، بل يُطلقُ بعض النحويين تسميةَ (المفعول) فهو ((**المفعول الحقيقي ؛ لأَنَّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إِلَى الوجود ؛ وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كُلّها متعدية إِلَيهِ**[٢] **سواء كَانَ**[٣] **يتعدى الفاعل أَو لم يتعده ، نحو : (ضربت زيداً ضرباً) و(قامَ زيدٌ قياماً) ، وليس كَذَلِكَ غيره من المفعولين**))[٤] ، وقيل إِنَّه سُمّي (مفعولاً مطلقاً) ((**لأَنَّ من حقِّهِ أَنْ لا يُقَيَّدَ بحرفٍ من حروفِ الجَرِّ تقييدَ سائرِ المفاعيلِ ، لأَنَّه مفعولٌ فحسبُ**)) [٥] ، بمعنى أدقّ : ((**لأَنَّه لَيسَ مقيداً لكونه مفعولاً حقيقياً بحرف جرٍّ كالمفعول فِيه والمفعول له والمفعول معه**))[٦] والمفعول المطلق هو المصدر ((**المنتصب توكيداً لعامله، أَو بياناً لنوعه أَو عدده**))[٧]

ومن وسائل التوكيد التكرار ، فماذا يتكرر فِي جملة المفعول المطلق؟ بالتأكيد إِنَّه الفعل ويكون أَمَّا بلفظه ومعناه ، أَو بمعناه وحده ، حيثُ يكونُ لفظُ المصدرِ (المفعول المطلق) مخالفاً للفظ العامل .

وقد تَنَبَّهَ الفَرَّاء على النصب عَلَى المصدرية فِي أَكثَرِ من موضعٍ ؛ فعندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان : ١٠٦ .

(٢) أي: المفعول المطلق .

(٣) أي: الفعل .

(٤) شَرحُ المُفَصَّل ، ابن يعيش:١ / ١١٠ .

(٥) شَرحُ المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، الخوارزمي ، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين:١ / ٢٩٦.

(٦) شَرحُ الرَّضِيّ عَلَى الكَافِيَة :١ /٢٩٦ ، وينظر: شَرحُ جُمَل الزجاجي ، ابن عصفور:١/ ٤٤٩، وحاشية الصَبَّان:٢/ ٣٦١

(٧) شَرحُ ابن عقيل : ٢ /١٦٩ ، والكليات :٤/ ١٩٣.

مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾[١] ، يقول: ((**إنَّما نصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة لأَنَّهُ أَخرَجَهُ مخرج المصدر، ولو كَانَ اسماً صحيحاً لم ينصب. ولكنه بمنزلة قولك : (لك عليَّ حقٌّ حقّاً) ، ولا تقول : (لك علي حقٌّ درهماً).**))[٢] ، وقد تَنَبَّهَ الفَرَّاء كَذَلِكَ علَى العلاقةِ اللفظيةِ بينَ المصدرِ وبينَ فعله فيما رواه عَن أستاذه الكسائي عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا** ﴾[٣] إِذْ قال:((**وهي لغة يمانية فصيحة يقولون : كذَّبتَ كِذَّاباً، وخرَّقتَ القميص خِرّاقاً ، وكل (فعَّلت) فمصدره (فِعَّال) فِي لغتهم مشدَّد،...،وكان الكسائي يُخفِّف**[٤]: ﴿ **لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا** ﴾ [٥] **لأنَّهَا ليست بمقيدة بفعل يصيرها مصدراً ، ويشدد:** ﴿ **وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا** ﴾ **؛ لأنَّ كذبوا يقيد الكِذَّاب بالمصدر**))[٦]

ومعنى كلام الفَرَّاء أَنَّ **(كِذَّابًا)** فِي قوله تعالى: ﴿ **لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا** ﴾ تُقرأ بالتخفيف **(كِذَاباً)** ، وقد تُقرأ بالتضعيف **(كِذَّابًا)** ، والسبب فِي ذَلكَ عندَ الفَرَّاء أَنَّها لم تسبق بفعلٍ من لفظها تتقيَّدُ بِهِ ، فِي حين نرى الكلمة نفسها **(كِذَّابًا)** في الآية : ﴿ **وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا** ﴾ تقرأ فقط بالتضعيف دونَ التخفيف والسبب فِي ذَلكَ أَنَّها مرتبطة بفعل من لفظها ، وعلى ذَلكَ فإِنَّ المصدر (المفعول المطلق) يكون قيداً للفعل الذي هو من لفظه إذا ذُكِرَ معه ((**فإِنَّ صيغة المفعول المطلق نفسها تساعد كَذَلِكَ عَلَى تحديده فهو لابد أَنَّ يكون مصدر الفعل المذكور بمعنى أَنَّ يكون كُلٌّ من الفعل والمصدر من مادة واحدة ؛ مثل قوله تَعَالَى : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا** ﴾ [٧]،...،**ومن أَجل هذا عُدَّ كُلُّ ما يؤدّي مَعْنَى المفعول المطلق وليس من مادة الفعل المذكور نائباً عَنْ المصدر فِي الدلالة عَلَى المفعول المطلق**))[٨]

---

(١) النساء : ٧ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١ / ٢٥٧ .

(٣) النبأ : ٢٨ .

(٤) ينظر: مَعَانِي القُرآن ، الكسائي :٢٥٠ .

(٥) النبأ : ٣٥ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :٣ / ٢٢٩ .

(٧) النساء : ١٦٤ .

(٨) الوظائف الدلالية للجملة العربية : ١٣٠ .

أَمَّا تسمية التحديد والتوكيد فتعني ((**القرينة المعنوية الدالة عَلَى المفعول المطلق ، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث فِي الفعل وذلك بإيراده بَعْدَ الفعل تعزيزاً لعنصر الحدث ومعنى الفعل . وتكون التقوية بِوَسَاطَة ذكره مفرداً منوناً عَلَى سبيل التأكيد أَو مضافاً لمعيّن لإفادة النوع أيضاً أَو مُمَيِّزاً لعددٍ ؛ فيكون العدد نفسه مفعولاً مطلقاً والمصدر تمييزاً ، وقد يكون اسم مرة أَو مثنى اسم المرة فيفيد العدد أيضاً**)) [١] وعلى ذَلكَ فإنَّ التحديد والتوكيد هما مَعْنَى نحوي يؤديه مصدرٌ من لفظِ الفعلِ وظيفتُه تخصيصُ الفعل (المسند) وتقييده. [٢] وهو قرينة لفظية تفيدُ فِي الدلالة عَلَى المصدر المنصوب بَعْدَ جملة الإسنَاد الفعليّ أُطلقَ عليه فيما بَعْدَ تسمية (المفعول المطلق).

ولم يكن مصطلح (المفعول المطلق) معروفاً عند الفَرَّاء ، بل كَانَ يطلق عليه تسمية (المصدر) ، ولتقييد المفعول المطلق للفعل عند الفَرَّاء دلالات عدة إِذْ يمكن أَنَّ نلحظه يَقسِمُ المفعول المطلق بلحاظ الدلالة عَلَى نوعين هما:

أ.تخصيص الفعل باتجاه التوكيد:

يدلُّ المفعول المطلق المؤكد لعامله عَلَى الحدث المجرد[٣] أَو بمعنى أدَق هو تكرار للحدث وإعادته بما يشبه التوكيد اللفظي ، الأمر ((**الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه ، من وصف ، أَو عدد ، وهو فِي الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنَّهم سمُّوه تأكيداً للفعل توسعاً ، فقولك : (ضربتُ) بمعنى (أحدثتُ ضرباً) ، فلما ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة قولك: (أحدثتُ ضرباً ضرباً) ، فظهر أنَّه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل .**)) [٤] ؛ ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ المصدر يؤكد عامله توكيداً يشبه أَنَّ يكون توكيداً لفظيّاً ، وذلك لأَنَّهُ يتضمَّن المعنى الذي عبر عنه بالعامل ويحتوي غالباً عَلَى حروفه [٥] ؛ أي يفيد ما أفَادَ الفعل من المعنى. [٦] في حين أَنَّ الفعل يدل

---

(١) اللغة العربية ، معناها ومبناها : ١٩٨ .

(٢) ينظر: قواعد النحو العربي فِي ضوء نظرية النظم : ١٩٨ .

(٣) ينظر: شَرحُ الكَافِيَة الشافية ، ابن مالك ، تحقيق: د.أحمد عبد المنعم هريدي: ١/ ٦٥٤ ، وأسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق: محمد بهجت البيطار : ١٧١

(٤) شَرحُ الرَّضِيّ عَلَى الكَافِيَة : ١/ ٢٩٨ .

(٥) ينظر: فِي النحو العربي ، نقد وتطبيق : ١٠٥ .

(٦) ينظر: التعريفات : ١٢٤ .

عَلَى الحدث والزمن ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى هذا المعنى عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ** ﴾ [١] ، إذْ قال: **((ونَصْب القول إنْ شئت عَلَى أَنْ يخرج من السلام كأنَّك قلتَ قاله قولاً .))** [٢] يدلُّ كلام الفَرَّاء هذا عَلَى أَنَّ المصدر (المفعول المطلق) ، يجب أَنَّ يكونَ من لفظِ الفعل بحيث يخرج من لفظ (السلام) إلَى لفظ (القول) فهو يدلُّ عَلَى تأكيدِ حدث القول لا تأكيد زمن القول ، وعليه الأخفش ويلحظ ذَلكَ فِي قوله:**((فانتصب (قَوْلًا) عَلَى البدل من اللفظ بالفعل كَأَنَّهُ قال: أقول قولاً))**[٣] وقد ذَكَرَ الزَجَّاج إنَّ **((قولاً" منصوب عَلَى مَعْنَى لهم سلام يقوله الله – عز وجل – قولاً))** [٤]

وخلاصة القول أنَّ التوكيد بالمفعول المطلق لَيسَ توكيداً للفعل بل هو توكيد لمصدر الفعل ، بمعنى آخر أَنَّ التوكيد بالمفعول المطلق لَيسَ توكيداً للفعل من حيث هو دالٌّ عَلَى حدثٍ وزمنٍ ، بل هو توكيد للحدث فقط وهذا ما أوضحه الدكتور فاضل السامرائي بقوله: **((يسمي النحاة المفعول المطلق فِي نحو: (قمتُ بالأمر قياماً) مؤكداً لعامله ، والعامل هنا الفعل . والحقيقة إنَّه فِي نحو هذا مؤكدٌ لمصدر الفعل لا للفعل ، لأنَّ الفعل ما دلَّ عَلَى حدث مقترن بزمن ، أَمَّا المصدر فهو الحدث المجرد فعندما تقول : (قمتُ قياماً) تكون قَدْ أكدت الحدث وحده ، ولم تؤكد الحدث والزمن جميعاً ، فالمتكلم قَدْ يحتاج إلَى توكيد الفعل كله فيكرره ، فيقول: (قامَ قامَ محمدٌ) ، فيكون قَدْ أكَّد الحدث والزمن . وقد يحتاج إلَى توكيد الحدث فقط فيقول: (قام محمد قياماً)..))**[٥] وقد كَانَ للمفعول المطلق المؤكد لعامله عند الفَرَّاء الفَرَّاء عدة دَلالاتٍ:-

١.تقوية الحدث وتثبيته فِي النفس :

فقد ورد فِي القُرآن الكريم بكثرة إذْ الحاجة إلَى تثبيت الحدث فِي نفس السامع وفي سياقات مختلفة منها ما ذكره الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا** ﴾ [٦] ، إذْ قال: **((إذا**

---

(١) يس : ٥٨ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٣٨١ .

(٣) مَعَانِي القُرآن ، الاخفش: ٥٦٦ .

(٤) مَعَانِي القُرآن وإعرابه ، الزجاج : ٤/ ٢٩٢.

(٥) مَعَانِي النحو : ٢/ ١٣٠-١٣١.

(٦) الواقعة : ٤ .

زلزلت حتى ينهدم كُلُّ بناءٍ عَلَى وجه الأرض))[١] وقوله عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا** ﴾ [٢] :**((صارت كالدقيق))**[٣] ؛ إذْ جيء بالمفعول المطلق المقوِّي لعامله فِي سياق الحديث عَنْ أحوال وأهوال يوم القيامة ، ووصفه ، فجاء تأكيداً لهذا الوصف قاطعاً لكلِّ شكٍّ محتملٍ فكان كلٌّ من المفعولين **(رَجًّا ، بَسًّا)** يعدُّ تأكيداً ووصفاً ليوم القيامة ، باعداً كلّ شكٍّ أوتكذيبٍ بيوم القيامة ، أي زلزلت الأرض وتحركت تحركاً شديداً ، وفتتت الجبال تفتيتاً حتى صارت كالسويق الملتوت . [٤]

٢.التسليم والتثبيت بأنَّ حكماً ما باقٍ إلَى يوم القيامة :

وهذا ما أَشَارَ إِلَيهِ الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا** ﴾ [٥] ، إذْ قالَ: **((يقول: ((يقول: اقرأه عَلَى هِينتك ترسلاً))** [٦] فقد أكَّدَ الفعل بالمصدر عَلَى سبيل التثبيت ، فأفَادَ هذا التأكيد ودلَّ عَلَى أَنَّ هذا الحكم بقراءة القُرآن بهذه الطريقة باقٍ إلَى يوم القيامة دونَ أَنَّ يَتغيرَ ، وهو ما أَشَارَ إليه المفسرون منهم ابن كثير(ت٧٧٤هـ) في مَعْنَى (ترتيلاً) فِي قوله تَعَالَى:﴿ **وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا** ﴾ أي اقرأه عَلَى تمهل ، وبينه تبييناً وفصَّله تفصيلاً ؛ لأنَّ ذلك يكون عوناً ، عَلَى فهم القُرآن وتدبّره[٧]

ومثله ما ذكره الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا** ﴾ [٨] ، إذْ قال: **((أخْلِص لله إخلاصاً ، ويقال للعابد إذا ترك كلّ شيء ، وأقبل عَلَى العبادة : قَدْ تبتل ، أي : قطع كُلّ شيء إلّا أمر الله وطاعته))**[٩]

يرى الفَرَّاء أَنَّ دلالة المفعول المطلق هنا هي التثبت عَلَى طاعة الله وإتباع أوامره رغم الانقطاع عَنْ كُلّ شيء ، وهذا أمر ثابت ومُؤكَّد إلَى يوم القيامة .

---

(١) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٢١ .

(٢) الواقعة : ٥ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٢١ .

(٤) ينظر: تفسير المشكل من غريب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق: علي حسين البواب: ٢٥٧ .

(٥) المزمل : ٤ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٩٧.

(٧) ينظر: تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، تحقيق: سامي بن محمد السَّلامة :٨/ ٢٥٠.

(٨) المزمل : ٨ .

(٩) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٩٨.

ب. تخصيص الفعل باتجاه بيان النوع :

ويؤدَّى هذا المعنى النحوي بِوَسَاطَة مصدر يخرج عَلَى مَعْنَى التوكيد إلَى مَعْنَى بيان النوع ، ويرجع هذا إلَى قصد المتكلم من التركيب ويخضع إلَى سياق الحدث وحاجة الحدث إلَى ما يُبَيِّنُ نوعه.

والغرضُ من المفعولِ المطلق المبين للنوعِ ، هو بيانُ نوعِ الحدثِ الذي دلَّ عليه عاملُه زيادة لما أفَادَ المفعول المطلق من التوكيد. [١] ، وقد أَشَارَ سيبويه إلَى الغرضِ من المفعولِ المطلق المُبَيِّنِ للنوعِ ، وذلكَ عِندَ كلامِهِ عَلى دلالةِ المصدرِ قائلاً : ((**إنَّما يجيء ذَلكَ عَلَى أَنَّ تبيِّنَ أيَّ فعلٍ فعلتَ أَو توكيداً**))[٢]

وقد بيَّنَ السِّيرافي (ت٣٦٨هـ) المراد من قول سيبويه هنا بقوله: ((**يعني إنَّما يجيء المصدر منصوباً أَو مرفوعاً عَلَى أحد وجهين : إمَّا لبيان صفة المصدر الذي دلَّ الفعل عليه ، وإمَّا للتأكيد . فأمَّا الذي لبيان صفة المصدر ، فقولك : (ضربت زيداً ضرباً شديداً) ، و(سرت سير الإبل). وأمَّا الذي يجيء تأكيداً فقولك: (ضربت زيداً ضرباً)، و(حركته تحريكاً)، وإنَّما صار تأكيداً ؛ لأَنَّهُ لَيسَ فِيه من الفائدة إلّا ما فِي قولك: (ضربت وحركت).**))[٣]

ويكون تخصيص المسند (الفعل) باتجاه بيان النوعِ فِي حالين هما:-

١.فِي حال وصف المصدر:

وهذا النوعُ جاءَ فِي سياقاتٍ تناسبُ الاستغراقَ فِي الصّفةِ وإطلاقها وعدم تحديدها ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى دلالةِ وصفِ المفعول المطلق (المصدر) للمسند عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا** ﴾[٤] ، إذْ قال: ((**أكلاً شديداً**))[٥] فالوصف (شديد) يتناسب مع سياق المقام الذي يفيد ضخامة ذنب من أكل تراث الغير. وكذلك عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن : ٢/ ٤٠١ ، وشرح التصريح : ١/ ٣٢٣ ، وحاشية الخضري :١/ ١٨٦.

(٢) الكتاب : ١/ ٢٢٩.

(٣) شَرحُ كتاب سيبويه ، السِّيرافي ، تحقيق: أحمد حسين مهدلي ، وعلي سيد علي : ١٢٦/٢.

(٤) الفجر : ١٩ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٢٦٢.

﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[١] ، إِذْ قال: **((كثيراً))** [٢] وكلماتُ الفَرَّاء هَذِهِ تشيرُ باختصارٍ إِلَى أَنَّ دلالة المصدر هي وصفٌ لحدثِ الفعل ؛ فوصف (كثيراً) يتناسب مع السياق الذي ورد فِيه وهو حب المال .

٢.فِي حال المصدر المضاف :

أي بإِضَافَة المصدر أَو اسمه نحو: **((قَعَدَ قِعدةَ سَوء))** [٣] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هذا المعنى عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ** ﴾ [٤] ، إِذْ قال: **((ويقال: إنَّ (ٱلْهِيمِ) الرمل يقول: يشرب أهل النار كما تشرب السَّهْلة[٥]))**[٦]

ج. تخصيص الفعل باتجاه بيان عدد الحدث أَو عدد مرات حدثه :

ويؤدَّى هذا المعنى النحوي بِوَسَاطَة مصدر يخرج عَلَى مَعْنَى التوكيد إِلَى مَعْنَى بيان عددِ مراتِ حدوثِ الحدث ، أَو بالأحرى ما زادَ معناهُ إِذْ يدلُّ عَلَى عددِ مراتِ صدورِ الفعلِ ، قال ابن يعيش: **((ويذكر لزيادة فائدة عَلَى ما فِي الفعل نحو قولك: ضربت ضربة وضربتين ، فالمصدر ههنا دل عَلَى الكمية ، لأنَّ بذكره عرفت عدد الضربات ، ولم يكن ذَلكَ معلوماً من الفعل))** [٧] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة للمفعول المطلق عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً** ﴾ [٨] ، إِذْ قال: **((ولم يقل فدككن : لأَنَّهُ جعل الجبال كالواحد،...،وقوله: (دكة واحدة) ودكُّها : زلزلتها))** [٩] فِي هذا النصِّ بيانٌ لعددِ مراتِ حصولِ الحدثِ معَ إِفادةِ التوكيد[١٠] لأنَّ التوكيدَ لازمٌ فِي المفعولِ المطلق . [١١]

---

(١) الفجر : ٢٠ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٢٦٢.

(٣) الكتاب : ١/ ٣٥.

(٤) الواقعة : ٥٥ .

(٥) السهلة: رمل خشن لَيسَ بالدقائق الناعم .يقول عز وجل: يشرب أهل النار ، كما تشرب السهلة : اللسان مادة (سهل) ومادة(هيم).

(٦) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٢٨.

(٧) شَرحُ المُفَصَّل ، ابن يعيش: ١/ ١١١.

(٨) الحاقة : ١٤ .

(٩) مَعَانِي القُرآن : ٣/١٨١.

(١٠) ينظر: شَرح التصريح:١/ ٣٢٣.

(١١) ينظر: حاشية الصبان : ٢/ ١١٠ ، والنحو الوافي ، عباس حسن :٢/ ٢٠٨ .

د. تخصيص الفعل باتجاه النيابة عنه:

عدَّ النحويون المتأخرونَ كالخضريُّ والصبانُ المفعولَ المطلقَ النائبَ عَنْ فعله ، قسماً قائماً بنفسه. [١] وتابعَهم من المحدثينَ الأستاذُ عباس حسن ، والدكتور فاضل السامرائي والملاحظ أَنَّ هذا القسمَ يؤدِّي دلالةً خاصَّةً وهي النيابة عَنْ الفعلِ المحذوف للاختصار فهو أبلغ وأقوى فِي تأدية المعنى من عامله [٢] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الوظيفة النحوية عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [٣] ، إِذْ قال: ((**نصب عَلَى الأمر، وَالذي نصب نصب بِهِ مضمر ، وَكذلك كُلّ أمر أظهرتَ فِيه الأَسمَاء وَتركت الأفعال فانصب فِيه الأَسمَاء ، وَذكر : إِنَّه أدبٌ من الله وتعليم للمؤمنين للقتال .**))[٤] ويقول الزمخشري: ((**أصله "فاضربوا الرقاب ضرباً" ، فحذف الفعل ، وقدم المصدر ، فأنيب منابه مضافاً إِلَى المفعول وفيه اختصار مع إعطاء التوكيد ؛ لأَنَّكَ تذكر المصدر وتدل عَلَى الفعل بالنصبة التي فِيه**))[٥] ، وكذلك ما ذَكَرَهُ الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ١٧ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيّٗا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ ١٨ ﴾ [٦] ، إِذْ قالَ: ((**يقول: فصَلُّوا لله (حِينَ تُمْسُونَ) وهي المغرب والعِشَاء ، (وَحِينَ تُصْبِحُونَ) صلاة الفجر (وَعَشِيًّا) صلاة العصر (وَحِينَ تُظْهِرُونَ) صلاة الظهر.**)) [٧] وذكر ابن فارس أَنَّ ((**من سنن العرب التعويض وهو إقامة إقامة الكلمة مقام الكلمة،...،ومن ذَلكَ إقامة المصدر مقام الأمر ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ﴾ والسَّبْحَةُ: الصلاة . يقولون: "سَبَّحَ سَبْحَةَ الضحى" . فتأويل الآيَة : سبحوا لله جل ثناؤه ، فصار فِي مَعْنَى الأمر والإغراء ، كقوله جل ثناؤه**

---

(١) ينظر: حاشية الخضري :١/ ١٨٩، وحاشية الصبان:٢/ ١١٦ .

(٢) ينظر: النحو الوافي :٢/ ٢٢٠، ومَعَانِي النحو: ٢/ ٥٧٧ .

(٣) محمد : ٤ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٥٧.

(٥) الكشاف : ٤/ ٣١٩.

(٦) الروم : ١٧ – ١٨ .

(٧) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٣٢٣.

:(**فضرب الرقاب**).))[١] ، وللمصدر النائب عَنْ فعله دلالات ومعانٍ أُخر فضلاً عَنْ دلالته عَلَى التوكيد ومنها:-

١.التفصيل بعد مجمل :

يكون المفعول المطلق تفصيلاً لعاقبة مضمون ما قبله ، ويُبيِّنُ الغايةَ منها ويشترط فِيه تفصيله عاقبة أمر تتضمنه جملة متقدمة عليه . [٢] وهذا ما أَشَارَ إِلَيهِ الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً** ﴾ [٣] ، إِذْ قال: ((**منصوب عَلَى فعل مضمر ، فإمّا أنْ تمنُّوا ، وَإمّا أنْ تفدوا ، فالمن: أنْ تترك الأسير بغير فداء ، وَالفداء : أنْ يفدىَ المأسورُ نفسهّ**)) [٤] يعني أنَّ (**مَنًّا**) و(**فِدَآءً**) كلٌّ منهما مفعولٌ مطلق لفعلٍ محذوفٍ ، وقد جاءَ هذا المفعول المطلق تفصيلاً وبياناً لكيفية التصرف في الأسرى بعد تحقق النصر المشار إليه بقوله ، أي هو تفصيلٌ لعاقبة مضمون ما قبله وهو قوله : (**حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ**) .

٢.توكيد مَعْنَى جملة قبله :

إِذْ يؤكِّدُ المفعولُ المطلقُ مضمونَ جملةٍ تحتمل مَعْنَى حقيقياً ويكون المفعول المطلق نصاً فِي معناها ويسمى هذا المفعول المطلق (مؤكداً لنفسه).[٥] وقد ذَكَرَ الفَرَّاء هذا المعنى النحوي عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً** ﴾[٦] ، إِذْ قال: ((**يعني أولياء النساء لا الأزواج ، وذلك أنَّهم كانوا فِي الجاهلية لا يعطون النساء من مهورهن شيئاً ، فأنزل الله تَعَالَى:﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ يقول: هبة وعطية**))[٧] أي أَنَّ تقدير الكلام : وأعطوا النساء صدقاتهن عطيةً .

---

(١) الصاحبي : ٣٩٤ .

(٢) ينظر:أمالي ابن الحاجب:٢/ ١٣٧ ، وحاشية الصبان:٢/ ١١٨ ، وحاشية الخضري:١/ ١٩١ ، والنحو الوافي:٢/ ٢٢٤ .

(٣) محمد : ٤ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٥٧.

(٥) ينظر: الكتاب : ١/ ٣٨٠.

(٦) النساء : ٤ .

(٧) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٥٦.

٣.دفع التجوز :

وقد يدلُّ المفعولُ المطلقُ دلالةً تدفعُ التوهم بالمجاز من جملةٍ سبقته وهذه الجملةُ محتملةٌ لمعنى حقيقيٍّ أَو مجازيٍّ ويدفعُ هذا الاحتمالُ والتوهمُ من الجملةِ بذكرِ المفعول المطلق ؛ إذْ يُسمَّى المفعولُ المطلقُ هنا (مؤكِّداً لغيره) [١] وهذا المعنى النحوي ذَكَرَهُ الفَرَّاءُ عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا** ﴾[٢] ، إذْ قال: **((رفعت المرجع بـ (إِلَيْهِ) ، ونصبت قوله ﴿ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ﴾ بخروجه منهما))** [٣] يريد أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ للجملةِ السابقة . فـ فـ **(حَقًّا)** هو مصدر مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملة التي سبقته ، وهو مؤكِّدٌ لغيره رافعٌ لاحتمالِ المجاز والمعنى.

٤.دلالة المصدر عَلَى الدعاء :

فَقَدْ ذَكَرَ سيبويه فِي باب ما ينصب من المصادر عَلَى إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، إذْ قالَ: **((وإنَّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكِرَ مذكورٌ ، فدعوت له أَو عليه عَلَى إضمار الفعل))** [٤] وهذا المعنى أَشَارَ إِلَيهِ الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ** ﴾ [٥] ، إذْ قال: **((كَأَنَّهُ قال: فأتعسهم الله وأضل أعمالهم ؛ لأنَّ الدعاء قَدْ يجري يجري مجرى الأمر والنهي ، ألا ترى أَنَّ (أضَلَّ) فعل ، وأنَّها مردودة عَلَى (التعس) ، وهو اسم لأنَّ فِيه مَعْنَى أتعسهم))** [٦] ، ونجدُ الفَرَّاءَ قد لجأ فِي توجيهه الآية الكريمة إِلَى جعلِ الكلام عَلَى نيةِ حذفِ فعلٍ من لفظ المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً ، فهو يجده قد عطفَ عليه الفعل (أَضَلَّ) لذلك يقدِّرُ فعلاً محذوفاً ، ويلحظ أنَّ الفَرَّاء قد تلمَّسَ معنى النص ودلالتَه النحوية بلحاظ السياق اللغوي .

---

(١) ينظر: أوضح المسالك : ٢/ ٢٢٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٨٢ .

(٢) يونس : ٤ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٤٥٧.

(٤) الكتاب : ١/ ٣١٢.

(٥) محمد : ٨ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٥٨.

- **الحذف فِي علاقة التحديد والتوكيد :**

قَدْ ينوبُ عَنْ المفعول المطلق اسمٌ دالٌّ عليه ، والغرضُ من ذَلكَ أداءُ معانٍ لا يمكن للمفعول المطلق أَنَّ يؤدِّيها أحياناً ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى ذَلكَ عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ** ﴾[1] إِذْ قالَ: **((فأما (حَقًّا) فإنَّه نَصْب من نيّة الخبر لا أنَّه من نعت المتاع . وهو كقولك فِي الكلام: "عبدُ الله فِي الدار حقاً" . إِنَّما نصب الحق من نيَّة كلام المخبِر ؛ كَأَنَّهُ قال: "أخبركم خبراً حقاً" ؛ وبذلك حقاً ؛ وقبيح أَنَّ تجعله تابعاً للمعرفات أَو للنكرات ؛ لأنَّ الحق والباطل لا يكونان فِي أنفُس الأَسمَاءِ ، إِنَّما يَأتِي بالأخبار.))**[2]

وجَّهَ الفَرَّاءُ الآيَةَ الكريمة بجعلِ الكلام عَلَى نِيَّةِ حذف المفعول المطلق (خبراً) وإقامة **(حَقًّا)** مكانه ، إِذْ إِنَّ تقدير الكلام هو (أخبركم خبراً حقاً) ، وحذفُ المفعول المطلق وإِنابةُ **(حَقًّا)** منابه كان من باب الإخبار .

([1]) البقرة : ٢٣٦ .

([2]) مَعَانِي القُرآن : ١/ ١٥٤.

ثانياً: التخصيص بعلاقة الظرفية :

ذَكَرَ أبو البركات الأنباري فِي الإنصاف بأنَّ الكوفيين **((يسمون الظرف محلاً))**[١] ، فِي حين أَنَّ البصريين يسمونه الظرف ، ولابد لنا من الوقوف عَلَى هذا الاختلاف فِي التسمية ، فهل هذا الاختلاف مردّه إلَى شيء؟

الفرَّاء يطلق عَلَى الظرف مصطلح "المحل" وهذا مَا ذَكَرَهُ عند تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴾[٢] ، إِذْ بيَّنَ الفرَّاءُ أَنَّ **((وأمَّا قوله : (وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ) فإنَّ جوابَه قوله:﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، والفاء التي فِي قوله: ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ جواب قوله :﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ ﴾ ففي قوله:﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الجزم والنصب عَلَى ما فسّرت لك، وليس فِي قوله: ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ إلّا النصب ، لأنَّ الفاء فيها مردودة عَلَى محلٍّ وهو قوله : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم ﴾ و(عَلَيْكَ) لا تشاكل الفعل ، فإذا كَانَ ما قبل الفاء اسماً لا فعل فِيه ، أَو محلاً مثل قوله: (عندك وعليك وخلفك) أَو كَانَ فعلاً ماضياً مثل: (قام وقعد) لم يكن فِي الجواب بالفاء إلّا النصب))**[٣] ؛ ولهذا استقر عند "التهانوي" أَنَّ مصطلح (المحل) عند الكوفيين مطلقاً (المفعول فيه) [٤]

ويبدو أَنَّ ابتعادَ الكوفيينَ عَنْ استعمالِ مصطلح (الظرف) عائدٌ إِلَى خضوعِ هذا المصطلح للتأثرِ الفلسفيّ ، وأوضحُ دليلٍ عَلَى ذَلكَ ما قاله الزجاجي(ت٣٣٧هـ): إنَّ **((الظروف مفعول فيها ؛ لأنَّ الفعل لا يصل إليها ولا يقع بها ، وإنَّما هي محتويةٌ عَلَى الفاعل والمفعول والفعل معاً ، فشُبِّهتْ بالظروف المحتوية للأشياء المشتملة عليها ، كقولك: "خرجتُ يومَ الجمعة" و "صليتُ مكانك" ؛ وإنَّما معناه : إنَّك فعلتَ فعلاً فِي يوم الجمعة ، وفي المكان ، لا أوصلت إليها فعلاً فِي ذاتها))**[٥]

---

(١) الإنصاف فِي مسائل الخلاف :١/ ٦١ (مسالة :٦) .

(٢) الأنعام : ٥٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ١ / ٢٧ – ٢٨ .

(٤) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : ٢ / ١٤٩٠ .

(٥) الجمل فِي النحو ، الزجاجي ، تحقيق: ابن ابي شنب: ٣٠٥ – ٣٠٦ .

والنصُّ يشير بوضوحٍ إلَى السببِ فِي تسمية الظرف (ظرفاً) اصطلاحاً إذْ تعود إلَى الشبه الحاصل بين مَعْنَى الظرف الاصطلاحي وبينَ الظرف المحتوي للأشياء والمشتمل عليها ولا يخفى عَلَى أحد أَنَّ هذا قياسٌ فلسفيٌّ بعيد عَن الوصف اللغوي للغة ، فالاحتواء والاشتمال معانٍ وظيفية نرجع فِي فهمها إلَى استعمال اللغة ودلالة هذا الاستعمال فِي تحقيق دلالة مقصودة.

ومما سبقَ يتَّضِحُ أَنَّ مصطلحَ (المحل) هو أقربُ للواقعِ الوصفي للغةِ وأبعدُ من التأثّرِ بالفلسفةِ من مصطلحِ (الظرف) وهذا ما أكَّدَ عليهِ الدكتور مهدي المخزومي ، إذْ قالَ: **((ومجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ، ظاهرة فِي هذا المصطلح ، فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى ، لأنَّ الظرف فيها هو الوعاء ، واعتبار مدلولات هَذِهِ الألفاظ أوعيةً للموجودات غنيٌّ بالتأثر الفلسفي))**[١]

ويعبِّرُ المفعول فِيه عَنْ التقييد إذْ إنَّه يتعلَّقُ بالإسنَاد فيقيِّده بتخصيصِ زمان الحدثِ أَو مكانه ، فالمفعول فِيه بطرفيه الزمان والمكان يُعَدُّ عاملاً حاسماً فِي تقييد الإسنَاد إذا ما صُرِّحَ بِهِ ، فالتقييد هنا قرينة معنوية دالَّة عَلَى إرادة مَعْنَى المفعول فِيه .

وقد عَدَّ المحدثون الظروف مقيدات تفيد مَعْنَى التخصيص ، إذْ قال الدكتور تمام حسان: **((والظروف فِي اللغة العربية تعبيرات مَعْنَى الجهة شأنها فِي ذَلكَ شأنْ كُلّ ما أفَادَ علاقة التخصيص كالمفعولات ...))** [٢] فهذه الظرفية تُقيِّد الإسناد فتخصص زمان الحدث أَو مكانه عَلَى مَعْنَى الاقتران، أي تقييد الإسنَاد باتجاه الزمان أَو المكان. [٣]

والتخصيص باتجاه الزمان أَو المكان هو مَعْنَى نحوي يؤديه (المفعول فِيه) ، إذْ يرى النحويون أَنَّ الأحداثَ تقعُ بالضرورة فِي حيّزٍ من الزمان والمكان ، وأنَّه لثبوتِ هَذِهِ الحقيقةُ وتقررها يصحُّ أَنَّ يسأل عَنْ كُلّ فعل بـ (متى) و (أين) . [٤] **((والأصل فِي الإجابة عَنْ هذين السؤالين أَنَّ تستعمل كلمة (فِي) ، لتحديد الزمان والمكان ، فيقال مثلاً : فِي رمضان))**[٥] ،

---

(١) مدرسة الكوفة : ٣١٠ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣

(٣) المصدر نفسه : ١٩٦

(٤) ينظر: الأصول في النحو : ١/ ٢٢٩ .

(٥) الجملة الفعلية ، د.علي أبو المكارم : ١٧٩ .

ولطالما اقترن هذا المصطلح (المفعول فِيه) بمصطلح (الظرف) ، وينبغي لنا التفريق بين هذين المصطلحين :

• **الظَّرْف** : المعنى اللغوي للظرف هو أَنَّ ((**الظَّرْف وِعاءُ كُلّ شيءٍ ، حتى الإبريق ظرف لما فِيه**)) [١] فالأصل فِي الظرف عند الخليل أَنَّ يطلق ويراد بِهِ الوعاء الذي توضع فِيه الأشياء ، وجاء فِي لسان العرب : ((**وظَرْفُ الشيء وعاؤه ، والجمع ظروف ، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة،...،الظرف وعاء كُلّ شيء**)) [٢] وهو في الاصطلاح (المستقر) أو (الموضع) إذا كان ظرف مكان[٣] ، و(الحين) إذا كان ظرف زمان[٤] و(الظَّرْف)[٥] ((**مصطلح نريد بِهِ طائفة من من الألفاظ التي تدل عَلَى الزمان أَو تدل عَلَى المكان ، من دون أية إشارة إلَى مَعْنَى نحوي أي وظيفة نحوية تدل عليها هَذِهِ الألفاظ**)) [٦] ، وقد تجنَّبَ الدكتور مهدي المخزومي مصطلح مصطلح (الظَّرْف) واستبدله بمصطلح (المكني بِهِ عَنْ المكان والزمان) ، إِذْ قال: ((**وهي التي سُمِّيَتْ ظروفاً ، ومفعولاً فيها، وقد تجنبنا مثل هَذِهِ التسمية ، لأنَّهَا تسمية عقلية ، لا مجال لمثلها فِي البحث اللغوي**)) [٧]

• **(المفعول فِيه)** [٨] : فهو مصطلحٌ ((**يدل عَلَى مَعْنَى نحوي ، ووظيفته محددة من وظائف الظرف،...،لذلك فإنَّ اللفظة التي تدل عَلَى الزمان أَو عَلَى المكان هي (ظرف) قَبْلَ النظم ، وإذا دخلت فِي النظم ستؤدي مَعْنَى نحوياً معيناً ، وتقوم بوظيفة نحوية معينة حسب ذَلكَ النظم ، فقد تكون (مسنداً إِلَيهِ) أَو (مسنداً)، نحو: (يومنا يوم جميل) ، أَو (فاعلاً) نحو: (قرب يوم الجمعة) ، أَو (مفعولاً بِهِ) ، نحو: (أحبُّ يوم الجمعة) ، أَو(مضافاً إِلَيهِ)،...،نحو: (امتحان اليوم صعب) ،...، ولكننا إذا قلنا : (يسافر زيد اليوم) ، فإنَّ (اليوم) مفعول فِيه ، لأَنَّهُ كناية عَنْ الزمان (أي ظرف) جاء متعلقاً بالمسند (يسافر) وقد قيده وخصصه باتجاه تحديد زمن (الحدوث) فِي الفعل**)) [٩]

([١]) معجم العين : ٨: ١٥٧ مادة (ظرف) .

([٢]) لسان العرب : ٩/ ٢٢٨-٢٢٩ مادة (ظرف) .

([٣]) ينظر: الكتاب :١/٢٧ ، ٢٧٧ ، ٢/ ٤٦ ، ١٤٧ ، والمصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي : ١٠٧ .

([٤]) ينظر: الكتاب :٢/٢٤٧ ، والمصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي : ١٠٧.

([٥]) ينظر: المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي : ١٤٠ – ١٤١ .

([٦]) قواعد النحو العربي فِي ضوء نظرية النظم : ٢٠٣ .

([٧]) فِي النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٠٧ .

([٨]) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش :٢/ ٤١ ، والمصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي : ١٤١.

([٩]) قواعد النحو العربي فِي ضوء نظرية النظم : ٢٠٤ .

- **دلالة الظرف عَلَى الاحتواء والتَّضمين :**

يتضح ممَّا سبق أَنَّ دلالة الظرف تشيرُ إلَى معنيين هما : (الاحتواء والتضمين) وهو ما يستنتج من قول ابن السراج(ت٣١٦هـ) وقد بيَّنَ ذَلكَ بشيء من التفصيل ؛ إِذْ ذَكَرَ أَنَّ اعتبار الظرف ((**بحرف الظرف ، أعني (فِي) فيحسن معه ، فتقول : قمت اليوم ، وقمت فِي اليوم ، فأنْت تريد مَعْنَى (فِي) وإنْ لم تذكرها ، ولذلك سُمِّيَتْ – إذا نصبت – ظروفاً لأنَّهَا قامت مقام (فِي) ؛ ألا ترى إنَّك إذا قلت: قمت اليوم ، ثم قيل لك: أكْنِ عَنْ اليوم قلت: قمت فِيه**))[١] ، وقد وردَ ذَلكَ بوضوحٍ أَكثَر عند ابن جني إِذْ عرَّفَ الظرفَ بأنَّه ((**كُلّ اسم من أسماء الزمان أَو المكان يراد فِيه مَعْنَى (فِي) وليست فِي لفظه كقولك : قمت اليوم ، وجلست مكانك ، لأنَّ معناه : قمت فِي اليوم ، وجلست فِي مكانك ، فإنْ ظهرت (فِي) فِي اللفظ كَانَ ما بعدها اسماً صريحاً ، وصار التضمُّن لفي ، تقول: سرت فِي يوم الجمعة وجلست فِي الكوفة**)) [٢] ، لكنَّنا لا نجد الفَرَّاء يشترط فِي الظرف أَنَّ يكون بمعنى (فِي) إِذْ أجَازَ مجيء الاسم ظرفاً وغير ظرف دون تقدير له بمعنى (فِي) بل قَدْ تَنَبَّهَ الفَرَّاء على وظائف هذا الظرف ، فنراه عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ** ﴾[٣] يقول: ((**وقوله ﴿ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ نُصبتْ ، يريد: مكاناً أسفلَ منكم. ولو وصفهم بالتَّسفل وأراد : والركب أشدُّ تسفّلاً لجاز ورفع**)) [٤] مَعْنَى كلام الفَرَّاء أَنَّ القرينة الإعرابية هنا دلَّت عَلَى نوعِ الوظيفةِ النحويَّةِ التي يؤدِّيها الظرفُ .

- **دلالة الظرف على التوسع :**

النصب هو الدَّال عَلَى الظرفية وقد فصَّلَ الفَرَّاء ذَلكَ عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ** ﴾[٥] ، إِذْ قال: ((**فلو نصبت كَانَ صَوَاباً . فإذا جَعَلت الميعَاد فِي نكرة من الأيّام والليالي والشهور والسنينَ، رفعت فقلت: ميعادكَ يَوْمٌ أَو يومان ، وليلة وليلتان ، كما قال الله:**

---

(١) الأصول في النحو : ١: ١٩٠ .

(٢) اللمع فِي العربية ، ابن جني ، تحقيق: د.سميح ابو مُغلي: ٤٨ .

(٣) الأنفال : ٤٢ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ٤١١ .

(٥) طه : ٥٩ .

﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[١] **والعرب تقول : إِنَّما البَرْد شهران وإِنَّما الصيف شهران ، ولو جاء نصباً كَانَ صَوَابَاً . وإِنَّما اختارُوا الرفع لأَنَّكَ أبهمت الشهرين فصاراً جميعاً كأنهما وقت للصّيف . وإِنَّما اختارُوا النصب فِي المعرفة لأَنَّهَا حين معلوم مسند إِلَى الذي بعده ، فحسنت الصفة.))** [٢] ، ويعني ذَلكَ أَنَّ الظرف النكرة إذا وقع خبراً يَأتِي مرفوعاً أَو منصوباً ، فإِنْ أُريد بِهِ عين المبتدأ جاء مرفوعاً ، وإِنْ أُريد بِهِ غيره جاءَ منصوباً عَلَى الظرفية ، ولاشكَّ أَنَّ الفاصل ههنا هو السياق المقامي ؛ فلو أرادَ المتكلّم أَنَّ (الشهرين) هما عين البرد والصيف رفع الخبر ؛ فقال: البرد شهران ، والصيف شهران . وإِنْ أرادَ المتكلم أَنَّ (الشهرين) هما غير البرد والصيف قال: البرد شهرين ، والصيف شهرين ، وقَدْ ذَهَبَ الكوفيون إِلَى أَنَّ الظرف ينتصب عَلَى الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو: "زيدٌ أَمَامَك" ، وعمرو وراءَك.[٣] وأَنَّ (أَمَامَك) لم يكن فِي المعنى هو(زيد) ، وكذلك (وراءَك) لَيسَ فِي المعنى هو (عمرو) ، فلما كَانَ الخبرُ مخالفاً للمبتدأ ، نُصِبَ الخبرُ عَلَى الخلاف للتفريق بينهما ، فِي حين أَنَّ فِي قولنا(زيدٌ قائمٌ) طابقَ الخبرُ المبتدأَ ؛ لذلكَ رفع ، وهذا ما فهم من كلام الفَرَّاء وهو مطابقٌ لرأَي سيبويه. [٤]

ولا يُجوّز الفَرَّاء غير الرفع فِي قوله تَعَالَى:﴿ **ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ** ﴾[٥] إِذْ يقول: **((معناه: وقتُ الحج هَذِهِ الأشهر . فهي وإِنْ كَانَتْ (فِي) تصلح فيها فلا يقال إِلّا بالرفع ، كَذَلِكَ كلام العرب،...،لا ينصبون لأَنَّهُ مقدار الحج . ومثله قوله: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[٦] ولو كانت الأشهر أَو الشهر معروفة عَلَى هذا المعنى لصلح فِيه النصب. ووجه الكلام الرفع لأَنَّ الاسم إذا كَانَ فِي مَعْنَى صِفةٍ أَو محلٍّ قوِيٍّ إذا أسند إِلَى شيء))**[٧] فِي حين أَنَّ النحاس قَدْ أَجَازَ النصب، إِذْ قال:**((ابتداء وخبر، والتقدير(أشهر الحج أشهر معلومات) ويُجوّز(الحج أشهراً) عَلَى الظرف أي فِي أشهر))**[٨] ، وقدَّرَ الزجاجُ مضافاً محذوفاً

---

(١) سبأ : ١٢ .

(٢) مَعَانِي القُرآن: ٢/ ٢٠٣ .

(٣) ينظر: الانصاف فِي مسائل الخلاف : مسالة(٢٩) : ٢٤٥/١.

(٤) ينظر: الكتاب : ٢/ ١٢٨ ، والانصاف فِي مسائل الخلاف : مسالة (٢٩) : ٢٤٥/١.

(٥) البقرة : ١٩٧ .

(٦) سبأ : ١٢ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ١١٩ .

(٨) اعراب القُرآن ، النحاس :٢٩٤ .

فِي قوله تَعَالَى: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[١] ، إِذْ قال: ((**أي غدوها مسيرة شهر، وكذلك رواحها**))[٢] ، وقد أَجَازَ الفَرَّاء أَنْ يضافَ المصدر إِلَى الظرف ويكون فاعله فِي المعنى عَلَى التوسع وذلكَ لأنَّ المعنى معروف ، إِذْ قالَ عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ** ﴾ [٣]: ((**المكر لَيسَ لليل والنهار ، إِنَّما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار . وقد يجوز أَنَّ نضيف الفعل إِلَى الليْل والنهار ، وهو المعنى للآدميّينَ ، كما تقول: نامَ ليلُكَ ، وعَزَم الأمر ، إِنَّما عَزَمَهُ القوم. فهذا مما يُعرف معناه فتتَّسع بِهِ العرب**))[٤] وكَانَ سيبويه قَدْ قدَّرَ المعنى عَلَى الظرفية وذلك فِي قوله: ((**المعنى بل مَكْرُكُم في الليل والنهار**))[٥] وقد كَانَ لنوع المضاف أثرٌ كبيرٌ عَلَى جعلِ الظرف مرفوعاً أَو مجروراً عَلَى السعةِ ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى ذَلكَ عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾** ﴾ [٦] ، إِذْ قالَ: ((**وإِنَّما نصبت (يَوْمَ هُمْ) لأَنَّكَ أضفته إِلَى شيئين ، وإذا أضيف اليوم والليلة إِلَى اسم له فعل ، فارتفعا نصب اليوم ، وإِنْ كَانَ فِي موضع خفض أَو رفع ، وإذا أضيف إِلَى فَعَل أَو يفعَل أَو إذا كَانَ كَذَلِكَ ورفعه فِي موضع الرفع ، وخفضه فِي موضع الخفض يجوز ، فلو قيل: يومُ هم عَلَى النار يفتنون ، فرفع يوم ؛ لكان وجهاً ، ولم يقرأ بِهِ أحد من القُرَّاء**)) [٧] ؛ يرى الفَرَّاء جواز نصبَ (**يَوْمَ**) الثانية متأتٍ من كونها مضافةً إِلَى جملة (**هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ**) كما أَجَازَ النصبَ إذا أضيف الظرفُ إِلَى فعلٍ ، فِي حين أَنَّ عبد القاهر الجرجاني قَدْ فرَّقَ بين الظرف وبين المنصوب عَلَى السعة إِذْ قال: ((**الفصل بين الاسم والظرف أَنَّ الظرف ما كان منصوباً عَلَى مَعْنَى (فِي) ،...،والاسم ما عُرِّي من مَعْنَى (فِي) .**)) [٨] فالظرف ما كَانَ فِي مَعْنَى (فِي) .

---

(١) سبأ : ١٢ .

(٢) مَعَانِي القُرآن واعرابه ، الزجاج :١/ ٢٤٥ .

(٣) سبأ : ٣٣ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣٦٣ .

(٥) الكتاب :١/ ٢١٢ .

(٦) الذاريات : ١٢ –١٣ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٨٣ .

(٨) المقتصد :١/ ٦٣٤ .

إنَّ الظرف فِي الأمثلة السابقة – بحسب رأي الفَرَّاء – كَانَ مرفوعاً عندما جاء موظفاً فِي دائرة الإسنَاد ، أي عندما جاء مسنداً أَو مسندا إِلَيهِ ، فِي حين كَانَ منصوباً عندما جاء موظفاً فِي دائرة التخصيص ، أي عندما جاء مفعولاً فِيه خَصَّصَ الفعلَ باتجاه تحديد زمنه ، وكان مخفوضاً عندما جاء موظفاً فِي دائرة الإِضَافَة ، سواء أكانت إِضَافَة مباشرة أم غير مباشرة ، وهذا تقنين لطيف للغة ، وفيه ربط بين المعنى والعلامة الإعرابية ،لأنَّ **((علاقة الظرفية من العلاقات التي توجب النصب فِي الأَسمَاء ، سواء أكانت دالَّة عَلَى الزمان أم دالَّة عَلَى المكان فالاسم ينصب ؛ لأنَّ معناه دالٌّ عَلَى الزمان أَو لأنَّ معناه دالٌّ عَلَى مكان..))** [١]

- **دلالة أدوات المفعول فِيه :**

نظراً لكثرة استعمال المفعول فِيه وتعدد أدواته مع تعدد معانيها نعرضُ فيما يلي لبعضٍ منها بصورةٍ موجزةٍ :

أ.إذ:

وهي تختص بالزمان الماضي عند جمهور النحاة وقد أَجَازَ فريق منهم ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أَنَّ تدلَّ عَلَى الزمان المستقبل ، وقد رفضَ جمهورُ النحويين أَنَّ تدلَّ عَلَى المستقبل بأنَّ الزمان المستقبل مُنَزَّلٌ منزلة الماضي فِي الدلالةِ عَلَى تحتم الوقوع ، فهي لا تدخل إلّا عَلَى الماضي لفظاً أَو تأويلاً [٢] ، وهي عندَ الفَرَّاء تدلُّ عَلَى الزمان الماضي ، وذلكَ ما أَشَارَ إِلَيهِ عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ** ﴾ [٣] ، إِذْ قال:**((يقول القائل : وأين جواب (إِذْ) وعلامَ عُطِفت؟ ومثلها فِي القُرآن كثيرٌ بالواو ولا جواب معها ظاهرٌ والمعنى- والله اعلم- عَلَى إضمار(واذكروا إِذْ أَنْتم) أَو(إِذْ كنتم) فأجتزئ بقوله: (اذكروا) فِي أَوّل الكلام ، ثم جاءت (إذ) بالواو مردودةً عَلَى ذَلكَ،...،ويستدل عَلَى أَنَّ (واذكروا) مضمرة مع (إِذْ) أَنَّه قال: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾[٤] ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾[٥] فلو لم تكن هاهنا (وَاذْكُرُوا) لاستدْلَلتَ**

---

(١) الوظائف الدلالية للجملة العربية :١٤١ .

(٢) ينظر: همع الهوامع : ١ / ٢٠٤ .

(٣) البقرة : ٧٢ .

(٤) الانفال : ٩ .

(٥) الاعراف : ٨٦ .

عَلَى أنَّها تُراد لأنَّهَا قَدْ ذُكرت قَبْلَ ذَلكَ))[١] ، يرى الفَرَّاء أَنَّ (إِذْ) تدل عَلَى الزمان الماضي وهذا ما يفهم من تقديره للمحذوف قبلها ، إذْ هي معطوفة عليه ؛ ومن ثَمَّ فهي قَدْ قيدت الإسنَاد بالزمن الماضي.

ب.الآن :

اسم لزمان الحال ، أي بين ما مضى ، وما هو آت .[٢] فيقيد الفعل بالدلالة عَلَى الوقت الحاضر ، وقد شرح الفَرَّاء (الآن) بالتفصيل عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ** ﴾[٣] إِذْ قال: ((**"الآن" حرف بني عَلَى الألف واللام لم تخلع منه ، وترك عَلَى مذهب الصفة لأَنَّهُ صفة فِي المعنى واللفظ ؛ كما رأَيتهم فعلوا فِي (الذي) و(الذين) فتركوهما عَلَى مذهب الأداة ، والألف واللام لهما غير مفارقتين،...،فمثل (الآن) بأنَّها كَانَتْ منصوبة قَبْلَ أَنَّ تدخل عليها الألف واللام ، ثم أدخلتهما فلم يغيراها. وأصل (الآن) إِنَّما كَانَ (أوان) حذفت منها الألف وغيِّرت واوها إِلَى الألف ، كما قالوا فِي (الراح): (الرياح)،...،فجعل الرياح والأوان عَلَى جهة فَعَل ومرة عَلَى جهة فعال ، كما قالوا: زمن وزمان. وإِنْ شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آنَ لك أَنَّ تفعل، أدخلت عليها الألف واللام ، ثم تركتها عَلَى مذهب فَعَلَ فأتاها النصبُ من نصب فعلَ . وهو وجه جيِّد : كما قالوا : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عَنْ قيلَ وقالَ وكثرة السؤال فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان .**)) [٤]

يَرَى الفَرَّاء أَنَّ (الآن) بالرغم من أصلها فهي بالنهاية ظرف للزمان الدال عَلَى الحال فقوله ((**آنَ لك أَنْ تفعل**)) دليل عَلَى أنَّها للدلالة عَلَى الحال ، ومن ثَمَّ فهي قيدت الإسنَاد بالزمن الحاضر .

ج. أمس :

وهي ((**اسم معرفة متصرف يستعمل فِي موضع رفع ونصب وجر ، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنْت فِيه أَو ما هو فِي حكمه فِي إرادة القرب ، فإِنْ استعمل ظرفاً فهو مبني عَلَى الكسر عند جميع العرب. وعلة بنائه: تضمنه مَعْنَى الحرف ، وهو لام التعريف**))[٥] وإذا اقترن بـ (ال) العهدية ((**فهو لليوم الماضي المعهود بين**

---

(١) مَعَانِي القُرآن : ١ / ٣٥.

(٢) ينظر: همع الهوامع : ٢ / ١٣٥.

(٣) يونس : ٥١ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ١ /٤٦٧-٤٦٩ .

(٥) همع الهوامع : ٢ / ١٨٧.

المتخاطبين وليه يومان أم لا ، وإذا نُوِّنَ كَانَ صادقاً عَلَى كُلّ "أمس"))[١] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى ذَلكَ فِي قوله :

((قوله :

وإنَّي حُبست اليوم والأمسِ قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب [٢]

فأدخل الألف واللام عَلَى (أمس) ثم تركه مخفوضاً عَلَى جهته الأولى)) [٣] الخفض فِي كلام الفَرَّاء هذا هو البناء عَلَى الكسر، فهو ظرف زمان بني عَلَى الكسر.

د.(أَمَامَ) – (خلفَ) – (وراءَ) :

الأَمَام بمنزلة (القدَّام) وعكسه يَأتِي (خلف) و(وراء) ، وقد تَأتِي (وراء) بمعنى (أَمَام) وهذا بَيِّنٌ فِي نَصِّ الفَرَّاء عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا** ﴾[٤] ، إِذْ قال: **((يقول أَمَامهم مَلِك . وهو كقوله: ﴿ مِّن وَرَائِهِۦ جَهَنَّمُ ﴾**[٥] **أي أنَّها بين يديه . ولا يجوز أَنْ تقول لرجل وراءكَ : هو بين يديك ، ولا لرجل هو بين يديك : هو وراءك ، إنَّما يجوز ذَلكَ فِي المواقيت من الأيّام والليالي والدهر أَنْ تقول : وراءك بَرْد شديد : وبين يديك بَرْد شديد ؛ لأَنَّكَ أنْت وراءهُ فجاز لأَنَّهُ شيء يَأتِي ، فكأنَّه إذا لحقك صَار من ورائِك وكأنَّك إذا بلغته صَار بين يديك . فلذلك جاز الوجهان))** [٦] ، ، وقد قالَ سيبويه **((وأمّا (خَلْفَ) فموخَّرُ الشيء ، و(أَمَامَ) مقدَّمُه))**[٧] وتأتِي (خلف) و(وراء) و(وراء) و(أَمَام) لبيان المكان الذي أحدث فِيه الفعل وتحديد الجهة لأَنَّهَا من ظروف الجهات . وقد عَدَّ الفَرَّاء (خلف) هنا ظرفاً دالا عَلَى الزمان إِذْ قال: **((وما خَلْفَنا من أمر الآخرة))** [٨]

---

(١) حاشية الصبان : ١/ ١٢٠ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو من قصيدة لنُصيب بن رباح ، يخاطب فيها عبد العزيز بن مروان وكان قَدْ وفدَ عليه فِي مصر فحُجِبَ عنه ، ولفظه في الديوان **(وإنَّي ثويت اليوم والأمسِ قبله ببابك حتى كادت الشمس تغربُ)** ، ينظر: ديوانه:جمع وتقديم: د.داوُد سلّوم :٦٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ١ / ٤٦٧-٤٦٨ .

(٤) الكهف : ٧٩ .

(٥) ابراهيم : ١٦ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ١٥٧ .

(٧) الكتاب : ٤: ٢٣٣ .

(٨) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ١٧٠ .

هـ. حين :

ولا يستعمل إلّا للزمان ، وفي الغالب يضاف إلَى جملة ، ويكون مبهماً . [١] وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى أَنَّ هذا الظرف يكون مبهماً ولا يدلُّ عَلَى وقتٍ محدودٍ ، وقد ذَكَرَ الفَرَّاء ذَلكَ عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِۦ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا۟ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[٢] ، إِذْ قال: **((لم يُرَدْ بالحين حينٌ موَقَّت . وهو فِي المعنَى كقولك: (دَعه إلَى يوم) ولم ترد: إلَى يوم معلوم واحِدٍ من ذِي قَبْلَ ، ولا إلَى مقدار يوم معلوم . إنَّما هو كقولكَ : (إلَى يَوم مّا) .))** [٣]

و. بَعْد وقبل :

وهما ظرفا زمان عند جمهور النحويين . و"بَعْد" نقيض "قَبْل" وهو بمعنى تالٍ لما يضاف إلَيهِ مثلما أَنَّ نقيضه "قَبْل" لاحقٌ لما يضاف إلَيهِ. [٤] وقد يُقطعان عَنْ الإضَافَة ليصبح كُلٌّ منهما مبهماً. [٥] وقد ذَكَرَ السيوطي أَنَّ "بَعْدَ وقبل" من ظروف الزمان اللازمة للإضَافَة وقد يجرَّان ويرفعان ولا يضافان إلَى جملة ، وإنْ نكِّرا نُصِبا عَلَى الظرفية . [٦] ومثله فِي الحكم "قَبْل"[٧] ، أَشَارَ الفَرَّاء إلَى هذا الأمر عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[٨] [٨] ، إِذْ قال: **((القراءة بالرفع بغير تنوينٍ لأنَّهما فِي المَعْنَى يراد بهما الإضَافَة إلَى شيء لا محالة. فلَمَّا أَدَّتا عَنْ مَعْنَى ما أضيفتا إلَيهِ وسَمُوهما بالرفع وهما مخفوضتان ؛ ليكون الرفع دليلاً عَلَى ما سَقَط ممَّا أضفتهما إلَيهِ،...،ترفع إذا جَعَلته غايةً ولم تذكر بعده الذي أضفته إلَيهِ فَإنْ نويت أَنْ تظهره أَو أظهرته قلت: لله الأمر منْ قَبْلِ ومنْ بَعْدِ : كأنكَ أظهرتَ المخفوض الذي أسْنَدْتَ إلَيهِ "قَبْلَ" و"بَعْدَ".))**[٩]

---

(١) ينظر: المقتضب : ١/ ٣٥٥ ، وحاشية الخضري : ١ / ٤٤٧ .

(٢) المؤمنون : ٢٥ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ٢٣٤ .

(٤) ينظر: حروف المَعَانِي ، الزجاجي ، تحقيق: د.علي توفيق الحمد : ٥ .

(٥) حاشية الخضري : ٢ / ٣٦.

(٦) ينظر: همع الهوامع : ٣ / ١٩٢ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٨) الروم : ٤ .

(٩) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ٣١٩-٣٢٠ .

ز. أوَّل:

ويدلُّ عَلَى بدايةِ الشيء الذي يُضافُ إِلَيهِ . [١] ، وقد ذَكَرَ الفَرَّاء فِي شرحِه قول الشاعر:

الشاعر: لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنِّي لأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو المَنيَّةُ أَوَّلُ [٢]

قائلاً: ((**رفعت "أول" لأَنَّهُ غاية ، ألا ترى أنَّها مسنَدة إِلَى شيء هي أوله ؛ كما تعرف أَنَّ "قَبْلَ" لا يكون إلّا قَبْلَ شيء ، وأنَّ "بَعْدَ" كَذَلِكَ .**)) [٣]

- **الحذف فِي علاقة الظرفية :**

قَدْ يحذف الظرف وينوب عنه العدد ، وهذا ما نلحظه فِي كلام الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَ** ﴾ [٤] ، إِذْ قال: ((**يقول أَنَّ تجعل ثوابي أَنَّ ترعى عَلَى غنمي ثماني حجج :** ﴿ **فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَ** ﴾**، يقول: فهو تطوع . فذكر ابن عباس أَكثَر الأجلين وأطيبهما**)) [٥] [٥]

يُقرأ من نص الفَرَّاء ونقله رأَي ابن عباس ؛ أَنَّ "عشرا" قَدْ نابت عَنْ الظرف المحذوف والذي يوضحه المذكور فِي الآيَة الأولى وهو (**حِجَجٍ**) أي يكون الكلام عَلَى تقدير: "فإنْ أتممت عشر حجج..." والله أعلم. والذي يؤكد هذا الكلام هو قول ابن عباس (أَكثَر الأجلين) والذي يدل عَلَى أَنَّ المقصود هو ظرف زمان . وهذا يفهم من سياق الحال.

وخلاصة القول أَنَّ الحذف هنا هو للاختصار وذلك لدلالة ما قبله عليه أي دلالة ما قبل الحذف عَلَى المحذوف .

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب : ٣ / ٧٢ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وقائله : معن بن أوس ، ولفظه في الديوان :

(لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنِّي لأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو المَنيَّةُ أَوَّلُ): ينظر: ديوانه : ٣٦.

(٣) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ٣٢٠ .

(٤) القصص : ٢٧ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ٣٠٥ .

ثالثاً : التخصيص بعلاقة السببية أَو الغائية :

يؤدي هَذِهِ الوظيفة النحوية مصدرٌ سُمِّي بـ ((**المفعول لِأَجلِه ومن أجله**))[١] أي هو ((**المصدر الذي يقيد الإسنَاد ويخصصه باتجاه ذِكْرِ الغاية من حدوث الفعل ، أَو سبب حدوث الفعل ، وهو لذلك منصوب ، نحو: (أُصَلِّي تلبيةً لأمر الله) ، فالمتكلم فِي هَذِهِ الحالة يسند الفعل إِلَى نفسه ولا يدعه مطلقاً ، وإِنَّما يقيده بسبب خاص هو الغاية من حدوث الفعل**))[٢]

وقد أطلق عليه الفَرَّاء تسمية (التفسير) وذَلكَ عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ**﴾[٣] ، إِذْ قال: ((**فنصب (حَذَرَ) عَلَى غير وقوعٍ من الفعل عليه ؛ لم ترد يجعلونها حذراً ، إِنَّما هو كقولك: (أعطيتك خوفاً وفرقاً) . فأنْت لا تعطيه الخوف ، وإِنَّما تعطيه من أَجل الخوف ، فنصبه عَلَى (التفسير) لَيسَ بالفعل ، كقوله جل وعز : ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾**[٤] **وكقوله: ﴿ٱدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾**[٥] **والمعرفة والنكرة تفسيران فِي هذا الموضع ، وليس نصبه عَلَى طرح (من). وهو مما قَدْ يستدل بِهِ المبتدئ للتعليم**))[٦] ، وفحوى نصّ الفَرَّاء هذا أَنَّ المفعول لأَجلِه منصوب عَلَى غير غير وقوع من الفعل عليه ، أي ليس مفعولاً به وقع عليه تأثير الفعل ، وأَنَّ عامل النصب فِيه هو التفسير ، ولم يكن نصبه عَلَى نزع الخافض (من) ، وبهذا نجد الفَرَّاء قَدْ ربطَ مَعْنَى المفعول لِأَجلِه بمعنى الفعل ولم يربطه بحالة النصب ، أي إِنَّه أطلقَ مَعْنَى التفسير عَلَى المفعول لِأَجلِه لَيسَ لأَنَّهُ منصوب بل لأَنَّهُ لم يقع الفعل عليه وأَنَّ وظيفته اقتصرت عَلَى بيان سبب وقوع الفعل.

وقد اعترض الفَرَّاء عَلَى قضيةِ نصب المفعول لِأَجلِه بنزعِ الخافض التي ذكرها سيبويه ، ووصفها بأَنَّها قضية تعليمية تخصُّ المبتدئين ، وكَانَ سيبويه قَدْ حدَّ (المفعول لِأَجلِه) وبين السبب فِي نصبه قائلاً : ((**هذا باب ما ينتصب من المصادر لأَنَّهُ عذر لوقوع الأمر فانتصب**

---

(١) أوضح المسالك : ٢/ ٢٢٥ ، وشرح التصريح : ٥٠٩/١ .

(٢) قواعد النحو العربي فِي ضوء نظرية النظم : ٢٠٢ .

(٣) البقرة : ١٩ .

(٤) الانبياء : ٩٠ .

(٥) الأعراف : ٥٥ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ١ / ١٧ .

لأَنَّهُ موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كَانَ ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم فِي قولك: عشرون درهماً. وذلك قولك : "فعلت ذاك حِذَارَ الشرّ" و"فعلت ذَلكَ مخافةَ فلانٍ وادِّخارَ فلانٍ"،...،و"فعلت ذاك أجْلَ كذا وكذا" . فهذا كلُّه ينتصب لأَنَّهُ مفعول له ، كَأَنَّهُ قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا . ولكنَّه لمَّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فِيه ما قبله)) [١] ، والذي يتأمَّل النصّ يجد أَنَّ سيبويه قَدْ علَّلَ نصب المفعول له (لأجله) بنزع الخافض ، ولهذا الأمر الأثر الكبير فِي توجيه النحاة بَعْدَ سيبويه للنصب فِي المفعول لأجله ، فهذا أبو سعيد السِّيرافي يقول: **((ولم تكن بنا حاجة إلَى طلب فعل آخر، فإذا ألقيت اللام وهي فِي موضع نصب بالفعل وصل الفعل إلَيهِ فنصبه))**[٢] وكَذَلكَ ابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ) يعرف المفعول له بأنَّه: **((كُلُّ فَضْلة انْتصبت بالفعل ، أَو ما جرى مجراه عَلَى تقدير لام العلّة))** [٣] ، فِي حِين أنَّ الفَرَّاء يتفق مع سيبويه فِي تعيين الناصب للمفعول لأَجلِه ومن جاء بعده بأنَّ الناصب للمفعول لِأَجلِه هو الفعل نفسه المذكور قبله ، إِذْ ينصُّ صراحة على ذلك عِندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ﴾ [٤] إِذْ قال: **((يقول: يضيق صدرك بما نوحيه إليك فلا تُلقيه إليهم مخافة أَن يقولوا: لولا أنْزل عليك كنز فأنْ فِي قوله: (أَن يَقُولُواْ) دليل عَلَى ذَلكَ . وهي بمنزلة قوله ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾**[٥] **و(مِن) تحسن فيها ثم تُلقَى فتكون فِي موضع نصب ؛ كما قال – عز وجل – :﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾**[٦] **ألا ترى أَنَّ (مِنْ) تحسن فِي الحَذَر ، فإذا أُلقِيت انتصب بالفعل لا بإلقاء (من) كقول الشاعر:**

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٦٧-٣٦٩ .

(٢) شَرحُ كتاب سيبويه : السيرافي : ٢ / ٢٥٦ .

(٣) المُقرَّب ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق: د.أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري : ١/ ١٦٠ – ١٦١ .

(٤) هود : ١٢ .

(٥) النساء: ١٧٦ .

(٦) البقرة : ١٩ .

وأَغفرُ عوراء الكريم اصطناعَه وأُعرِض عَنْ ذات اللّئيم تَكَرُّمَا[١])) [٢]

وقد ذَهَبَ الزجاج مخالفاً للفَرَّاء ، إلَى أَنَّ المفعول لِأَجلِه هو صورة من صور المفعول المطلق لبيان النوع ؛ إذْ قالَ: ((**وإنَّما نصبت (حَذَرَ ٱلْمَوْتِ) لأَنَّهُ مفعول له ، والمعنى يفعلون ذَلكَ لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنَّما نصبه فِي تأويل المصدر كَأَنَّهُ قال: (يحذرون حذراً) لأنَّ جعلهم أصابعهم فِي آذانهم من الصواعق يدل عَلَى حذرهم الموت**))[٣] والزجاج فِي هَذِهِ المسالة قَدْ خالف سيبويه وجمهور البصريين.

وقد ذَكَرَ أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) مذهباً ثالثاً للفَرَّاء فِي نصبه المفعول لِأَجلِه عَلَى نِيَّة الشرط والجزاء ، إذْ يقول : ((**وقالَ الفَرَّاء فِي قولهم: (لَأَعْطِيَنَّكَ خَوْفاً وَفَرْقاً وَلَأَكُفَنَّ عَنْكَ حَذَرَ زَيْدٍ) ، كُلُّ واحد منهما منصوبٌ عَلَى نِيَّةِ الشرط والجزاء ، وما ينفك مِنْ حُسْن (مِنْ) معه وإنْ كَانَ يقال: لَأَكُفَنَّ مِنْ حَذَرِ زَيْدٍ ، وَلَأُعْطِيَنَّ من الخوف ، والفرق ، وَلَيْسَ النصبُ بإسقاط (مِنْ) غير أَنَّ دخولها يوضح المقصود ، ويُبَيِّن مَعْنَى النصب**)) [٤]

وخلاصة القول: أَنَّ السببية أَو الغائية ((**هي قرينة معنوية دالة عَلَى المفعول لِأَجلِه،...،ومقيدة للإسنَاد الذي لولاها لكان أعمّ وتكون أيضاً بسبب تقييدها هذا للإسنَاد دالة عَلَى جهة فهم الحدث الذي يشير إلَيهِ الفعل.**))[٥] وتقتضي ارتباطاً بين طرفين (مسَبِّب ومُسَبَّب) تجمعها علة أَو غاية معينة [٦] .

والحقُّ أَنَّ الجملةَ التي تُذكرُ فيها الغاية من حدوثِ الفعلِ تختلفُ فِي معناها عَنْ الجملةِ التي يذكر فيها الفعل من دون تقييده بغاية الحدوث ، فالجملة التي يرد فيها الإسنَاد مطلقاً غير مقيّدٍ بسببٍ خاص ، تفيد العمومَ فالمتكلّم أرادَ منها الأخبار عَنْ الفعل نفسه ، أَمَّا إذا قيدت بذكر المفعول لِأَجلِه ، فإنَّ القصد من الجملة يكون هو ذَكَرَ الغاية من الفعل وسبب حدوثه.

---

(١) البيت من البحر الطويل ، ونُسبَ لحاتم الطائي . وعجزه في الديوان (وأصفح عن شَتْم اللّئيم تَكَرُّمَا) وهو من قصيدة يمتدح فيها بمكارم الاخلاق ، ينظر : ديوانه ، تحقيق: د.عادل سليمان جمال: ٧٦ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ٥ .

(٣) مَعَانِي القُرآن واعرابه ، الزجاج : ١ / ٩٧ .

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: د.رجب عثمان محمد : ٢ / ١٣٨٤ ، وينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٣٣ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٦ .

(٦) ينظر: شَرحُ المُفَصَّل : ٢/ ٥٣ ، وشرح الرَّضِيّ على الكَافِيَة: ١/ ٥٠٧ ، وأثر القرائن فِي التوجيه النحوي عند سيبويه:٨٥

- **دلالة التعليل بالمفعول لِأَجلِه:**

التعليل بالمفعول لِأَجلِه عَلَى ضَربين :

الضرب الأَوَّل:

علة يراد تحصيلها لعدم وجودها أثناء الفعل ، وهي غاية مرادة نحو قوله تَعَالَى:﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ** ﴾[١] ، إِذْ قال فِيه الفَرَّاء: **((لم ترد يجعلونها حذراً ، إِنَّما هو كقولك: أعطيتك خَوْفاً وفَرْقاً . فأنْت لا تعطيه الخوف وإِنَّما تعطيه من أَجل الخوف))**[٢] أي لأجل حذر الموت فالعلة المراد تحصيلها هي (الحذر من الموت) التي لم تكن موجودة أثناء جعل الأصابع فِي الآذان ، فالجملة فِي صورة من صورها يمكن أَنَّ تستغني عَنْ المفعول لِأَجلِه الذي هو **(حَذَرَ ٱلْمَوْتِ)** مع بقائها حاملةً لمعنى يحسن السكوت عليه . وإِنَّ المتكلم لما أرادَ إيضاح علة الحدث وسببه أدخل المصدر منصوباً عَلَى الجملة **(يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم)** لإِضَافَةِ مَعْنَى جديدٍ وهو السببية ، كما جاء القيد المخصص **(مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ)** أيضاً مرتبطاً بالسببية مع الفعل ، فقد بين النصُّ القرآني علَّةَ جعلهم أصابعهم فِي آذانِهم ، الصواعق ، ثم أرادَ أَنْ يبينَ أَكثَر أَنَّ ذَلكَ لَيسَ من الصواعق فِي ذاتها ، بل لما تنطوي عليه من رعبٍ وموتٍ ، فإذا كَانَت الصواعق سببَ ما فعلوه ، فقد كَانَت **(حَذَرَ ٱلْمَوْتِ)** سبباً فِي خوفهم من الصواعق.[٣]

وكذلك مَا ذَكَرَهُ الفَرَّاء عند تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟** ﴾[٤] ؛ إِذْ قالَ: **((كَانَ الرجل منهم إذا طلَّق امرأته فهو أحقّ برَجْعتها إذا لم تغتسل من الحَيْضة الثانية . وكان إذا أرادَ أَنَّ يُضِرَّ بها تركها حتى تحيض الحيضة الثالثة ثم يراجعها ، ويفعل ذَلكَ فِي التطليقة الثانية . فتطويله لرجعتها هو الضرار بها))**[٥] . يفهمُ من نصِّ الفَرَّاء أَنَّ في الآية الكريمة إمساكان :

الأوَّل: إمساك بمعروف وهو مندوب إليه ، والثاني: إمساك منهي عنه وهو إمساك من أَجلِ الضرار بالنساء ، وهي علّةٌ غير متحصّلةٍ أثناء الإمساك بهنَّ وإِنَّما يُرادُ تحصيلها من الإمساكِ ، والدليل ماورد في الخطاب القرآني **(فَأَمْسِكُوهُنَّ .....وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ)** فليسا بمقام واحد .

---

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ١ / ١٧ .

(٣) ينظر: دور المعنى فِي توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب مَعَانِي القُرآن ، د.إيمان الكيلاني : ١٧٩-١٨٠ .

(٤) البقرة : ٢٣١ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ١ / ١٤٨ .

الضرب الثاني:

علَّةٌ موجودةٌ لا يراد تحصيلها ، بل هي السبب فِي دفعِ الفاعل للقيام بالفعل . ونلحظ ذَلكَ عند تفسير الفرَّاء قوله تَعَالَى :﴿ **فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾** ﴾[1] ، إذْ قال:((**يقول: جحدوا بالآيَات التسع بعدما استيقنتها أنْفسهم أنَّها من عند الله ظلماً وعُلُوًّا**))[2] أي أنَّه بسبب الظلم والعلو كَفرَ وجحدَ هؤلاء بالآيَات التسع.

وكذلك ما قالَهُ الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم** ﴾[3] إذْ قال:((**وقوله (كُفَّارًا) هاهنا انقطع الكلامُ ، ثم قال : (حَسَدًا) كالمفسِّر لم يُنصبْ عَلَى أنَّه نعتٌ للكفار ، إنَّما هو كقولك للرجل : (هو يريد بك الشر حسداً وبغياً).**)) [4] ويُفهم من كلام الفَرَّاء أَنَّ (الحسد) حاصلٌ وهو العلَّةُ لسعي الكفار نحو ردّ المؤمنين عَنْ إيمانهم.

([1]) النمل : ١٣ – ١٤ .

([2]) مَعَانِي القُرآن : ٢ / ٢٨٨ .

([3]) البقرة : ١٠٩ .

([4]) مَعَانِي القُرآن : ١ / ٧٣ .

رابعاً : التخصيص بعلاقة المصاحبة :

يبنى باب المفعول معه عَلَى مَعْنَى الواو التي تسبقُ ما سَمَّاهُ النحاةُ منذ زمنِ سيبويه مفعولاً معه فـ ((**الواو لم تُغَيِّرِ المعنى ، ولكنَّها تُعْمِل فِي الاسم ما قبلها**)) [١] فإنَّ الفعل ((**إنَّما يعمل فِي هذا الباب فِي المفعول بتوسط الواو . والواو هي التي دلت عَلَى مَعْنَى (مع) لأنها لا تكون فِي العطف بمعنى (مع) ، وهي هاهنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلّا بمعنى (مع) ألزمت ذَلكَ ، ولو كَانَتْ عاملة كَانَ حقها أَنْ تخفض . فلمَّا لم تكن من الحروف التي تعمل فِي الأَسمَاء ولا فِي الأفعال وكانت تدخل عَلَى الأَسمَاء والأفعال وصل الفعل إلَى ما بعدها فعمل فِيه.**)) [٢] ومجمل رأَي البصريينَ أنَّها واو بمعنى (مع) لا تفيدُ العطفِ لأنَّهَا لا تُشرِكُ المفعولَ معه معَ ما قبله فِي الحكم إلّا أنَّها توصل عمل الفعل إلَى المفعول معه المنصوب . أَمَّا الفَرَّاء فإنَّه يرى أَنَّ الواو بمعنى (إلَى) فقد ذَكَرَ ذَلكَ عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا الْحَدِيثِ** ﴾[٣] ، إذْ قال:((**مَعْنَى (فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ) أي: كِلْهم إليَّ ، وأنْت تقول للرجل: لو تركتك ورأَيك ما أفلحت ، أي: لو وكلتك إلَى رأَيك لم تفلح ، وكذلك قوله:﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾**[٤] **و(من) فِي موضع نصب فإذا قلت: قَدْ تُرِكتَ ورأَيك ، وخُلِّيتَ ورأَيك نصبت الرأَي ؛ لأنَّ المعنى: لو ترِكتَ إلَى رأَيك ، فنصبت الثاني لحسن هذا المعنى فِيه ، ولأنَّ الاسم قبله متصل بفعل**))[٥] ، ويرى الفَرَّاء أنَّه إذا صلح العطف بهذه (الواو) رجَّحُوا الرفع فإنْ لم يصلح وجبَ النصبُ وهو ما يفهم من قوله :((**فإذا قالت العرب : لو تركت أنْت ورأَيُكَ ، رفعوا بقوة : أنْت ، إذْ ظهرت غيرُ متصلة بالفعل . وكذلك يقولون : لو تُرِكَ عبدالله والأسدُ لأكله ، فإنْ كَنُّوا عَنْ عبدالله ، فقالوا: لو ترك والأسدَ أكله ، نصبوا ، لأنَّ الاسم لم يظهر ، فإنْ قالوا: لو ترك هو والأسد ، آثروا الرفع فِي الأسد...**))[٦] وخلاصة القول: فيما ذَكَرَ أنَّه إذا كَانَت دلالة الرفع هي إشراك ما بعد (الواو) فِي حكم ما قبلها ؛ فإنَّ دلالةَ النصبِ فِي المفعولِ معَهُ مُخالفتَه لما قبله فِي الحكم أَو خروجه عَنْ تلك الشركة [٧] ومن هنا كَانَ قول الفَرَّاء والكوفيينَ

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٩٧ .

(٢) الأصول في النحو : ١ / ٢٠٩ .

(٣) القلم : ٤٤ .

(٤) المدثر : ١١ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٣ / ١٧٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٣ / ١٧٨ .

(٧) ينظر: الإنصاف :٢٤٨/١ ، وأسرار العربية :١٧٠ ، وشرح المُفَصَّل : ٢/ ٤٩ .

أَنَّ العاملَ فِي المفعول معه هو الخلاف بمعنى آخر إنَّه منصوبٌ عَلَى الخلاف ، وقد أَشَارَ الفرَّاء إِلَى ذَلكَ عندَ تَفسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ ﴾[١] ، إِذْ قال:((**وكذلك قوله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٢] وإنْ شئتَ جعلتَ هَذِهِ الأحرُفَ المعطوفةَ بالواو نصباً عَلَى ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف،...،سُمّي صَرْفاً إِذْ كَانَ مَعطوفاً ولم يستَقم أَنْ يُعاد فِيه الحادث الذي قبلَه . ومِثلَه من الأَسمَاء التي نصبتها العربُ وهي معطوفة عَلَى مرفوع قولهم: (لَوْ تُركتَ والأسدَ لأكلَك) و(لَوْ خُلِّيتَ ورأَيَك لَضَلَلْتَ). لمَّا لم يحسن فِي الثاني أَنَّ تقول: لو تُركتَ وتُرك رأَيُك لضللت ، تهيّبوا أَنَّ يعطِفوا حرفاً لا يستَقيمُ فِيه ما حَدَثَ فِي الذي قبلَه**))[٣] وقد رَأَى هذا الرأَي من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي إِذْ قال: ((**قولهم: (ما شأنك وزيداً) . نصب (زيداً) هنا ، لأَنَّهُ وقع بَعْدَ واو لا تدلّ عَلَى التشريك ولا يصح رفعه عطفاً عَلَى (الشأن) لأنَّ الشأن مسؤول عنه ، و(زيداً) خارج عَنْ السؤال، فليس من غرض المتكلم أَنَّ يسال عَنْ الشأن وعن زيد ، ولم يسبق (زيداً) بفعل ولا شبيه بفعل، فنصبه إذن لم يكن ليكون إلّا عَلَى أساس إنَّه خارج مما دخل فِيه الشأن**))[٤] ويمكن القول بـ ((**أَنَّ هَذِهِ (الواو) تكون قرينةً لفظيةً لتدل عَلَى قرينةٍ قرينةٍ معنويةٍ ، لأنَّ ما بعدها يكون بياناً لما قبلها ، ومن ثم تكون قيداً عَلَى الإسنَاد**)) [٥] والقرينة المعنوية التي أفادتها (الواو) هي قرينة المعية أو المصاحبة فالتقييد بالمفعول معه يكون مفيداً عَلَى وجهٍ يفيد المصاحبة و ((**معنى المصاحبة أَو التخصيص عَلَى المعية يفيده كُلّ من الواو والاسم المنصوب بعدها ، ففائدة المصاحبة هي التي تقيد المعنى ، وتقلل من عموميته وتضيق من اطلاقه وتخصصه.**))[٦] ويبدو ذَلكَ واضحاً عند المقارنة بين قولنا:(جلستُ) وقولنا:(جلستُ وزيداً) فالإسنَاد فِي جملة (جلستُ) هو إسنَاد مطلقٌ عارٍ من التخصيص ؛ فدلالة الجلوس مطلقة ولكنَّها قُيِّدت بالمفعول معه (زيداً) فِي الجملةِ الثانيةِ ، إِذْ اقتصرت دلالةُ الجلوسِ عليَّ أنا وزيد أي بمصاحبة زيد دونَ أَحدٍ سواه .

---

(١) البقرة : ١٨٨ .

(٢) الانفال : ٢٧ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٣٣ – ٣٤ .

(٤) فِي النحو العربي قواعد وتطبيق : ١١٦.

(٥) الدلالة النحوية فِي كتاب المقتضب : ١٧٩ .

(٦) التقييد بالمفعولات فِي القُرآن الكريم (أُطروحَة دكتوراه) : ياسين عبد الله نصيف : ٢٠٨ .

المبحثُ الثالث: دَلالةُ العلاقات النحوية لما شابه المفعول :

أولاً: التخصيص بعلاقة الملابسة (علاقة الحال أو الهيأة) :

أشارَ سيبويه إلى الحال بقوله : ((**هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه حال وقع فيه الأمرُ فانتصب لأنَّه موقوعٌ فيه الأمرُ**)) ، وبيَّنَ ابن السراج أنَّ : ((**الحال إنَّما هي هيئة الفاعل أَو المفعول أَو صفته فِي وقت ذلك الفعل المخبر به عنه**)) [١] ، ويُشتَرَطُ أنْ يكون الحالُ منصوباً وذلكَ: ((**لشبهه بالمفعول ، لأنَّه جيء به بعدَ تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله وأنَّ فِي الفعل دليلاً عليه كما كَانَ فيه دليلٌ عَلَى المفعول**))[٢] ؛ وعلى ذلكَ فالحال هو ((**الوصف ، الفضلة ، المنتصب ، للدلالة عَلَى هيئةٍ نحو (فرداً أذهب) فـ (فرداً): حال لوجود القيود المذكورة فيه**))[٣] ، والمقصود بالفضلة أنَّ الحال ليست طرفاً من طرفي الإسنَاد ، بل هي تأتي بعد تمام الإسنَاد ، والملابسة هي ((**اتفاق أمرين أو شركتهما في المكان أو الزمان أو كليهما وهي العلاقة النحوية التي تقوم بين الفعل والحال في نحو : " جاء زيدٌ راكباً " إذْ يتفق المجيء والركوب في المكان والزمان**)) [٤] ، فَقَدْ اشترط النحاة أنْ يكون الحال ((**مذكوراً لبيان الهيئة وبعبارة أخرى أنْ يكون (مفهماً فِي حال كذا) وهَذَا الشرط الدلالي يميزه عن النعت المنصوب المنكر مثل: (رأيت رجلاً راكباً) فإنَّ النعت هنا مسبوق لتقييد المنعوت به ، وهو لم يفهم (فِي حال كذا) بطريق القصد وإنَّما أفهمه بطريق اللزوم،...،ويميزه عن التمييز ، وبخاصة إذَا كَانَ التمييز وصفاً مشتقاً مثل (لله دره فارساً) لأنَّ التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية**)) [٥] ، وهَذَا المعنى أشارَ إليه الفَرَّاءُ عندَ تَفسِيرِه قوله تعَالَى:﴿ **فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ** ﴾[٦] ، إذْ قَالَ: ((**مثل**

---

(١) الأصول فِي النحو : ١/ ٢١٣ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢/ ١٧٩ .

(٤) اجتهادات لغوية ، د.تمام حسان : ٣١٠ .

(٥) النحو والدلالة : ١٢٧ .

(٦) المائدة : ٣ .

قوله:﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾[١] يقول: غير معتمد لإثم . نصبت (غَيْرَ) لأنَّها حال لـ (مَن) ، وهي خارجة من الاسم الذي فِي (اَضْطُرَّ) .)) [٢] ، وَقَدْ تبعه الأخفش إِلَى ذلك أيضاً عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى:﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ ﴾[٣] ، إِذْ قَالَ: **((فانتصب (نَذِيرًا) لأنَّه خبر لـ (إحدى الكُبَرِ) فانتصب (نَذِيرًا) لأنَّه خبر للمعرفة وَقَدْ حسن عليه السكوت فصار حالاً وهي (النذير) ، كما تقول:(إنَّه لعبد الله قائماً) وقَالَ بعضهم (إنَّما هو) (قم نذيراً فانذر).))**[٤] وَقَدْ أَشَارَ النحاس إِلَى ذلك أيضاً فِي توجيهه قوله تَعَالَى:﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا ۖ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾[٥] ، إِذْ قَالَ: إنَّ (قَٰعِدُونَ) **((خبر إنَّ ، ويجوز ويجوز فِي غير القرآن (قاعدين) عَلَى الحال لأنَّ الكلام قَدْ تم))** [٦]

ويطلقُ الفَرَّاءُ مصطلح (القطع) [٧] عَلَى الحال ، وهو مصطلحٌ كوفيٌّ ، ولعلَّه غير واضحٍ ولا محدَّدٍ عندَ الفَرَّاءِ ، فمرة يطلقُهُ ويريدُ به الحالَ ، مِثلَما نَرَاه عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[٨] ، إِذْ يقول : **((وإنَّ شئت نصبت (هُدًى) عَلَى القطع من الهاء التي فِي (فِيهِ) كأنَّك قلت: لاشك فيه هادياً))**[٩] ، ومرة يطلقُهُ ويريدُ به كلاماً جيء بعدَ كلام تام ، مِثلَما نَرَاه عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى:﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[١٠] ، إِذْ قَالَ: **((ومن قَالَ (مَطْوِيَّٰتٌ) رفع السماوات**

---

(١) المائدة : ١ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٣٠١ .

(٣) المدثر : ٣٥ – ٣٦ .

(٤) مَعَانِي القُرآن ، الاخفش : ٦١٠–٦١١ .

(٥) المائدة : ٢٤ .

(٦) إعراب القُرآن ، النحاس : ٢/ ١٥ .

(٧) ينظر: المصطلح النحوي ، عوض حمد القوزي : ١٧٠ .

(٨) البقرة : ٢ .

(٩) مَعَانِي القُرآن : ١/ ١٢.

(١٠) الزمر : ٦٧ .

بالباء التي فِي يمينه ، كأنَّه قَالَ: (وَٱلسَّمَٰوَٰتُ) فِي يمينه . وينصب (المطويات) عَلَى الحال أَو عَلَى القطع . والحال أجود))[١] ، لذلكَ يمكن القول إنَّ مصطلح (القطع) عندَ الفَرَّاء لا يقابله يقابله بالضرورة مصطلح (الحال) عند البصريين.

وخلاصة القول أنَّ الحال هي الملابسة للهيئات **((أَو أنَّ ما يفهم منها بأنَّ المتلبس بالحال هو وصف من أوصاف الفاعل ، أَو المفعول في وقت وقوع الفعل لا فِي وقت الإخبار عنه،...،وهَذَا يعني أنَّ الحال معنى ، والمعنى زيادة فِي الفائدة ، ويتطلب فهمه وتمييزه من غيره من المنصوبات ؛ النظر فِي أنماطه التركيبية ، والعلاقات الرابطة بين أجزاء هذه التراكيب))** [٢] ، والحال تأتي عَلَى نوعين هما:-

أ.الحال البسيطة "المفردة" : وتدلُّ دلالتين هما:-

١.دلالة الملابسة بالحال المفردة المشتقة :

أشارَ الفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ الحال إذا كانت نكرة مشتقة جاءت بعد أن استغنى الفعل بفاعله تكونُ ملابسةً لهيئة الفاعل وهَذَا ما نلحظهُ عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى:﴿ **شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ** ﴾[٣] ، إِذْ قَالَ: **((منصوب عَلَى القطع ؛ لأنَّه نكرة نعت به معرفة. وهو فِي قراءة عبد الله**[٤] **(القائم بالقسط) رفع ،لأنَّه معرفة معرفة نعت لمعرفة))** [٥] يشيرُ نص الفَرَّاءِ إِلَى أَنَّ الحال قَدْ جاءت ملابسةً لهيئة الفاعل وهو (الله) تَعَالَى ، وذلك لأنَّها نكرة مشتقة جاءت بعد أنْ استغنى الفعل بفاعله ، وهَذَا خيرُ مثالٍ عَلَى أنَّ الصفة لها متعلق موصوفٌ تتبعه بالحركة الإعرابية التي أصبحت هنا معياراً فِي كون النكرة (المشتقة) تدلُّ عَلَى وظيفةِ الحالِ أَو وظيفةِ الصفةِ.

---

(١) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٤٢٥.

(٢) أثر القرائن فِي التوجيه النحوي عند سيبويه :١١٠ .

(٣) آل عمران : ١٨ .

(٤) هو عبد الله بن مسعود . ينظر: إعراب القرآن ، النحاس : ١/ ٣٦٢ ، والبحر المحيط : ٢/ ٤٢٠.

(٥) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٠٠.

وكَذَلِكَ ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾[١] ، إِذْ قَالَ: **((نصبت (مُصَدِّقًا) لأنَّه نكرة ويحيى معرفة))** [٢] ، يفهم من نص الفَرَّاء أنَّ الحال قَدْ جاءت ملابسة لهيئة المفعول الذي تعدى إليه الفعل بواسطة حرف الجر (الباء) وهو (يحيى) ؛ وذلك لأنَّها نكرة مشتقة جاءت بعد أنْ استغنى الفعل بفاعله وتعدى إِلَى مفعوله.

وخلاصة القول أنَّ الحال البسيطة المشتقة تكون مُبيِّنةً لهيئةِ الفاعل أَو المفعول بل **((هي الفاعل أَو المفعول فِي المعنى ، أَو هي صفتهما ، وليست مفعولاً ، ولا صفة ، لأنَّها لو كانت مفعولاً لوقعت نكرة ومعرفة ، والحال لا تقع إلّا نكرةً ، ولو كانت صفةً لكان لها متعلق موصوفٌ تتبعه فِي حركته الاعرابية ، وليس كَذَلِكَ الحال لأنَّ تنكيرها مما يقتضيه معناها))**[٣]

٢.دلالة الملابسة بالحال الجامدة :

أجازَ سيبويه أنْ تكونَ الحالُ جامدةً [٤]، وتابعَهُ الفَرَّاءُ في ذلك ؛ وهَذَا ما نلحظهُ عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾[٥] ، إِذْ قَالَ: **((فنصب الذرية عَلَى جهتين ، إحداهما أنْ تجعل (الذرية) قطعاً من الأسماء قبلها لأنَّهن معرفة . وإنْ شئت نصبت عَلَى التكرير..."))**[٦] يشير يشير نصُّ الفَرَّاء إلى أنَّ (ذُرِّيَّةً) حال من المفعول به (آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ) بالرغم من كونها جامدة وليست وصفاً مشتقاً ، ولم يؤولها بالحالِ المشتقةِ ؛ فلا نجد فِي كلام الفَرَّاء تأويلاً لها بحالٍ مشتقةٍ .

وقد أطلق الرضي تسمية (الحال الموطئة) على الحالِ الجامدة ؛ إِذْ قَالَ: **((الحال الموطئة ، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال فِي الحقيقة ، فكأنَّ الاسم الجامد وطَّأَ**

---

(١) آل عمران : ٣٩ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢١٢.

(٣) أثر القرائن فِي التوجيه النحوي عند سيبويه :١١٠ .

(٤) ينظر: الكتاب : ١/ ٣٩١-٣٩٢ .

(٥) آل عمران : ٣٣ - ٣٤ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٠٧.

الطريق لما هو حال فِي الحقيقة ، لمجيئه قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تَعَالَى:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[١] وقولك: "جاءني زيدٌ رجلاً بهياً".))[٢] ؛ ويرى الرضي أنَّ هذه الحال مبيِّنةٌ للهيأةِ كالحالِ المشتقة ولا حاجةَ لتأويلها بالمشتق ، بل أنَّ في تأويلها تكلُّفاً ظاهراً . [٣] ويبدو هذا تأييداً لرأي سيبويه والفَرَّاء .

وخلاصة القول أنَّ الأصلَ في الحالِ أن تكونَ وصفاً وقد تكونُ اسماً جامداً وهي الحال المبيّنة لهيئةِ صاحب الحالِ [٤] والمقصود بالوصف اسم فاعل أو اسم مفعول ، أو صيغة مبالغة ، أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل ، وَقَدْ تكون اسماً جامداً وذلك فِي مواضع قَدْ ذَكَرَ الفَرَّاء منها:-

١.الحال الدالة عَلَى المفاعلة أَو المشاركة :

وهَذَا ما بيَّنَهُ الفَرَّاء فِي شرحِه لقول الشاعر[٥]:

نَحمِي حقيقتنا وبعـ ـضُ القومِ يسقطُ بينَ بينَا

إِذْ قَالَ: **((فإنَّه أراد: يسقط هو لا بين هؤلاء ولا بين هؤلاء . فكان اجتماعهما فِي هَذَا الموضع بمنزلة قولهم : هو جاري بيتَ بيتَ ، ولقيته كفَّةً كفَّةً ؛ لأنَّ الكفتين واحدة منك وواحدة منه . وكَذَلِكَ هو جاري بيت بيتَ معناه : بيتي وبيتُه لصيقان .))** [٦]

يفهم من نص الفَرَّاء أنَّ الحال قد تكون حالاً مشتركة بين حالتينِ ، بل إنَّ الحال تقع موقعاً وسطاً بين حالتين فتدلّ بذلك على مفاعلة أو مشاركة ومعرفة هذه الدلالة منوطة بمعرفة السياق .

---

(١) يوسف : ٢ .

(٢) شرح الرضي عَلَى الكافية : ٢/ ٣٢ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : مَعَانِي النحو: ٢ /٢٤٤.

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو من مجزوء الكامل ، ينظر: ديوانه ، شرح: أشرف أحمد عدرة: ١١٨ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ١/ ١٧٧

٢.الحال الموطئة :

وهي ((**الموصوفة ومعتمد الكلام عَلَى الصفة التي بعدها**)) [١] وهَذَا يفهم من كلام الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[٢] إِذْ قَالَ: ((**تنصب (قُرْءَانًا) عَلَى الفعل ، أي: فصلت آياته كَذَلِكَ ، ويكون نصباً عَلَى القطع ، لأنَّ الكلام تام عند قوله : (ءَايَٰتُهُۥ).**)) [٣] .

وكَذَلِكَ ما ذَكَرَهُ الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى:﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾[٤] ، إِذْ قَالَ: ((**وفي قراءة عبد الله** [٥]:"**مصدق لما بين يديه لساناً عربياً" ، فَنصبهُ فِي قراءتنا عَلَى تأويل قراءة عبد الله ، أي هَذَا القرآن يصدق التوراة عربياً مبيناً ، وهي فِي قراءة عبد الله يكون نصباً من (مُّصَدِّقٌ) عَلَى ما فسرت لك ، ويكون قطعاً من الهاء فِي "بين يديه"**)) [٦] ف(**لِّسَانًا**) حال موطئة للصفة التي بعدها وهي معتمد الكلام الكلام . وبعد قراءة نصوص الفَرَّاء تبيّنَ لنا أنَّ الحال هي معنى وظيفي نحوي يأتي بعد تمام الإسنَاد وفيه زيادة فائدة عَلَى فائدة الجملة الأصلية.

ب. الحال المركبة (الجملة):

وهي المركب الإسنَادي الواقع موقع الحال ، التي سميت بـ "الحال الجملة" ويشترط فيها ما يشترط فِي المركبات الإسنَادية الواقعة موقع الكلمة البسيطة "المفردة" ، أي لابد أنْ يكون فيها رابط لفظي . [٧] والسبب فِي اشتراط وجود الرابط اللفظي هو أنَّ ((**الجملة كلام مستقل**

---

(١) مَعَانِي النحو :٢/ ٢٤٤ .

(٢) فصلت : ٣ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١١-١٢ .

(٤) الأحقاف : ١٢ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٥ / ٤٩٨ ، ومعاني القرآن ، النحاس : ٤٤٦/٦ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٥١ .

(٧) ينظر: بناء الجملة العربية : ١٥٩-١٦٠ ، وقواعد النحو العربي فِي ضوء نظرية النظم : ٢١٦ .

بنفسه مفيد لمعناه ، فاذا وقعت الجملة حالا فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنَّها مستأنفة)) [١] .

والرابط اللفظي يكون عَلَى نوعين هما ، "الضمير فقط" أو"الواو والضمير":-

١.الضمير:

وممّا جاء بوجود الضمير فقط ما ذَكَرَهُ الفَرَّاء فِي قوله: **((قولك للرجل : "أصبحت كثر مالك" ، لا يجوز إلّا وأنت تريد: "قَدْ كثر مالك" ، لأنَّهما جميعاً قَدْ كانا ، فالثاني حال للأول والحال لا تكون إلّا بإضمار (قَدْ) أَو بإظهارها...))** [٢]

وقَالَ فِي موضع آخَر بتوضيحٍ أكثر: **((وقوله:﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾** [٣] **يقول: ضاقت صدورهم ،...،والعرب تقول: أتاني ذهب عقله ، يريدون قَدْ ذهب عقله . وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحت نظرت إِلَى ذات التنانير. فإذا رأيت فَعَلَ بعد كَانَ ففيها "قَدْ" مضمرة ، إلّا أن يكون مع كَانَ جَحْدٌ فلا تضمر فيها (قَدْ مع جحد) لأنَّها توكيد والجَحْدُ لا يُؤكَّد ؛ ألا ترى أنَّك تقول: "ما ذهبت" ، ولا يجوز ما قد ذهبت.))** [٤] ، فالفَرَّاء جعلَ جملةَ (كثر (كثر مالك) الماضوية حالاً من اسم "أصبح" وهو (التاء) ، بالرغم من كونِ الجملةِ ماضوية إلّا أنَّه يُقَدِّرُ لها رابطاً مضمراً هو الضمير (هم) والذي يعود على (الواو) من (جاءوا)، والذي دفعَه لجعلِ الجملة الماضوية (كثر مالك) حالاً هو عودةُ ضميرِ "الكاف" فِي (مالك) عَلَى ضمير "التاء" فِي (أصبحت) ، وهَذَا تحكيم للمعنى والسياق فِي بناء قاعدة نحوية . وكَذَلِكَ قوله فِي **(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)** التي عدَّها كَذَلِكَ حالاً للواو من **(جَآءُوكُمْ)** ، اعتماداً عَلَى رصدِهِ وفهمِهِ للعلاقةِ المعنويةِ بينَ جملة **(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)** الماضوية وبينَ صاحبِ الحال "الواو" وَقَدْ عمدَ إِلَى تقدير "قَدْ" لتتسق مع القاعدة النحوية القاضية بنفي مجيءِ الحالِ جملة دالّة ماضوية أَو

---

(١) شرح المفصل ، ابن يعيش: ٢/ ٦٦.

(٢) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٤ .

(٣) النساء : ٩٠ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٨٢ .

دالّة عَلَى الزمنِ الماضي ، وَقَدْ وافقه الزجاج فِي ذلك إِذْ قَالَ: ((**قَالَ النحويون أنَّ (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) معناه : أَو جاءوكم قَدْ حصرت صدورهم ، لأنَّ (حَصِرَتْ) لا يكون إلّا بقد**)) [١]

وقَالَ فِي موضع آخَر : ((**ولا يجوز فِي الكلام أنْ تقول : "مررت بزيد قام" ؛ لأنَّ "زيد" معرفة لا يتصل به "قام" ولا يوصل به ولا يكون حالاً ؛ لأنَّ الماضي لا يكون حالاً انت فيها.**)) [٢]

٢. واو الحال والضمير:

وهي الواو التي تقع قبلَ قسمٍ من الجملِ الحاليةِ ، وهي لغير العطفِ ، وذلكَ لأنَّ الجملةَ التي بعدها غير داخلة فِي اعرابِ الاسم الذي قبلها ، ولا هي معطوفة عَلَى الجملة التي قبلها ، وإنَّما الكلام مجموعهُ فِي موضع نَصْب بوقوعه موقع الحال فهَذَا ما ينبئ عن استحكامِ الواو فِي الدلالةِ عَلَى الاجتماعِ ، إِذْ كَانَ حكمُ الحالِ أنْ تكونَ مصاحبةً لذي الحالِ . [٣] ، وَقَدْ ذكر الفَرَّاء ذلك عندَ تَفسيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ **قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ** ﴾[٤] ؛ إِذْ قَالَ: ((**هَذَا عَلَى الاستئناف ؛ ولو نويت الوصل كَانَ نصباً.**))[٥] ، إِذْ وجه الفَرَّاء الآيَة عَلَى وجهين : أحدهما الاستئناف ، والآخر الوصل ومِنْ ثَمَّ فإنَّ الواو وجملة (أنا عجوزٌ) فِي موضع نَصْب وهو يشير هنا إِلَى النَّصْب عَلَى الحال . وكَذَلِكَ ما ذَكَرَهُ عند تَفسِيره قوله تَعَالَى : ﴿ **وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ** ﴾[٦] ، إِذْ قَالَ: ((**لو لم يكن فيه الواو كَانَ صَواباً كما قَالَ فِي موضع آخَر: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[٧] وهو كما تقول فِي الكلام : "ما رأيت أحداً إلّا وعليه ثياب وإنْ شئت : " إلّا عليه ثياب "**)) [٨]

---

(١) مَعَانِي القُرآن وإعرابه ، الزجاج: ٢/ ٩٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٤٢٨ .

(٣) ينظر: المخصص :١٤/ ٤٧-٤٨ .

(٤) هود : ٧٢ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٧ .

(٦) الحجر : ٤ .

(٧) الشعراء : ٢٠٨ .

(٨) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٨٣ .

يتبين من نصِّ الفَرَّاء هَذَا أنَّه يشير إِلَى جواز دخول "واو الحال" عَلَى الجملة الحالية وَقَدْ اعتمد توجيهه عَلَى المعنى والسياق .

وَقَدْ قَدَّرَ الفَرَّاء الجملة الفعلية الواقعة حالاً بالمشتق ، وهَذَا ما بيَّنَهُ عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ﴾[1] إِذْ قَالَ: ((**يَحۡمِلُ من صلة (ٱلۡحِمَارِ)؛ لأنَّه فِي مذهب نكرة ، فلو جعلت مكان (يَحۡمِلُ) "حاملاً" لقلت: كمثل الحمار حاملاً أسفاراً .**)) [2] ومما سبق نستنتج أنَّ الفَرَّاء قَدْ رصدَ العلاقة المعنوية بين الحال والمعنى فِي ماهية الحال وشروطها.

---

(١) الجمعة : ٥ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٥٥ .

- **دلالة التحولات فِي علاقة الهيأة والملابسة :**

١. دلالة الحذف فِي الهيأة والملابسة :

يحذف الحال ((**إذَا دلَّت عليه قرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذَا كَانَ قولاً أغنى عنه المقول.**)) [١] وهَذَا ما نلحظه فِي كلام الفَرَّاء عند تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٢٤ ﴾ [٢] ، إذْ قَالَ: ((**يقولون : سلام عليكم . القول مضمر؛ كقوله :** ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ رَبَّنَآ ﴾ [٣] **أي يقولون : ربنا ثم تركت**)) [٤]

يرى الفَرَّاء أنَّ المحذوف هو جملة فعلية من الفعل والفاعل وهي جملة (يقولون) فِي محل نَصْب (حال) فِي حين إنَّ ابن جني يقدر المحذوف بـ (قائلين). [٥]

ويمكن القول إنَّ تقدير الفَرَّاء هو أقرب للصحة من تقدير ابن جني ، وذلك لأنَّ هَذَا المشهد وهو أنَّ هؤلاء نَاكسُو رؤوسهم ويدعون الله ويكلمونه هو مشهد مستقبلي وزمنه هو يوم القيامة الذي لمَّا يحصل بعد ، وجملة (يقولون) تدلُّ عَلَى ذلك الزمن المستقبلي .

٢. دلالة الترتيب فِي علاقة الهيأة والملابسة:

من المعلوم أنَّ ((**وظيفة الحال توضح هيئة صاحبها ، لذلك فإنَّ موضعها منطقياً بعد صاحبها ، ولكنَّ اللغة لا تخضع دائماً لمثل هَذَا التفسير المنطقي ، لأنَّ ظروف القول وملابساته قَدْ تقتضي تقدم الحال عَلَى صاحبها فِي اللغة العربية هذه اللغة التي تمتلك فيها الكلمة حرية التنقل فِي داخل الجملة ، وتغيير موضع الكلمة فِي لغتنا لا يأتي اعتباطاً ، وإنَّما**

---

(١) التراكيب اللغوية ، د.هادي نهر : ١٤٩ .

(٢) الرعد : ٢٣ – ٢٤ .

(٣) السجدة : ١٢ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٦٢ .

(٥) ينظر: الخصائص:٢/ ٣٧٨ .

لغرض تحقيق أَدَقِّ المعاني وأنسبها لظروف القول ، فضلاً عن حالات التنغيم التي تقتضي التقديم والتأخير فِي النظم.)) [١]

وَقَدْ أَوكَلَ الفَرَّاء قضية التقديم والتأخير فِي الحال إِلَى رغبة المتكلم ومِنْ ثَمَّ ارتباط ذلك بسياق الحال ، وهَذَا يعدُّ حرية فِي ترتيب الكلام وحرية فِي التنقل داخل الجملة تبعاً للمعنى المراد ، وَقَدْ أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هذه الحرية باختصار عِندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى:﴿ **وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ** ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: **((ترفع (السماوات) بمطويات إِذْ رفعت (المطويات) . ومن قَالَ (مطوياتٍ) رفع (السماوات) بالباء التي فِي يمينه ، كأنَّه قَالَ: "والسماوات فِي يمينه" . وينصب (المطويات) عَلَى الحال أَو عَلَى القطع** [٣] **. والحال أجود .))** [٤]

وللفَرَّاءِ فِي الآيَة الكريمة توجيهان ، كل منهما خاضعٌ لمعنى معيَّنٍ ولسياقٍ معيَّنٍ ، وَقَدْ أَوكَلَ مهمةَ تحديدِ أحدهما للمتكلِّمِ ؛ إِذْ إِنَّ هَذَا التقديم أَو التأخير لم يكن أيٍّ منهما اعتباطاً وإِنَّما كلّ منهما يخضعُ لسياقٍ معيَّنٍ ، ولو تأمَّلنا توجيهي الفَرَّاء لوجدنا أَنَّ التوجيه الأوَّل عبارة عن كونِ الجملةِ (السماوات مطويات بيمينه) جملة يخبر بها عن خبر هو كون السماوات مطويات بيمينه ، ولم يخبر بشيء آخَر.

أَمَّا التوجيه الثاني فهو عَلَى تقديرِ "كون السماوات بيمينه وحالتهن هي أَنَّهن مطويات". وهَذَا بطبيعةِ الحالِ معنى آخَرَ مضافاً للمعنى الأصليّ ، وبلحاظ ما سبق يكون التقديم أي: تقديمُ الحالِ ؛ ليسَ خالياً من الفائدةِ ، بلْ هو قَدْ أضافَ معنى جديداً ، وهَذَا اتساعٌ فِي اللغةِ للتعبيرِ عن المعاني ، بالإِضَافَة إِلَى أَنَّنا نلمسُ من هَذَا التغيير فِي الموضعِ رغبةً للمتكلِّمِ فِي توجيه انتباه السامعِ نحو حالة (السماوات) ، فالتقديم هنا من أَجل العناية والاهتمام .

---

(١) قواعد النحو العربي فِي ضوء نظرية النظم :٢٢٢ .

(٢) الزمر : ٦٧ .

(٣) كانه يريد بـ "القطع" أن تكون منصوبة بفعل محذوف نحو "أعني" .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٤٢٥ .

ثانياً: التخصيص بعلاقة التمييز (التفسير) :

يؤدِّي هَذَا المعنى النحوي فِي الجملة اسم منصوب نكرة عند البصريين [١] ، ومعرفة أَو نكرة عند الكوفيين . [٢] فَقَدْ أطلق الفَرَّاء مصطلح (التفسير) عَلَى التمييز وذكرَ ذلك عندما تحدَّثَ عن قضية التمييز عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ نُزُلًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾[٣] ، إِذْ قَالَ: **((و(ثَوَابًا)[٤] خارجاً من المعنى : لهم ذلك نزلاً وثواباً ، مفسَّراً ؛ كما تقول: هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً.))**[٥]

واستعمل الفَرَّاء هَذَا المصطلح مرة أخرى بالمعنى نفسه عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ ﴾[٦] ، إِذْ قَالَ: **((نصبت الذهب لأنَّه مفسِّر لا يأتي مثله إلّا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندي عشرون درهماً ، ولك خيرهما كبشاً ، ومثله قوله: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾[٧] .))** [٨] ، ثم لا يترك هَذَا المصطلح مبهماً بل يشرحه قائلاً: **((وإنَّما ينصب عَلَى خروجه من المقدار الذي تراه قَدْ ذكر قبله ، مثل ملء الأرض ، أَو عَدْل ذلك ، فالعَدْل مقدار معروف ، وملء الأرض مقدار معروف ، فانصب ما أتاك عَلَى هَذَا المثال ما أضيف إِلَى شيء له قدر ، كقولك: "عندي قدر قفيز دقيقاً" ، و"قدر حَمْلَةٍ تبناً" ، و"قدر رطلين عسلاً" ، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسِّراً ، لأنَّك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدلُّ عَلَى جنس المقدار من أيِّ شيء هو ؛ كما أنَّك إِذَا قلت: "عندي عشرون " فَقَدْ أخبرت عن عدد مجهول قَدْ تم خبره ، وجُهل جنسُه وبقي تَفسِيره ، فصار هَذَا مفسِّراً عنه ، فلذلك نُصِب . ولو رفعته عَلَى**

---

(١) ينظر: همع الهوامع : ٤/ ٦٢ .

(٢) ينظر: الموفي فِي النحو الكوفي ، صدر الدين الكنغراوي : ٤٣ .

(٣) آل عمران : ١٩٨ .

(٤) أي فِي قوله تَعَالَى ﴿ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾[آل عمران: ١٩٥] .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٥١.

(٦) آل عمران : ٩١ .

(٧) المائدة : ٩٥ .

(٨) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٢٥.

الائتناف لجاز ؛ كما تقول : "عندي عشرون" ، ثم تقول بعدُ : "رجالٌ" . كَذَلِكَ لو قلت: "مِلءْ الأرض" ، ثم قلت: "ذَهَبٌ" ، تخبر على غير اتّصال)) [١]

والفَرَّاء فِي هَذَا النص يُبَيّنُ وظيفةَ التمييز فِي الجملةِ والغرض من استعماله من قبلِ المتكلم ، ومن جهة أخرى يصوغُ مصطلحَ "التفسير" ويوظفه حتى يستقر عَلَى دلالة واحدة ، وهي أنَّ المستمع لمَّا يسمع الخبر فإنَّه يجهل الشَّيء الذي أخبر عنه ، لذلك وجب التفسير، والمفسر فِي أكثر الكلام نكرة عند الفَرَّاء ، ويجوز أنْ يكون المفسِّرُ معرفة وهَذَا ما ذَكَرَهُ عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: **((العرب توقع توقع (سَفِهَ) عَلَى "نَفْسه" وهي مَعْرِفة . وكَذَلِكَ قوله:﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[٣] وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنَّه مفسِّر والمفسِّر فِي أكثر الكلام نكرة ؛ كقولك (ضقت به ذرعاً) ، وقوله: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[٤] فالفعل للذَرْع ؛ لأنَّك تقول: "ضاق ذَرْعي به" ، فلمَّا جعلت الضِيق مسنَداً إليك فقلت: ضقت جاء الذَّرْع مفسراً لأنَّ الضيق فيه ؛ كما تقول : "هو أوسعكم داراً" دخلت الدار لتدلّ عَلَى أنَّ السعة فيها لا في الرَّجُلِ ؛ وكَذَلِكَ قولهم : "قَدْ وَجِعْتَ بَطْنَك" ، و"وثِقْتَ رأيك"،...،إنَّما الفعل للأمر ، فلمَّا أُسند الفعل إِلَى الرجُل صلح النَّصْب فيما عاد بذكره عَلَى التفسير ؛ ولذلك لا يجوز تقديمه ، فلا يقَالَ :"رأيَه سَفِهَ زيدٌ" ، كما لا يجوز "داراً أنتَ أوسعهم" ؛ لأنَّه وإنْ كَانَ معرفة فإنَّه فِي تأويل نكرة ، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه .))** [٥]

والتخصيص فِي التمييز هو إيضاح إبهام فِي الجملة ، ومن ثَمَّ فهو مخصص ومقيد للجملة **((ولاشك إنَّ الإبهام عموم وإنَّ التقييد تخصيص لهَذَا العموم ، ومادام التفسير "التمييز" يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم))**[٦] ؛ أي إنَّ الغرض من التمييز رفعُ

---

(١) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٢٦ .

(٢) البقرة : ١٣٠ .

(٣) القصص : ٥٨ .

(٤) النساء : ٤ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٧٩ .

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٩ .

الإبهام الحقيقيِّ الذي يحصلُ فِي عددٍ من التراكيب ويكون فِي ذاتٍ مفردةٍ ، أَو نسبة ، بأنْ تحتمل الذات أَو النسبة أشياء كثيرة يتردد المخاطب فيها ، ولا يرتفع الإبهام إلا بالنص عَلَى أحد المحتملات . [١] وسبب الإبهام هو حدوث تغيير فِي التركيب الأصليّ قصداً إِلَى ضربٍ من المبالغة والتأَكِيد[٢] ، وَقَدْ عُرِّفَ التمييز بصورة أَدَقٍّ بأنَّه ((**كل اسم نكرة متضمن معنى "من" لبيان ما قبله من إجمالٍ ، نحو: (طاب زيدٌ نفساً) ، و(عندي شبرٌ أرضاً) .**)) [٣]

وهَذَا متأتٍ من معناه اللغوي ، وهو فصل الشيء من غيره [٤] ، فَقَدْ يطيب زيد عطراً أَو أَو فكاهة أَو نفساً ، وَقَدْ فسر الفَرَّاء التمييز "التفسير" بما يصلح فيه تقدير (مِنْ) إِذْ أَشَارَ إِلَى ذلك عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى:﴿ **أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا** ﴾[٥] إِذْ قَالَ: ((**ونصبك الصيام عَلَى التفسير ، كما تقول : "عندي رطلان عسلاً" ، و"ملء بيت قَتَّاً" ، وهو مما يفسّر للمبتدئ : أن ينظر إلى (مِن) فإذا حسنت فيه ثم أُلقيت نَصبْتَ ؛ ألا ترى أنَّك تقول: "عليه عَدْل ذلك من الصيام".**))[٦] ، وَقَدْ جعل الزجاج ذلك تقديراً للمعنى إِذْ قَالَ: ((**وقوله (صِيَامًا): منصوب عَلَى التمييز . المعنى : أَو مثل ذلك من الصيام**)) [٧] ، وكَذَلِكَ قَالَ النحاس : أنَّ ((**سبيل التمييز أنْ يكون فيه معنى "مِنْ" .**)) [٨] ، وليس المقصود بدخول "من" عليه أنَّ هَذَا الدخول يكون لازماً بل يكون المقصود هو تضمينها معنى "من" ((**فمن التمييز ما يقبل دخول "من" ، كما فِي نحو قولك : (لله دَرُّه فارساً) ، و(لله دَرُّه من فارسٍ) ، و(هَذَا ثوب حريراً) ، و(هَذَا ثوب من حريرٍ) ، ومنه ما لا تدخل عليه "من" نحو: (أقبل خمسة عشر رجلاً) فلا تقول فيه : (أقبل خمسة عشر من رجلٍ) ،...،وإنَّما التضمن أمر يعود إِلَى المعنى ، فمعنى (أقبل خمسة عشر**

---

(١) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ٢/ ٧٠ ، والإيضاح فِي شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق: د.موسى بناي العليلي: ١/ ٣٤٨ – ٣٤٩ ، وشرح الألفية لابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: د.فخر الدين قَبَاوَة :١/ ٣٨١ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ٢/ ٧٥.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٦ .

(٤) ينظر: لسان العرب : ٥/ ٤١٢ .

(٥) المائدة : ٩٥ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ١: ٣٢٠.

(٧) مَعَانِي القُرآن وإعرابه ، الزجاج : ٢/ ٢٠٨.

(٨) إعراب القُرآن ، النحاس: ٣: ١٦٧ .

رجلاً) "أقبل خمسة عشر من الرجال"))[١] ، ويفهم من المعنى النحوي للتمييز أنَّه **((يبين شيئاً مبهماً فِي جملته أَو بعبارة أخرى: يوضح أمراً غامضاً فِي تلك الجملة ، فيرفع الإبهام والغموض وهَذَا الشيء المبهم أَو الغامض هو ما نسميه "المميَّز أَو المفَسَّر" ولو أنَّه ذكر وحده دون التمييز لحارت النفس فيه ، وذهبت به حيرتها فِي كل اتجاه))** [٢] ، ومن المعلوم **((أنَّ التمييز ينقسم تبعاً للمميز إِلَى قسمين : تمييز المفرد وتمييز الجملة ، ويرتبط التمييز بالمميز فِي كلا القسمين بعلاقة ارتباط ولكنَّ السبيل تختلف فِي كل قسم عن الآخَر من حيث وظيفة الارتباط.))** [٣]

١.تمييز المفرد :

وهو المبين لإبهام الذات ويقع بعد المقادير وشبهها والأعداد وبعد ما هو فرع لها [٤] ويعتبر التمييز المفرد من متممات الاسم . [٥] ، أي: إنَّ فيه بياناً لمعنى لفظ مفرد ، ويزيل ما فيه من إبهام ، وهَذَا اللفظ المفرد هو المميَّز .

والمقصود بالمقدار : **((ما له مقدار معلوم متفق عليه))** [٦] وهَذَا ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى :﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا** ﴾[٧] ، إِذْ قَالَ: **((نصبت الذهب لأنَّه مفسِّر،...،فخرج نصبه كنصب قولك : "عندي عشرون درهماً،...،وإنَّما ينصب عَلَى خروجه من المقدار الذي تراه قَدْ ذكر قبله ، مثل ملء الأرض ،...،وملء الأرض مقدار معروف ، فانصب ما أتاك عَلَى هَذَا المثال ما أضيف إِلَى**

---

(١) مَعَانِي النحو : ٢/ ٢٧٠ .

(٢) النحو المصفى ، د. محمد عيد : ٤٧٧ .

(٣) الوظائف الدلالية للجملة العربية : ١٧٤ .

(٤) ينظر: مَعَانِي النحو : ٢/ ٢٧٣ .

(٥) ينظر: بناء الجملة العربية : ١٣٥ .

(٦) مَعَانِي النحو : ٢/ ٢٧٣ .

(٧) آل عمران : ٩١ .

شيء له قدر)) [١] ، والمقصود بشبه المقدار : **((ما ليس له مقدار معين معلوم فليس له وزن محدود ، أَو مساحة محدودة ، أَو كيل محدود))** [٢]، وهَذَا ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء بقوله: **((..كقولك : "عندي قدر قَفِيز دقيقاً" و"قدر حَمْلةٍ تِبْناً"،...،فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسِّراً ، لأنَّك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدلّ عَلَى جنس المقدار من أيّ: شيء هو ؛ كما أنَّك إذا قلت : عندي عشرون فقد أخبرت عن عددٍ مجهول قد تمّ خبره ، وجُهل جنسُه وبقي تَفسِيره ، فصار هَذَا مفسِّراً عنه ، فلذلك نُصِب.))** [٣]

ويُعلّل الفَرَّاء انتصاب الاسم هنا بدلالته عَلَى جنسِ المقدار ، وأنَّ المنصوب هنا ليس وصفاً لذلك فهو منصوب لكونِهِ تفسيراً "تمييزاً" لما قبله ، ومِنْ ثَمَّ فالنصب فيه ليسَ عَلَى نزع الخافض "من" مِثلَمَا يُفَسَّر للمبتدئ ؛ بأنْ ينظر إِلَى "من" فإذا حسنت فيه أي حسن تقديرها ، ثم يتم حذفها وينصب الاسم المجرور بها . [٤]

ونلاحظ أنَّ الفَرَّاء هنا كَانَ يصفُ كلام العرب بعيداً عن التقدير والتأويل ، وهو بعيدٌ عن التأثر بالمنطق ، وهو بذلك يكون قد قَرُبَ من المنهج الوصفي .

والقفيز هو مكيالٌ للحبوبِ وربَّما يكونُ صغيراً أَو كبيراً ، والحملةُ ربَّما تكونُ صغيرة أَو كبيرة وَقَدْ وصفها الفَرَّاء بأنَّها مقاديرُ معروفةٌ ، أي: إنَّها مكاييلُ متعارفٌ عليها من قبلِ الناس ، ولا يعني بأنَّها محدودةُ الوزنِ . وأمَّا العدد **((فليس مقداراً عند كثير من النحاة ، وذلك لأنَّ المقادير تقع تمييزاً له تقول: "اشتريت اثني عشر مثقالاً ذهباً وأحد عشر لتراً نفطاً ، فالوزن وقع تمييزاً للعدد فِي الأولى ، والكيل وقع تمييزاً له فِي الثانية .))** [٥]

وَكانَ الفَرَّاءُ قَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا عندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى : ﴿ **أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ** ﴾[٦] ، إِذْ قَالَ: **((لو ألقيت "من" من الأساور كانت**

---

(١) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) مَعَانِي النحو : ٢/ ٢٧٣ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٢٢٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ٣٢٠ .

(٥) مَعَانِي النحو : ٢/ ٢٧٣ .

(٦) الكهف : ٣١ .

نصباً . ولو ألقيت "من" من الذهب جاز نصبه عَلَى بعض القبح ، لأنَّ الأساور ليس بمعلوم عددها ، وإنَّما يحسن النَّصْب فِي المفسر إِذَا كَانَ معروف العدد ، كقولك: عندي جبتان خَزّاً ، واسواران ذهباً ، وثلاثة أساور ذهباً))[١]

والقسم الآخَر من تمييزِ الذات وهو الذي **((يقع بعد ما هو فرع له ، وذلك نحو: "اشتريت خاتماً ذهباً" ،"عندي باب ساجاً" ، و"قميص كتاناً" ؛ أي: خاتم من ذهب ، وباب من ساج ، وقميص من كتان . فالخاتم فرع من الذهب ، والذهب أصل له ، والباب فرع من الساج ، والساج أصل له ، وكَذَلِكَ ما بعده .))** [٢] ، وهَذَا ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء بقوله: **((.. فإذا قلت: "عندي أساور ذهباً" فلم تبين عددها كَانَ بمن ، لأنَّ المفسِّر ينبغي لما قبله أنْ يكون معروف المقدار . ومثله قول الله تبارك وتعالى :﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾**[٣] **المعنى: "فيها جبال بَرَدٍ" ، فدخلت "من" لأنَّ الجبال غير معدودة اللفظ . ولكنَّه يجوز كأنَّك تريد بالجبال والأساور الكثيرة ، كقول القائل : "ما عنده إلّا خاتمان ذهباً" ، قلت أنت : "عنده خواتيم ذهباً" لما كَانَ رداً عَلَى شيء معلوم العدد فأنزل الأساور والجبال من برد عَلَى هَذَا المذهب .))** [٤]

وخلاصة الأمر **((إنَّ فِي كل ما يقبل العد إبهاماً يحتاج إِلَى بيان ، عَلَى أنَّ من الملاحظ وجود صلة بينَ علاقة الارتباط هنا وعلاقة الارتباط بطريق الإضَافَة ، إِذْ تتيح اللغة التعبير عن علاقة التمييز بعلاقة الإضَافَة فِي كل ما سبق..))** [٥] والمقصود بالإضافة هنا هي هي التي تكون بمعنى حرف الجر (من) الدال على البيان ، وفي هذا دليل على أنَّ تمييز المفرد فيه بيان وإزالة إبهام .

---

(١) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ١٤٠-١٤١ .

(٢) مَعَانِي النحو : ٢/ ٢٧٣ .

(٣) النور : ٤٣ .

(٤) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ١٤١ .

(٥) الوظائف الدلالية للجملة العربية : ١٧٤ .

٢. تمييز الجملة :

أي المبين إبهام نسبة ((**وهو ما يبين إجمال نسبة شيء إِلَى شيء**)) [١] ، وتمييز الجملة فيه ((**بيان وإزالة للإبهام الذي قَدْ يعتري علاقة الارتباط بطريق الإسنَاد بينَ الفعل والفاعل ، أَو علاقة الارتباط بطريق التعدية بينَ الفعل المتعدي والمفعول به**)) [٢]

فمثلاً نجد جملة (يختلفُ الناسُ) جملةً غامضةً ؛ لأنَّ علاقة الإسنَاد بينَ الفعل والفاعل فيها علاقة مبهمة ، إِذْ تفتقر إِلَى إنشاءِ علاقةٍ أخرى تدعمُها وتزيلُ ما فيها من إبهامٍ ، فيقَالَ مثلاً : (يختلف الناس أذواقاً) وهكذا يكونُ الحالُ فِي بيانِ علاقةِ التعديةِ نحو: (غرستُ الحديقةَ أشجاراً")، إِذْ يؤدِّي ((**نشوء علاقة الارتباط بطريق التمييز إلى إزالة ما في الجملة من غموض،...،والأصل فِي بناء الجملتين : "تختلفُ أذواقُ النَاسِ" ، و"غرستُ أشجارَ الحديقةِ"**))[٣] .

وَقَدْ وضَّحَ الفَرَّاءُ ذلك عِندَ تَفسِيرِه قوله تَعَالَى:﴿ **فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا** ﴾[٤] ، إِذْ قَالَ: ((**جاء فِي التفسير: "طيبي نَفسَاً" . وإنَّما نصبت العين لأنَّ الفعل كَانَ لها ، فصَيَّرْته للمرأة . معناه : "لتَقْرَرْ عينُك" ، فإذا حُوّل الفعْل عن صاحبه إِلَى مَا قبله نُصب صَاحبُ الفعل عَلَى التفسير،...،وكَذَلِكَ:"مررت برَجل حسنٍ وجهاً " إنَّما كَانَ معناه: "حَسُن وجهُه" فَحَوَّلْتَ فعل الوجه إِلَى الرجل فصَار الوجه مفسِّراً فأبْنِ عَلَى ذا ما شئت.**))[٥]

وعَلَى هَذَا فإنَّ التمييز فِي (قرِّي عيناً) هو تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعلِ ، وذلكَ لأنَّ علاقةَ الإسنَادِ بينَ الفعلِ والفاعلِ قَدْ عجزت عن إفادةِ معنى الشمولِ مِثلَمَا يقولُ الجرجاني: ((**ووزان هَذَا أنَّك تقول: "اشتعل البيت ناراً" ، فيكون المعنى: إنَّ النار قَدْ وقعت فيه وقوع الشمول ، وأنَّها قَدْ استولت عليه وأخذت فِي طرفيه ووسطيه.**)) [٦] ، وكَذَلِكَ الحال فِي (**صَوْمًا**) من قوله تَعَالَى:

---

(١) مَعَانِي النحو : ٢/ ٢٧٣ .

(٢) الوظائف الدلالية للجملة العربية : ١٧٥ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) مريم : ٢٦ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ١٦٦ .

(٦) دلائل الإعجاز : ١٠١ .

﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[١] هو تمييزٌ محوَّلٌ عن المفعولِ بـه وذلكَ لأنَّ علاقةَ التعدية بينَ الفعلِ والمفعولِ بهِ قَدْ عجزت كَذَلِكَ عن إفادةِ المعنى المراد وهو المبالغة والتأَكِيد ، وَقَدْ أَوكَلَ الفَرَّاء هَذَا التحويل فِي الكلام لمشيئةِ المتكلِّمِ وهَذَا يدلُّ عَلَى دورِ سياقِ الحالِ فِي توجيهِ الكلام أي : أنَّ لكلِّ مقامٍ مقَالاً ؛ فالتمييز أَو التفسير بمصطلح الكوفيين يُعَبِّرُ عن علاقةٍ نحويَّةٍ تتجهُ نحو تحقيقِ ما قبلَها سواء أَكان مفرداً أم جملة ؛ لإزالةِ إبهام السامعِ وتحديد قصد المتكلم في موقفٍ كلاميٍّ معيَّنٍ يتطلبُ ذلكَ ، وبهذا يكونُ الكلامُ قد حقَّقَ غرضَهُ .

---

(١) مريم : ٢٦ .

الفصل الثالث

دلالة الإضافة والإتباع

توطئة

المبحث الأول : دلالة الإضافة

المبحث الثاني : دلالة الإتباع

توطئة :

ذكرنا في الفصل الأوَّل أَنَّ (الإسناد) هو "البنية الأصل" للكلام والمعنى النحوي المجرد الذي ينعقد به الكلام ؛ إذْ يعتمدُ التعبيرُ عن الفكرةِ على (الإسناد) فهو العمليةُ الذهنيةُ الرئيسةُ التي يُنظَمُ على وفقها التركيبُ ، وهو المنطلق لتفسيرِ أية جملة كذلك يحتاجُ المتكلّمُ إلى عملياتٍ ذهنيَّةٍ أخرى لغرضِ إتمامِ المعنى الذي يريدُ التعبير عنه ، والعملياتُ الذهنية هذه هي ذاتها معاني النحو التي تربطُ أجزاءَ الجملةِ في النظمِ.

ويبحث هذا الفصل في (الإضافة) ، و(الإتباع) وهما معنيان نحويَّان يشكّلانِ مع (التخصيص) الأساسَ الذي تقوم عليه عمليةُ نظم التراكيب (الجمل) بعد تمام (الإسناد) ، فمعاني النحو (الإسناد ، والتخصيص ، والإضافة ، والإتباع) تمثِّلُ حالةَ الصفر في الكلام بعد نشوء الفكرة في ذهنِ المتكلِّمِ التي يريد التعبير عنها ، ومثلما أنَّ الصفر هو نقطة انطلاق الأعداد كذلك أنَّ هذه المعاني هي نقطةُ انطلاقِ الجملِ كافة [١] .

وقد مَثَّلت هذه المعاني النحويةُ مقيداتٍ للتركيبِ الداخلة فيه – معَ اختلافِ طبيعةِ التقييد في كلٍّ منها – إضافة لكونِها علاقات نحوية تربطُ بينَ المعاني النحويةِ الخاصةِ ؛ أي معاني الأبواب النحويةِ المفردةِ كالفاعليةِ والمفعوليةِ ...إلخ ، هذا الربط يجعلُ هذهِ المعاني الخاصةَ صالحةً عندَ تركيبها في جملٍ يحسنُ السكوتُ عليها.[٢] ، وفي هذا قالَ عبد القاهر الجرجاني:((**إنَّ مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه .**))[٣]

ويمكنُ القولُ إنَّ الفكرةَ التي يريدُ المتكلِّمُ التعبيرَ عنها تنشأ أولاً في ذهنِ المتكلِّمِ ؛ إذْ يقومُ الذهنُ بصياغةِ قالبَها الرئيس بوساطةِ (الإسناد) ، ومن ثَمَّ يكمِلُ عمليةَ بناءِ الفكرةِ وربطَ أَجزائها بإجراءِ العمليات الذهنيةِ الأخرى (التخصيص ، والإضافة ، والإتباع) وهذا ما

---

(١) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٢٧ .

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٨ .

(٣) دلائل الاعجاز : ٦٩ .

يطلقُ عليه بالتأليف وهو((**ربط الصور الذهنية المفردة بعضها ببعض وعلى نحو تتحقق معه صلةٌ ونسبةٌ بين هذه الصور**)) [١] .

ويتجه الذهن عندَ نظمِ التركيبِ من العمومِ إلى الخصوصِ ومن الإجمالِ إلى التفصيلِ ، ومن الإطلاقِ إلى التقييدِ والتحديدِ ، ففي قولنا : (قرأَ زيدٌ كتابَ النحو في المكتبة) نجدُ أنَّ فعلَ القراءةِ قد أُسندَ إلى (زيد) والإسنادُ مطلقٌ هنا ، لكنَّه قد قَيَّدَ وحدَّدَ هذا الإطلاق بذكرنا لـ (كتاب) ، مثلما أنَّ في كلمة (النحو) تضييق للإطلاق في (كتاب) ، وعند قولنا: (في المكتبة) يضيقُ المعنى أكثر فأكثر بإضافتهِ إلى المكانِ الذي تَمَّت فيهِ القراءةُ .

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٢ .

المبحث الأوَّل: دَلالةُ الإضَافَة :

- **معنى الإضَافَة :**

تكون الإضَافَة ((**بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنَّها تكون أيضاً بمعنى (مِنْ) أو(في) .**)) [١] ، وهي : ((**نسبةٌ وارتباطٌ بينَ شيئينِ ، على نحو لا تُعبّر معه عن فكرةٍ تامّة ، وإنَّما يُضاف شيءٌ إلى آخر**

ليرتبطا ، ويكونا بمنزلة شيءٍ واحد ، فيكتسبُ الأوَّل من الثاني ماله من صفاتٍ وخصائصَ ، كالتعريفِ والتخصيص)) [٢]

والإسناد والإلصاق هما الأصل فِي الإضَافَة ، لأَنَّ الإضَافَة هي ((**نسبة اسم إِلَى اسم آخر ، وإسناده إِلَيهِ ، نحو : غلامُ هند ، وكتابُ خالدٍ**)) [٣]

والإضَافَة هي معنى نحوي ذهنيٌّ ، أي معنى نحوي آخر من معاني النحو وتُعَدُّ الإضَافَة مقيداً من مقيدات الإسناد ، لكن طبيعة التقييد فيها تختلف عن طبيعة التقييد فِي التخصيص لأَنَّ الإضَافَة نسبة ترتبط بين شيئين جاعلة منهما شيئاً واحداً ، والنسبة فِي نظمِ الجمل تعني انتساب شيء إِلَى شيء يربط بينهما رابطٌ ذهنيٌّ هو (النسبة) . [٤]

- **أنواع الإضَافَة ودلالاتها :**

لقد قَسَّمَ النحاة الإضَافَة على نوعين: معنوية (محضة) ، ولفظية (غير محضة).[٥] وقد أضاف الدكتور كاظم إبراهيم كاظم لهما نوعين آخرين هما : (الإضَافَة المؤكدة) ، (والإضَافَة المنفية) ، وذلك عِندَ استقرائه لكتاب معاني القُرآن للفَرَّاء ، ويرجع السبب فِي ذلك

---

(١) شرح ابن عقيل :٤٣/٣ .

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق :١٧٢ .

(٣) مَعَانِي النحو :٣ / ١٠٢.

(٤) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم :٢٢٥.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل :٣/ ٤٤ .

إلَى توسع رؤية الكوفيين فيما جاز أنْ يضاف إلَيهِ الاسم ، وما جاز فِي المضاف والمضاف إلَيهِ ، والى المعنى الذي تفيده الإضَافَة . [١]

وعلى ذلك فإنَّ أنْواع الإضَافَة عند الفَرَّاء أربعة أنواع على الرغم من أنَّه لم ينصَّ صراحةً على هذه الأنواع ، وإنَّما تُفهم معاني هذه الأنواع من نصوصه ، وهذه الأنواع هي :-

النوع الأوَّل: الإضَافَة المعنوية (المحضة) :

هي إضافة تكونُ فيها علاقة المضاف بالمضاف إلَيهِ خالصةً لمعنى الإضَافَة وفيها يكتسبُ المضاف شيئاً معنوياً من علاقته بالمضاف إلَيهِ [٢] كالتعريف إذا كَانَ المضاف إلَيهِ معرفة مثل : دارُ العلومِ ، أو التخصيص إذا كَانَ المضافُ إلَيهِ نكرةً مثل : دارُ علمٍ ، ومن هنا سميت (معنوية) لأنَّها تفيد أمراً معنوياً هو تعريف المضاف أو تخصيصه [٣]

وقد أَشَار الفَرَّاء إلَى هَذَا النوع من الإضَافَة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ** ﴾[٤] ، إذْ قَالَ: ((**ولو نوَّنت فِي (ذَآئِقَةٌ) ونصبت (ٱلْمَوْتِ) كَانَ صَوَاباً . وأكثر ما تختار العرب التنوينَ والنصب فِي المستقبل . فاذا كَانَ معناه مَاضياً ، لم يكادوا يقولون إلا بالإضَافَة ، فأمَّا المستقبل ، فقولك (أنا صَائمٌ يومَ الخميس) إذا كَانَ خميساً مستقبلاً ، فإنْ أخبرت عن صوم يَوم خميس ماضٍ ، قلت: (أنَا صَائمُ يومِ الخميس) فهذا وجه العمل**))[٥]

إنَّ الفَرَّاء فِي هَذَا النَّص لم يصرِّح بالإضَافَة المحضة ولا بغير المحضة بل أَشَارَ إلَى معنى الإضَافَة (المحضة) المتحصل من دلالة اسم الفاعل إذا كان بمعنى (المضي) ، وأمَّا

---

(١) ينظر: النحو الكوفي مباحث في مَعَانِي القُرآن للفَرَّاء ، د.كاظم إبراهيم كاظم : ٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ٢/ ١١٨ .

(٣) ينظر: المفصل ، الزمخشري:٨٢ ، والمقرب :١/ ٢٠٩ ، وشرح الرضي على الكافية :٢ / ٢٠٨ .

(٤) الأنبياء : ٣٥ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٢٠٢.

المستقبل فلا يحصل إلّا بقرائن مثل التنوين وقرينة دالة على المستقبل نحو: الآن أو غداً ، وعندها تكون إضافة اسم الفاعل إلَى معموله (غير محضة) .

وقد وضَّحَ الدكتور فاضل السامرائيِّ ذلك المعنى بقوله : ((**إضافة اسم الفاعل والمفعول إلَى معمولهما إذا كَانَا دالَّين على الحال أو الاستقبال نحو : (هو ضاربُ خالدٍ الآن أو غداً) و(هو مضروبُ الأبِ الآن أو غداً) ، فإنْ كَانَا للمضيِّ فإضافتهما محضة نحو (هو ضاربُ خالدٍ أَمسِ) .**)) [١]

ويقول الدكتور كاظم إبراهيم كاظم إنَّ الفَرَّاء ((**لم يجتهد فِي تحديد المصطلح حين تعرَّضَ للإضَافَةِ على خلاف ما نقف عليه من موضوعاتٍ نحوية أخرى ، ولذا كَانَ يلجأ إلَى وصف الإضَافَة بأنْ يميز بعضها عن بعضها الآخر بقبح قطع الإضَافَة ، أو جواز ذلك**)) [٢] وللإضَافَةِ المحضة دلالات منها:-

أ.التعريف :

ذكرنا فيما سبق أَنَّ فِي الإضَافَة تقييداً وتحديداً للمضاف ومن ثَمَّ فهو تقييد وتحديد للتركيب الإسنادي نحو التعريف ؛ أي أَنَّك إذا أردت أنْ تشير إلَى شخص ما ، أول ما تُعرِّف به وذلك إذا كَانَ المضاف إلَيهِ معرفة فإنَّ المضاف سيكتسب التعريف من المضاف إلَيهِ بسبب نسبته إلَيهِ وارتباطه به ، وتؤدي إحدى الحالات الآتية [٣] إلَى تعريف المضاف:

١.الإضَافَة إلَى الضمير :

أَشَار الفَرَّاء إلَى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ ﴾ [٤] ، إِذْ قَالَ:((**وقوله: ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ ﴾ كلامُ**

([١]) مَعَانِي النحو :٣ / ١١٢.

([٢]) النحو الكوفي مباحث في مَعَانِي القُرآن للفَرَّاء : ٨ .

([٣]) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم :٢٣٩.

([٤]) الروم : ٢ – ٣ .

العرب (غَلَبْته غَلَبةً) ، فإذا أضَافوا أسْقَطُوا الهاء كما أسْقطوها فِي قوله (وإقام الصَّلاةِ)[١] والكلامُ (إقامة الصَّلاة) .))[٢]

فِي هَذَا النص تحدَّثَ الفَرَّاء عن إسقاط التاء المربوطة (الهاء) عندَ الإضَافَة ، ويفهم من كلامه أيضاً أَنَّ دلالة الإضَافَة إِلَى الضمير فِي **(غَلَبِهِمْ)** قد أفادت التعريف ؛ فالغلبة قبلَ الإضَافَة إِلَى الضمير كانت غير معروفة .

٢.الإضَافَة إِلَى العَلَم :

وقد أَشَار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ** ﴾[٣] ، إِذْ قَالَ: **((ولو رفعت (الصبغة) و(المِلَّة) كَانَ صواباً كما تقول العرب : (جَدُّكَ لا كَدُّكَ) فمن رفعَ أرادَ : (هي مِلَّة إبراهيم) ، هي صبغة الله))**[٤]

يشيرُ نصُّ الفَرَّاء إِلَى أَنَّ الإضَافَة هنا هي إضافة (محضة) وذلك يفهمُ من قياسِهِ بالمضاف إِلَى الضمير ، ويفهمُ من كلامه أيضاً أَنَّ دلالةَ الإضَافَةِ إِلَى العَلَم فِي **(صِبْغَةَ ٱللَّهِ)** قد أفادت التعريف فالصبغة قبلَ الإضَافَةِ إِلَى لفظِ الجلالة (الله) نكرة غير معروفة .

٣.إضافة الظرف :

تفيدُ إضافة الظرف التعريفَ ، وهي إضافة محضة ، إِذْ يضاف الظرف إِلَى الاسم مثلما يضاف إِلَى الجملة ، وحاول الفَرَّاء أنْ يوضح إعراب الظرف أو بناءه ، والسبب فِي

---

(١) النور : ٣٧ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣١٩.

(٣) البقرة : ١٣٨ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١ / ٨٣.

ذلك هو اختلاف إعراب الظرف عندما يضاف إلَى الاسم عن إعرابه عندما يضاف إلَى جملة .

ويبنى الظرف إذا ما أضيف إلَى الجملة نحو ما نقله الفَرَّاء عن أستاذه الكسائي ، إذْ قَالَ:((**زعم الكسائي : أَنَّ العرب تُؤْثر الرفعَ إذا أضافوا اليوم إلَى يفعل ، وتفعلُ، وأفعلُ، ونفعلُ فيقولون : (هَذَا يومُ نفعلُ ذاك ، وأفعل ذاك ، ونفعلُ ذاك) . فاذا قَالَوا : هَذَا يومَ فعلتَ ، فأضافوا (يومَ) إلَى (فعلتُ) أو إلَى (إذْ) آثروا النصب**))[١]

أَمَّا إعراب الظرف فقد بيَّنَه الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ **يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ** ﴾[٢] ، إذْ قَالَ: ((**قَالَ الله :** ﴿ **يَوْمُ ٱلدِّينِ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ** ﴾ **وإنَّما نصبت** ﴿ **يَوْمَ هُمْ** ﴾ **لأَنَّك أضفته إلَى شيئين ، وإذا أضيف اليوم والليلة إلَى اسم له فعل فارتفعا نصبت اليوم ، وإنْ كَانَ فِي موضع خفض أو رفع ، وإذا أضيف إلَى (فَعَل) أو (يَفعَل) أو إذا كَانَ كذلك ورفعه فِي موضع الرفع ، وخفضه فِي موضع الخفض يجوز ، فلو قيل : يومُ هم على النار يفتنون فرفع (يوم) لكَانَ وجهاً ، ولم يقرأ به أحد من القُرَّاء**))[٣] ، والنصب هنا على الظرفية ، لأَنَّ النصب هنا بعدَ إسنادٍ تامٍّ بدلالة قوله ((**وإذا أضيف اليوم والليلة إلَى اسم له فعل فارتفعا نصبت اليوم**)) [٤] .

ويجوز الفَرَّاء إضافة الظرف إلَى الاسم ، إذْ يضاف الظرف إلَى غير الظرف ، ويحذف المضاف إلَيهِ لفظاً ، وينوى فِي المعنى ، وقد أَشَار إلَى ذلك عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ** ﴾[٥] ،إذْ قَالَ: ((**القراءة بالرفع بغير تنوينٍ ؛ لأَنَّهما فِي**

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٣ / ٢٤٥.

(٢) الذاريات : ١٢ – ١٣ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٣ / ٨٣ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) الروم : ٤.

المَعْنى يراد بهما الإضَافَة إِلَى شيءٍ لامحالة . فلمَّا أدَّتا عن مَعْنى ما أُضيفتا إِلَيهِ وسَمُوها بالرفع وهما مخفوضتان ؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط ممَّا أضفتهما إِلَيهِ،...،ترفع إذا جَعَلته غايةً ولم تذكر بعده الذي أضفته إِلَيهِ فَإِنْ نويت أنْ تظهره أو أظهرته قلت: (لله الأمر منْ قبلِ ومن بَعْدِ) : كأَنَّكَ أظهرتَ المخفوض الذي أسْنَدْت إِلَيهِ (قَبْل) و(بعد) .)) [١]

ونصَّ الفَرَّاء على قراءة الرفع من دون تنوين ، وذكر أَنَّ الإضَافَة فيها محققة إِلَى شيء ، وقد نويت فِي المعنى ، ويقصد بالرفع هنا البناء على الضم. وأجاز الكسر فِي قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾على نيَّة إظهار الاسم المجرور فيه ، وهنا تكون الإضَافَة قد نويت فِي اللفظ ، وقد علَّلَ كلّ ما تقدم بأَنَّ (قبل ، بعد) لا يأتيان إلّا مضافين حيثُ لا يكتفى بهما .

ب. التخصيص :

وتفيد الإضَافَة المحضة تقييد التركيب الإسنادي وتحديده نحو التخصيص ؛ وذلك إذا كَانَ المضافُ نكرةً عامَّةً وكَانَ المضافُ إِلَيهِ نكرةً خاصَّةً [٢] ، وبذلك يكتسب المضاف تخصيصاً من المضاف إِلَيهِ ، وقد أَشَار الفَرَّاء إِلَى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[٣] ، إِذْ قَالَ: **((ويجوز فِي الكلام بأيَّة أرضٍ . ومثله ﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ ﴾[٤] يجوز فِي الكلام (فِي أيَّةِ صورةٍ).))**[٥]

نقرأ فِي نصِّ الفَرَّاء أَنَّ الإضَافَة فِي الآية الكريمة قد دلَّت على التخصيص ؛ فالأرض والصورة نكرتان مخصصتان قد أَضافتا تخصيصاً لما أُضيفتا إليهما ، وإنْ كَانَ لم يصرح

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣١٩-٣٢٠.

(٢) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم :٢٣٩.

(٣) لقمان : ٣٤ .

(٤) الانفطار : ٨ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢ / ١٤٣.

بذلك ، ولكن هَذَا يفهم من حديثه عن الإضَافَة الموجودة فِي الآية الكريمة ، وعن قضية تأنيث (أي) وتذكيرها إذا ما أضيفت إِلَى مؤنث . وتُقْسم الإضَافَة المحضة من ناحية المعنى على أربعة أقسام :

القسم الأوَّل :

أنْ تكون بمعنى (فِي) وذلك إذا كَانَ المضاف إِلَيهِ ظرفاً للمضاف ، وقد صرَّح الفَرَّاء بهذا المعنى عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ** ﴾ [١] ، إِذْ قَالَ: ((**ولو قرئت : (ميعادٌ يَوْمٌ). ولو كَانَت فِي الكتاب (يوماً)[٢] بالألف لجاز ، تريد : (ميعادٌ فِي يومٍ) .**)) [٣] يتبيَّنُ من نصِّ الفَرَّاء أَنَّ الإضَافَة هنا على تقدير حرف الجر "فِي".

القسم الثاني :

أنْ تكون الإضَافَة بمعنى "الباء" ، وقد صرَّحَ الفَرَّاء بهذا المعنى عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا** ﴾ [٤] ، إِذْ قَالَ: ((**المكر ليسَ لليل ولا للنهار ، إنَّما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار.**))[٥] ، فالكلام هنا على المجاز .

القسم الثالث:

أنْ تكون بمعنى "من" ، وقد أَشَار الفَرَّاء إلى هذا المعنى عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ** ﴾ [٦]، إِذْ قَالَ:((**يكون**

---

(١) سبأ : ٣٠ .

(٢) وهي قراءة ابن أبي عيلة واليزيدي ، ينظر: البحر المحيط :٧/ ٢٨٢.

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣٦٢.

(٤) سبأ : ٣٣ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣٦٣.

(٦) المائدة : ٧٣ .

مضافاً ، ولا يجوز التنوين، فِي (ثَالِثُ) ، فتنصب (الثلاثة) وكذلك قلت: واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، ألا ترى أَنَّه لا يكون ثانياً لنفسه ، ولا ثالثاً لنفسه.)) [١]

ونصُّ الفَرَّاء يشير إلى عدم جواز التنوين ، لأَنَّ (ثَالِثُ) لا يقصد به أَنَّه الثالث فِي الرتبة ، وإنَّما قصد به واحد من ثلاثة . فالإضَافَة هنا بمعنى "من" .

القسم الرابع :

أنْ تكون الإضَافَة بمعنى (على) وقد أَشَار الفَرَّاء إلى هذا المعنى عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾[٢]، إِذْ قَالَ: **((المَعْنَى: "يا لها حَسْرَةً على العباد" . وقرأ بعضهم (يا حسرةَ العباد) والمعنى في العربيَّة واحد . والله أعلم.))**[٣] هَذَا يعني أَنَّ الإضَافَة قد تضمنت معنى حرف الجر "على" لأَنَّ الفعل "حسر" يتعدى بـ "على" .

ولم يُسَلِّم الدكتور فاضل السامرائي بما استقر عند النحاة من أَنَّ الإضَافَة على تقدير حرف جر ، إِذْ قَالَ: **((والحقُّ فيما نرى أَنَّ الإضَافَة تعبير آخر ليس على تقدير حرف ، فقد يصح تقدير حرف فِي تعبير ، وقد يمتنع تقدير أي حرف فِي تعبير آخر ، وما صحَّ تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر . فهي أعَمُّ من أنْ تكون بمعنى حرف))** [٤]

ويسند الدكتور السامرائي رأيه بأدلة عِدَّةٍ منها أَنَّ بعض التعبيرات يمتنع معها إظهار أو تقدير أي حرف ، كما أَنَّ النحاة قد أقروا بأَنَّ الإضَافَة غير المحضة ليست على تقدير حرف ، وأَنَّ نوعي الإضَافَة لا فرق بينهما من ناحية عدم تقدير حرف ، وأَنَّ إضافة اسم

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١ / ٣١٧.

(٢) يس : ٣٠ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٣٧٥.

(٤) مَعَانِي النحو :٣ / ١٠٢.

التفضيل فِي الغالب لا تفيد معنى حرف ، كذلك إنَّ من أهمَّ أدلّة الدكتور السامرائي على أَنَّ الإضَافَة ليست على تقدير حرف هو أَنَّ هَذَا التقدير يؤدي إِلَى تغير معنى التركيب. [١]

ومن الواضح أَنَّ الدكتور السامرائي لم يترك حجة لمن يخالف هَذَا الرأي ، فالنحاة أنْفسهم قد اختلفوا فِي تقدير (الحرف) ، فقد خالف الفَرَّاء غيره فِي تقدير هَذَا الحرف عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٢] ، السابق الذكر ، إِذْ قدره بـ (الباء) بينما قدره النحاة بـ (فِي)[٣] ، فلو أَنَّ هَذَا الحرف واحد لما اختلف النحاة والمفسرون فِي تقديره . كذلك هو تأويل وتقدير للنص ليس إلّا ، وهو تأويل غايته فهم المراد من الآية الكريمة ، لذلك فإنَّ رأي الدكتور السامرائي يبدو أكثر إقناعاً .

---

(١) ينظر: معاني النحو :٣ / ١٠٢-١٠٦ .

(٢) سبأ : ٣٣ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ٢/ ١١٩ ، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٨ ، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٣.

النوع الثاني: الإضَافَة المؤكدة :

وقد أَشَار الفرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾[١] ، إِذْ قَالَ: ((**الذي يحتظرُ على هشيمه،...،وهو كما قَالَ:﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾** [٢] **والحق هو اليقين ، وكما قَالَ : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ﴾**[٣] **فأضاف الدار إِلَى الآخرة ، وهي الآخرة ، والهشيم : الشجر إذا يبس .))** [٤]

وقد اختلف البصريون والكوفيون فِي مسألة إضافة الاسم إِلَى مرادفه ، ونعته ومؤكده ؛ فالبصريون لا يجوزون ذلك[٥] ، لأَنَّ المضاف يتعرَّف أو يتخصص بالمضاف إِلَيهِ ، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلّا بغيره . والنعت عين المنعوت ، بينما جوَّزَ الكوفيون ذلك بشرط اختلاف اللفظ [٦] وقد مثَّلَ الفَرَّاءُ الكوفيين فِي ذلك ، ونصه السابق خير دليلٍ على ذلك ، وقَالَ فِي موضع آخر إنَّ الشيء يضاف إِلَى نفسه إذا اختلف لفظه ، وعلَّلَ ذلك بقوله إنَّهم يتوهمون أَنَّ الشيئين إذا اختلفا فِي اللفظ كَانَا مختلفين فِي المعنى ، فذكرَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ﴾[٧] :((**أُضِيفت الدار إِلَى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إِلَى نفسه إذا اختلف لفظُه ، كقوله:﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ والحق هو اليقين ، ومثله أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأوَّل ، وليلة الأولى ، ويوم**

---

(١) القمر : ٣١ .

(٢) الواقعة : ٩٥ .

(٣) يوسف : ١٠٩ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٣ / ١٠٨-١٠٩.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٢/ ١١ مسألة (٦١) ، وشرح المفصل :٣/ ٩ .

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٢/ ١٢ مسألة (٦١) ، وهمع الهوامع :٤/ ٢٧٥-٢٧٦ .

(٧) يوسف : ١٠٩ .

الخميس . وجميع الأيَّام تضاف إِلَى أنْفسها لاختلاف لفظها)) [١] ، وقد أجاز أبو عبيدة أيضاً إضافة الصفة إِلَى الموصوف فِي مثل : ﴿ **إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ** ﴾ وصلاة الأولى وصلاة العصر[٢] ، وأَشَار النحاس فِي الآية الكريمة إِلَى أَنَّه قول الكوفيين. [٣]

وكذلك ما ذكره الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ** ﴾[٤] ، إِذْ قَالَ: **((يقول: رزق كل شيء ، يريد ما ينبت ويصلح غذاء لكل شيء . وكذا جاء التفسير ، وهو وجه الكلام . وقد يجوز فِي العربية أنْ تضيف (النبات) إِلَى (كُلِّ شَىْءٍ) وأنْت تريد بكل شيء النبات أيضاً . فيكون مثل قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ واليقين هو الحقّ))** [٥]

وقد تأوَّل البصريون شواهد الكوفيين على أَنَّها من باب حذف المضاف إِلَيهِ وإقامة المضاف مقامه . [٦] ويمكن القول إنَّ رأي الفَرَّاء والكوفيين هو الأرجح ؛ لأَنَّه خالٍ من التكلف بالتأويل ، فالبصريون ربما دفعتهم الرغبة فِي سلامة القياس فِي القواعد إِلَى تكلّف مثل هَذَا التأويل.

وخلاصة القول أنَّ إضافة الشيء إِلَى نفسه أو صفته انفرد بها الكوفيون ، وتوسَّعَ به الفَرَّاءُ ، والسبب فِي عَدِّ هذه الإضَافَة مؤكِّدةً هو أَنّها ليست على تقدير حرف جر ، فالإضَافَة لا تعني تقدير حرف دائماً ؛ فهي هنا لا تتضمنُ معنى حرف جرٍ وفيها يكون المضاف إليه عين المضاف لذلك فهي تفيد التوكيد.

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٥٥-٥٦.

(٢) ينظر: مجاز القُرآن :٢ / ٢٥٣.

(٣) ينظر: إعراب القُرآن ، النحاس :٥ / ٢٦.

(٤) الأنعام : ٩٩ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١ / ٣٤٧.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ١٢ مسألة (٦١) .

النوع الثالث : الإضَافَة غير المحضة (اللفظية) :

وهي إضافة المشتقات إِلَى معمولاتها . [١] والدليل على أَنَّها إضافةٌ غيرُ محضةٍ هي أَنَّها فِي تقدير الانفصال ، وذلك لأَنَّنا نصف بها النكرة ، نحو: (هَذَا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً)[٢] أو هي الإضَافَة التي لا تُكسِبُ التركيبَ الإضافيَّ معنى إلّا تخفيفاً شكلياً وارداً بنزع التنوين أو النون أو (أل) من المضاف ، ومن ثَمَّ حُكِمَ عليها بسمة الإضَافَة اللفظية ، لأَنَّ الاكتساب لا يعدو حدَّ اللفظِ فِي تصور النحاة . [٣]

وقد حُصرت الإضَافَة اللفظية (غير المحضة) فِي الاسم المشتق الدال على الحال والاستقبال ، **((فالإضَافَة اللفظية ما كَانَ المضاف فيها اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، والمضاف إِلَيهِ معمولاً لتلك الصفة))** [٤]

وخلاصة القول أَنَّ هَذَا النوع من الإضَافَة لا يستفيد منه المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، فالمضاف لا يتعرَّف بالمضاف إِلَيهِ وإِنْ كَانَ معرفةً ، وكذلك لا يتخصص به – بمعنى تقليل إبهامه وتقريبه من المعرفة – بل أَنَّ المضاف يبقى نكرةً دائماً مع هَذَا النوع من الإضَافَة ، كما سُمِّيَت بالإضَافَة (اللفظية) لأَنَّها أفادت أمراً لفظياً هو التخفيف .

ويلحظ أَنَّ الفَرَّاء لم يختلف عن غيره من النحاة فِي تصوره للإضَافَةِ غير المحضة (اللفظية) ، فهي عنده تفيد معنى الحال ، أو الاستقبال ، وهذا ما أَشَار إِلَيهِ بقوله: **((وللإضَافَةِ مَعْنى مضيّ منَ الفعل . فاذا رأيتَ الفعْل قد مَضَى فِي المعْنى فآثر الإضَافَة**

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥ ، وشرح الرضي على الكافية :٢/ ٢١٨ ، وشرح ابن عقيل :٣/ ٤٤.

(٢) ينظر: الإيضاح ، أبو علي الفارسي:٢١٢ .

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية :١٦٣ .

(٤) الأصول في النحو :٢/ ٥ ، و ينظر: شرح الرضي على الكافية :٢/ ٢١٨، وشرح ابن عقيل :٣/ ٤٤.

فيه ، تقول أخوك أخَذ حقه ، فتقول هَاهُنَا : أخوكَ آخذُ حَقِّه ، ويقبح أنْ تقول : آخذٌ حقَّه فاذا كَانَ مستقبلاً لم يقع بعدُ قلت: أخوك آخِذٌ حقَّه عن قليلٍ ، وآخذُ حقِّه عن قليلٍ ، ألا ترى أَنَّك لا تقول : هَذَا قاتلٌ حمزةَ مُبغَّضاً ، لأَنَّ معنَاه مَاضٍ فقبح التنوين ؛ لأَنَّه اسم)) [١]

وقد جعلَ الفَرَّاء من دخول الألف واللام على المضاف دليلاً على الإضَافَة غير المحضة ، مشيراً إِلَى ذلك عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ** ﴾[٢] إِذْ قَالَ: **((مرفوعة لأَنَّ (قاصرات) نكرة وإنْ كَانَت مضافة إِلَى معرفة ؛ ألا ترى أَنَّ الألف واللام يَحْسنان فيها كقول الشاعر**[٣]**:**

من القاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ من الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لَأَثَّرَا

(الإتب: المئزِر) فإذا حسُنت الألف واللام فِي مثل هَذَا ثم ألقيتها فالاسم نكرة .)) [٤]

ويرى الدكتور مهدي المخزومي غير ذلك إذْ يقول: **((إنَّ التخفيف ليس غرضاً تُرْتَكبُ الإضَافَة من أجله ، وليس حذف التنوين تخفيفاً ، ولو كَانَ الأمر كذلك لما استعمل الوصف منوناً فِي حالٍ ؛ لأَنَّ كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، ومادام التنوين ثقيلاً ، كما زعموا ، فيجب حذف التنوين منها دائماً ؛ تحقيقاً للتخفيف الذي يتطلبه الاستعمال))** [٥]

فالدكتور المخزومي بَيَّنَ أَنَّ الإضَافَة والتنوين لهما علاقة بالمعنى ، وليست المسألة صوتية فحسب ، أي لغرض التخفيف ، و خاصة في اسم الفاعل ؛ لأَنَّه فعل عند الكوفيين يتضمن الزمن المستمر ، إذْ قال: **((هذه الأوصاف أفعالٌ حقيقيةٌ لها معاني الأفعال ، ولها**

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٤٢٠.

(٢) ص : ٥٢ .

(٣) هو أمرؤ القيس والبيت من البحر الطويل ، ينظر: ديوان امرئ القيس ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم:٦٨ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٤٠٩.

(٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٧٨ .

دلالتها على الزمان ، ولكنَّ الزمان المدلول عليه بها زمانٌ دائمٌ مستمر ؛ فاذا أريد إلَى تخصيص زمان الوصف ؛ أُضيفَ أو نُوِّنَ . فإنْ أُضيف خَلُصَ للزمان الماضي ، وإنْ نُوِّنَ خَلُصَ للمستقبل ، فاذا قلت: (هَذَا كاتبُ الرسالةِ) – بالإضَافَة– كنت قصدت إلَى أنَّ : هَذَا كَتبَ الرسالة ، وإذا قلت: (هَذَا كاتبٌ رسالةً) قصدت إلَى أنَّه: سَيكتُبُ الرسالة ؛ فليست المسألة مسألة تخفيف كما زعموا .)) [١]

النوع الرابع : الإضَافَة المنفية :

ويقصد بها أنْ يسبق الاسم المضاف ما يدل على نفي وقوعه ، وقد أَشَار الفَرَّاء إلَى هَذَا النوع من الإضَافَة بقوله :

((.. ويختارون أيضاً التنوين إذا كَانَ مع الجحد . من ذلكَ قولهم : ما هو بتاركٍ حَقَّه ، وهو غيرُ تاركٍ حَقَّه ، لا يكادون يتركون التنوين . وتركه كثير جَائز وينشدونَ قول أبي الأسود : فألقَيْتُه غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلّا قليلاً [٢]

فمن حذف النون ونصب قَالَ: النيَّة التنوين مع الجحد ، ولكني أسْقطت النون للساكن الذي لقيها وأعملت معناها . ومَنْ خفضَ أضاف)) [٣]

يشير الفَرَّاء في هذا النص إلى أنَّ الوصف المسبوق بنفي عادةً مايكون منوناً إذا عمل في معموله . ولايكاد العرب يذكرون هذا التنوين . وهو هنا يعلل ترك هذا التنوين في الشاهد تعليلاً صوتياً سببه التقاء الساكنين فيما لو بقي التنوين وهما النون الساكنة واللام من لفظ الجلالة (الله) . فعدل عن التنوين كراهة هذا الأمر .

أمَّا مَنْ أضاف معمول الوصف إلى عامله ، فلابدَّ له من جر المعمول .ولا تنوين حينئذٍ كما في قولنا : تاركُ حقِّهِ . ملخص القول إنَّ الفَرَّاء تحدَّثَ فِي نصه هَذَا عن توجيهين

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٢) البيت من البحر المتقارب ، ينظر: ديوانه : ٥٤ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢ / ٢٠٢.

نحويين أحدهما يختار التنوين مع النفي وفيه تكون الإضافة منفيةً ، والآخر يترك التنوين ، وترك التنوين كثير جائز ، ولا يخفى ما لهذين التوجيهين من دلالة مختلفة .

وخلاصة القول أَنَّ الإضَافَة المنفية تختلفُ عن الإضَافَة المحضة إذْ أَنَّ الأخيرة تفيدُ التعريفَ أو التخصيصَ أَمَّا الإضَافَة المنفية فلا . وتختلفُ الإضَافَةُ المنفيةُ عن الإضَافَة غير المحضة إذْ أَنَّ الأخيرة تفيد الإخبار عن شيء قد يتحقق الآن أو غداً أو لا يتحقق ، بينما الإضَافَة المنفية لم تتحقق أصلاً .

المبحثُ الثاني: دَلالَةُ الإتبَاع :

يمكنُ لنا الوقوف على المعنى اللغوي للتابع في أقدم معجمٍ وصلَ إلينا وهو "معجم العين" إذ قَالَ الخليل : ((**التَّابع : التالي ، ومنه التتبّعُ والمتابعة والإتّباع يتبَعه يتلوه،...،والتَّتابُعُ ما بين الأشياء إذا فعل هذا على إثر هذا لا مهلة بينهما كتتابع الأمطارِ والأمورِ واحداً خلفَ آخَرَ**)) [١]

والمعنى الاصطلاحي الشائع للتابع هو ((**المشارك لما قبله في إعرابه**)) [٢] ،((**الحاصل والمتجدد غيرَ خبرٍ**)) [٣] وقد ذكر النحاة أَنَّ عدد هذه التوابع التي تتبع ما قبلها في الإعراب هي ((**خمسة : النعتُ ، والتوكيدُ ، وعطفُ البيان ، والنسقُ ، والبدلُ**)) [٤]

ومما سبق يتضح السبب من وراء اطلاق النحاة عليه تسمية ((التابع)) لأَنَّه يتبع متبوعه في الإعراب ، وفي التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ، بمعنى آخَرَ هو مفتقر إلى غيره . والتوابع بهذا السلوك تفتقر إلى استقلالية في الإعراب كاستقلال العُمَد والفَضْلات وعدم افتقارها لغيرها [٥] ، والذي يجعل التابع تابعاً هو (الإتبَاع) ، والإتباع معنى ذهني ، وقد استعمل هذا المفهوم ابن جني في المحتسب . [٦] وهو معنى نحوي يشتركُ معَ معانٍ نحوية أُخر مثل "الإسنَاد" و"التخصيص" و"الإضافَة" في نظم الجمل وتأليفها ، والإتباع هو تعلّق التابع بالمتبوع ، ووظيفته هي تقييد المعنى العام نحو معنى خاص يهدف إليه المتكلم .

ويتفرع الإتبَاع من الإسنَاد فيكون تقييداً له ، وقد يتفرع الإتبَاع من التخصيص فيكون تقييداً له ، وربَّما يتفرَّع من الإضافَة فيكون قيداً لها ؛ فإنْ تفرَّع من دائرةِ الإسنَاد ، كَانَ مرفوعاً ، وإنْ تفرَّع من دائرةِ التخصيص كَانَ منصوباً ، وإنْ تفرَّع من دائرةِ الإضافَة كَانَ مجروراً .[٧]

---

(١) معجم العين :٢/ ٧٨-٧٩ مادة (تبع)

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٧٧ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢/ ٣٩٢ .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٢٩٩ .

(٥) ينظر: التطبيق النحوي ، د.عبده الراجحي : ٣٧١ .

(٦) المحتسب ، ابن جني : ١/ ٣٧ .

(٧) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم :٢٥٥.

والتبعية كما يصفها الدكتور تمام حسان هي: ((**قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي : النعت والعطف والتوكيد والإبدال وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أُخرَى لفظية ؛ أشهرها قرينة المطابقة ثم أَنَّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية**)) [١]

وترتبط التوابع بوساطة الإتبَاع بالجملة من خلال متبوعها ، على الرغم من اختلاف وظيفته في تلك الجملة . [٢]

وللاتباع دلالات عدة كل منها يقيد المعنى باتجاهٍ معيَّنٍ منها :

أوَّلا: الإتبَاع باتجاه الوصف (النعت):

جاء في لسان العرب : ((**النَّعْتُ من كل شيء : جَيِّدُه ؛ وكل شيء كان بالغاً تقول : هذا نَعْتٌ أي جَيِّدٌ**)) [٣] و"النعت" من اصطلاح الكوفيين ، وربما قَالَ به بعض البصريين ، ويقابله عِنْدَ البصريين "الصفة" و"الوصف" . [٤]

والنعتُ تابعٌ لمنعوته في الإعراب والتذكير والتأنيث والتعريف ، وبينَ الفَرَّاء ذلك عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ **غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** ﴾ [٥] ، إذ قَالَ: ((**بخفض (غَيْرِ) لأَنَّها نعت للذين ، لا لا للهاء والميم من (عَلَيْهِمْ) . وإنَّما جاز أَنْ تكون (غَيْرِ) نعتاً لمعرفة ؛ لأَنَّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام ، وليس بمصمودٍ له**[٦] **ولا الأوَّل أيضاً بمصمودٍ له ، وهي في الكلام بمنزلة قولك : لا أمرُ إلّا بالصادق غيرِ الكاذب ؛ كَأَنَّك تريد بمن يصدق ولا يكذب**)) [٧]

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٤ .

(٢) ينظر: بناء الجملة العربية : ١٧٥ .

(٣) لسان العرب : ٢/ ٩٩ مادة (نعت) .

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة ، د.مهدي المخزومي: ٣٥٩ .

(٥) الفاتحة : ٧ .

(٦) أي: لم يقصد به قوم بأعيانهم ، لأنَّ (الذين) مع كونه معرفة فتعريفه بالصلة ؛ فهو قريب من النكرة لأنَّه عام .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ٧ .

وقد استعمل الفَرَّاء مصطلح "صلة" للدلالة على النعت ، وهذا ما ذكره عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَـــالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ ﴾[١] ، إذ قَالَ: **((وقوله ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ مِن صلة الأولياء))** [٢]

إلّا أَنَّ الصلة – عِنْدَه – لا تكون للعلم . وإنَّما تكون للنكرة أو ما فيه الألف واللام ، إذ قَالَ: **((إنَّما تكون الصلات للنكرات ؛ كقولك : رجل خلقه من تراب .))** [٣]

والنعت أو الصفة **((يقيد المنعوت بذكر صفته ، ولاشك إنَّ ذكر الاسم من غير صفته أعمُّ وأشملُ من ذكرِه مع صفتِه))** [٤] ، أي أَنَّ النعت ما هو إلّا تقييد لمعنى عام وتوجيه هذا المعنى نحو دلالة معينة ، ومن دلالات التقييد بالنعت عندَ الفَرَّاء:

أ.التخصيص :

والتخصيص هو: **((تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات))** [٥] ، فقد يَأتِي الاسم نكرة ودلالة النكرة العموم ، فإنْ نُعِتَ الاسمُ النكرةُ خُصِّصَتْ دلالتُه ومن ثَمَّ قَلَّ الاشتراك المعنوي بينه وبين غيره . وقد أشار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ ﴾[٦] ، إذ قَالَ: **((مرفوع على قولك: فعليه تحرير رقبة . والمؤمنة: المصَلِّية المدرِكة . فإنْ لم يقل رقبة مؤمنة ، أجزأت الصغيرة التي لم تُصلِّ ولم تبلغ))** [٧] يُشِيرُ نصّ الفَرَّاء إلى أَنَّ دلالة **(رَقَبَةٍ)** هي دلالة عامة قد قيدت بالقيد **(مُّؤْمِنَةٍ)** أي أَنَّ دلالة التركيب هي إرادة الرقبة المؤمنة حصراً ، وقد ذكر الفَرَّاء أَنَّه لولا ذكر

---

(١) الممتحنة : ١ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٤٩ .

(٣) المصدر نفسه :١/ ٢١٩ .

(٤) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٢٥٦ .

(٥) شرح الرضي على الكافية :٢/ ٢٨٧ ، وينظر: شرح المفصل : ٣/ ٤٧ ، ومَعَانِي النحو : ٣/ ١٥٧ .

(٦) النساء : ٩٢ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٨٢ .

النعت (مُؤْمِنَةٍ) لاتجه معنى الرقبة إلى العموم الذي يشمل العبد الكبير البالغ والصغير الذي لم يبلغ.

وكذلك ما ذكره الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[1]، إذ قَالَ: ((**رفعت (المصدِّق) ونويتَ أَنْ يكون نعتاً للكتاب لأَنَّه نكرةٌ ، ولو نصبته على أَنْ تجعل (المصدِّق) فعْلاً للكتاب لكَانَ صواباً ،...، وإذا كَانَت النكرة قد وُصِلت بشيءٍ سوى نعتها ثم جاء النَّعت ، فالنَّصْب على الفعل أمكنُ منه إذا كَانَت نكرة غير موصولةٍ ، وذلك لأَنَّ صلة النكرة تَصيرُ كالموقِّتة لها ، ألا تَرى أَنَّك إذا قلت : (مررتُ برجل في دارك ، أو بعبدٍ لك في دارك) ؛ فكَأَنَّك قلت : بعبدك أو بسابِس دابَّتك ، فقس على هذا**))[2] . ونجد الفَرَّاء في نصّه هذا قد جعلَ المعنى معياراً في تحديد وظيفة كلمة (مُصَدِّقٌ) فإذا كَانَ (كِتَٰبٌ) نكرة ؛ كَانَت (مُصَدِّقٌ) نعتاً له ، وإنْ كَانَ (كِتَٰبٌ) نكرة قريبة من المعرفة كَانَت (مُصَدِّقٌ) حالاً منه ، ففي الحالة الأولى وهي كون (كِتَٰبٌ) نكرة فإنَّ (مُصَدِّقٌ) قد جاء قيداً لتخصيص هذه النكرة العامة ، ومن ثم منعها من الاشتراك المعنوي مع غيرها .

ب. التوضيح :

والتوضيح دلالة من دلالات النعت ومعناه ((**رفع الاشتراك الحاصل في المعارف**))[3] ؛ إذْ قد يَأتِي الاسم نكرة مبهمة بحاجة إلى توضيح فيقوم النعت بتوضيح هذه النكرة ، وإزالة الاشتراك المعنوي الحاصل بينهما وبين غيرها ، وأشار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿١٥﴾ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾[4] ، إذ قَالَ : ((**إِنْ شئت جعلته خفضاً**

---

(1) البقرة : ٨٩ .

(2) مَعَانِي القُرآن :١/ ٥٥ .

(3) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٨٨ ، وينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ٣/ ٤٧ ، ومَعَانِي النحو :٣/ ١٥٧ .

(4) آل عمران : ١٥ – ١٦ .

نعتاً للذين اتَّقَوا ، وإنْ شئت استأنفتها فرفعتها إذ كَانَت آية وما هي نعت له آيةٌ قبلها. ومثله قول الله تبارك وتَعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم﴾ [١] **، فلمَّا انقضت الآية قَالَ : ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾** [٢] **.))** [٣] يفهم من نصِّ الفَرَّاء أنَّ دلالة النعت هي توضيح للمنعوت ، فالمتقون **(ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ)** كُثُرٌ وتقواهم تتباين من شخص إلى آخَرَ، والتقوى في هذا التركيب بها حاجة إلى توضيح فهنا جاء النعت **(ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ)** موضحاً هذه التقوى ، وكذلك نلحظ في نصّ الفَرَّاء أعلاه مدى توجيهه النصوص بلحاظ سياق الموقف الكلامي ، فنراه هنا يربط بين هذا الموقف وبين تعيين الوظيفة النحوية للمفردات .

ج. الثناء والمدح:

يقيد النعت المنعوت ، ولكن **((لا يراد به إزالة اشتراك ولا تخصيص نكرة ، بل لمجرد الثناء والمدح))** [٤] وقد أشار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :**﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾** [٥] ، إذ قَالَ: **((فيها الرضا ، والعرب تقول : هذا ليلٌ نائمٌ ، وسرٌّ كاتمٌ ، وماءٌ دافقٌ ، فيجعلونه فاعلاً ، وهو مفعول في الأصل ، وذلك : أَنَّهم يريدون المدح أو الذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ، ولو كَانَ فعلاً مصرَّحاً لم يُقَل ذلك فيه ، لأَنَّه لا يجوز أَنْ تقول للضارب : مضروب ، ولا للمضروب : ضارب ؛ لأَنَّه لا مدح فيه ولا ذم .))** [٦]

نرى أَنَّ الفَرَّاء قد أرجع السبب في هذا التحويل الصرفي في هذه الصفات من بنية اسم المفعول إلى بنية اسم الفاعل إلى تغير دلالة النعت من معنى التخصيص إلى معنى المدح أو الذم . في حين عَدَّها الزمخشري من المجاز ، إذْ قال: **((جعل الفعل لها مجازاً وهو**

---

(١) التوبة : ١١١ .

(٢) التوبة : ١١٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٩٨ .

(٤) شرح المفصل ، ابن يعيش: ١/ ٦٠٢ .

(٥) الحاقة : ٢١ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٨٢ .

لصاحبها))[١] وهذا الأسلوب معروف عند العرب ، ويلحظ أنَّ الفَرَّاء أكثر وصفيةٍ في نظرته للغة مما يدفع الباحث إلى ترجيح رأي الفَرَّاء دون غيره .

د.الذمّ والتحقير:

وهنا يكون المنعوت معلوماً للسامع ، وقد نُعِتَ لا للتخصيص أو التوضيح ؛ وإنَّما نُعِتَ للذم والتحقير .[٢] وقد أشارَ الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى : ﴿ **رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا** ﴾[٣] ، إذ قَالَ: **((خفض (الظَّالِمِ) لأَنَّه نعت للأهل ؛ فلما أعاد الأهل على القرية كَانَ فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها ؛ كما تقول : (مررت بالرجلِ الواسعةِ دارُه) ، وكما تقول: (مررت برجلٍ حَسَنةٍ عينُه) .))**[٤] يرى الفَرَّاء أَنَّ **(الظَّالِمِ)** هنا نعتاً لا يراد به تخصيص أو توضيح المنعوت وإنَّما الغرض منه هو الذم والتحقير لأهل القرية الظالمين .

- **أقسام النعت والدلالة النحوية :**

لابد لنا من الوقوف على أقسام النعت وعلاقاتها بالدلالة النحوية ، إذ يقسم النعت على قسمين رئيسين [٥] ، الأوَّل باعتبار المعنى ، والثاني باعتبار اللفظ .

القسم الأوَّل: النعت باعتبار معناه يقسم على :

أ.النعت الحقيقي :

وهو ما يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي ، ويسمى هذا النعت حقيقياً لأَنَّه بالنسبة للمنعوت صفة حقيقية له من حيث المعنى ومن حيث اللفظ ، فمن حيث المعنى فهو يقيد صفة المتبوع السابق ، أمَّا من حيث اللفظ فهو متطابق مع منعوته من حيث الإعراب وبقية أحوال التطابق وعلامته أَنْ يشتمل على ضمير مستتر أصالة يعود على المنعوت نحو :

---

(١) الكشاف : ٦/ ٢٠٠ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٨٨ ، وشرح المفصل ، ابن يعيش: ٣/ ٧٤ ، ومَعَانِي النحو : ٣/ ١٥٨ .

(٣) النساء : ٧٥ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٧٧ .

(٥) ينظر: النحو الوافي :٣/ ٤٤١ .

(استمعت إلى خطيب بارع) ، أي: هو خطيب بارع . أو تحويلاُ نحو: (استمعت إلى خطيب فصيح اللسان) ، فـ(فصيح) نعت حقيقي ، والفصيح هو اللسان لكن كلمة (فصيح) جاءت نعتاً لـ (خطيب) وهو ليس منعوتاً أصلياً ، لكن هو بمنزلة الأصلي وفي حكمه . [١] وشروط النعت الحقيقي يشير إليها الفَرَّاء ضمناً عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾[٢]، إذْ يقول : ((**يقَالَ: كيف جاز في الكلام : (لآتينك أياماً معدودةً) ولم يبين عددها ؟ وذلك أَنَّهم نَوَوا الأيَّام التي عبدوا فيها العجل ، فقَالَوا : (لن نُعَذَّبَ في النار إلّا تلك الأربعين ليلة التي عبدنا فيها العجل. فلما كَانَ معناها مؤقَّتاً معلوماً عِنْدَهم وصفوه بمعدودة ومعدودات .**)) [٣]

نرى الفَرَّاء في هذا النصّ يشترط التطابق بين الصفة والموصوف ، إذْ وجَّهَ المسألة أولاً بناء على التطابق بالعلامة الإعرابية ، وثانياً بالتطابق من حيث المعنى ، وبذلك يكون النعت هنا نعتاً حقيقياً .

أما إذا كَانَ المنعوت في حكم الأصلي ، فقد وضحه الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾[٤] ، إذ قَالَ: ((**وقَالَ: (فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) فجعل العصوف تابعاً لليوم في إعرابه ، وإنَّما العصُوف للريح . وذلك جائز على جهتين ، إحداهما أنَّ العصُوف وإنْ كَانَ للريح فإنَّ اليوم يوصف به ؛ لأَنَّ الريح فيه تكون ، فجاز أَنْ تقول : (يوم عَاصف) كما تقول: (يوم بارد) و(يوم حارّ)،...،والوجه الآخَرَ أَنْ يريد (في يومٍ عاصِفِ الرِّيحِ) فتحذف الريح لأَنَّها قد ذكرت في أوّل الكلمة**)) [٥]

---

(١) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية :٢٠٠ .

(٢) البقرة : ٨٠ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ٥٠ .

(٤) إبراهيم : ١٨ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٧٣-٧٤ .

فالفَرَّاء هنا يرى أنَّ وجه التطابق في الإعراب عائد إلى أَنَّ المنعوت كَانَ في حكم المنعوت الأصلي ؛ فاقتضى التطابق في العلامة الإعرابية ، وأَنَّ المنعوت الأصلي وإنْ كَانَ ليس اليوم ؛ ولكن هو فيه ؛ فالعصوف للرياح والرياح هي في اليوم .

ب.النعت السببي :

وسُمِّي هذا النعت (سببياً) لأَنَّه لا يكون تابعاً للمنعوت من حيث المعنى ، بل يكون تابعاً إلى الاسم الذي بعده . [١]

وقد عرَّفَهُ الدكتور محمد عيد بشكلٍ دقيقٍ بأَنَّه :**((ما اتجه من حيث المعنى لوصف اسم ظاهر بعده مرفوع واتجه من حيث اللفظ إلى المتبوع السابق عليه ، ووجدت الصلة بين المتبوع المتقدم والموصوف المتأخر بضمير يحمله الاسم اللاحق))** [٢]

ففي مثال سابق نرى أَنَّ الفَرَّاء قد لاحظ العلاقة المعنوية بين النعت السببي وما بعده ، فقَالَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ **رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا** ﴾[٣] : **((خفض (ٱلظَّالِمِ) لأَنَّه نعت للأهل ؛ فلما أعاد الأهل على القرية كَانَ فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها))** [٤] فالظلم في المعنى من أهل القرية ، ليس منها ، لذلك كَانَت العلاقة المعنوية هي الرابطة بين النعت السببي وما بعده ، في حين أَنَّ النعت مرتبط من حيث اللفظ بما قبله.

القسم الثاني: النعت باعتبار لفظه يقسم على :

أ.النعت المفرد :

ويكون هذا النوع من النعت بالاسم المشتق أو المؤول بالمشتق **((والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة**

---

(١) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: ٢٠١ .

(٢) النحو المصفى : ٥٧٦ .

(٣) النساء : ٧٥ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٧٧ .

المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل ، وصيغ المبالغة ؛ مثل ضارب ، ومظلوم ، وشجاع ، وأفضل ، وشكور)) [١]

أما المؤول بالمشتق فمثل (ذي) بمعنى صاحب [٢] ، وأشارَ الفَرَّاء إلى ذلك عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قولـه تَعَـالى :﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾[٣] ، إذ قَالَ: **((فقَالَ: (ذَاتَ) ولم يقل (ذوات) وكلّ صواب .))** [٤]

يشيرُ نصُّ الفَرَّاءِ إلى أَنَّ النعت يجب أَنْ يكون مشتقاً ، وإِنْ جيء به جامداً فلابد أَنْ يؤول بمشتق لأَنَّ الأصل في النعت أَنْ يكون مشتقاً ، ولكن بمجيء النعت مؤولاً بالمشتق يكون قد أُضيف معنى آخر على التركيب منحَهُ دلالةً إضافيَّةً على دلالتِه الأصليَّةِ ، وهذه الدلالةُ هي الدلالةُ على المبالغة أي المبالغة في بهجة هذه الحدائق ، فحدائق ذات بهجة أبلغُ من قولنا حدائق بهيجة .

ولم يحصر الرضي الاسترابادي النعت بالمشتق إذْ أكَّدَ أَنَّه **((لا فرق بين أَنْ يكون مشتقاً أو غيره))** [٥]

وقد أوردَ النحاة أمثلةً كثيرةً على المؤول بالمشتق منه النعت بالمصدر إذْ نعت العرب كثيراً بالمصدر نحو قولهم : (هو رجل عدل) أي عادل . [٦]

وذكر ابن جني بأَنَّ مراد العربيِّ الفصيح الذي استعمل المصدر نعتاً هو إرادة المصدر نفسه لا ما يؤول به ، إذ قَالَ: **((لما كَانَ الغرض في قولهم :(رجلٌ عدلٌ) و(امرأة عدلٌ) هو إرادة المصدر والجنس فجعل الأفراد والتذكير إمارة للمصدر المذكر.))** [٧]

---

(١) شرح ابن عقيل :٣/ ١٩٥ .

(٢) المقتصد في شرح الايضاح : ٢/ ٩٠٦ .

(٣) النمل : ٦٠ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٢٩٧ .

(٥) شرح الرضي على الكافية:٢/ ٢٨٩ .

(٦) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: ٣/ ٥٠ .

(٧) الخصائص :٢/ ٢٠٦ .

وقد أشارَ الفَرَّاء إلى ذلك عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قولـه تَعَالى :﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[١] إذ قَالَ: ((**معناه مكذوب : والعرب تقول : للكذب: مكذوب ، وللضعف : مضعوف،...،فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً .**)) [٢]

وكـذلك مـا ذكـره عِنْـدَ تَفْسِـيرِهِ قولـه تَعَـالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٣] ، إذ قَالَ: ((**القِسط من صفة الموازين وإنْ كَانَ موحَّداً . وهو بمنزلـة قولـك للقوم: (أَنْـتم رِضَـاً وَعَدْل) وكذلكَ الحقّ إذا كَانَ من صفة واحدٍ أو اثنين أو أكثر من ذلك ، كَانَ واحداً.**)) [٤]

فمما سبقَ يَتَّضِحُ أَنَّ الفَرَّاء يرى أَنَّ النعت يجب أَنْ يكون مشتقاً ، وإِنْ جيء بـه جامداً فلابد أَنْ يؤول بمشتق لأَنَّ الأصل في النعت أَنْ يكون مشتقاً .

ب. النعت بالجملة :

الأصل في النعت أَنْ يكون بالاسم المفرد سواء أكَانَ مشتقاً أَم مؤولاً بالمشتق ، ((**لـذلك نعت بـه المعرفـة والنكـرة**)) [٥] ، أما الوصف بالجملة فقد توصف النكرات بها ، ولا توصف المعارف بالجمل ؛ لأَنَّ الجمل تؤول بنكرة ولا تكون النكرة وصفاً للمعرفة [٦] ، وهذا ما أشار إليه الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قولـه تَعَالى : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾[٧] ، إذ قَالَ : ((**يحمل من صلة الحمار ، لأَنَّـه في مذهب نكرة ، فلو جعلت مكَانَ (يحمل) (حاملاً) لقلت : كمثل الحمار حاملاً أسفاراً .**)) [٨]

---

(١) يوسف : ١٨.

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣٨ .

(٣) الأنبياء : ٤٧.

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٢٠٥ .

(٥) الوظائف الدلالية للجملة العربية :٢٠٧ .

(٦) ينظر: مَعَانِي النحو :٣/ ١٦٦ .

(٧) الجمعة : ٥ .

(٨) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٥٥ .

وفي نصّ الفَرَّاء هذا دليل آخَرَ على أَنَّ النعت لا يكون جملة ولا يكون إلّا مفرداً وإنْ وجد فيجب تأويله بالمفرد المشتق ، في حين يرى الزمخشري أَنَّ **(يَحْمِلُ)** في محل نصب على الحال ، أو الجر على الوصف . [١]

ويمكن القول إنَّ ما ذكره الزمخشري يوافق من طرف بعيد ما أشار إليه الفَرَّاء وهو عدم جواز مجيء النعت جملة ، إذْ نجدُ الزمخشري يجعلُها في محلِّ نصبٍ على الحال .
وبلحاظ ماسبق نجدُ أنَّ الفَرَّاء قد وجّه الآية الكريمة بلحاظ السياق اللغوي لكلام العرب ، وهو على حق في توجيهه الذي يبدو وصفياً.

(١) الكشاف : ٦/ ١١١ .

ثانياً : الإتبَاع باتجاه البدل (التكرير أو الترجمة):

يطلقُ الكوفيون على ما يسمى عِنْدَ البصريين (بدلاً) مصطلح (التكرير) ، وقد أُطلقَ للدلالة على ((**التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة**)) [١] ، ومعنى ذلك أَنَّنا إذا قلنا مثلاً (أقبل أخوك محمد) فإنَّ المختص بالحكم هو (محمد) وليس (أخوك) الذي ذكر فقط للتمهيد لذكر محمد [٢] ، وقد أطلق الفَرَّاء هذا المصطلح على (البدل) في مواضع عدة ؛ بلحاظ الشكل والابدال وذلك عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم ﴾[٣] ؛ إذ قَالَ: ((**وقد يجوز أَنْ تجعل (الَّذِينَ) قبلها في موضع توقيت**[٤] **، وتخفض (غَيْرِ) على التكرير: (صراط غيرِ المغضوب عليهم).**)) [٥]

ويلحظ من كلام الفَرَّاء أَنَّ تكرر الكلمة أو ما ينوب عنها في السياق هو السبب في إطلاق مصطلح "التكرير".

وكذلك فقد أطلق الفَرَّاء مصطلح "الترجمة" للدلالة على "البدل" عِنْدَ استشهاده ببيت من الشعر ، إذ قَالَ: ((**قول الشاعر**[٦]):

لِمَيَّة مُوحِشاً طَلَلٌ يلوح كأنه خِلَل

المعنى: لمية طلل موحش ، فصلح رفعه لأَنَّه أُتبِعَ الطلل ، فلمّا قدّم لم يجز أَنْ يتبع (الطلل) وهو قبله . وقد يجوز رفعه على أَنْ تجعله كالاسم يكون (الطَّلَل) ترجمة عنه .)) [٧]

نلحظ في نصِّ الفَرَّاء أَنَّه أراد بـ "الترجمة" ما سمي عِنْدَ البصريين بـ "البدل" ، وقد أطلق هذا المصطلح بلحاظ المعنى . فالبدل والمبدل منه شيء واحد عِنْدَ المتكلِّم والمخاطب يعرف

---

(١) شرح ابن عقيل:٣/ ٢٤٧ .

(٢) ينظر: مَعَانِي النحو :٣/ ١٧٦ .

(٣) الفاتحة : ٧ .

(٤) أي: كونها معرفة معينة .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١/ ٧ .

(٦) البيت من مجزوء الوافر ، وينسب إلى كثير عزة . والخِلَل واحدها خلة – بكسر الخاء وشدة اللام – وهي أغشية الأغماد ، ينظر: ديوانه : ٥٠٦ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٦٧–١٦٨ .

واحداً منهما فقط ، ويريد المتكلِّمُ أَنْ يُبَيِّنَ للمخاطب أَنَّهما شيء واحد ، ولهذا سُمِّي بالترجمة أو التبيين . ((**والتركيب الذي يوجد فيه البدل كَانَ في أصله جملتين فإذا قلت: (مررت بعبد الله زيدٍ) ، فهو موازٍ لقولك: (مررتُ بعبد الله مررت بزيدٍ) ، وقد عدل عن هاتين الجملتين إلى جملة واحدة دفعاً للبس ؛ لأَنَّ المتكلم لو نطق بهما لأدَّى ذلك إلى أَنْ يعرف المخاطب أَنَّهما شيئان أو شخصان والحقيقة أَنَّهما شخص واحد ، ولذلك حذف الأوَّل وبقي الثاني دونَه وكَانَ الكلام مستقيماً .**)) [١]

ونلحظ مما سبق أَنَّ تعدد المصطلح عِنْدَ الفَرَّاء سببه رغبة الفَرَّاء بشرح معناه [٢]. وربما يكون بسبب عدم استقرار المصطلح ودلالته عنده .

وقد انقسم النحاة في مسألة إحلال البدل محل المبدل منه الذي يكون على نيّة الإسقاط فقد رفض المبرد هذه الفكرة إذ قَالَ: ((**والمعنى الصحيح أَنْ البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوصفا على أَنْ يسقط أحدهما إلّا في بدل الغلط ، فإِنَّ المبدلَ منه بمنزلة ما ليس في الكلام**))[٣]

في حين نجد السيرافي يؤمن بفكرة إحلال البدل محل المبدل منه لكن ليس على نية إسقاط المبدل منه وإلغاء فائدته ، إِذْ يقول : ((**وقول النحويين إِنَّ التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكَانَه ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته ، بل على أَنَّ البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت ، إذ لو كَانَ على الإلغاء لكَانَ نحو قولك (زيد رأيت أباه عمراً) في تقدير (زيد رأيت عمراً) وهذا فاسد محال**)) [٤]

وقد ذكر ابن يعيش إِنَّ البدل : ((**هو الذي يعتمد بالحديث ، وإِنَّما يذكر الأوَّل لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين في الافراد**)) [٥]

---

(١) بناء الجملة العربية :١٨٧-١٨٨ .

(٢) ينظر: المدارس النحوية ، د.شوقي ضيف : ٢٠١-٢٠٢ .

(٣) المقتضب : ٤/ ٣٩٩-٤٠٠ .

(٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب :١/ ٧٥ .

(٥) شرح المفصل : ٣/ ٦٦ .

وهذا يعني أَنَّ هناك معنى إضافياً يضاف للمعنى الأصلي عِنْدَ ذكر "البدل" والقصد من ورائه هو تقييد المعنى الأصلي العام وتوجيهه نحو معنى خاص ، وتحقيق فائدة للمخاطب.

- **دلالة البدل :**

المشهور أَنَّ البدل يؤتى به للإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسع [١] ، وقد ذكر ابن جني أَنَّ البدل ((**يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص**)) [٢] ، وللبدل أربعة أقسام عند الفَرَّاء على الرغم من أنَّه لم ينصَّ صراحةً على هذه الأقسام ، وإنَّما تُفهم معانيها من نصوصه ، وهي :-

أ. البدل المطابق (بدل الكل من الكل) :

وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه ، ولهذا يُسَمَّى "البدل المطابق" [٣] ، ((**وفائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين ويؤدي البدل والمبدل منه باجتماعهما معنى لا يؤدى بانفراد أحدهما عن الآخَرَ ، فقد يكون مبهماً يوضحه الثاني**))[٤] وأشارَ الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ **وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠** ﴾[٥] ، إذ قَالَ: ((**إنْ شئت جعلت (هَٰرُونَ أَخِي) مترجماً عن الوزير ، فيكون نصباً بالتكرير.**)) [٦] نرى في نصّ الفَرَّاء وفي القسم الثاني من توجيهه للآية الكريمة أنَّ **(هَٰرُونَ أَخِي)** بدلٌ مطابقٌ للوزير فهو بدل "كل من كل" ، وكانَ للبدل في هذه الآية دورٌ كبيرٌ في تقييد المعنى وتوجيهه باتجاه الإيضاح ، فالمخاطب لا يعرف مَنْ الوزير وهو يريد معرفة ذلك أو بيانه .

---

(١) ينظر: أسرار العربية : ٢٦٤ .

(٢) اللمع في العربية :١٤٤ .

(٣) ينظر: النحو المصفى : ٦٢٦ – ٦٢٧.

(٤) ينظر: مَعَانِي النحو :٣/ ١٧٧ .

(٥) طه : ٢٩ – ٣٠ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :٢/ ١٧٨ .

وقد يكون الثاني مبيناً حقيقة الأوَّل[١] ، وهذا ما ذكره الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾[٢]، إذ قَالَ: ((**كَانَ جسداً مجوّفاً. وجاء في التفسير أنَّه خارَ مرة واحدة**)) [٣] يشير نصّ الفَرَّاء إلى أنَّ العجل ليس عجلاً حقيقياً بلْ هو جسد مجوف له خوار ، وهذه هي حقيقته ، ولو ذكرت البدل أو المبدل منه على إنفراد لم يتضح الأمر كما وضَّحَهُ اجتماعهما ، ومن ثَمَّ فقد كَانَت وظيفة البدل هنا تبيين المعنى .

ب.بدل بعض من كل :

وهو أَنْ يكون البدل جزءاً من المبدل منه [٤] ، بمعنى آخر هو أنْ تبدل بعض الشيء من جميعه ، كقولك (ضربت زيداً وجهه) ؛ أبدل (الوجه) من (زيد) ، وهذا ما أشار إليه الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾[٥] ، إذ قَالَ: ((**جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة ؛ ألا ترى أَنَّك تقول : (مررت برجل شديد القلب) ، إلّا أَنَّه وقع معها قوله: (ذي الطول) ، وهو معرفة فأجرين مجراه . وقد يكون خفضها على التكرير فيكون المعرفة والنكرة سواء . ومثله قوله :﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾**[٦] **، فهذا على التكرير؛ لأَنَّ (فَعَّالٌ) نكرة محضة**)) [٧]

وقد يعترض معترض على ذكر هذا المثال بالقول: إنَّ الصفات الإلهية هي عين الذات الإلهية وهذه الذات المقدسة غير قابلة للتجزئة فالله لا يتجزأ – سبحانه وتَعَالى عما يصفون– فكيف يكون هنا بدلَ بعضٍ من كل ؟

---

(١) ينظر: مَعَانِي النحو :٣/ ١٧٧ .

(٢) الأعراف : ١٤٨ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ٣٩٣ .

(٤) ينظر: النحو المصفى : ٦٢٧.

(٥) غافر : ٣ .

(٦) البروج : ١٤-١٦ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٥ .

والجواب يكون بأَنَّ المبدل (الكل) هنا ليس ذات الله المقدسة ، بل هو مجمل صفات هذه الذات المقدسة ، فالبدل هو ذكر صفة واحدة وهي (شديد العقاب) دون ذكر الصفات الأخرى – والله أعلم – .

ج. بدل الاشتمال :

وهو ما دلَّ على معنى في متبوعه [١]، وسُمِّي بـ "بدل الاشتمال" لأَنَّ المبدل فيه يشتمل على البدل من حيث كونه دالاً عليه مستدعياً له ، بحيث تبقى النفس عِنْدَ ذكر الأوَّل مشوقة إلى ذكر الثاني . [٢] ، وهذا ما بيَّنه الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝٤ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ۝٥ ﴾[٣]، إذ قَالَ: ((**وقوله عزَّ وجل : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ) قتلتهم النار ، ولو قرئت : (النارُ ذاتُ الوَقُودِ) ، بالرفع كان صواباً ، وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَميّ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ ﴾[٤] رفع الشركاء بإعادة الفعل : زيَّنه لهم شركاؤهم . كذلك قوله : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ) قتلتهم النار ذات الوقود . ومن خفض : (النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ) – وهي في قراءة العوام – جعل (النار) هي (الأُخدود) إذ كَانَت النار فيها ، كأنَّه قَالَ: قتل أصحاب النار ذات الوقود**)) [٥]

يتبيَّنُ من توجيه الفَرَّاء الآية الكريمة فائدة البدل ودلالته فيها ؛ فقد أزال البدل هنا إبهاماً حاصلاً وهو ماذا كَانَ في الأخدود وأَدَّى إلى قتل هؤلاء ؟

فكَانَ المعنى المضاف على المعنى الأصلي هو أَنَّ الأخدود قد اشتمل على نار ذات وقود وهذا ما هو إلّا تقييد لمعنى عام بدلالة خاصة .

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٢٨ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٨٤-٣٨٥ .

(٣) البروج : ٤ – ٥ .

(٤) الأنعام : ١٣٧ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٢٥٣ .

ثالثاً : الإتبَاع باتجاه النسق "العطف" :

ذكر الفَرَّاء هذا المعنى في عدة مناسبات من دون أنْ ينصَّ على اصطلاحه "العطف" و بل عدل إلى مصطلح "النسق" مثلما ورد في تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ [١] ، إذ قَالَ: **((وقوله:(أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) واو مضمرة . المعنى (أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون) ، فاستثقلوا نسقاً على نسق ، ولو قيل لكَانَ جائزاً ؛ كما تقول في الكلام: (أتيتني والياً) ، أو(وأنا معزول)، وإنْ قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمر للواو.))** [٢]

ويلحظ أَنَّ اصطلاح "النسق" قد استقر عِنْدَ الكوفيين حتى اشتهروا به ، فاستعملوا المنسوق وحروف النسق ، قال السيوطي: **((وعِنْدَ الكوفيين وهو المتداول نسقاً))** [٣]

ويُعلِّلُ الدكتور عبده الراجحي تسمية "العطف" بـ "النسق" فيقول: **((لأَنَّه ينسق الكلام بعضه على بعض ، بحيث يأخذ المعطوف نسق المعطوف عليه في أحكام معينة .))** [٤]

وكذلك استعمل الفَرَّاء مصطلحاً آخَرَ للدلالة على العطف وهو مصطلح "المردود"، إذْ ذكره عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ **أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾[٥] ، إذ قَالَ: **((وقوله : (وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا) مردودات على قوله : (مُصَدِّقًا).))**[٦]

---

(١) الأعراف : ٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ٣٧٢ .

(٣) همع الهوامع :٢/ ١٢٨ .

(٤) التطبيق النحوي ، عبده الراجحي:٣٩٤ .

(٥) آل عمران : ٣٩ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :١: ٢١٣ .

وقد حُدَّ "النسق" أو "العطف" بأَنَّه : ((**حملُ الاسمِ على الاسمِ ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك .**)) [١]

ويشترط الفَرَّاء أَنْ يعطف الفعل على الفعل ، وهذا ما أشار إليه عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾ ﴾ [٢]، إذ قَـــــالَ: ((**ولم يُضَم إلى قوله: (فَلَا ٱقْتَحَمَ) كلام آخَرَ فيه (لا) ؛ لأَنَّ العرب لا تكاد تفرد (لا) في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخَرَ ، كما قَالَ عزَّ وجلَّ :﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾** [٣] **و﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾**[٤] **، وهو مما كَانَ في آخره معناه . فاكتفى بواحدة من أُخرى . ألا ترى أَنَّه فَسَّرَ اقتحام العقبة بشيئين فقَالَ: (فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ) ثم كَانَ (مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟) ففسرها بثلاثة أشياء ، فكأنَّه كَانَ في أول الكلام ، فلا فعل ذا ولا ذا ولاذا .**)) [٥]

ويشترط الفَرَّاء أَنْ يعطف الاسم على اسم مثله ، مثلما يعطف الفعل على الفعل ، وهذا ما أشار إليه بقوله: ((**وقد قرأ العوام : (فَكُّ رقبةٍ أو إطعامٌ) ، وقرأ الحسن البصري : (فكَّ رقبةً) وكذلك علي بن أبي طالب،...،قرأها: (فَكَّ رقبةً أو أطعمَ)** [٦] **وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية ؛ لأَنَّ "الإطعام" اسم ، وينبغي أَنْ يُردَّ على الاسم اسم مثله . فلو قيل : ثم إِنْ كَانَ**

---

(١) المقرب ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق: د.أحمد عبد الستار الجواري و د.عبد الله الجبوري:٢٥١ ، وينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور:٢٢٣ ، وأسرار النحو : ابن كمال باشا ، تحقيق: د.أحمد حسن حامد : ١٥٩ .

(٢) البلد : ١١ – ١٧ .

(٣) القيامة : ٣١ .

(٤) يونس : ٦٢ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٢٦٤–٢٦٥ .

(٦) وبها قرأ ابن كثير وابو عمرو ، والكسائي أيضاً . ينظر: البحر المحيط :٨/ ٤٧١ ، والنشر في القراءات :٢/ ٤٠١ .

أشكلُ للإطعام ، والفك ، فاخترنا (فَكَّ رقبةً) لِقَولِهِ: (ثم كَانَ)[١] ، والوجه الآخر تضمر فيه (أَنْ) وتلقى ..)) [٢]

وبحسب نصّ الفَرَّاء هذا ينبغي أَنْ يكون العطف عطف اسم على اسم مثله ، مثلما يجب عطف الفعل على فعل مثله ، ولذلك اختار قراءة (فَكَّ رقبةً) ، لأَنَّ بعدها : (ثُمَّ كَانَ) فلما عطف بـ(كَانَ) وهي فعل ماضٍ وجبَ أَنْ يكون (فكَّ) فعلاً ماضياً ليعطف على فعل ماضٍ . ولكنه في الوقت ذاته أجاز القراءة الأخرى ؛ وهي قراءة العوام ، ولكن على تقدير (أَنْ) المصدرية فيكون التقدير (العقبة أَنْ فَكَّ رقبة أو أَنْ اطعم) .

فالنسق إذن يَرِدُّ (يعطفُ) الاسم على الاسم والفعل على الفعل والماضي على الماضي وهكذا وإِنْ حدث وجاء غير ذلك فلا بد من تأويله تأويلاً يوافق القاعدة .

ولابدَّ من الإشارة إلى أَنَّ العطف يختلف عن سائر التوابع ، إذ لا نجده ينشأ دون وساطة حرف من حروف العطف ، كذلك فإِنَّ العطف يختلف عن بقية التوابع إذْ إنَّ المعطوف لا يزيل الابهام عن المعطوف عليه . [٣]

- **دلالة حروف العطف :**

أما الحروف الموضوعة للعطف فهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم . [٤] ، وقد بيَّنَ الفَرَّاء الدلالة النحوية للعطف بقسم من هذه الحروف وعلى النحو الآتي:

أ. دلالة العطف بـ (الواو) :

الواو حرف ((**من الحروف الهوامل : لأَنَّها تدخل على الاسم والفعل جميعاً ، ولا تختص بأحدهما ؛ فاقتضى ذلك ألّا تعمل شيئاً ، لأَنَّها ليست بالعمل في الاسم أحقُّ منها بالعمل في الفعل .))** [٥]

---

(١) البلد : ١٧ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٢٦٥ .

(٣) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية : ٢٤٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ، ود.محمد بدوي المختون : ٣/ ٣٤٣ .

(٥) مَعَانِي الحروف ، الرماني ، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم : ٣٧.

ويعطف بـ (الواو) للدلالة على ((**مطلق الجمع** [١] ، **فتعطف الشيء على مصاحبه ، نحو :** ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٢] **وعلى سابقه ، نحو** ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [٣] ، **وعلى لاحقه ، نحو :** ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [٤].)) [٥]

نلحظ المعنى الأوَّل للعطف بالواو عِنْدَ الفَرَّاء عندَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٧ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨ ﴾ [٦]، إذ قَالَ: ((**تنصبها بالردِّ على خَلَق . وإنْ شئت جعلته منصوباً على إضمار (سخَّرَ) : فيكون في جواز إضماره مثل قوله :** ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ [٧] ، **مَنْ نصب** [٨] **في البقرة نصب (الغشاوة) بإضمار (وجعل) .))** [٩] . يفهم من نصّ الفَرَّاء هذا إلى أَنَّ دلالة الواو في الآية الكريمة هي مطلق الجمع وليس الترتيب حسب الأسبقية.

أمَّا المعنى الثاني للعطف بالواو فنجده عِنْدَ الفَرَّاء في تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ﴾ [١٠]، إذ قَالَ: ((**وقوله (ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ) زاد ريْعُها**

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٣٨٢ .

(٢) العنكبوت : ١٥ .

(٣) الحديد : ٢٦ .

(٤) الشورى : ٣ .

(٥) مغني اللبيب : ١/ ٤٦٣ .

(٦) النحل : ٥ – ٨ .

(٧) البقرة : ٧ .

(٨) هو المفضل الضبي كما في البحر المحيط : ١/ ٤٩ .

(٩) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٩٧ .

(١٠) فصلت : ٣٩ .

، **وربَت ، أي: أَنَّها تنتفخ ، ثم تصدَّع عن النبات**)) [١] . يفهم من نصُّ الفَرَّاء يشير إلى أَنَّ دلالة الواو في الآية الكريمة أفادت الترتيب الزمني ، فالعطف كَانَ على السابق .

ونجد المعنى الثالث للعطف بالواو عِنْدَ تفسير الفَرَّاء قوله تَعَالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ ﴾[٢]، إذ قَالَ: ((**جائز في العربيّة أَنْ تقول : (لَمَّا وُلِدَ لك وأدركت مدرك الرجال عققت وفعلت) ، والإدراك قبل الولادة ، ويقَالَ: إنَّ الأشد ها هنا هو الأربعون .**)) [٣] . الفَرَّاء في هذا النص إلى دلالة العطف بالواو ، ، أي: عطف السابق على اللاحق وهو من دلالات العطف بالواو ؛ إذ عطف (بلوغ الأربعين) وهو السابق على (بلوغ الأشد) وهو اللاحق ، فالأشد يكون بعد الأربعين .

ب.دلالة العطف بـ (الفاء) :

معنى العطف بالفاء هو أنْ ((**تضم الشيء إلى الشيء كما فَعلتْ (الواوُ) غير أَنَّها تجعل ذلك متسقاً بعضُه في إثْر بعض ، وذلك قولك : (مررتُ بعمرٍو فزيدٍ فخالدٍ).**)) [٤] ، والفاء من الحروف العوامل وهي عاطفة مرتبة تدلُّ على أَنَّ الثاني بعدَ الأوَّل بلا مهلة.[٥] ، بمعنى آخَرَ إنَّها: وللفاء دلالات ثلاث [٦] هي:

١ .الترتيب :

والمقصود بالترتيب ((**إنَّ المعطوف بها يكون لاحقاً لما قبلها**)) [٧] ، إذ إنَّها تدلُّ ((**على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه**)) [٨] وقد أشار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ

---

(١) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ١٨ .

(٢) الأحقاف : ١٥ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٥٢ .

(٤) الكتاب : ٤/ ٢١٧ .

(٥) ينظر: مَعَانِي الحروف ، الرماني : ١٧ .

(٦) ينظر مغني اللبيب : ١/ ٢١٣-٢١٦ .

(٧) مَعَانِي النحو : ٣/ ٢٠١ .

(٨) شرح ابن عقيل:١/ ٢٠٩ .

قوله تَعَالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ ﴾ [١] ، إذ قَـالَ:((**قولـــه تبارك وتَعَالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ) . يعني : المدثر بثيابه لينامَ . وقوله عز وجل (قُمۡ فَأَنذِرۡ) يريد : قم فصلّ ، ومُر بالصلاة . وقوله تبارك وتَعَالى: (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ).يقول: لا تكن غادراً فتدنس ثيابك ، فإنَّ الغادر دنِس الثياب ، ويقَال: وثيابك فطهر ، وعملك فأصلح .**)) [٢] فالفَرَّاء في هذا النص بيَّنَ أَنَّ دلالة العطف بالفاء هي الترتيب ، إذْ وجَّهَ الآيات الكريمات وفقاً لسياق الحال.

٢.التعقيب :

وهو دلالة يوحي بها العطف بـ(الفاء) معناها ((**أَنَّ رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيراً .**)) [٣]

وقد أشار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغۡتَ فَٱنصَبۡ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرۡغَب ۝٨ ﴾ [٤]، إذ قَالَ: ((**إذا فرغت من صلاتك ، فانصب إلى ربك في الدعاء وارغب**)) [٥] اعتمد الفَرَّاء في توجيهه للآية الكريمة على سياق الحال ومن ثَمَّ حدَّدَ دلالة العطف بالفاء وهي التعقيب ، فمعنى كلام الفَرَّاء أَنَّه بعد الفراغ من الصلاة يعقبها مباشرة الشروع بالدعاء .

٣.السببية :

ومن دلالات العطف بالفاء أَنَّها قد تفيد الدلالة على السبب [٦] ، إذْ نجدُ الفَرَّاء يشير إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ﴾ [٧]، إذ يقول: ((**معناه – والله أعلم– فضَرَب فانفجرت ، فعُرِف بقوله : (فَٱنفَجَرَتۡ)**

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٢٠٠ .

(٣) حاشية الخضري : ٣/ ١٣٧ .

(٤) الشرح : ٧ – ٨ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٢٧٥ .

(٦) ينظر: مَعَانِي النحو : ٣/ ٢٠١ .

(٧) البقرة : ٦٠ .

(فَانفَجَرَتْ) أَنَّه قد ضَرَب ، فاكتفى بالجواب ؛ لأَنَّه قد أدّى عن المعنى ، فكذلك قوله :﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ ۖ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾[١]، ومثله في الكلام أَنْ تقول: (أنا الذي أمرتك بالتجارة فاكتسبت الأموال)، فالمعنى : فتَجرت فاكتسبت .)) [٢]

بيَّنَ نصّ الفَرَّاء أَنَّ دلالة العطف بالفاء هنا قد أفادت السبب ؛ إذ إنَّ الفَرَّاء يرى الجملة قبل الفاء إِنْشائيةً وإنَّها معطوف عليها بالتاء على جملة خبرية ؛ فأولها بلحاظ وظيفة الفاء في هذا التركيب وهي عطف جملة على جملة ؛ إحداهما سبب والأخرى نتيجة . والملاحظ أيضاً أَنَّ الفاء السببية تغلب في عطف الجمل بعضها على بعض . [٣]

ج.دلالة العطف بـ (ثمَّ) :

تعتبر "ثم" **((من الحروف العوامل ، ومعناها العطف ، وهي تدل على التراخي والمهلة ، وذلك نحو قولك : (قام زيد ثم عمرو) . والمعنى أَنَّ عمراً قامَ بعدَ زيدٍ وبينهما مهلة .))** [٤]

[٤] وقد أشار الفَرَّاء إلى دلالة العطف بـ (ثم) عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[٥]، إذ قَالَ: **((يقول القائل : كيفَ قَالَ (خَلَقَكُمْ) لبني آدم . ثم قَالَ:(ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) والزوج مخلوق قبل الوَلد ؟ ففي ذلكَ وجهان من العربيّة أحدهما: أنَّ العرب إذا أخبرت عن رَجل بفعلين رَدُّوا الآخر بِثمَّ إذا كَانَ هو الآخر في المعنى وربّما جَعَلوا (ثمَّ) فيما معناه التقديم وَيَجْعَلون (ثم) من خبر المتكلِّم . من ذلكَ أَنْ تقول : (قد بلغني ما صنعت يَومك هذا ، ثم ما صَنعت أمس أعجبُ) فهذا نَسَق من خبر المتكلّم .))** [٦]

---

(١) الشعراء : ٦٣ .

(٢) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٤٠-٤١ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ١٦٣ ، وحاشية الخضري : ٣/ ١٤٥ .

(٤) مَعَانِي الحروف ، الرماني : ١١٩ .

(٥) الزمر : ٦ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ٢/ ٤١٤-٤١٥ .

في نصّ الفَرَّاء هذا شرحٌ وافٍ للعطف بـ "ثم" ودلالته التي فيها بعض التراخي ، وتمثيل الفَرَّاء في النص أعلاه يدل على أَنَّ العطف بـ "ثم" ليس فيه ترتيب أو تعاقب ؛ وإنَّما فيه فعل قد تلاه فعل آخَرَ أو سبقه ، وهذا فيه دلالة واضحة على وجود المهلة الزمنية بين الفعلين .

د.دلالة العطف بـ (أو) :

وهي من الحروف العوامل التي يعطف بها ما بعدها على ما قبلها . [١]، والأصل فيها أنْ تكون لأحد شيئين [٢] ، أمَّا معناها فيكون بحسب السياق الذي ترد فيه ، فإذا كَانَ خبراً كَانَت للشك ، أو الإبهام ، أو التفصيل ، وإذا كَانَ طلباً كَانَت للتخيير أو الإبَاحَة. [٣]

- **دلالات العطف بـ "أو" هي[٤] :**

١.الشك :

ويدل العطف بـ " أو" على الشك إذا كَانَ المتكلم شاكاً في الأمر ، ويشير الفَرَّاء إلى هذه الدلالة بقوله : ((.. **فإنْ قلت : إنَّ (أو) في المعنى بمنزلة (إمَّا وأَمَّا) فهل يجوز أَنْ يقول : (يا زيد أَنْ تقوم أو تقعد ؟) قلت: لا يجوز ذلك ، لأَنَّ أول الاسمين في (أو) يكون خبراً يجوز السكوت عليه ، ثم تستدرِك الشكّ في الاسم الآخِر ، فتُمضي الكلام على الخبر ، ألا ترى أَنَّك تقول: (قامَ أخوك) وتسكت ، وإنْ بدا لك قلت : أو أبوك ، فأدخلت الشكّ ، والاسم الأوَّل مكتفٍ يصلح السكوت عليه .**)) [٥]

كَانَ كلام الفَرَّاء هذا في معرض توجيهه لـ "اما" ويلحظ أنَّ توجيهه هذا مبنيٌ على السياق الذي ترد فيه "أو" ؛ فالدلالة الناتجة عن العطف بـ" أو" هنا هي إفادة الشك .

---

(١) ينظر: مَعَانِي الحروف : ٥٢ .

(٢) ينظر: مَعَانِي النحو : ٣/ ٢٠١ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك : ١/ ٤٧٩ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب :٦٧-٧٣.

(٥) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٣٨٩.

٢ .الإبهام :

وتنتج دلالة الابهام من العطف بـ" أو" : إذا كَانَ المتكلم عالماً بالأمر ولكن أراد ابهامه على السامع نحو قولنا: (كلمت محمداً أو سعيداً) جواباً للسؤال : (أسعيداً كلمت ام محمداً؟).[١]

وقد أشار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٢]، إذ قَالَ: ((**والمعنى في قوله : (وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ) ، إنّا لَضالونَ أو مهتدونَ ، وإنَّكم أيضاً لضالون أو مهتدون ، وهو يعلمُ أَنَّ رَسُوله المهتدي وأَنَّ غيره الضَّال: الضالون .**)) [٣]

يشير نصّ الفَرَّاء إلى أَنَّ من دلالات العطف بـ" أو" هي الإبهام على السامع لسبب ما، وقد توصَّلَ الفَرَّاء إلى هذه الدلالة بلحاظ سياق الموقف الكلامي ، فهو بوصفه مسلماً يؤمنُ ويعتقدُ بأَنَّ رسول الله "صلى الله عليه وآله وسلم" هو المهتدي وغيره هو الضَّال ، ولذلك فإنَّ دلالة "أو" هنا ليست للتخيير ؛ وإنَّما هي للإبهام على السامع .

٣ .التخيير :

وتنتج دلالة التخيير من العطف بـ" أو" عِنْدَما تقع بعد طلب . [٤] ، ونجد الفَرَّاء يشير إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾[٥]، إذ قَالَ: ((**والعدل: ما عادل الشيء من غير جنسه ، والعِدل : المِثْل . وذلك أَنْ أَنْ تقول: (عِنْدَي عِدْل غلامك وعِدْل شاتك) إذا كَانَ غلاماً يعدل غلاماً أو شاة تعدل شاةً . فإذا أردت قيمته من غير جنسه نصبت العين .**)) [٦] وبتوضيح الفَرَّاء لدلالة (عَدل) و(عِدل)

---

(١) ينظر: مَعَانِي النحو : ٣/ ٢١٧ .

(٢) سبأ : ٢٤ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٣٦٢ .

(٤) ينظر: مَعَانِي النحو : ٣/ ٢١٨ .

(٥) المائدة : ٩٥ .

(٦) مَعَانِي القُرآن : ١/ ٣٢٠ .

أشار ضمناً إلى دلالة "أو" على التخيير بين ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ ، و﴿عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ ، أي: إنَّ المخطئ عليه كفارة وهي أمَّا (هدياً) أو (صياماً) ، وليس عليه الجمع بينهما .

٤.الإبَاحَة والجمع المطلق :

والإبَاحَة : ((**هي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع**)) [١] ، والفرق بين دلالة "أو" على التخيير ودلالتها على الإبَاحَة ، هو أنَّ في التخيير لا يباح الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، أمَّا عِنْدَ دلالتها على الإبَاحَة فإنَّ الجمع بين الأشياء مباح . [٢]

والإبَاحَة تعني العموم في الفعل أو في الامتناع والنهي عن الفعل ، فقد جاء في المغني: ((**وإذا دخلت "لا" الناهية ؛ امتنع فعل الجميع نحو:** ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٣]**، إذ المعنى لا تطع أحدهما فأيّهما فعله فهو أحدهما**)) [٤]

ونجد الفَرَّاء يشير إلى هذه الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالى :﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ، إذ قَالَ: ((**"أو" هاهنا بمنزلة (لا) ، وأو في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى (لا) فهذا من ذلك . وقد يكون في العربية :(لا تطيعنَّ منهم من أثم أو كفر). فيكون المعنى في (أو) قريباً من معنى (الواو) . كقولك للرجل : (لأعطينك سَألت ، أو سكتَّ ، معناه: (لأعطينك على كل حال) .**)) [٥]

يريد لا تطع آثماً ولا كافراً ، فالعطف بـ " أو" هنا أفاد دلالة الواو التي هي مطلق الجمع ، وهذا المعنى اكتسبته " أو" من سياق التركيب وسياق الحال ؛ لأَنَّ الطاعة يجب أنْ تكون لله سبحانه وتعالى فقط ، ويجب عدم إطاعة الآثم والكافر .

---

(١) مغني اللبيب : ٦٨ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٥٣ .

(٣) الإنسان : ٢٤ .

(٤) مغني اللبيب : ٦٨ .

(٥) مَعَانِي القُرآن : ٣/ ٢١٩ – ٢٢٠ .

الفصل السابع

دلالة الأساليب النحوية

تمهيد

المبحث الأول : دلالة الأساليب الخبرية

المبحث الثاني : دلالة الأساليب الإنشائية

توطئة :

تُستمدُّ الدلالةُ النحويَّة من إقامة علاقات نحويّة بينَ الألفاظ في الجمل على وفق قوانين اللغة [١] ؛ ذلك أنَّ اللغة ليست إلاّ ((**مجموعة من القوانين الوضعيّة سواء أكانت على مستوى المفردات (الألفاظ) أم على مستوى التركيب (الجملة) .**)) [٢] ، ولكلٍّ من هذه المفردات وظيفةٌ نحويّةٌ تتحدّدُ بانضمامها إلى غيرها من الألفاظ في نظامٍ تركيبيٍّ معيّنٍ ، وجَّهَهُ عبد القاهر الجرجاني بأنَّ ((**تَتوخَّى في كلامٍ هو لإثبات معنًى ، أنْ يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنِّياً ، فَتُدْخِل عليه الحروف الموضوعةُ لذلك ، أو تريد في فعلين أنْ تجعل أحدَهُما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بَعْدَ اسم من الأسماء التي ضُمِّنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس**))[٣] ، أي أنَّ هذه الألفاظ أو الأدوات إذا دخلت على التراكيب أو الجمل غيَّرتْ معناها الأصليّ .

ويرى المحدثون أنَّ الأداة هي التي تحدِّدُ أسلوبَ الجملةِ [٤] فهذه الحروف أو الأدوات تعبِّرُ عن المعنى العام الذي يسيطرُ على فكرِ المتكلِّم عندَ نشوءِ فكرةٍ ما وقُبيلَ نطقه بالجملة ، ومن ثَمَّ فهي التي تحدِّدُ أسلوبَ الجملة بكونِه نفياً أو استفهاماً أو شرطاً ...الخ ، وباختلاف هذه الأساليب يعبِّرُ المتكلِّم عمَّا يدور في ذهنه من أفكار. [٥]

ومن الجدير بالذكر أنَّ الأساليب النحويَّة لا تقتصر في نشأتها على معاني الأدوات ، بل قد ينشأ الأسلوب بفعل تصدر صيغة معنى الأمر كإحدى صيغ الأمر ، مما يؤدي إلى هيمنة معنى الأمر على التركيب ، ويُسمَّى حينئذٍ أسلوب الأمر .

ولابدَّ لنا من التعرف على المعنيين اللغوي والاصطلاحي للأسلوب ؛ فمعناه اللغوي هو: الاستقامة والامتداد ، ويقالُ لسطرِ النخيلِ : أسلوب ، وهو أيضاً الطريق والوجه

---

(١) الدلالة اللغويّة عند العرب ، د.عبد الكريم مجاهد: ١٩٤ .

(٢) مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ .. قراءة في ضوء الأسلوبية ، د.نصر حامد أبو زيد . مجلة فصول: مج٥:ع١. ١٩٨٤ م .

(٣) دلائل الإعجاز : ٥٥ .

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٧.

(٥) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم :٢٧٢.

والمذهب والفنّ. وسلكتُ أسلوب فلان: طريقته ، وقولهم : أخذ فلان في أساليب من القول يعني: أفانين منه[١] .

ويكادُ يقتربُ في الاصطلاحِ من معناه اللغويّ ؛ إذْ هو يدلُّ على الطريقةِ والمذهبِ ووجوه القول وفنونه المتنوّعة ، وينصبُّ **((على الطريقة الخاصّة في ترتيب المعاني وما تحويه هذه الطريقة من إمكانات نحويّة تُميِّز ضرباً عن ضرب ، وأسلوباً عن أسلوب))**[٢]

وقد عُرِفَ (الأسلوب) في الدراسات اللغويّة لدى القدماء بوجهٍ خاصّ في مباحث الإعجاز القُرآنيّ التي استدعت من الذين تعرّضوا له أنْ يتوقّفوا عندَ مدلولِ هذه اللفظة في بحوثهم الخاصّة في بيانِ أسلوب القُرآن وتمييزه من غيره من أساليبِ العربِ ، متّخذين ذلك وسيلة في إثبات الإعجاز[٣] ، فمن هؤلاء ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) الّذي قال في حديثه عن فضلِ القُرآن : **((إنَّما يَعرفُ فضلَ القُرآن من كَثُر نظرُه ، واتّسع علمه ، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب .))**[٤] ؛ نلحظُ أنَّه ربطَ بينَ الأسلوبِ وطرائق أداءِ المعنى أو طرائقِ القولِ بحيث يكونُ لكلِّ مقامٍ مقال .

أمّا الأسلوب لدى المحدثين ، فقد عرضَ له غيرُ واحد منهم ، فقد عرَّفَهُ بييرجيرو بأنَّه **((طريقةٌ للتعبير عن الفكر بوساطة اللغة.))** [٥] وهناك من خصّصَ كتاباً سمّاهُ (الأسلوب) ، حاولَ الوقوف فيه عندَ ماهيّته وتعريفاته وأنواعه وأدواته ، مدلاً على معنيينِ للأسلوب ، أوّلهما: أنَّه الفنّ الأدبيّ الّذي يتّخذه الأديب وسيلةً من وسائلِ التأثير وتوفير الإمتاع للمتلقّي . والآخر : أنَّه طريقة التعبير[٦].

---

(١) ينظر: أساس البلاغة: ١/ ٤٦٨ مادة (سلب) ، ولسان العرب :١/ ٤٧١-٤٧٣ مادة (سلب).

(٢) البلاغة والأسلوبيّة ، د. محمّد عبد المطّلب:٢٦ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١٣ .

(٤) تأويل مشكل القُرآن ، ابن قتيبة ، تحقيق: أحمد صقر:١٢ .

(٥) الأسلوبية ، بييرجيرو ، ترجمة : د.منذر عياشي : ١٠ .

(٦) ينظر: الاسلوب ، أحمد الشايب :٤٠-٤٤ .

وقد أطلق البلاغيّون والباحثون المحدثون في علمي النحو والبلاغة على المعاني الّتي يخرجُ إليها المعنى الأصليّ من ألفاظ الأمر والاستفهام والنداء وغير ذلكَ من المعاني بـ(الأساليب) ، فقالوا : أسلوب الطلب ، أو أسلوب النداء ، أو أسلوب النهي أو الأمر، وغيرها ، في حين أنَّ القدماءَ لم يستعملوا هذا المصطلحَ للتعبيرِ عن تلكَ المعاني ، إنَّما عبّروا عنها بمصطلح آخر، هو(معاني الكلام).[١]

وهذا هو المعنى الّذي يفهم اليوم عند إطلاق لفظة (أسلوب) على معنى من المعاني الناتجة من تركيبٍ معيَّنٍ في مقامٍ معَيَّنٍ . والذي يحدد الأسلوب هو السياق ، أو بتعبير أدق: مناسبة القول ، لأنَّ التركيب الإسنادي أو ((**الجملة خاضعة لمناسبات القول ، وللعلاقة بين المتكلِّم والمخاطب ، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلّا إذا روعيت تلك المناسبات ، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار ، ولن يكون الكلام مفيداً ، ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول**))[٢]

ولسعةِ هذهِ المعاني لا تتحدّد دلالتها إلاّ بمعرفة السياق الذي وردت فيه داخلَ التركيبِ ، ومن غير دلالتها المعجميّة في أصلِ الوضعِ ؛ إذْ إنَّ للسياق أثراً كبيراً ومهماً في الوقوف على دلالة التركيب ، وهذا ما دفع "فيرث" إلى أن يرصد دوراً كبيراً في نظريته (سياق الحال) للعلاقة بين شخصية المخاطب ، وشخصية المتكلِّم ، وما يحيط بالكلام من علاقات وملابسات غير لغوية لها صلة مباشرة بالحدث الكلامي ؛ كوجودهما بين جماعات وعلاقتهما بها ، وأثَّر النص الكلامي في المشتركين بالخطاب. [٣]

وبحسب ذلك فإنَّ الأسلوب نتاج دخول أداة معيَّنةٍ على تركيبٍ معيَّنٍ في سياقٍ معيَّنٍ وما ينتجُ عن هذا الدخول من دلالةٍ سيكونُ محوراً لفصلنا هذا .

---

(١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحويَّة ، د.كريم حسين ناصح: ٣٥٣ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٢٥ .

(٣) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، د.محمود السعران: ٣٣٩ .

المبحث الأَول: دَلالةُ الأساليب الخبريَّةِ:

الخبر في اللغة هو النبأ ، والخبر: علمك بالشيء ، تقول : ليس لي بهِ خبرٌ، والخبير العالم بالأمر[١]

أمَّا في الاصطلاح فهو الكلامُ الّذي يحتملُ الصدقَ والكذبَ لذاته[٢] ، وبالطبع يخرجُ من هذا التعريف الأخبار الواردة في كتابِ اللهِ – سبحانه وتَعَالى– والأحاديث الشريفة والحقائق العلميّة والبديهيّات الّتي لا يشكّ فيها ، ولا تحتمل الكذب مع أنّها إخبار عن شيء . وقَد اختلف البلاغيّون في مفهوم الخبر من حيثُ انحصارِه في الصدقِ والكذبِ ، فرأى أغلبهم أنّه ينحصرُ فيهما ، وأنّ المراد بالخبر الصادق الكلام الّذي يطابق حكمه الواقع الخارجيّ . أمّا الكاذب ، فهو عدم مطابقة الكلام لوقع الحال[٣] .

أمَّا المحدثون فعرفوا الخبر بأنَّه ((**كل كلام يدخله التصديق والتكذيب أي أنَّ النسبة الكلامية المفهومة من النص حين تطابق ما في الخارج يكون الخبر صدقاً والمخبر به صادقاً ، أو غير مطابقة له فيكون الخبر كذباً والمخبر به كاذباً** .)) [٤] ، أي أنَّ صفة الصدق أو الكذب تلحقُ بالخبرِ وفقاً لمدى مطابقته الواقع ، بمعنى أدقّ عند تطابق النسبة الكلامية (التي تعرف من اللفظ) مع النسبة الخارجية للكلام (التي تعرف من الخارج) [٥] ، وحسب فهم المخاطب ، إذْ إنَّ لحال المخاطب أثراً كبيراً في تصديق الخبر أو تكذيبه ، وأكثر ما يكون ذلك في الأخبار المتعلقة بالاعتقاد . وقد ذكر بعض المحدثين بأنَّ الخبر ((**لا يتوقف تحققه ووجوده على قول المتكلم**))[٦] ، ومن الأساليبِ الخبريَّةِ:

---

(١) ينظر: معجم العين ، مادة (خبر) : ٤: ٢٥٨ .

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة : ١٥٥ ، ومفتاح العلوم : ١٦٤ .

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٦٢ .

(٤) بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني ، د.توفيق الفيل:١٤ .

(٥) ينظر: البلاغة العربية تأصيل وتجديد: ١١ .

(٦) البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني ، د.فضل حسن عباس: ١٠٠ .

أَولاً : أُسلُوب الشَّرْط :

أُسلُوبُ الشَّرْطِ منَ الأساليبِ اللغويَّةِ المشهورةِ في كتبِ اللغةِ ، درسَهُ اللغويونَ العربُ من نحويين وبلاغيين ، وأشاروا إلى دلالاتهِ المتنوعةِ ، وقسّموه على جازمٍ وغير جازمٍ ، ويعني في لسانِ العربِ ((**إلزامُ الشيء والتزامُه في البيعِ ، ونحوه ، والجمع شُروط**))[١] وذكرَ ابنُ يعيش في شرحِه للمفصَّل أنَّ الشَّرْط بمعنى ((**العلامة والأمارة فكان وجودُ الشَّرْط علامةً لوجودِ جوابِه**))[٢] .

أمَّا عندَ النحويين فقَد تعددت المصطلحات التي تعاورته ؛ فمن النحاة من استعمل مصطلح "الجزاء" و"المجازاة" ، إلى غير ذَلِكَ من المصطلحات ؛ فقَد استعمل سيبويه مصطلح "الجزاء" [٣] ، أمَّا المبرد فقَد استعمل مصطلح "المجازاة" وحروفها ؛ إذْ قَالَ: ((**هذا باب المجازاة وحروفها وهي تدخل للشَّرْط ومعنى الشَّرْط وقوع الشيء لوقوع غيره**))[٤] وقَد استعمل ابن هشام مصطلح "الشَّرْط" [٥] ، ويرتبط المعنى الاصطلاحي للشَّرْط عِنْدَ الفَرَّاء بمعنى التعليق إذْ أشَارَ إلى ضرورة تعلّق أداة الشَّرْط بالشَّرْط وجوابه ، فانَصرف إلى الكشف عمّا يمكن أنْ تتعلق به الأداة "إذَا" – مثلاً– بما بعدها أَو قبلها ، فذكرَ عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ **وَإِذَارَأَيْتَهُمْتُعْجِبُكَأَجْسَامُهُمْ** ﴾[٦] : ((**من العرب من يجزم بإذا ، فيقول: (إذَا تقمْ أقمْ)،...، وقَالَ آخر**[٧] :

واسْتغْنِ ما أَغْنَاكَ ربُّك بالغِنَى وإذا تُصِبْك خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

---

(١) لسان العرب : ٧/ ٣٢٩ مادة (شرط).

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش :٧ / ٤١.

(٣) ينظر: الكتاب:٣/ ٥٦ .

(٤) المقتضب :٢/ ٤٥ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب : ١٣٢ .

(٦) المنافقون : ٤ .

(٧) البيت من البحر الكامل وقائله: عبد قيس بن خفاف البرجمي ، ينظر: المفضليات : ٣٨٥.

وأكثر الكلام فيها الرفع ؛ لأنها تكون في مذهب الصفة ، ألا ترى أنَّك تقول : الرُّطب إذَا اشتدَّ الحر ، تريد في ذَلِكَ الوقت . فلما كانت في موضع صفة كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها ، أَو بعد الذي يليها ، كذلك قَالَ الشاعر:

وإذَا تكون شديدةٌ أُدْعَى لها وإذَا يحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ[١] **))** [٢]

والفَرَّاء في توجيهه هذهِ النصوص قد اعتمد المعنى الذي دفعه إلى تجويز تَعلُّق "إذَا" بما قبلها أَو بما بعدها.

وخلاصة القول في هذا التوجيه أنَّ فكرة التعلّق هي الفكرة الأساسية في التركيب الشرطيِّ مثلما هي فكرة "النهي" الفكرة الأساسية في أُسلُوب النهي.

يُلحظُ أنَّ سيبويه قَد سبق الفَرَّاء إلى هذا المعنى ، إذْ قَالَ: **((وإنَّما انجزمَ هذا الجوابُ ، كما انجزمَ جواب (إنْ تَأتني) بـ(إنْ تأتِني) لأَنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأَوَّل غيرَ مستغنٍ عنه إذَا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ (إنْ تَأْتني) غيرُ مستغنِية عن (آتِكَ) .))** [٣] فقد بيَّن سيبويه في نصه هذا أنَّ الجزاء ينجزم لأنه معلّق بالأَول غير مستغنٍ عنه .

ويمكن القول : إنَّ الشَّرْط معنى عام يهيمن على الفكرة المراد إيصالها إلى المخاطب عِنْدَ نشوئها في ذهن المتكلم ، فيعبر المتكلم عن هذا المعنى بأُسلُوب خاص من أساليب نظم الجمل . [٤]

إنَّ أسلوب الشرط نتج عن استعمال أداة الشَّرْط بعدَ تمام الإسناد وما ينتجُ عن هذا الاستعمال من دلالةٍ أو معنى هو في الواقع يُعَدُّ تقييداً لهذا الاسناد بحسبِ معنى كلِّ أداةٍ ، فكلِّ أداةِ شرطٍ تقيّد فعلَ الجزاءِ باتجاهٍ معيَّنٍ وحسب معناها في السياق ، قالَ القزويني: **((وأمَّا**

---

(١) البيت من البحر الكامل ، ولم ينسبه الفَرَّاء لقائله ، ولفظه في (عيون الأخبار) :

(وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ شديدةٌ أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنـدَبُ) ، ونسبه الهَرَوي في الأُزْهيَّة لابن أحمر الكناني.

ينظر:عيون الاخبار، ابن قتيبة: ١٩/٣، وكتاب الأُزْهيَّة في علم الحروف ، تحقيق:عبد المعين الملّوحي: ١٨٥ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٥٨ .

(٣) الكتاب:٣ / ٩٣ – ٩٤ .

(٤) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣٥١ .

تقييده بالشَّرط : فلاعتبارات لا تعرف إلّا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل)) [١] ويقصد بالاعتبارات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى في الماضي كـ(لو) ، أو في المستقبل كـ (أمَّا) .

- **دلالة أدوات الشَّرْط :**

١. "إِنْ" :

تكون "إنْ" أداة شَرْط جازمة [٢] ، وقَد عدّها الخليل أم الباب أَو (أم حروف الجزاء) يقول سيبويه: **((زعمَ الخليلُ أنَّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء))** [٣] ، وقَد أشَار الفَرَّاء إلى دلالة "إنْ" الشرطية على الاستقبال أَو المضي ، وذلك عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى:﴿**بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [٤] ، إِذْ قَالَ: **((موضع (أنْ) جزاء ، وكان الكسائي يقول في (أنْ): هي في موضع خفض ، وإنَّما هي جزاءٌ . إِذَا كَانَ الجزاء لم يقع عليه شيءٌ قبله وكان ينوى بها الاستقبال كسرتَ (إنْ) وجزمتَ بها فقلت: (أكرمك إنْ تأتني) . فإن كانت ماضيةً قلتَ: أكرمك أنْ تأتِنِي.))** [٥]

يشير نص الفَرَّاء هذا إلى أنَّ (أنْ) الشرطية إِذَا لم تكن معمولَ عاملٍ متقَدمٍ ، وقُصِدَ بها المستقبل ، كُسِرَتْ همزتُها ، وجُزِمَ بها الفعل الذي يأتي بعدها ، ويجوز فتحُ همزة (إنْ) إذا دلَّ الفعل بعدها على الزمان الماضي لفظاً أو معنى . ومما سبق نجد أنَّ (إنْ) الشرطية

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة :٢ / ١١٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٢٦-٢٧ .

(٣) الكتاب:٣ / ٦٣ .

(٤) البقرة : ٩٠ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١/ ٥٨ .

تستعمل غالباً فيما ليس بمحققٍ ، أو نادرَ الوقوعِ [١] وبذلك تكون قيداً للإسناد . أمَّا القزويني فيرى أنَّ (إنْ) لا تكون شَرطيةً إلَّا للمستقبل [٢].

ويمكن القول إنَّ رأي الفَرَّاء هو الأرجح ؛ إذْ يدعمه ما ذكره من الواقع اللغوي وما سمعه من الكسائي .

٢. إمَّا :

أداة مركَّبة من (إنْ) و(إما) الشرطيتان أدغمتا لغرض التوكيد [٣] ؛ فصارت (إمَّا) أداة واحدةً. وكان الفَرَّاء قَد أشَار إلى ذَلِكَ عِنْدَ تفسره قوله تَعَالى :﴿ **قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[٤] ، إذْ قَالَ: ((.. وربما **أعادتِ العربُ الحرفين ومعناهما واحد،...،ومنه :(فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) . أجيبا بجواب واحد . وهما جزاءان.**)) [٥]

يشير نص الفَرَّاء إلى سنة من سنن العرب في كلامها هي إدغام (إنْ) و(إما) فتصبح أداة واحدةً هي الأداة (إمَّا) ومن ثَمَّ يكون جواب شرطها واحداً .

٣. أَمَّا:

بفتح الهمزة ، وتشديد الميم هي أداة شَرْط غير جازمة [٦] ، وقَد نصَّ الفَرَّاء على أنَّ (أَمَّا) مختصة بالأسماء ؛ ذَلِكَ عِنْدَ كلامه عن (هل) ، إذْ قَالَ: ((**لأنَّ ((هل) تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً ، وكذلك (ما) ، و(أَمَّا) ، تقول : (ما هو بذاهبٌ أحدٌ ، أَمَّا هو فذاهبٌ**

---

(١) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها ، د.فضل حسن عباس : ٣٤٠ .

(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة :٢ / ١١٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٦٥ ، وهمع الهوامع :٢ / ٦٣.

(٤) البقرة : ٣٨ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٣٠ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب : ٦١ .

زيد) ، لقبح أَمَّا ذاهبٌ فزيد)) [١] ، وقَد عدَّ سيبويه (أَمَّا) بمنزلة (مهما) وأَوجب دخول الفاء في جوابها ، إِذْ قَالَ: **((وَمَّا (أَمَّا) ففيها معنى الجزاء ، كأنَّه يقول : (عبدُ الله مَهْما يكُنْ من أمره فمنطلقٌ) ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبداً))** [٢]

٤. إِذَا :

الغالب في (إِذَا) أنْ تكون ظرفاً للمستقبل متضمنةٌ معنى الشَّرْط وتختصُّ بالدخول على الجملِ الفعليَّةِ [٣] ، وتستعمل (إِذَا) لتعليق حدثين يتوقع حدوثهما في المستقبل فهي تخرج عن الظرفية لتؤدي وظيفة التعليق بين الشَّرْط وجوابه **((غير منظور إليها ظرفاً خافضاً لشرطه منصوباً بجوابه فذلك ما لا يتطلبه الكلام ، وكل ما يريد المتكلم إلى التعبير عنه بإذا أنْ يعلق شيئاً على شيء .))** [٤]

وقَد أشَار الفَرَّاء إلى استعمال (إِذَا) كأداة شَرْط غير جازمة ، إِذْ قَالَ: **((وأكثر الكلام فيها الرفع))** [٥] فأراد الفَرَّاءُ بالرفع هنا أنَّ (إِذَا) غير جازمة ، وأنَّها توصل بالفعل المضارع المرفوع . ولم يشترط اتصالها بالفعل المضارع للدلالة على معنى الاستقبال بل قَد تتصل بالفعل الماضي بشرط أنْ تتعلَّقَ بكلامٍ يفيدُ معنى الشَّرْط وهذا ما ذهب إليه عِنْدَ تفسيره قوله تَعَـــالى : ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [٦] ، إِذْ قَالَ:**((كَانَ ينبغي في العربية أنْ يقَالَ: وقَالَوا لإخوانهم إِذْ ضربوا في الأرض ، لأنَّه ماضٍ ؛ كما تقول : ضربتك إِذْ قمت ، ولا تقول : ضربتك إِذَا قمت . وذلك**

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١/ ٥٢ .

(٢) الكتاب:٤ / ٢٣٥ .

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة :٢ / ١١٧ ، ومغني اللبيب : ٩٦ .

(٤) ينظر: في النحو العربي ، نقَد وتوجيه : ٢٩١ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٥٨ .

(٦) آل عمران : ١٥٦ .

جائز ، والذي في كتاب الله عربي حسن ؛ لأنَّ القول ، وإنْ كَانَ ماضياً في اللفظ ، فهو في معنى الاستقبال ؛ لأنَّ (الذين) يُذهبُ بها إلى معنى الجزاء .)) [١]

يريد الفَرَّاء أنَّه لَوْ أُجرِي الكلام على أساليب العرب الشائعة فإنَّ استعمال (إذا) أنفع في هذا الموضع من (إذْ) لأنَّها ماضٍ لكنَّ معناه الاستقبال بدلالة سياق النص والقرائن المتضافرة في النص ، من نحو (الذين) التي أفادت معنى الجزاء ، ومع ذلك أنَّ استعمال القرآن لـ (إذا) هو كذلك من أساليب العرب الحسنة .

وقَد أشَار الفَرَّاء إلى دلالة أخرى لـ(إذَا) وهي دلالة الاستمرار والسلامة ، وفقاً لسياق الحال والقرائن ، إذْ قَالَ: **((وتقول : (ما هلك امرؤ عرف قَدره) ، فلو أدخلت في هذا (إذَا) ، كانت أجود من (إذْ) ؛ لأنَّك لم تخبر بذلك عن واحد ، فيكونَ بـ (إذَا) ، وإنَّما جعلته كالدأب ، فجرى الماضي والمستقبل . ومن ذَلِكَ أنْ يقول الرجل للرجل : (كنتَ صابراً إذَا ضربتك) ؛ لأنَّ المعنى : كنتَ كلَّما ضُرِبتَ تصبر ، فإذَا قلت : (كنت صابراً إذْ ضُرِبت) فإنما أخبرت عن صبره في ضربٍ واحد .))** [٢]

ويلحظ على (إذَا) أنَّها تستعمل دائماً في كتاب الله لما هو محقق الوقوع لذلك تدخل على الماضي . [٣] وبذلك تكون قيداً للجملة .

٥. لَوْ:

وهي أداة شَرْط للماضي مع القطع بانتفاء الشَرط[٤] تستعمل للربط والتعليق في الجملة الشرطية [٥] ، وقَد أشَار الفَرَّاء إلى ذلك عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى:﴿ **وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ** ﴾[٦]، إذْ قَالَ: **((كقوله: وان**

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٤٣ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٤٤ .

(٣) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها : ٣٤٠ .

(٤) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة :٢/ ١٢٥ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب : ٢٤٩ .

(٦) البقرة : ٢٢١ .

أعجبتكم ، و(لَوْ) و(إنْ) متقارِبان في المعنى . ولذلك جاز ان يجازَى (لَوْ) بجواب (إنْ) ، و(إنْ) بجواب (لَوْ) في قوله :﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾[١].))[٢] صرَّح الفَرَّاء في هذا النص بجواز أنْ تتضمن (لَوْ) معنى الشَّرْط وأنْ تجاب بما تجاب به (إنْ) ، فهو يجد أنَّهما متقاربتان في المعنى ، وقد توصَّلَ الفَرَّاءُ إلى وجه الشبه بينهما ومن ثَمَّ وضعَ قاعدةً نحويةً اعتماداً على السياق .

٦. لولا:

أداة شَرْط غير جازمة [٣] ، ذكر الفَرَّاء أنَّها أدل على معنى الشَّرْط حين توصل بالاسم المرفوع ، وأن جوابها يكون باللام، أي أنَّها تستعمل للربط والتعليق في الجملة الشرطية. وقَد نص الفَرَّاء على هذه الدلالة عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ **فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾[٤] ، إذْ قَالَ: **((معنى (فلولا) فهلَّا . ويكون معناها على معنى لولا ؛ كأنك قلت: (لولا عبد الله لضربتك). فإذَا رأيت بعدها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بمعنى (لولا) التي جوابها اللام ؛ وإذَا لم تر بعدها اسماً فهي استفهام ، كقوله :﴿ وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾[٥] ، وكقوله :﴿ **فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٨٧﴾** ﴾[٦] ، وكذلك (لوما) فيها ما في (لولا) : الاستفهام والخبر))** [٧]

---

(١) الروم : ٥١ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٤٣ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢٤٩ .

(٤) الأنعام : ٤٣ .

(٥) المنافقون : ١٠ .

(٦) الواقعة: ٨٦-٨٧ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ٣٣٤-٣٣٥ .

يتضح من نص الفَرَّاء جواز مجيء (لولا) و(لوما) بمعنى (هلا) ، فإنَّهما يفيدان الاستفهام ، وفرقهما عن معنى الشَّرْط بأنَّهما يوصلان بالفعل ، لأنَّهما يفيدان معنى الشَّرْط إذَا جاء اسمٌ بعدهما وأنْ يكون جوابهما باللام.

وذهب الزمخشري إلى أنَّ معنى الشرط في الآية الكريمة هو ((**نفي التضرع ؛ كأنَّه قيل: فلم يتضرعوا إذْ جاءهم بأسنا ، ولكنه جاء بـ(لولا) ليفيد أنَّه لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم ، وقسوة قلوبهم**)) [١]

٧. مَنْ:

وهي اسم مبهم يفيد أكثر من معنى ، منها معنى الشَّرْط [٢] و(مَنْ) كناية عن العاقل وتؤدي وظيفة الربط والتعليق في الجملة الشرطية ، وقَد صرح الفَرَّاء بهذه الدلالة عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ **قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴾ [٣] إذْ قَالَ: ((..(مَنْ) **في معنى جزاء وموضعها رفع بالهاء التي عادت . وجواب الجزاء الفاء في قوله:(فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ) ويكون قوله (جَزَٰٓؤُهُۥ) الثانية مرتفعة بالمعنى المحمَّل في الجزاء وجوابه.**)) [٤] ، الضمير للصواع ومعنى الكلام : جزاء سرقته أخذ مّنْ وجدَ في رحله ، وإلى ذَلِكَ ذهب الزمخشري [٥]

٨. ما:

وهي اسم مبهم أيضاً يفيد أكثر من معنى ، من ضمنها معنى الشَّرْط [٦] و(ما) كناية عن غير العاقل تؤدي وظيفة الربط والتعليق في الجملة الشرطية ، وقَد صرح الفَرَّاء بدلالة (ما) هذه عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ **فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ**

---

(١) الكشاف : ٢/ ٣٤٦ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٢٩٢ .

(٣) يوسف: ٧٥ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٥١ – ٥٢ .

(٥) الكشاف : ٢: ٣٤٦ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب : ٢٩٢ .

لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[١] ، إذْ قَالَ: **((وقَد يكون (ما جئتم به السِحرَ) تجعل (ٱلسِّحْرُ) منصوباً ؛ كما تقول : (ما جئت به الباطلَ والزور). ثم تجعل (ما) في معنى جزاء و(جِئتم) في موضع جزمٍ إذَا نصبت ، وتضمر الفاء في قوله (إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ) فيكون جواباً للجزاء. والجزاء لابد له ان يجاب بجزم مثله أَو بالفاء))** [٢]

يوجِّهُ الفَرَّاءُ الشرطَ في الآية الكريمة بأنْ حدَّدَ الشرط وهو **(مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ)** أي أنَّ (ما) وما دخلت عليه مثلَّت الشرط ، أمَّا جوابه فهو قوله **(إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ)** ، وتماشياً مع القواعد النحوية للشرط ؛ إذْ لابد أنْ يكون جواب الشرط مجزوماً أو مقترناً بالفاء ؛ لذلك نجد الفَرَّاء يقدر هذه الفاء ، وبهذا يكون توجيه الفَرَّاء كانَ بلحاظ السياق اللغوي وسياق الحال .

أمَّا الزمخشري فيرى أنَّ (ما) في الآية الكريمة هي أسم موصول تقع مبتدأً و**(ٱلسِّحْرُ)** خبرها أي: الذي جئتم به هو السحر. [٣]

٩. ما اقترن من أسماء الاستفهام بما نحو: أَينَما ، متى ما ، أَيَّما ، حيثما ، كيفَما ، مهما :

ذكر الفَرَّاء أنَّ أسماء الاستفهام إذَا اقترنت بـ (ما) دلَّت على معنى الشَّرْط ، وإلّا فهي تفيد الاستفهام ، إذْ قَالَ: **((إذَا رأيت حروف الاستفهام قَد وُصِلت بـ (ما) ، مثل قوله (أينما ، ومتى ما ، وأيٌّ ما ، وحيث ما ، وكيف ما ، وأيَّامَّا تدعوا) ، كانت جزاء ، ولم تكن استفهاماً . فإذَا لم توصَل بـ (ما) ، كَانَ الأغلَب عليها الاستفهام ، وجاز الجزاء))** [٤]

وأشَارَ إلى ذَلِكَ في موضعٍ آخر ، وذلك عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى:﴿ **مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴾**[٥] ، إذْ قَالَ: **((العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوى به مذهب الجزاء ، كأنك قلت : (مِن خطيئاتهم ما أُغرقوا)،...،فتأخرها دليل على مذهب**

---

(١) يونس: ٧٥ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ٤٧٥-٤٧٦ .

(٣) الكشاف : ٣/ ١٦٤ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ٨٥ .

(٥) نوح : ٢٥.

الجزاء،...،ألا ترى أنَّك تقول : (حيثما تكن أكن ، ومهما تقل أقل) . ومن ذَلِكَ :﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[١] ، وصل الجزاء بما ، فإذَا كَانَ استفهاماً لمْ يصلوه بما ؛ يقولون : كيف تصنع ؟ وأين تذهب؟ إذَا كَانَ استفهاماً لم يوصل بما ، وإذَا كَانَ جزاء وُصِل ، وتُرِك الوصل))[٢]

وخلاصة القول أنَّ أسماء الاستفهام المذكورة في نصوص الفَرَّاء إذَا ما اقترنت بـ (ما) استعملت للربط والتعليق في الجملة الشرطية ؛ بمعنى آخر تضمنت دلالةً إضافيةً غير دلالتها الأصلية على (الاستفهام) وهي دلالة (الشَّرْط) ، وهذه الدلالة المضافة تلحظ وتستنبط من النظر إلى سياق الحال .

وقَد يخرج الشَّرْط إلى دلالات أُخر منها :

أ. الدعاء:

وقَد أشَار الفَرَّاء إلى هذه الدلالة عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى:﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٣﴾ فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٤﴾ ﴾[٣] ، إِذْ قَالَ: ((**وقوله :(فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ) ولم تكن منه مسألة إنَّما قَالَ: (وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ) ؛ فجعَله الله دعاءً لأنَّ فيه معنى الدعاء ، فلذلك قَالَ: (فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ) ، ومثله في الكلام أنْ تقول لعبدك : (إلّا تُطِعْ تُعاقَبْ) ، فيقول: (إذَا أطيعك) ، كأنك قلتَ له : (أطِعْ) فأجابَك .**)) [٤]

نصُّ الفَرَّاء فيه إشارةٌ واضحةٌ لخروج الشرط عن دلالته الأصلية إلى دلالة أخرى هي الدعاء ، فقد حدد الفَرَّاء هذه الدلالة بلحاظ سياق الحال ، فضلاً عن أنَّ هذا النص قد ركَّزَ على الدور الكبير للمُخاطَبِ في تحديد نوع الدلالة ، فالمخاطب هو الله سبحانه وتعالى

---

(١) الاسراء : ١١٠ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٨٩-١٩٠ .

(٣) يوسف : ٣٣ – ٣٤.

(٤) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٤٤ .

والمتكلم هو النبي يوسف "عليه السلام" وهو لا يشترط على الله تعالى ، بل هو يدعوه ويتوسل إليه.

وقال الزمخشري عندَ تفسيره هذهِ الآية الكريمة : ((..(**وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ**) **فزع منه إلى ألطاف الله وعصمته ، كعادة الأنبياء والصالحين فيما عزم عليه ووطَّنَ عليه نفسه من الصبر ، لا أنْ يطلب منه الإجبار على التعفف .**)) [١] وهنا ذهب الزمخشري مذهبَ الفَرَّاء في أنَّ دلالة الشرط في الآية الكريمة هي الدعاء .

ب.الأمر :

أشَار الفَرَّاء إلى خروج الشَّرْط عن دلالته الأصلية إلى دلالة (الأمر) عِنْدَ تفسيره قوله تعَالى : ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴿٣٩﴾﴾ [٢] ، إذْ قَالَ: ((**هو جزاء أخرج مُخرج الأمر كَأنَّ البحر أمر . وهو مثل قوله:﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ﴾ المعنى – وَالله أعلَم–: اتبعُوا سبيلنا نحمل عنكم خطاياكم. وكذلك وعدها الله : ألقيه في البحر يُلْقِه اليمّ بالسَّاحل . فذكر أن البحر ألقاه إلى مَشْرَعة آل فرعون**)) [٣] ، يشير نص الفراء إلى أنَّ دلالة الشرط في الآية الكريمة هو الأمر ، إذ يرى الفَرَّاء أنَّ الأمر موجه من الله سبحانه وتعالى إلى البحر، وإلى ذلك ذهب الزمخشري .[٤]

وبناء على ما سبق نجد أنَّ الفَرَّاء قد وقف على الدلالة النحوية للتراكيب الشرطية بلحاظ معاني الأدوات التي تضمنت معنى الشرط ، وتحديد السياق الذي ترد فيه كل منها ؛ إذْ إنَّ معرفة معنى الأداة يمكّننا من تحديد الفكرة المهيمنة على التركيب الإسنادي ، ومهما يكن من أمر فإنَّ التقييد بالشرط يشبه التقييد بحرف الجر وله اعتبارات نحوية ظاهرة تعرف عندما

---

(١) الكشاف : ٣: ٢٨٠ .

(٢) طه : ٣٨ – ٣٩.

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢/ ١٧٩ .

(٤) الكشاف : ٤: ٨٠ – ٨٢ .

يعرف الفرق بين أدوات الشرط المختلفة من حيث المعنى. [١] فالدلالة النحوية لأدوات الشرط تختلف تبعاً لاختلاف معنى الأداة ، كذلك أنَّ معنى الشَّرْط عِنْدَ الفَرَّاء مرتبط بمعنى التعليق ؛ إذْ أشَار إلى ضرورة تعلّق أداة الشَّرْط بالشَّرْط وجوابه ، وانَصرف إلى الكشف في نصوصه عمّا يمكن أنْ تتعلق به الأداة بما بعدها أَو قبلها في التركيب الشَّرطي.

ثانياً: أُسلُوب التوكيد :

تشير أقَدم المعجمات اللغوية إلى المعنى اللغوي للتوكيد ، بأنَّه من ((**وَكَّدْتُ العَقْدَ واليَمينَ ، أي: أَوثقته**)) [٢] ، وفي مصطلح النحاة التوكيد هو((**لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أَو المُحَدَّث عنه**)) [٣]

أمَّا البلاغيون فقد ذكروا أنَّ الغرض الأساسي من التوكيد فضلاً عمّا سبق هو الردّ على اعتقادٍ غير صحيح ، وادِّعاءٍ باطلٍ ، أو التعريض بالمخاطب وتنزيل المخاطب منزلة منكر ما دلَّ عليه التوكيد ، والافتخار ، والمدح ، والذم ، والترحم ، والتشنيع ..الخ [٤] وبعضهم يرى أنَّ الغرض من التوكيد هو إزالة التجوز في الكلام [٥] ، فإذا كثر دخول التوكيد على الخبر ؛ فذلك لحاجة المخاطب إلى تأكيد الخبر المحتمل للصدق والكذب ، كذلك فإنَّ غرض المتكلم من التوكيد تثبيت فكرة معينة في نفس المخاطب وتقويتها لإزالة ما علق بذهنه من شكوك ، وانتزاع ما خالجه من شبهات.[٦] ولاشكَّ في أنَّ الأساليب النحوية تقتضي أكثر من غيرها مناسبة المقام ، وحال المخاطب ، قال الدكتور مهدي المخزومي أنَّه ((**لا توكيد دون أنْ تشعر حال المخاطب بحاجتها إلى التوكيد**)) [٧] .

وقَد استعمل الفَرَّاء مصطلح (التشديد) للدلالة على التوكيد اللفظي ؛ ونجد ذَلِكَ عِنْدَ استشهاده ببيتين من الشعر أنشدهما إيَّاه المفضَّل الضَّبيّ: ((

---

(١) البلاغة العالية علم المعاني ، عبد المتعال الصعيدي : ٩٩ .

(٢) معجم العين : ٥/ ٣٩٥ مادة (وكد) .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور: ١/ ٢٦٢ .

(٤) ينظر: البلاغة العربية ، الميداني : ١/ ٤٦٦– ٤٦٧ .

(٥) ينظر: البلاغة العربية تأصيل وتجديد ، د.مصطفى الصاوي الجويني: ٥٧ .

(٦) ينظر: في النحو العربي ، نقَد وتوجيه : ٢٣٤ .

(٧) في النحو العربي ، نقَد وتوجيه : ٢٢٨ .

أ فاطمَ إنِّي هالك فتبيَّني ولا تجزعي كُلُّ النساءِ يئيمُ
ولا أُنبَأنْ بأنَّ وجهك شانَه خُمُوشٌ وإنْ كَانَ الحميمُ الحميمُ [١]

فرفعهما . وإنَّما رفعَ (الحميم) الثاني لأنه تشديدٌ للأَول .)) [٢] ، وقَالَ في موضعٍ آخر عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ ﴾ [٣] :((**إنْ شِئْتَ رفعتَ (السابقينَ) بالسابقينَ الثانيةِ وهم المهاجرون،...،وإنْ شِئْتَ جعلتَ الثانيةَ تشديداً للأَولى ، ورفعت بقوله : (أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ).))** [٤]

نلحظُ من نص الفَرَّاء أنَّه يقصد أنَّ **(ٱلسَّٰبِقُونَ)** الأَولى مبتدأ والثانية خبر ، رفع الأَول كون الكوفيين على العموم بترافع المبتدأ والخبر[٥] ، وإنْ شِئْتَ جعلتَ **(ٱلسَّٰبِقُونَ)** الثانية توكيداً لفظياً ؛ جاز ذَلِكَ.

ويشير نص الفَرَّاء كذلك إلى أنَّ حال المخاطب لها حضورٌ فاعلٌ في عملية التخاطب ويجب أنْ يأخذَه المتكلِّمُ بنظر الاعتبار عند إنشائه الكلام ، فالفَرَّاء يؤكِّد على ذلك بذكره عبارة (إنْ شِئْتَ) ويعني بها أنَّ المتكلم لديه الحرية في الاختيار بشرط مراعاة حال المخاطب ؛ ففي التوكيد مثلاً يكون المخاطب في شكٍّ ولبسٍ ، وهو بحاجةٍ لمزيدٍ من الإفهام ، وهنا يأتي دور التوكيد في إزالة هذا الشكّ والالتباس في الفهم .

وتشير الدراسات إلى أنَّ النحاة المتقَدمين قَد درسوا (التوكيد) في أبواب نحوية متفرقة ، على الرغم من أنَّهم أفردوا له باباً منفرداً ، ولكنَّهم قصروا عنايتهم على التوكيدين (اللفظي والمعنوي) أمَّا المحدثون فقَد جمعوا كل ما يتعلق بالتوكيد من طرائق أُخر درسها المتقَدمون في غير التوكيد.[٦] وقَد قَسَّمَ النحاة التوكيد على قسمين :

---

(١) البيتان من البحر الطويل ، وهمل لعبد قيس بن خُفَافٍ البُرْجُمِي . ينظر: كتاب النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة : د.محمد عبد القادر أحمد : ٣٨٥ – ٣٨٦ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٨٥–١٨٦ .

(٣) الواقعة : ١٠ – ١١ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٢٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٦ المسألة (٥) .

(٦) ينظر: في النحو العربي ، نقَد وتوجيه : ٢٣٤ ، والبلاغة العربية تأصيل وتجديد :٦٨ .

القسم الأَول : التوكيد اللفظي:

وهو توكيد بإعادة اللفظ ، وهذا الضرب يكون في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والجمل ، بل وفي كلِّ كلامٍ يرادُ تأكيده .[١] ، ومن أمثلته ما ذكره الفَرَّاء عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: ((وقوله : (وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ) ؛ **العرب لا تجمع اسْمين قَد كُنِّي عنهما ليسَ بينهما شيء إِلَّا أنْ ينوُوا التكرير وإفهام المكلَّم ؛ فإِذَا أرادوا ذَلِكَ قَالَوا : (أنت أنت فعلت) و(هو هو أخذها). ولا يجوز أنْ نجعل الآخرة توكيداً للأَولى ، لأنَّ لفظهما واحد. ولكنهم إِذَا وصلوا الأَوّل بناصب أَو خافض أَو رافع ؛ أدخلوا له اسمه فكان توكيداً . أمَّا المنصوب فقولك: ضربتك أنت ، والمخفوض: مررت بك أنت ، والمرفوع : قمتَ أنت . وإنَّما فعلوا ذَلِكَ لأنَّ الأَوَّل قلَّ واختلف لفظه .**))[٣]

يشير نص الفَرَّاء إلى أنَّ التكرار نوع من التوكيد ، والتوكيد اللفظي يعتمد على التكرار لتثبيت أمر ما في ذهن السامع وغالباً ما يكون في هذا الموضع توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل [٤] ، نحو: **(قمتَ أنتَ)**.

ويمكن القول إنَّ أهميَّة التكرار تكمنُ **((في إشاعة الانتظام في النصِّ ممَّا يدفع المتلقي إلى تأمل هذا الانتظام ، وبذلك يعمل التكرار على توجيه الانتباه على اللغة ذاتها أوَّلاً قبل النظر إلى ما تعنيه ، وهذا يعني في المحصلة النهائية أنَّ التكرار يضفي على اللغة كثافة تشدُّ انتباه المتلقي ، وتحيل الاهتمام إلى طريقة التعبير باللغة))**[٥]

وقد راعى الفَرَّاء سياق الحال في توجيهه دلالة التوكيد حين تنبه على حال المخاطب ، فوجده بحاجة إلى إفهامٍ لتثبيت المعنى في نفسه وإزالة اللبس ؛ لأنَّ الضمير المكرر هنا

---

(١) ينظر: الأصول في النحو : ٢/ ١٩ ، والبلاغة العربية ، الميداني : ١/ ٤٦٥.

(٢) يوسف : ٣٧ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٤٥ .

(٤) ينظر: مَعَانِي النحو :٤/ ١٢٩ – ١٣٠ .

(٥) بنائية اللغة الشعرية عند الهذليين ، د.محمد خليل الخلايلة : ٣٢ .

ليست له وظيفة نحوية في هذا التركيب سوى وظيفة إفهام المخاطب وهذا ما دأبت عليه العرب في كلامها ؛ حيث يظن المتكلم أنَّ السامع به غفلة وهو بحاجة إلى إفهامٍ ، فالتركيب الحَاوي على أُسلُوب التوكيد يلجأ إليه المتكلم مراعاةً للسياقِ والمقام .

القِسم الثاني: التوكيد المعنوي :

ويعرّفه النحاة بأنه التابع الرافع احتمال غير إرادة الظاهر.[١]، أَو هو ((**التابع الرافع احتمال تقَدير اضافة إلى المتبوع ، أَو ارادة الخصوص بما ظاهره العموم.**))[٢] ، والتوكيد المعنوي ما كَانَ بألفاظ بعينها نص عليها النحويون واللغويون في مصنفاتهم[٣] ، وهي ((**نفس ، وعين ، وجميع و وكل ، وعامة**)) [٤].

وقَد ذكر الفَرَّاء أشكالاً أخرى للتوكيد المعنوي ، منها ما ذَكره عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾[٥] ، إِذْ قَالَ: ((**الهاء (هاء عماد)** [٦] **تُوَفَّى بهَا (إنَّ) . يجوز مكانها (إنَّه) ، وكذلك هي قراءة عبد الله**[٧] **فإنه لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب القلوب التي في (الصّدور) والقلبُ لا يكون إلّا في الصدر ، وهو توكيد ممَّا تزيده العرب على المعنى المَعْلُومِ ؛ كما قيل:** ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[٨] ،

---

(١) ينظر: شرح الاشموني:٣/ ٧٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ، تحقيق: محمد باسل عيون السود: ٣٥٧ .

(٣) ينظر: الجمل ، الزجاجي ، تحقيق: ابن أبي شنب :٣٣ ، وشرح جمل الزجاجي ، ابن هشام ، تحقيق: د.علي محسن عيسى مال الله: ١١٩ .

(٤) البلاغة العربية ، الميداني : ١/ ٤٦٥ .

(٥) الحج : ٤٦ .

(٦) هو ضمير الفصل عند البصريين ، ينظر: مَعَانِي النحو :١/ ٤٣ .

(٧) ينظر: البحر المحيط :٦/ ٣٤٣ ، الكشاف : ٤/٢٠١ – ٢٠٢ ، معجم القراءات القرآنية : ٤/١٨٩ .

(٨) البقرة : ١٩٦ .

والثلاثة والسَّبعة معلوم أنَّهما عشرة . ومثل ذَلِكَ (نظرت إليك بعيني) . ومثله قول الله:﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴾[١].)) [٢]

نلحظ أنَّ الفَرَّاء في نصه هذا قد لحظ أثَر المقام وسياق حال المخاطب في توجيهه دلالة التوكيد في هذه التراكيب ؛ إذْ ظنَّ المتكلّم أنَّ السامع في غفلة ؛ فلجأ إلى هذا الأُسلُوب لتمكين المعنى في نفس السامع وإلّا فإنّ من البديهي أنَّ القلوب في الصدور .

ويمكن القول : إنَّ التوكيد معنى عام يهيمن على التركيب غرضه تثبيت الفكرة المراد إيصالها إلى المخاطب عِنْدَ نشوئها في ذهن المتكلم ، فيعبر المتكلم عن هذا المعنى بأُسلُوب خاص من أساليب نظم الجمل ، هو أُسلُوب التوكيد .

ثالثاً: أُسلُوب القَسَم :

القَسَم هو اليمين والحلف ولفظهما يدل على معنى القوة : وجاء في لسان العرب: **((واليمين القوة والقَدرة،...،وفي التنزيل العزيز:﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴾[٣] ، قَالَ الزجاج: أي بالقَدرة))**[٤]ولعلَّ القَسَم أخذ معناه الاصطلاحي من معناه اللغوي لأنَّ القوة في اليمين تقوية للكلام. والحَلِفُ : **((اليمين وأصلها العَقَد بالعَزْمِ والنيَّة ، فخالف بن اللفظين تأكيدا لِعقَدهِ وإعلاماً أَنَّ لَغْوَ اليمين لا ينعقَد تحته))** [٥] ، ولا يخلو معناه من القوة أيضاً ، فهو **((العهد يكون من القوم ، وقَد حالفه أي عاهده))** [٦] ، وقَد عدَّه الخليل أُسلُوباً من أساليب التوكيد[٧] التوكيد[٧] الغرض من القسم هو تأكيد الجملة الخبرية [٨] ، ومهما يكن من أمر فالقَسَم أُسلُوب أُسلُوب من الأساليب النحوية وُضِعَ دليلاً على صدقِ المتكلِّمِ فيما يثبته أَو ينفيه من أخبار.[٩]

---

(١) آل عمران : ١٦٧ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٢٢٨ .

(٣) الحاقة : ٤٥ .

(٤) لسان العرب : ١٣/ ٤٦١ مادة (يمن) .

(٥) المصدر نفسه : ٥٣/٩ مادة (حلف) .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٧) ينظر:الكتاب :٣ / ٤٩٧.

(٨) البلاغة العربية ، الميداني : ١/ ٢٢٧ .

أخبار.[١] ، إذْ كانت فكرة التوكيد هي المهيمنة على هذا الأسلوب ، ففي القسم تأكيدٌ قاطعٌ . وعِنْدَما يؤكد المتكلم كلامه بجملة القَسَم إنَّما هو بذلك يؤكد مضمون فكرة الجملة نفسها ، وبما أنَّ الجملة تبنى على الإسناد ، لذلك فإنَّ القَسَم يؤكد الإسناد ، والمقسم عليه ، والمراد توكيده هو الإسناد.[٢] ؛ إذْ إنَّ القَسَم هو ((**توكيد لاعتقاد المتكلم المتعلق بحدث لم يقع بعد ، أَو وقع وانفض أَو هو واقع في زمان الاخبار عنه**)) [٣]

وقد عني الفَرَّاء عنايةً كبيرةً بالقَسَم حين فَرَّقَ بين القَسَم الذي يُعَّدُ لغواً ، والقَسَم الشرعي ، وما يترتب على كلٍّ منهما من أحكام شرعية ، ونجد ذَلِكَ عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ **لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتۡ قُلُوبُكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ** ﴾[٤] إذْ قالَ: ((**فيه قولان . يقال: هو ممّا جرى في الكلام من قولهم : لا والله ، وبلى والله ، والقول الآخر: الأيمان أربع . فيمينان فيهما الكفَّارة والاستغفار ؛ وهو قولك: والله لا أفعل ، ثم تفعل ، ووالله لأفعلنَّ ، ثم لا تفعل . ففي هاتين الكفَّارة والاستغفار ؛ لأنَّ الفعل فيهما مستقبل . واللتان فيهما الاستغفار ولا كفَّارة فيهما قولك : والله ما فعلتُ ، وقَد فعلتَ ، وقولك : والله لقَد فعلتُ ، ولم تفعل ، فيقَالَ : هاتان لَغْو ، إذْ لم تكن فيهما كفَّارة**)) [٥]

فالفَرَّاء يرى في هذا النص أنَّ القَسَم إنْ كَانَ على شيء قَد مضى مخالف لحقيقته يعد لغواً ويترتب عليه الاستغفار، ولا تجب الكفارة ، أمَّا إذَا كَانَ على شيء مستقبل مخالف لحقيقته تجب الكفارة والاستغفار ، وقَد ضم إلى اللغو قول من قَالَ : لا والله ، وبلى والله .

والحق أنَّ تفسير الفَرَّاء هذا يستند إلى كونه فقيهاً قَد استنبط حكماً شرعياً من نصٍّ قرآني وما يهمنا هنا هو البحث عن دلالة تركيب أُسلُوب القَسَم ، لا بوصفه قَسَمَاً شرعياً تترتب عليه الكفارة أَو الاستغفار ، بل هو البحث في الدلالة النحوية لكلِّ تركيبٍ حَاوٍ على أُسلُوب القَسَم بلفظه ومعناه ، وللوقوفِ على ذَلِكَ لابدَّ لنا من تحديد نوع القَسَم ، فقَد تنبه الفَرَّاء على حال المخاطب في عملية القول الحَاوية على بنية القَسَم ، فوجد أنَّ المخاطب يكون بأحد حالين ؛

---

(١) ينظر: الانشاء في العربية بين التركيب والدلالة :١٠٠.

(٢) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣٩٨ .

(٣) الانشاء في العربية بين التركيب والدلالة :١٠٠.

(٤) البقرة : ٢٢٥ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١٤٤/١ .

أحدهما أنْ يكون منكراً للخبر ، والآخر لا يكون منكراً للخبر، وقَد وضَّحَ الفَرَّاءُ ذَلِكَ عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [١] ، إذْ قَالَ: ((**وقوله :(لَآ أُقۡسِمُ) كَانَ كثير من النحويين يقولون : (لا) صلة . قَالَ الفَرَّاء: ولا يبتدأ بجحد ، ثم يجعل صلة يراد به الطرح؛ لأنَّ هذا لَوْ جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه . ولكن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا: البعث ، والجنة ، والنار ، فجاء الإقسام بالردِّ عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه ، وغير المبتدأ ؛ كقولك في الكلام: (لا والله لا أفعل ذاك) ؛ جعلوا (لا) وان رأيتها مبتدأة ردَّاً لكلام قَد كَانَ مضى ، فلو ألقيت (لا) مما ينوى به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً ، واليمين التي تستأنف فرق . ألا ترى أنَّك تقول مبتدئاً: والله إنَّ الرسول لحق ، فإذَا قلت : لا والله إنَّ الرسول لحق ، فكأنك أكذبت قوماً أنكروه .**)) [٢]

يتضح من نص الفَرَّاء هذا أنَّ هناك نوعين من القَسَم ؛ أحدهما خالٍ من النفي ، وظيفته ودلالته هي تأكيد الخبر وتقويته ، والآخر يحتوي على نفي ، دلالته تكمن في كونه جواباً لمنكر . ولا يختلف الزمخشري في تفسيره للآية الكريمة مع الفَرَّاء [٣] ، وللقَسَم أنواع هي :-

أ. القَسَم بالجملة الفعلية :

هناك ضربان من الأفعال يقع بهما القَسَم هما:

الضرب الأَول : القَسَم بالفعل الصريح :

ويقصد به الفعل الذي يفيدُ القَسَم صراحة ، مثل الفعل (أُقسم) ، والفعل (حلف) ، وقَد أشَار الفَرَّاء إلى هذا الضرب ودلالته عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ قَالُواْ تَقَٰسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [٤] ، إذْ قَالَ: ((**فيها ثلاثةُ أَوجهٍ: (لَتُبَيِّتُنَّهُ) ، و(لَيُبَيِّتُنَّهُ) ، و(لَنُبَيِّتَنَّهُ) ؛ بالتاء والياء والنون. إذَا جعلت (تَقَاسَمُوا) على وجه (فَعَلوا) ، فإذَا جعلتَها في موضع جَزْمٍ ؛ قلتَ: تقاسموا لتبيتُنه ولنبيتَنه ، ولم يجز**

---

(١) القيامة : ١ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٢٠٧ .

(٣) الكشاف : ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧ .

(٤) النمل : ٤٩ .

بالياء ، ألا تَرى أنَّك تقول للرجل: احلِفْ لتقومَنَّ ، أَو احلِفْ لأقومَنَّ ، كما تقول: قلْ لأقومَنَّ ، ولا يجوز أنْ تقول للرَّجل: احلِفْ ليقومَنَّ ، فيصير كأنَّه لآخر، فهذا ما في اليَمين.)) [١]

يُبيِّنُ نصُّ الفَرَّاء أنَّ الفعل (تقاسموا) يُحتملُ أنْ يكون أمراً أو أنْ يكونَ خبراً ، وهو يبيِّن الأوجه التي يمكن أنْ ترد بها (**لَنُبَيِّتَنَّهُۥ**) إذا كانَ الفعلُ (تقاسموا) في معنى الفعل (فعلوا) ، ويريد به المشاركة ، لأنَّ الفعل على صيغة (تفاعل) التي تفيد التشريك .[٢] أمَّا إذا كانَ الفعلُ (تقاسموا) أمراً فقد جوَّزَ قراءتين فقط لـ(**لَنُبَيِّتَنَّهُۥ**) ، ومن ثَمَّ فانَّ تحديد دلالة الفعل قد عَلَّقَهَا الفَرَّاء بمشيئة المتكلم وحال المخاطب . وذهب الزمخشري [٣] مذهب الفَرَّاء لكنه قدر الكلام على الحال وعلى إضمار (قد) أي: قالوا متقاسمين .

الضرب الثاني : القَسَم بالفعل المتضمن معناه:

ويقع هذا الضرب من القَسَم بأفعال تدلُّ على معنى (بلغَنِي) ، أَو(انتهى إليَّ) ، أَو(قيلَ لِي) ، وأشَارَ الفَرَّاء إلى دلالة هذا الضرب من الأفعال الدالة على القَسَم عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى : ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾[٤] ، إِذْ قَالَ: ((**صَار قوله عزَّ وجلَّ (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ) يميناً كما تقول (حَلِفِي لأضربنَّك) ، و(بدا لي لأضربنَّك) . وكلُّ فعل كَانَ تأَويله كتأَويل بلغني ، وقيل لي ، وانتهى إليَّ ، فإنْ (اللام وأنْ) تصلحان فيه . فتقول : (قَد بدا لي لأضربنَّك) ، و(بدا لي أنْ أضربك) .))**[٥] .

يشيرُ نصُّ الفَرَّاءِ إلى أنَّ هناك بعض الأفعال متضمنة معنى القَسَمَ تودِّي وظيفةَ القَسَم ، إِذْ تؤول بتراكيب تفيد توكيد الخبر ، أي أنَّ القَسَم يفيدُ توكيدَ الخبرِ وتصديقه ، وهذا ما أشارَ إليه فيما بعد ابنُ جني بقوله: ((**اعلم أنَّ القَسَم ضربٌ من الخبر، يذكر ليؤكد به خبراً آخر.**))[٦] ، وبلحاظ نصِّ الفَرَّاء أعلاه فابن جني لم يكن أوَّل من أشارَ إلى ذلكَ .

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١/ ٥٤ .

(٢) ينظر: شذا العرف ، الشيخ أحمد الحملاوي : ٨٢ .

(٣) الكشاف : ٤/ ٤٦٠ .

(٤) هود : ١١٩ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣١ .

(٦) اللمع في العربية : ١٠٦ .

ب.القَسَم بالمصدر النائب عن فعله:

ويقع القَسَم بالمصادر المنصوبة بأفعالها ؛ لأنَّ فيها معنى القَسَم ، وقَد نَصَّ الفَرَّاء على هذا عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى :﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾[١] ، إِذْ قَالَ: ((**ومَنْ نصب (الحق والحق) فعلى قولك: (حقاً لآتينك) والألف واللام طرحهما سواء ، وهو بمنزلة (حمداً لله والحمد لله).))** [٢]

نجد الفَرَّاء قَد جَوَّزَ في هذا النص إفادة المصدر المنصوب بفعله القَسَم ، ولعلَّ السببَ في ذلك هو أنَّ هذه المصادر قد نابت عن أفعال تؤدي معنى القَسَم .

ج. القَسَم بالجملة الاسمية :

لقَد أشَار الفَرَّاء إلى هذا الضرب من القَسَم ، وذلك عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [٣] ، إِذْ قَالَ: ((**ولنصب الأربع وجه آخر. وذلك أنْ يجعل (بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ) رافعةً**[٤] **للشهادة كما تقول: فشهادتي أنَّ لا إله إلّا الله ، وشهادتي إنْ الله لواحد . وكل يمين فهي تُرفع بجوابهَا ، العرب تقول : حِلفٌ صَادقٌ لأقومَنَّ ، وشهادةُ عبدِ الله لتقومَنَّ. وذلك أنَّ الشهادة كالقول. فأنتَ تراه حَسَنَاً أن تقول : (قَوْلي لأقومنَّ))، و(قولي إنَّكَ لَقَائم) .))** [٥]

يبين نص الفَرَّاء أنَّه قد أجَاز في نصب (**أَرْبَعُ**) أنْ يكونَ (**بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ**) ؛ خبراً للشهادة ، وبحسب هذا يكون المعنى : (شهادة أحدهم بالله انه لمن الصادقين) ، ونصَّ على أنَّه قَسَم .

---

(١) ص : ٨٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٤١٣ ، وينظر: إعراب القران ، النحاس:٢/ ٨٠٦ ، السبعة في القراءات : ٤٥٧ .

(٣) النور : ٦ .

(٤) أي خبر عنها . ومذهب الكوفيين أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٢٤٦-٢٤٧ .

د. القَسَم بالحرف :

وقَد حصرَ الفَرَّاءُ هذا النوع من القَسَمِ باللام المفتوحة ، لأنَّ هذا النوع من القسم لا يتعلَّق بعاملٍ متقدِّمٍ[١] وقَد أَوضحَ ذَلِكَ عِنْدَ تفسيره قوله تَعَالى:﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: **((إنَّما هي لام اليمين ، كَانَ موضعها في آخر الكلام فلمَّا صارت في أَوله صارت كاليمين ، فلُقيت بما يُلْقَى به اليمين))**[٣]

وهذا ما نَصَّ عليه سيبويه في كتابه بأنَّ هناك لاماً تفيد اليمين [٤] ، ويطلق المحدثون على هذا النوع من القَسَم مصطلح (القَسَم المضمر) أَو غير الصريح . [٥]

---

(١) ينظر: النحو الكوفي مباحث في مَعَانِي القُرآن للفَرَّاء : ١٠٦ .

(٢) البقرة : ١٠٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ٦٦ .

(٤) ينظر: الكتاب :٤ / ٢١٧.

(٥) ينظر: معاني النحو :٤ / ١٣٧ ، والتراكيب النحوية ، د.هادي نهر :٢١١ .

المبحثُ الثاني: دَلالَة الأساليبِ الإنشائيَّة:

الإنشَاء في معناه اللغوي هو من أنشأت حديثاً : ابتدأت ، وأنشأ الله السحاب ، فنشأ ينشأ أي: ارتفع.[١] أمَّا في معناه الاصطلاحي فقد اصطلح أهلُ البلاغةِ على أنَّ الإنشَاء هو الكلام الذي لا يحتملُ الصدقَ ولا الكذبَ لذاته ، لأنَّه لم يكن لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا يطابقه .[٢] ، ومن الأساليب الإنشائية :

أولاً : أُسلُوب الأَمر :

الأَمر في اللغة ((**نقيض النهي**))[٣] ؛ فالأَمر طلب القيام بالفعل ، أمَّا النهي فهو طلب الكف عن الفعل . بمعنى أدق أنَّ الأَمر هو طلب حدوث الحدث . أو إحداثه ، أي هو طلب إيقاع الفعل .[٤]وفي الاصطلاح : ((**هو قول القائل لمن دونه ؛ افعل**))[٥]

ويرى البلاغيون أنَّ دَلالَة الأصل في الأَمر هي الاستعلاء والإلزام ، وهو ما ذكره السكَّاكي في مفتاح العلوم ، حينَ قَالَ: ((**والأَمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها ، أعني استعمال نحو: (اينزل) ، و(انزل) و(نزال) ، و(صه) على سبيل الاستعلاء**))[٦] ، أمَّا العلوي فقد قالَ بأنَّ ((**الأمر وهو صيغة تستدعي الفعل ، أو قولٌ ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء**))[٧] ، في حين أنَّ أَبا البقاء الكفوي قد فصَّلَ القولَ في الأَمر في قوله: ((**الأَمر في اللغة استعمال صيغة دالَّة على طلب من المخاطب على طريق الاستعلاء وفي عرف النحاة صيغة (افعل) خاصة بلا قيد الاستعلاء ، والعلو ، والأَمر في الحقيقة هو**

---

(١) ينظر: معجم العين : ٦/ ٢٨٨ .

(٢) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة :١/ ٥٥ – ٥٦ ، والتعريفات: ٦١ .

(٣) لسان العرب : ٢/ ٢٦ مادة (أَمر) .

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) التعريفات : ٣٠ .

(٦) مفتاح العلوم : ٥٤٣ .

(٧) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:٣/ ٢٨١ – ٢٨٢ .

المعنى القائم في المدلول)) [١] ، والأمر عندَ المحدثين طلب حصول الفعلِ من المخاطب على وجه الاستعلاء[٢] ، ويقصد بالاستعلاء: **((أنْ ينظر الآمر لنفسه على أنَّه أعلى مرتبةً ممن يخاطبه أو يوجه إليه الأمر سواء أكان أعلى منزلةً منه في الواقع أمْ لا))** [٣]

- **دَلالَة صيغ الأَمر الأصليَّة:**

١.صيغة (لام الأَمر والفعل المضارع):

وهو بناء يستخدم في أَمر المخاطب[٤] ، وقد اختلف البصريون والكوفيون على أصل هذا البناء[٥] ، فالفَرَّاء أشَارَ إلى هذهِ الصيغة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ** ﴾[٦] ، إذْ قَالَ: **((وهو البناء الذي خُلِقَ للأَمر إذا واجهْتَ به أو لم تواجِه))** [٧] ، فنصَّ الفَرَّاء على أنَّ الصيغة الأصل في الأَمر هي صيغة (لتفعل) المكونة من (الفعل المضارع المقترن بلام الأَمر) وفي هذه الإشارة استعان الفَرَّاء بالسياق الثقافي واللغوي للوقوف على دَلالَة صيغة (لتفعل) في الآيَة الكريمة ، في حين ذهب بعض النحاة إِلَى أنَّ هَذِهِ اللام قد أضافت دَلالَة أخرى على الدلالة الأصل ، هِي دَلالَة توكيد الأَمر أو تشديده على المخاطب . [٨]

٢.صيغة فعل الأَمر :

تدلُّ صيغة (افعل) على الحال والاستقبال[٩] ، فالحال من حيث النطق بصيغة (افعل) والاستقبال في طلب الشيء من المخاطب ليفعله ، وهذا زمنه الاستقبال ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى دَلالَة هَذِهِ الصيغة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ**

---

(١) الكليات : ٧١ .

(٢) ينظر: جواهر البلاغة : ٥١ ، والبلاغة فنونها وأفنانها : ١٤٩ ، وبلاغة التراكيب :٢٠٩ .

(٣) علم المعاني ، د.عبد العزيز عتيق : ٦٢ .

(٤) ينظر: مفتاح العلوم : ٥٤٣ .

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسالة (٧٢) :٢/ ٥٢٤ .

(٦) يونس : ٥٨ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ٤٦٩ .

(٨) ينظر: اللامات ، الزجاجي ، تحقيق: د.مازن المبارك:٨٨ .

(٩) ينظر: معاني النحو : ٣/ ٢٦ – ٢٧ .

﴿ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾[١] ، إذْ قَالَ: ((**هذا أَمر ، أَمر الله به محمداً صلى الله عليه وسلم ؛ فقَالَ: قل لهم لما قَالُوا عدونا جبريل ؛ واخبره الله بذَلِكَ ؛ فقَالَ : (قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ) يعني قلب محمد صلى الله عليه وسلم ، ومثله في الكلام : لا تقل للقوم ان الخبر عِنْدَي ، وعِنْدَك**)) [٢]

يشير نَصّ الفَرَّاء إلى أنَّ دَلالَة الفعل بصيغته (افعل) في سياق الآيَة الكريمة دَلالَة أَمر على وجه الاستعلاء ؛لأنَّه أَمر من الله سبحانه وتَعَالَى إلَى رسوله الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فهي من العالي إلَى الداني [٣].

٣.المصدر النائب عن فعل الأَمر :

من أبنية الأَمر في العربية بناء المصدر . والغالب في المصدر أنْ يرد لتوكيد الفعل نحو: (أقرأ قراءةً) وقد يُستغنى به عن الفعل للدلالة على الأَمر ، وهذا ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾[٤] ، إذْ قَالَ: ((**مصدر ((مصدر (وقع) في موضع أَمر فنُصِب ، ومثله : الصلاةَ الصلاة ، وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأَمر نصبت.**)) [٥] .

ويلحظ من نَصِّ الفَرَّاء أنَّه لجأ إلَى العلامة الإعرابية للوقوف على دَلالَة المصدر ، فإنَّه عِنْدَ نصب المصدر يكون بمثابة الأَمر الذي ينوب عن فعل الأَمر ، لكن المتأمل للنص يجد أنَّ الفَرَّاء يربط دَلالَة المصدر بالموقف الكلامي ، ويستعين بالسياق للوقوف على دَلالَة المصدر معتمداً على سياق حال المتكلم في تحديد وظيفة المصدر بالأمر أو التوكيد . ويرى سيبويه أنَّ المصدر في سياق الأَمر منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره واستغناء عنه. [٦] ؛ فسيبويه قد سبقَ الفَرَّاءَ في جعلِ معنى المصدر مرتبطاً بالسياقِ بالرغم من أنَّ النصب فيه كائن على إضمار فعل أَمر قد تُركَ إظهاره فاكتفي بالمصدر. ومن الجدير بالذكر أنَّ الفَرَّاء كَانَ يرى

---

(١) البقرة : ٩٧ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ٦٣ .

(٣) ينظر: الطراز :٣/ ٢٨١ – ٢٨٢ .

(٤) البقرة : ٢٨٥ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٨٨ .

(٦) ينظر: الكتاب :١ / ٣٣٥.

في المصدر النائب عن فعل الأَمر دَلالَة أخرى هي (الحث) ، وقد صَرَّحَ بذَلِكَ عندَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾[١] ، إذْ قَالَ: ((**فإنَّه حثَّهم على القتل إذا لَقُوا العدوَّ ؛ ولم يكن الحَثُّ كالشيء الذي يجب بفعلٍ قبله ، فلذَلِكَ نصب ، وهو بمنزلة قولك: إذا لَقِيتم العدوَّ فتهليلاً وتكبيراً وصِدْقاً عِنْدَ تِلك الوقعة،...، كأنَّه حثٌّ لهم ، وليس بالمفروض عليهم أنْ يُكبِّروا ، وليس شيء من هذا إلّا نصبه جائز على أنْ تُوقِع عليه الأَمر.**)) [٢] .

يفهم من كلام الفَرَّاء هذا أنَّ دَلالَة المصدر النائب عن فعل الأَمر هي الأَمر فضلاً عن دَلالَة أخرى هي دَلالَة (الحث) التي ترتبط بالسياق وقرائنه كليةً .

في حين يرى ابن فارس في الأَمر بالمصدر دَلالَة على الأَمر والإغراء بالفعل فهو يقول: ((**ومن سُنن العرب: (التَّعْوِيض) وهو إقامة الكلمة مُقامَ الكلمة،...،ومن ذَلِكَ إقامة المصدر مُقامَ الأَمر : كقوله جلَّ ثناؤه: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٣]،...،فتأويل الآيَة: سَبِّحُوا الله – جل ثناؤه – فصار في معنى الأَمر والإغراء كقوله تَعَالَى: (فَضَرْبَ الرِّقَابِ).**)) [٤] أمَّا الدكتور مهدي المخزومي فيرى أنَّ هناكَ ((**كثيراً من التعبيرات لا يظهر فيها فعل ولا يراد منها إلَى ذكر فعل ولا يكون بالمتكلم حاجة إلَى تقديره لأنه من الوضوح في منزلة لو ذكر معها لكَانَ الكلام حشواً لا جدوى فيه .**)) [٥] ، وقد أكَّدَ الدكتور المخزومي كذَلِكَ على أنَّ المتكلم قد أرسل المصدر إرسال الأَمر ، ولم يرد به أنْ يكون متحدثاً عنه أو مسنداً إليه ، ولا تختلف دَلالَة (صبراً) على الأَمر عن دَلالَة الفعل (اصْبِرْ) ؛ لأنَّ فيهما مادة الأَمر ومعناه [٦] فنظر إلى الدلالة من جهة الاستعمال والتداول .

---

(١) محمد : ٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٠٩-١١٠ .

(٣) الروم : ١٧ .

(٤) الصاحبي في فقه اللغة : ٣٩٤ .

(٥) في النحو العربي ، نقد وتطبيق : ١٢٦ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه : ٢١٤ .

٤. الأَمر بالظرف:

فأحياناً يستغني المتكلم عن صيغة الفعل (افعل) مكتفياً بمتعلقات الجملة في الدلالة على الأَمر ، والسبب في ذَلِكَ يعود للإسراع والاختصار في الكلام .[١] وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: **((هذا أَمر من الله عزَّ وجلَّ ، كقولك : عليكم أنفسكم ، والعرب تأَمر من الصفات[٣] بعليك ، ودونك ، وإليك . يقولون : إليك إليك ، يريدون تأخَّر ، كما تقول : وراءك وراءك. فهَذِهِ الحروف كثيرة))** [٤]

ذكر الفَرَّاء في هذا النَصِّ أنَّ استعمال هَذِهِ الظروف للدلالة على الأَمر هو من كلام العرب ، وأنَّ المتكلم قد لجأ إلى ذلك لغايةٍ ؛ وهِي الإسراع والاختصار. ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ **((هَذِهِ الظروف من متعلقات الأفعال ولكن كثر استعمالها وحدها لتؤدي الأغراض التي تؤدي بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع دَلالَة فكأنَّها تحملت مَعَانِي الأفعال التي تعلقت بها ، وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يُصَرَّحَ بها بدلالة قرائن القول ومناسباته))**[٥] يلحظ أنَّ ما قَالَه الدكتور المخزومي هو عينه الذي أَشَارَ إليه الفَرَّاء باختصار بقوله: **((العرب تأَمر بالصفات))** فهو يبرر استعمال هَذِهِ الظروف للأَمر نيابة عن أفعال الأَمر بأنَّ هذا الاستعمال هو من كلام العرب .

وقد تتولد دلالات إضافية لصيغ الأَمر عِنْدَ دخولها في سياقات معينة ، وهو ما أَشَارَ إليه علماء العربية [٦] أمَّا الفَرَّاء فقد أحسَّ بفطنته وذوقه بأنَّ الأوامر القرآنية لم تأتِ دائماً للطلب الجازم على جهة الاستعلاء ، بل أنَّ لها عدة دلالات ، ومن هَذِهِ الدلالات:

---

(١) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ١٨٣ .

(٢) المائدة : ١٠٥ .

(٣) يريدون بـ (الصفات) : الظروف وحروف الجر .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/٣٢٢-٣٢٣ .

(٥) ينظر: في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٢٠٤ .

(٦) الصاحبي في فقه اللغة :٢٩٨-٣٠١ ، ومفتاح العلوم :٥٤٤ ، والايضاح في علوم البلاغة: ١٤٧ .

١.التهديد :

قد تؤدي صيغ الأَمر السابقة الذكر معنى التهديد وهو في اللغة الوعيد والتخويف.[١] ، ويكون التهديد في استعمال صيغة الأَمر في مقام عدم الرضا بالمأمور به ، والتهديد يصاحبه التخويف . [٢] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾[٣] ، إِذْ قَالَ: ((**فهذا تهدُّد وليسَ بأَمر محض ، وكذَلِكَ قوله: ﴿فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[٤] ، وَمَا أشبهه**)) [٥] فالفعل (**تَمَتَّعْ**) في الآيتين الكريمتين لا يراد به ظاهر معناه ؛ وإنَّما أريد به معنى آخر هو التهديد ؛ أي إنَّ دَلالَة صيغة فعل الأَمر (**تَمَتَّعْ**) هي التهديد وهذا ما أكده بعض المفسرين للآية الكريمة. [٦] ، أمّا الزمخشري فيرى أنَّ دَلالَة فعل الأمر (**تَمَتَّعْ**) هي ((**من باب الخذلان والتخلية ، كأنَّه قيل له : إذْ قد أبيت قبول ما أمرت به من الإيمان والطاعة ، فمن حقك ألّا تؤمر به بعد ذلك ، وتؤمر بتركه ؛ مبالغة في خذلانه وتخليته وشأنه**)) [٧]

ويمكن القول إنَّ ما ذهب إليه الفّرَّاء أقرب إلى المعنى بدليل الآية الكريمة من سورة النحل التي ذكرها في نصه ، ومعنى التهديد واضح فيها .

٢.الخبر:

وقد يخرج الأَمر عن دلالته الأصليَّة إِلَى دَلالَة سياقية أخرى هي دَلالَة الخبر وهذا ما صَرَّحَ بِهِ الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً

---

(١) لسان العرب : ٣: ٤٣٣ مادة (هدد) .

(٢) ينظر: علم المَعَانِي ، د.عبد العزيز عتيق:٦٧ .

(٣) الزمر: ٨ .

(٤) النحل: ٥٥ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٤١٦/٢ .

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ، ابن عطية الأندلسي:٧/ ٣٧٧ ، وإعراب القُرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش:مج٤٩٥/٦ .

.

(٧) الكشاف:٥ / ٢٩٢ .

﴿٢٨﴾[١] ، إذْ قَالَ: ((**وقد يكون أنْ يقولوا لهم هذا القول ينوون : ارجعوا من الدنيا إلَى هذا المرجع . وأنت تقول للرجل : ممن أنت ؟ فيقول: مضريّ. فتقول : كنْ تميميّاً ، أو قيسيّاً ، أي أنت من أحد هذين . فيكون (كن) صلةً ، كذَلِكَ الرجوع يكون صلة لأنَّه قد صار إلَى القيامة ، فكَأنَّ الأَمر بمعنى الخبر؛ كأنَّه قَالَ:أيتها النفس أنت راضية مرضية.**)) [٢] ، وهذا ما يفهم من توجيه الزمخشري عِنْدَ وقوفه على هَذِهِ الآيَة الكريمة[٣] .

٣.الإباحة:

الإباحة هي الإذن بإتيان فعل معين بحسب مشيئة الفاعل . [٤] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ** ﴾[٥] ، إذْ قَالَ: ((**يقول عِنْدَ الرُّخْصَة التي نزلت ولم تكن قبل ذَلِكَ لهم ، وقوله :(وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ) يقَالَ:الولد .**)) [٦] فالإباحة عنده معناها إعطاء الرُّخْصة بفعل فعلٍ مُعيَّنٍ لم يكن مباحاً سابقاً ، وقد استنبط الفَرَّاء هَذِهِ الدلالة بلحاظ السياق الذي نزلتْ فيه الآية ، فالآيَة الكريمة فيها أَمر دينيٍّ عباديٍّ ، وقد ذهب الزمخشري إلى هذا المعنى أيضاً عند تفسيره للآية الكريمة . [٧]

٤.التخيير:

وهو أنْ يطلب من المخاطب الاختيار بين أَمرين وليس شرطاً تساويهما ، نحو: تزوج هنداً أو أختها، وخذ من مالي ديناراً أو درهماً . والقرينة الدالة على التخيير هي (أو) وهِي واقعة

---

(١) الفجر: ٢٧ – ٢٨ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٢٦٣ .

(٣) ينظر: الكشاف : ٦/ ٣٧٤ .

(٤) ينظر: التعريفات : ٨ .

(٥) البقرة : ١٨٧ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :١/ ١١٤ .

(٧) ينظر: الكشاف :٥ / ٣٨٧ – ٣٨٨ .

بعد الطلب . [١] وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: ((**وقوله عز وجل (قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا) يريد الثلث الآخِر، ثم قَالَ: (نِّصْفَهُۥٓ) والمعنى : أو نصفه ، ثم رخَّص له فقَالَ: (أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا) من النصف إِلَى الثلث أو زد على النصف إِلَى الثلثين ، وَكَانَ هذا قبل أنْ تفرض الصلوات الخمس.**)) [٣] ، ومعنى كلام الفَرَّاء أنَّ دَلالَة الأَمر هنا هي التخيير ، وقد استدل على هَذِهِ الدلالة بلحاظ السياق ، وهذا ما ذكره الزمخشري بأنَّ المعنى المراد هنا هو التخيير بين أَمرين أي بين أنْ يقوم أقل من نصف الليل على البت ، وبين أنْ يختار أحد الأَمرين ، وهما: النقصان من النصف ، والزيادة عليه . [٤]

٥ .الحث:

وهو حثُّ المخاطب على فعلٍ معيَّنٍ ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ﴾[٥] ، إِذْ قَالَ: ((**وقوله (إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) يقول: إذا رجوتم عندهم وفاءً وتأديةً للمكاتبة (وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ) حثَّ الناسَ على إعطاء المكاتبين،...،عن عليّ بن أبي طالب قال: يعطيه ثُلُثَ مكاتبته . يعني المولى يهب له ثلث مكاتبته.**))[٦]

هذا ما استنبطه الفَرَّاء بلحاظ السياق الذي نزلت فيه الآية ، في حين أنَّ الزمخشري يرى فيها معنى الشَّرْط . [٧]

---

(١) ينظر: الجنى الداني : ٢٢٨ ، ومغني اللبيب : ٨٧-٨٨ .

(٢) المزمل : ١ – ٣ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٩٦ .

(٤) ينظر: الكشاف : ٦/ ٢٤٠ .

(٥) النور : ٣٣ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٢٥١ .

(٧) ينظر: الكشاف : ٤/ ٣٠١ – ٣٠٢ .

٦.الدعاء:

وهو الطلب على سبيل التضرع ، أي التذلل والخضوع سواء أكَانَ الطلب أدنى أم أعلى أم مساوياً في الرتبة ، وقد سماه ابن فارس (مسألة) [١] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣٢ ﴾[٢] إِذْ قَالَ: ((**وقوله: (ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ) ، دعاء (ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ) يا ربُّ (أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ) يا ربُّ (فِي أَمْرِي) . دعاء من موسَى.**)) [٣]

وكذَلِكَ ما أَشَارَ إليه الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٨ ﴾[٤]، إِذْ قَالَ: ((**كأنَّه قَالَ: (فأتعسهم الله وأضلَّ أعمالهم) ؛ لأنَّ الدعاء قد يجري مجرى الأَمر والنهي ، ألا ترى أنَّ (أضَلَّ) فعل ، وأنَّها مردودة على (التعس) ، وهو اسم لأنَّ فيه معنى أتعسهم**)) [٥].

ودلالة الدعاء تلحظ في توجيه الزمخشري هَذِهِ الآيَة ، إِذْ قَالَ: (((**فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ**) **كأنَّه قَالَ: (اتعس الذين كفروا) ، فإنْ قلت : علام عطف قوله : (وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ)؟ قلت: على الفعل الذي نصب تعساً**)) [٦] ، وقد استنبط الفَرَّاء دَلالَة الأَمر على الدعاء في هَذِهِ الآيَة الكريمة بلحاظ السياق اللغوي وقواعد كلام العرب فـ (التعس) هنا مصدر ناب عن فعل الأَمر ؛ فالتعبير عن الأمر بالمصدر لأنَّ الفعل ملاحظ تقديراً ، وبقرينة العطف ، فضلاً عن الدلالة المعجمية التي قد تصرف المعنى إِلَى الذَّم .

٧.التوبيخ :

وهو إظهار ما فيه توبيخ لمن يعتدُّ بنفسه . وقد ذكر الفَرَّاء هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾[٧]، إِذْ قَالَ: ((**فمعناه – فيما نرى والله اعلم – :**

---

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة :٢٩٨ ، والايضاح في علوم البلاغة : ١/ ١٤٨ .

(٢) طه: ٣١ – ٣٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢/ ١٧٨ .

(٤) محمد : ٧ – ٨ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٣:/ ٥٨ .

(٦) الكشاف : ٥/ ٥١٨ .

(٧) الدخان : ٤٩ .

أنَّه توبيخ ، أي : (ذُق فإنَّك كريم كما زعمتَ . ولست كذَلِكَ) .)) [١] ، لقد استنبط الفَرَّاء هَذِهِ الدلالة بلحاظ السياق الذي تمت فيه المحادثة بين النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وبين أبي جهل ، وعلى الرغم من أنَّ الفَرَّاء قد صرَّحَ بدلالة التوبيخ إلَّا أنَّ كلامه يُشعِرُ بدلالة أخرى هي دَلالَة التحقير ، في حين أنَّ الزمخشري صرَّحَ بأنَّ دَلالَة أسلوب الأمر في الآية الكريمة هي **((الهزؤ والتهكّم بمن كان يتعزَّز ويتكرَّم على قومه))**[٢]

٨.النهي:

وقد يخرج الأَمر إِلَى دَلالَة النهي مثلما أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الفَرَّاء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ ﴾[٣]، إِذْ قَالَ: **((المعنى : لا تنسوا نعمتي ، لتكن منكم على ذكر ، وكذَلِكَ كل ما جاء من ذكر النعمة فان معناه – والله اعلم – على هذا))** [٤]

حدَّدَ الفَرَّاءُ دَلالَةَ النهي التي خرج إليها أُسلُوب الأَمر بلحاظِ نوعٍ من أنواع السياق ، وهو السياق العقائدي ، فإنَّ في الآيَة الكريمة تذكير بنعم الله –سبحانه وتَعَالَى – ومن ثَمَّ فإنَّ تأويل الفَرَّاء لها كَانَ انطلاقاً من عقيدته الدينية التي يؤمن بها.

في حين أنَّ الزمخشري يرى أنَّ معنى الأَمر في الآيَة الكريمة هو التعريض به . [٥] فثمة فثمة استرسال دلالي بين النهي والتعريض بالنعم والتذكير بها .

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٤٤ .

(٢) الكشاف : ٥/ ٤٧٧ .

(٣) البقرة : ٤٠ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٨ .

(٥) ينظر: الكشاف : ١/ ٢٥٨ .

ثانياً : أُسلُوب النَّهي :

النهي معنى من المَعَانِي العامة ، يستخدمه المتكلم طلباً للكف عن إحداث الحدث ، قَالَ السكاكي : ((**والنهي محذو به حذو الأَمر في أن أصل استعمال (لا تفعل) أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور.**)) [١] ، والنهي الحقيقيّ ((**هو ما كَانَ من الأعلى إِلَى الأدنى على سبيل الاستعلاء .**))[٢] ، بمعنى آخر هو: ((**طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء .**)) [٣] ، ويتضح مما سبق ذكره أنَّ للنهي صيغة واحدة ، وهِي (الفعل المضارع مع (لا) الناهية الجازمة).[٤]

وقد ذكر الفَرَّاء هَذِهِ الصيغة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴾[٥]، إِذْ قَالَ: ((**إِنْ شِئْتَ جعلتَ (فَتَكُونَا) جواباً نصباً ، و إِنْ شِئْتَ عطفتَه على أول الكلام فكَانَ جزماً،...،ومعنى الجزم كأنَّه تكرير النهي ، كقول القائل: (لا تذهب ولا تعرض لأحد). ومعنى الجواب والنَّصْب (لا تفعل هذا فَيُفْعَلَ بك مجازاةً)..**)) [٦]

وخلاصة القول أنَّ دَلالَة النهي في بنيته الأصليَّة هي نفسها دَلالَة الأَمر الأصليَّة من حيث المعنى ؛ لأنَّ دَلالَة قولنا: (لا تتحرك) في النهي هي نفسها دَلالَة قولنا : (اثبت).

وقد تخرج دَلالَة هَذِهِ الصيغة إِلَى دلالات إضافية بلحاظ سياق الحال وقرائن الكلام الأخرى ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى طائفة من هَذِهِ الدلالات ، منها:

١.النصح والإرشاد:

قد يخرج النهي إِلَى دَلالَة النصح والإرشاد وهِي طلب الكف الواجب عن فعل معين ، إِلَى دَلالَة فيها نهي عن فعل معين على وجه الاستحباب ويكون عادة في مجال النصح وإبداء

---

(١) مفتاح العلوم : ٥٤٥ .

(٢) البلاغة الاصطلاحية ، د. عبده عبد العزيز قلقيلة : ١٥٧ .

(٣) جواهر البلاغة : ٧٦ .

(٤) ينظر: الكتاب :٣ / ١٠١ ، والمقتضب : ٢/ ١٣٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤/ ٨٢ ، وجواهر البلاغة : ٧٦ .

(٥) البقرة: ٣٥ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٦-٢٧ .

المشورة .[١] وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة ، حيث تلحظ عندَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: ((**يقول: لا تجعلوا الحلف بالله مانعاً معترضاً (أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ) ، يقول : لا يمتنعنَّ أحدكم أنْ يَبَرَّ ليمين إنْ حلف عليها ، ولكن لِيكفِّرْ يمينه ويأتِ الذي هو خير..**)) [٣] نجد أنَّ تأويل الفَرَّاء كَانَ بلحاظ السياق الثقافي الديني الذي نزلت فيه الآية ، في حين أنَّ الزمخشري يرى أنَّ لأسلوب النهي في الآية الكريمة دلالة تفهم من السياق وهِي دَلالَة التعليل[٤].

وصَرَّحَ الفَرَّاء في نَصٍّ آخر بخروج النهي عن دلالته الأصليَّة إِلَى دَلالَة سياقية هي النصح ، وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾[٥]، إِذْ قَالَ: ((**ليس هذا بنهي محرَّم ، إنَّما هو من الله أدب**))[٦] أي إنَّ الغرض الغرض من النهي في الآية الكريمة هو النصح والإرشاد .

٢ .الكراهة:

ويخرج النهي لدلالة سياقية هي (الكراهة) ، وهِي طلب الكف عن فعلٍ معيَّنٍ على وجه الإلزام والوجوب ، إِلَى طلب الكفِّ عن فعلٍ معيَّنٍ على وجه الاستكراه ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ

---

(١) ينظر: البلاغة العربية ، الميداني: ١/ ٢٣٢ .

(٢) البقرة: ٢٢٤ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١: ١٤٤ .

(٤) ينظر: الكشاف :١/ ٤٣٦ – ٤٣٧ .

(٥) النساء : ٣٢ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٦٤ .

﴿سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾[١]، إذْ قَالَ: ((**كَانَ الرجل منهم إذا طَلَّق امرأته فهو أحقَّ بِرَجْعتها ما لم تغتسل من الحَيْضة الثانية . وكَانَ إذا أرادَ أنْ يُضِرَّ بها تركها حتى تحيض الحيضة الثانية ثم يراجعها ، ويفعل ذَلِكَ في التطليقة الثانية . فتطويله لرجعتها هو الضِّرار بها .**)) [٢] .

إنَّ توجيه الفَرَّاء الآية الكريمة كَانَ بلحاظ السياق الثقافي والذي يعتبر أنَّ الإضرار بالمرأة هو بطبيعة الحال فعل مكروه ، ومن ثَمَّ فإننا نجدُ أنَّ الكراهةَ هي دَلالَةٌ مضافةٌ على الدلالة الأصليَّة . أمَّا الزمخشري فلم يشر في تفسيره الآية الكريمة إلى دلالة غير دلالة النهي على سبيل الإلزام.[٣]

٣.التوبيخ :

ويخرج النهي عِنَ دلالته الأصليَّة إلَى دَلالَة تفهم من السياق وهِي دَلالَة (التوبيخ) ، وهِي بطبيعة الحال دَلالَة إضافية على الدلالة الأصليَّة ، وهذا المعنى دفع الفَرَّاء لتوجيه ما قَالَه الشاعر :

لا تنه عن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثله عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ[٤]

نحو دَلالَة إضافية هي دَلالَة (التوبيخ) ، إذْ قَالَ: ((**والجزم في هذا البيت جائز أي لا تفعلن واحداً من هذين**)) [٥]

---

(١) البقرة: ٢٣١ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٤٨ .

(٣) ينظر: الكشاف :١/ ٤٣٦ – ٤٣٧ .

(٤) البيت من البحر الكامل وهو لأبي الأسود الدوؤلي ، ينظر: ديوانه : ٤٠٤ ، وقد نسبه سيبويه للأخطل ، ينظر: الكتاب : ١/ ٤٢٤ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١/ ١١٥ .

ثالثاً : أُسلُوب الاستفهام :

أحد أساليب نظم الجملة ، ويدخل في دائرة الطلب ، فهو في معناه اللغوي طلب الفهم أو العلم ((**واسْتَفْهَمَه : سأله أنْ يُفْهِّمَه**)) [١]، أمَّا في معناه الاصطلاحي فقد ذكر ابن فارس أنَّه بمعنى الاستخبار إذْ قَالَ: ((**الاستخبارُ طلب خُبْرِ ما ليس عِنْدَ المُسْتَخْبِر، وهو الاستفهام**))[٢] وقَالَ السكاكي : ((**والاستفهام لطلب حصول في الذهن والمطلوب حصوله في الذهن أمَّا أنْ يكون حكماً بشيء على شيء أو لا يكون ، والأول هو (التصديق)**[٣] **ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين ، والثاني هو (التصور)**[٤] **ولا يمتنع انفكاكه من تصور التصديق**))[٥] ، وعرَّفَ الشريف الجرجاني الاستفهامَ بقوله هو ((**طلب حصول صورة الشيء في الذهن**))[٦] ، والدلالة الأصليَّة للاستفهام هي ((**طلب الإفهام والإعلام لتحصيل فائدة علمية مجهولة لدى المستفهم**))[٧]

وللاستفهام أدوات ذكر منها السكاكي قائلاً: ((**للاستفهام كلمات موضوعة ، وهِي: الهمزة ، وأم ، وهل ، وما ، و من ، وأي ، وكم ، وكيف ، وأنى ، ومتى ، وايان**))[٨]

وذكرنا فيما سبق أنَّ كل جملة تتميز بأُسلُوب معين وهذا التميز هو بفعل (أداة) تتصدر هَذِهِ الجملة ، فالأدوات التي ذكرها السكاكي هي التي تجعل أُسلُوب الجملة استفهاماً وتميّزه عن الأساليب التعبيرية الأخرى كأُسلُوب الشرط وأُسلُوب الأَمر ..إلخ ، وقد أكَّدَ النحاة ضرورة تصدر هَذِهِ الأدوات للجملة . [٩] ، ولكلِّ أداة معنى أصلي [١٠] وقد تخرج هَذِهِ الأدوات عن معناها

---

(١) لسان العرب : ١٢/ ٤٥٩ مادة (فهم) .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة :٢٩٢ .

(٣) التصديق : هو إدراك النسبة أي تعيينها مثل (أ قام محمدٌ؟) ، والجواب : نعم أو لا .

(٤) التصور : هو إدراك المفرد أي تعيينه مثل (أ قام محمدٌ أمْ قعد؟) ، والجواب : قامَ أو قعدَ.

(٥) مفتاح العلوم : ٥٢٤ .

(٦) التعريفات : ١٢ .

(٧) البلاغة العربية ، الميداني: ١/ ٢٥٨ .

(٨) مفتاح العلوم : ٥٣١ ، وينظر: الايضاح في علوم البلاغة : ١/ ٢٢٨ .

(٩) ينظر: الكتاب :٢ / ١٢٨ ، والمفصل ، الزمخشري : ٣٢٠ .

(١٠) ينظر: جواهر البلاغة : ٧٨-٨٤ .

الأصلي ؛ فيستفهم بها عن الشيء مع العلم به وذَلِكَ لأغراض تفهم من سياق الكلام أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى بعض منها سنشير إليها عِنْدَ ذكرنا لأدوات الاستفهام :

١. الهمزة :

وهِي الأداة الرئيسة الموضوعة للاستفهام ؛ أي هي أصل أدوات الاستفهام[١] ؛ لذَلِكَ هي عِنْدَ النحاة تُعَدُّ أمْ الباب ؛ فهي تستعمل للتصوّر وللتصديق . [٢] والهمزة من الحروف الهوامل ؛ ؛ لأنَّها تدخل على كلٍّ من الاسم والفعل ، والأداة إذا كَانَت بهَذِهِ الصفة لم تعمل شيئاً ، وإنَّما يعمل الذي يختص بأحد القبيلين دون الآخر [٣] ، وقد تخرج الهمزة عن الدلالة الأصليَّة لها وهِي الاستفهام إِلَى دلالات أخرى يحددها سياق الحال منها[٤]:

أ. التسوية:

تفيد الهمزة دَلالَة إضافية هي دَلالَة (التسوية) ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[٥]، إذْ قَالَ: ((**وعلى هذا أكثر كلام العرب : أنْ يقولوا : سواءٌ عليَّ أَقمت أمْ قعدت ..**)) [٦] ، وهَذِهِ الهمزة ((**لا يراد بها الاستفهام الحقيقي ، بل هي وما بعدها على معنى الخبر ، لا الإنشَاء ، فانك إذا قلت: (سواء علي أحضرت أمْ غبت) كَانَ المعنى سواء علي حضورك وغيابك فهي لا تستحق جواباً**)) [٧]

ب. التعجب:

ويخرج الاستفهام بالهمزة إِلَى دَلالَة سياقية أخرى هي التعجب ، وهو ((**انفعال يعرض للنفس عِنْدَ الشعور بأَمرٍ يخفى سببه**)) [٨] ، وقد ذكر الفَرَّاء هَذِهِ الدلالة عند حديثه عن (إِلَى)

---

(١) ينظر: شرح المفصل :٨/ ١٥١ ، ومغني اللبيب : ١٧ .

(٢) ينظر: كفاية المَعَانِي في حروف المَعَانِي ، الشيخ عبد الله الكردي : ٣٥ ، ومَعَانِي النحو :٤ / ١٩٩ .

(٣) ينظر: مَعَانِي الحروف ، الرماني ، تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي: ٣٤ .

(٤) ينظر: مَعَانِي النحو :٤ / ١٩٩ .

(٥) الأعراف : ١٩٣ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :١/ ٤٠١ .

(٧) مَعَانِي النحو :٤ / ٢٠٠ .

(٨) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢٢٨ .

(إلَى) الواردة في قوله تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ﴾[١] ، إذْ قَالَ: **((وإدخال العرب (إلَى) في هذا الموضع على جهة التعجُّب ؛ كما تقول للرجل : (أما ترى إلَى هذا !) والمعنى – والله اعلم–: هل رأيت مثل هذا أو رأيت هكذا ! والدليل على ذَلِكَ انه قَالَ: (أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ)** [٢] **فكَأنَّه قَالَ: هل رأيت كمِثْل الذي حاجَّ إبراهيم في ربه (أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا).))**[٣] ، وقد ذكر الزمخشري في الكشاف أنَّ الاستفهام بمعنى التعجب[٤]

ج.التوبيخ:

ويخرج الاستفهام بالهمزة إلَى دَلالَة التوبيخ فضلاً عن دلالته الأصليَّة ؛ إذا كَانَ ما بعد الهمزة واقعاً وفاعله معلوم. [٥] وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [٦] ، إذْ قَالَ:((**استفهام وفيه توبيخ لهم . وقد تطرح الف الاستفهام من التوبيخ ، ومثله قوله تَعَالَى: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ ﴾**[٧] **، يستفهم بها ولا يستفهم. ومعناهما جميعاً واحد))** [٨]

وقد صَرَّحَ الفَرَّاء بهَذِهِ الدلالة في موضع آخر وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**

---

(١) البقرة: ٢٥٨ .

(٢) البقرة: ٢٥٩ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٧٠ .

(٤) ينظر: الكشاف : ١/ ٤٨٨ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢١ .

(٦) الصافات : ١٥٢ – ١٥٣ .

(٧) الأحقاف : ٢٠ .

(٨) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣٩٤ .

﴿١٥٤﴾ [١] **إذْ وقف عِنْدَ قوله (أَصْطَفَى) فقَالَ:((استفهام وفيه توبيخ لهم))** [٢] وقد تطرق البلاغيون فيما بعد لهذا الاستفهام ، وضمنوه معنى (التوبيخ). [٣]

د.التقرير:

ويخرج الاستفهام بالهمزة إِلَى دَلالَة التقرير **((ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأَمر قد استقر عِنْدَه ثبوته أو نفيه ، ويجب ان يليها الشيء الذي تقرر به))** [٤]

وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴿٣﴾ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾** ﴾ [٥] ، إِذْ قَالَ : **((قوله عز وجل (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) نلين لك قلبك . (وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ) ، يقول إثم الجاهلية ،...،وقوله عز وجل (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) لا أُذكر إلّا ذُكِرتَ معي.))** [٦] ، في حين أنَّ الزمخشري يرى أنَّ الاستفهام هنا قد أفادَ الإنكار. [٧]

هـ. النهي :

وتنبه الفَرَّاء علَى خروج الاستفهام بالهمزة عن دلالته الأصليَّة إِلَى دَلالَة النهي وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ** ﴾ [٨]، إِذْ قَالَ:**((هذا من قول اليهود لبعضهم ، أي لا تُحدِّثوا المسلمين بأنَّكم تجدون صفة محمد صلى الله عليه وسلم في التوراة وأنتم لا تؤمنون به ، فتكونَ لهم الحجة عليكم .))** [٩]

---

(١) الصافات: ١٥١ – ١٥٤ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣٩٤ .

(٣) ينظر: مفتاح العلوم :٥٤٠ – ٥٤٣ ، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٨ .

(٤) مغني اللبيب: ٢١–٢٢ .

(٥) الانشراح: ١ – ٤ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٢٧٥ .

(٧) ينظر: الكشاف : ٦/ ٣٩٦ .

(٨) البقرة : ٧٦ .

(٩) مَعَانِي القُرآن :١/ ٥٠ .

يشير نص الفَرَّاء إلى أنَّ الاستفهام هنا قد خرج إلى النهي بلحاظ السياق الذي نزلت فيه الآية الكريمة .

و. الأَمر:

لحظ الفَرَّاء أنَّ الاستفهام بالهمزة يخرج عن دلالته الأصليَّة إلى دَلالة الأَمر ؛ وقد صَرَّحَ بذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَٰبَ وَالْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا** ﴾[١] ، إذْ قَالَ: **((وهو استفهام ومعناه أَمر))** [٢] ، في في حين ذكر النحاس أنَّ دَلالَة الاستفهام هنا هي التهديد وليس الأَمر ؛ إذْ قَالَ: **((قيل معناه أسلموا ، وحقيقته أنَّه على التهديد ، كما تقول للرجل : أ أفلتَ مني؟))**[٣] ، في حين جعل الزمخشري الآيَة الكريمة على معنى التوبيخ[٤] .

ويمكن القول إنَّ تأويل الفَرَّاء أقرب للسياق من غيره ؛ وذَلِكَ لأنَّ السياق هو النصح والتوجيه لأهل الكتاب ، والدليل هو قول الله تَعَالَى : **(فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا)** ؛ أي إنَّهم إذا أسلموا فهم مهتدون ، بمعنى أدق أنَّكم يا أهل الكتاب ويا معشر الأميين أسلموا يهدكم الله سبحانه وتَعَالَى وهذا سياق نصح وإرشاد ، وإلّا فإنَّ الأميين كفّار بامتناعهم عن دخول الاسلام!

٢.أمْ:

يكون الاستفهام بها حقيقياً وهو دلالاتها الأصليَّة ، وتتقدم عليها همزة ؛ فيطلب بهما التعيين ، أي يطلب بهما الفهم ممن يتوقع منه معرفة الجواب [٥]

وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ** ﴾[٦] ، إذْ قَالَ: **(("أمْ" في المعنى تكون ردَّاً على الاستفهام**

---

(١) آل عمران : ٢٠ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٠٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن : النحَّاس:١/ ٣٧٤ .

(٤) ينظر: الكشاف : ١/ ٣٧٥ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب :٤٧ ، واساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، د.قيس إسماعيل الأوسي:٣٠٧-٣٠٨ .

(٦) البقرة : ١٠٨ .

على جهتين ؛ إحداهما : أنْ تفرَّق معنى "أي" ، والأخرى: أن يُسْتَفهم بها . فتكون على جهة النسق ، والذي يُنوى بها الابتداءُ إلّا أنَّه ابتداء متّصلٌ بكلام . فلو ابتدأت كلاماً ليس قبله كلامٌ ، ثم استفهمت لم يكن إلّا بالألِفِ أو بهَلْ ؛ ومن ذَلِكَ قول الله : ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [١] **، فجاءت "أمْ" وليس قبلها استفهام ، فهذا دليل على أنَّها استفهامٌ مبتدأ على كلامٍ قد سبقه . وأمَّا قوله : (أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ) فإنْ شِئْتَ جعلته على مثل هذا ، وإنْ شِئْتَ قلت : قبله استفهام فَرُدَّ عليه.))** [٢] ، وقد رصد الفَرَّاء للاستفهام بـ (أمْ) عدة دلالات غير دلالته الأصليَّة منها:

أ.التسوية:

وهِي من أهم الدلالات التي رصدها الفَرَّاء لـ (أمْ) وذَلِكَ عِنْدَما أَشَارَ إليها في تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾[٣] ، إذْ قَالَ: **((استفهم بِأم في ابتداءٍ ليس قبله ألِف ؛ فيكونَ (أمْ) رَدَّاً عليه ، فهذا مما أعلمتك أنَّه يجوز إذا كَانَ قبله كلام يتّصل به . ولو كَانَ ابتداء ليس قبله كلام ، كقولك للرجل : (أ عِنْدَك خير؟) لم يجز هاهنا أنْ تقول: أمْ عِنْدَك خير. ولو قلت: (أنت رجل لا تنصِف أمْ لك سلطان تُدِلُّ) لجاز ذَلِكَ إذْ تقدَّمه كلام فاتَّصل به.))** [٤] .

ونفهم من نَصِّ الفَرَّاء أنَّ أُسلُوب الاستفهام بـ (أمْ) المتصلة خرج إلَى معنى التسوية في المثال الثاني وذَلِكَ لأنَّ غرض الاستفهام لم يكن حقيقياً. في حين أنَّ الزمخشري ذهب إلى أنَّ (أمْ) منقطعة ومعنى الهمزة فيها هو التقرير وإنكار الحسبان واستبعاده . [٥]

---

(١) السجدة : ١-٣ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ٧١ .

(٣) البقرة : ٢١٤ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٣٢ .

(٥) ينظر: الكشاف : ١/ ٤٢٢ .

ب.الإضراب:

تفيد (أمْ) المنقطعة معنى (الإضراب) وقد تتضمن معه استفهاماً فتكون بمعنى(بل) والهمزة.[١] وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة بقوله : ((**وربّما جعلت العربُ (أمْ) إذا سبقها استفهام لا تصلح أي فيه على جهة بل ، فيقولون : (هل لك قِبَلَنا حق أمْ أنت رجلٌ معروفٌ بالظّلم) . يريدون : بل أنت رجلٌ معروف بالظُّلم ؛ وقَالَ الشاعر :**

فَوَ اللهِ ما أَدْرِي أَسَلْمى تَغَوّلَتْ أمِ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إِليَّ حَبِيبٌ[٢]

معناه : بل كُلٌّ إِليَّ حَبِيبٌ.)) [٣]

يفهم من نَصِّ الفَرَّاء هذا أنَّ هناك استفهاماً معطوفاً على كلام متقدم ، مع إرادة الإضراب عن معنى ما تقدم من كلام ، وأنَّ العرب تجعل (أم) بمعنى (بل) إذا سبقت باستفهام لا تصلح فيه (أي) .

٣.هل:

حرفٌ مختصٌّ بطلب التصديق الايجابي ، وهِي من الحروف الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل وهِي غير مختصة بأحد القبيلين .[٤] ، ويخرج الاستفهام بـ(هل) عن دلالته الأصليَّة إِلَى دلالات سياقية منها:

أ.الأَمر:

وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ** ﴾[٥] ، إِذْ قَالَ : ((**استفهام وتأويله : انتهوا. وكذَلِكَ قوله:﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾**[٦]**،...،إنَّما هو مسالة ،**

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ١/ ٤٤-٤٥ .

(٢) البيت من البحر الطويل ولم ينسبه الفَرَّاء لقائله .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ٧٢ .

(٤) ينظر: حروف المَعَانِي ، الزجاجي : ٢ ، ومعاني الحروف ، الرماني : ١٠٢ ، والجنى الداني : ٣٣٩-٣٤١ ، ومغني اللبيب : ٣٣٣ ، والأشباه والنظائر : ٢/ ٢٦٨-٢٦٩ .

(٥) المائدة : ٩١ .

(٦) المائدة : ١١٢ .

أولا ترى أنَّك تقول للرجل : هل أنت كافٌّ عنا ؟ معناه: اكفف)) [١] ، في حين أنَّ الزمخشري ذهب إلى أنَّ معنى الاستفهام خرجَ عن دلالته الأصلية إلى دَلالَة النهي [٢]

ويرى الرازي أنَّ الدلالة السياقية التي خرج لها أُسلُوب الاستفهام هنا هي دلالة النهي ؛ إذْ قَالَ: **((واعلم أنَّ هذا وإنْ كَانَ استفهاماً في الظاهر إلّا أنَّ المراد منه هو (النهي) في الحقيقة ، وإنَّما حسن هذا المجاز ؛ لأنَّه تَعَالَى ذم هَذِهِ الأفعال وأظهر قبحها للمخاطب ، فلما استفهم بعد ذَلِكَ عن تركها لم يقدر المخاطب إلّا على الإقرار بالترك ، فكَانَه قيل له : أَتفعله بعد ما قد ظهر من قبحه ما قد ظهر ؛ فصار قوله (فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ) جارياً مجرى تنصيص الله تَعَالَى على وجوب الانتهاء مقروناً بإقرار المكلف بوجوب الانتهاء))** [٣] .

وصَرَّحَ الفَرَّاء بخروج الاستفهام عن دلالته الأصلية إلى دَلالَة الأمر في موضع آخر من كتابه معاني القرآن وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾ [٤]، إذْ قَالَ **(وتأويل (هَلْ أَدُلُّكُمْ) أَمر أيضاً في المعنى ، كقولك للرجل: (هل أنت ساكت؟) ساكت؟) معناه : اسكت ، والله أعلم.))** [٥]

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ في هَذِهِ الآيَة[٦] دَلالَة التشويق .[٧] يلحظ مما سبق أنَّ (هل) خرجت عن معناها الأصلي إلى معنى آخر فَرضَهُ سياقُ النص .

ب.النفي:

قد يخرج الاستفهام بـ (هل) إلَى الإنكار ومن أهم مَعَانِي الإنكار النفي. [٨] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ توجيهه قول الشاعر[٩]:

---

(١) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٠٢ .

(٢) ينظر: الكشاف : ٢/ ٢٩٠ .

(٣) مفاتيح الغيب : ١٢ : ٤٢٤ ، وينظر: مجالس ثعلب :٢/ ٥٨٨ .

(٤) الصف : ١٠ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٥٤ .

(٦) أي: آية الصف : ١٠ .

(٧) ينظر: مَعَانِي النحو :٤ / ٢٠٦ .

(٨) ينظر: مغني اللبيب : ٤٦٠ .

(٩) البيت من البحر الطويل ، وقائله الفرزدق ، ينظر: ديوانه : ٨٦٣ .

يقول إذا اقْلَوْلى عَلَيها وأَقْرَدَتْ[١] ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

إذْ قَالَ: ((**فأدخل الباء في (هل) وهِي استفهام ، وإنما تدخل الباء في ما الجحدِ ؛ كقولك: (ما أنت بقائل).فلمَّا كَانَت النيَّة في (هل) يراد بها الجحد أُدخِلت لها الباء .**)) [٢]

فسَّرَ الفَرَّاء هذه الدَلالَة بلحاظ قصد المتكلِّم وسياق القول ، فحملَ (هل) على (ما) النافية في دخول (الباء) في خبرها وفقاً للمعنى الذي انصرفت إليه هل الاستفهامية في السياق المذكور .

ج.التحذير:

استدل الفَرَّاء على هذهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾[٣]، إذْ قَالَ: ((**وقوله : (هَلْ عَسَيْتُمْ)،...،إنْ توليّتُم أمور الناس أنْ تفسدوا في الأرض ، وتُقطّعوا أرحامكم ، ويقَالَ: ولعلّكم إنْ انصرفتم عن محمد صلى الله عليه [وآله وسلم] ، وتوليّتم عنه أنْ تصيروا إِلَى أَمركم الأول من قطيعة الرحم والكفر والفساد .**)) [٤] .

يلحظ من تأويل الفَرَّاء للآية الكريمة أنَّ دَلالَة الاستفهام هنا هي التحذير من عاقبة الأمور ؛ ففي الآية تحذير من الارتداد إلى عادات سابقة رفضها الإسلام بإحلال عادات حميدة محلَّها . وقد أشار النحاس إلى هذا المعنى عند تفسيره الآية الكريمة . [٥]

د. التحقيق :

يرى سيبويه أنَّ (هل) ليست أداةً أصليَّةً في الاستفهام ، وإنَّما هي بمنزلة (قد) وأنَّ الاستفهام فيها مُستفادٌ من (همزة) مُقَدَّرة معها ، إذْ قال: ((**وكذلك (هَلْ) إنَّما تكون بمنزلة (قَدْ). ولكنّهم تركوا (الألف) إذْ كانت (هَلْ) لا تقع إلّا في الاستفهام**))[٦]

---

(١) أي : سكنت .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٦٤ .

(٣) محمد : ٢٢ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٦٣ .

(٥) ينظر: مَعَانِي القُرآن ، النحاس:٦/ ٤٨٢ .

(٦) الكتاب :٣ / ١٨٩.

أشارَ الفَرَّاء إِلَى مجيء (هل) بمعنى (قد) وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا** ﴾[١] ، إِذْ قَالَ: ((**معناه قد أتى على الإنسان حين من الدهر. و(هل) قد تكون جحداً ، وتكون خبراً . فهذا من الخبر؛ لأنَّك قد تقول : فهل وعظتك؟ فهل اعطيتك ؟ تقرره بأنَّك قد أعطيته ووعظته . والجحد أنْ تقول : وهل يقدر واحد على مثل هذا ؟**)) [٢] يشير نَصِّ الفَرَّاء على أنَّه جعل هذا المعنى (معنى قد) قسيماً لاستعمالها الأصلي الذي وضعت له . وقد ذكرت العديد من المصادر[٣] هذا المعنى ، فذهب الزمخشري عِنْدَ تَفْسِيرِهِ هَذِهِ الآيَة إِلَى أنَّ ((..**(هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة ، والأصل:(أ هل) ؛ بدليل قوله : أهَل رَأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذي الأكَمِ ؟**[٤]

فالمعنى: (أقد أتى ؟) على التقرير والتقريب جميعاً ، أي : أتى على الإنسان قبل زمان قريب (حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن) فيه (شَيْـًٔا مَّذْكُورًا) أي: كَانَ شيئاً منسياً غير مذكور نطفة في الأصلاب ..)) [٥] .

والذي يفهم من نَصِّ الزمخشري أنَّ (هل) داخل سياق الاستفهام الذي يخرج إِلَى معنى التقرير والتقريب ؛ تكون بمعنى (قد) فهو الذي أضفى على (هل) هَذِهِ الدلالة الاضافية .

وقد اعترض ابن هشام على رأي الفَرَّاء والزمخشري ؛ فزعم أنَّ قوماً آخرين زعموا أنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً ، ويرى أنّهَ الصواب ، وأنها في هَذِهِ الآيَة الكريمة ((**للاستفهام التقريري ، والمقرر به من أنكر البعث ، وقد علم أنهم يقولون : نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه ، فيقَالَ لهم : فالذي أحدث الناس بعد أنَّ لم يكونوا ، كيف يمتنع عليه إحياؤهم**

---

(١) الإنسان : ١ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٢١٣ .

(٣) ينظر: مجاز القُرآن :أَبو عبيدة: ٢/ ٢٧٩ ، والمقتضب:١ /٤٣ ، والخصائص :٢/ ٤٦٢ ، حروف المعاني:٢ ، معاني الحروف : ١٠٢ ، والكشاف:٤/ ٦٦٥ ، والجنى الداني:٣٤٠-٣٤١ ، ومغني اللبيب: ٤٥٩-٤٦٠ ، في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٦٩ .

(٤) هو عجز بيت صدره :[سائل فوارس يربوع بشدتنا] وهو للشاعر زيد الخيل ، الذي سماه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) (زيد الخير) ، والبيت من البحر البسيط ، ينظر: ديوانه : ١٥٥ .

(٥) الكشاف : ٤/ ١٩٤ ، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٥٩ .

بعد موتهم ؟ وهو معنى قوله تَعَالَى:﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[١] أي : فهلا تتذكرون فتعلمون أنّهَ: من أنشأ شيئاً بعد أنْ لم يكن قادرٌ على إعادته بعد عدمه؟))[٢]

وقد وافق ابن هشام من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي ، إذْ قَالَ: **((أنَّها ليست بمعنى (قد) تماماً ، بل هي لاتزال استفهامية فلا يصح أن نبدلها بـ (قد) وإنْ نبدل (قد) بها ، فلا يصح أنْ تقول مثلاً في قوله تَعَالَى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ﴾[٣]؛ (هل سمع الله قول التي تجادلك) ، ولا في :﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ﴾[٤] ؛(رب هل آتيتني من الملك)، ولكنها قد تخرج إِلَى معنى قريب من الاخبار .))** [٥]

ويمكن القول إنَّ ما يؤول إليه المعنى سواء أخرج على رأي الفَرَّاء والزمخشري أم أخرج على رأي ابن هشام ومن نقل عنهم ؛ فهو قريب بعضه من بعض ؛ والدليل أنَّ (هل) في سياق الآيَة الكريمة المذكورة قد أفاد معنى (قد) ، والواضح مما سبق أيضاً أنَّ دَلالَة التحقيق هي دَلالَة إضافية قد اكتسبتها من دخولها في هذا السياق.

٤. ما:

تستعمل (ما) للاستفهام فتكون للسؤال عن ذوات ما لا يعقل ، وأجناسه ، وصفاته ، وكذَلِكَ تكون للاستفهام عن صفة العاقل . [٦] ومعناها : **((أي شيءٍ ؟))** [٧] ، وعند البلاغيين هي للسؤال عن أجناس الأشياء [٨] ، وقد تحذف ألفها إذا اتصل بها حرف جر ، أمَّا

---

(١) الواقعة : ٦٢ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٤٦٠ .

(٣) المجادلة : ١ .

(٤) يوسف: ١٠١ .

(٥) ينظر: مَعَانِي النحو :٤ / ٢١١ .

(٦) ينظر: المقتضب : ٢ /٥٢ ، وشرح المفصل ، ابن يعيش: ٤/ ٥ ، ومعاني الحروف : ٨٦ .

(٧) نتائج الفكر في النحو : ١٩٦.

(٨) مفتاح العلوم : ٥٣٣ .

أمَّا تخفيفاً [١] ، أو للتركيب مع حرف الجر ، فصارت كلمة واحدة موضوعة للاستفهام [٢] ، أو أو للفرق بينَ الاستفهامية والموصولة ، وتبقى الفتحة دالة على الألف المحذوفة [٣] ، وقد أَشَارَ أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى دَلالَة (ما) الاستفهامية عن الذات غير العاقلة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾** ﴾[٤] ، قَالَ: ((**وقوله: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ) يعني عَصَاهُ**)) [٥]

بيَّنَ الفَرَّاء أنَّ (ما) في الآيَة الكريمة تدل على عصا موسى "عليه السلام" . وكذَلِكَ نَرى الفَرَّاء في موضعٍ آخر يبيِّن دلالة (ما) على صفة العاقل وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ** ﴾ [٦] ، إِذْ قَالَ: ((**وقوله: (قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ) ذكرُوا أنَّ مُسَيْلمةَ مُسَيْلمةَ كَانَ يقَالَ له الرحمن . فقَالُوا : ما نعرف الرّحمن إلّا الذي باليمامة ؛ يعنون مُسَيْلمةَ الكَذَّاب ؛ فأنزل الله :﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾**[٧].)) [٨] .

يفهم من نَصِّ الفَرَّاء أنَّ (ما) هنا قد استعملت للسؤال عن صفة ما يعقل . وقد يخرج الاستفهام بـ (ما) عن دلالته الأصليَّة على الاستفهام الحقيقي إِلَى دلالات أُخَر منها :

أ.التعجب:

أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى دَلالَة التعجب التي يخرج إليها أُسلُوب الاستفهام بـ(ما) ، وهِي دَلالَة مضافة إلى الدلالة الأصليَّة للاستفهام ، وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ **ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ**

---

(١) ينظر: الانصاف : ١/ ٢٩٩ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٥٠ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٢٩٩ .

(٤) طه : ١٧ – ١٨ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢/ ١٧٧ .

(٦) الفرقان : ٦٠ .

(٧) الإسراء : ١١٠ .

(٨) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٢٧٠ .

﴿ ٢ ﴾[١]، إذْ قَالَ: ((**والحَاقَّة : القيامة ، سميت بذَلِكَ لأنَّ فيها الثواب والجزاء،..،والحاقة: مرفوعة بما تعجبت منه من ذكرها ، كقولك : الحاقة ما هي ؟ والثانية: راجعة على الأولى . وكذَلِكَ قوله : ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾[٢] ، و: ﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ٢ ﴾[٣] معناه: أي شيءٍ القارعة ؟،...،والقارعة القيامة أيضاً.**))[٤]

وتفسير الفَرَّاء كلمة الحاقة والتي تعني القيامة ، ولِمَ سُمِّيَتْ بذَلِكَ ، فيه دَلالَة على التعظيم والتفخيم والتهويل ، وهِي دَلالَة أخرى مضافة إلى الاستفهام بـ (ما) .

وجاء في الكشاف : ((.. **ونحوه (ما) في قولك : (زيد ما زيد) جعلته لانقطاع قرينه ، وعدم نظيره ، كأنَّه شيء خفي عليك جنسه ، فأنتَ تسألُ عن جنسِهِ ، وتفحصُ عن جوهره كما تقول:ما الغول وما العنقاء؟ تريد أيَّ شيء هو من الأشياء؟ هذا أصله ثم جُرِّدَ للتفخيم**))[٥]

ب.الترجي:

أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى دَلالَة إضافية لأُسلُوب الاستفهام بـ (ما) غير دلالاتها الأصليَّة وهِي الاستفهام ، وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا ﴾[٦]، إذْ قَالَ: ((**قوله: (مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا) لا تخافون لله عظيمة**))[٧] .

يلحظ من كلام الفَرَّاء أنَّه يفسر الآيَة بالاعتماد على السياق ، إذْ إنَّها حكاية عن محاورة بين نبي الله نوح "عليه السلام" وبين قومه ، وهو يرجوهم أنْ يخافوا عظمة الله سبحانه وتَعَالَى . في حين أنَّ الزمخشري ذهب إلى أنَّ دَلالَة الآية الكريمة هي التنبيه على عظمة الخالق سبحانه وتعالى . [٨]

---

(١) الحاقة : ١ – ٢ .

(٢) الواقعة : ٢٧ .

(٣) القارعة : ١–٢ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٧٩–١٨٠ .

(٥) الكشاف : ٣/ ٣٠٤ .

(٦) نوح : ١٣ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٨٦ .

(٨) ينظر: الكشاف : ٦/ ٢١٦ .

٥. مَنْ:

تكون دَلالَة (مَنْ) الأصليَّة في أُسلُوب الاستفهام هي السؤال عن العاقل ، نحو:(مَنْ حَضَرَ؟) ؛ فتقولُ : خالد . [١] وعند البلاغيين هي للسؤال عن ذوي العلم [٢] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى دَلالَة (من) التي يستفهم بها عن العاقل بإيراده لسؤال وجواب مفترض ، إِذْ قَالَ: ((**وذَلِكَ أنك إذا قلت : من صاحب هَذِهِ الدار ؟ فقَالَ لك القائل: هي لزيد ، فقد أجابك بما تريد**)) [٣] .

.

وقد يخرج الاستفهام بـ (مَنْ) عن دلالته الأصليَّة إِلَى دَلالَة سياقية فيها معنى التعجب ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ** ﴾[٤] ، إِذْ قَالَ: ((**من في موضع خفض . يريد : ومن أظلم من هذا ومن هذا الذي قَالَ : (سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ).**)) [٥] .

يشير نَصُّ الفَرَّاء إلى أنَّه يوجه دَلالَة الاستفهام هنا بلحاظ السياق ، وهو يرى أنَّ الاستفهام في الآيَة الكريمة ليس حقيقياً إِذْ لا يخفى على أي مسلم أنَّ الله سبحانه وتَعَالَى عالم بكل شيء ، وهو عالم بالظالمين فضلاً عمَّن هو أظلم من غيره إِذْ ليس من المعقول أنَّ الله تَعَالَى يتساءل عمَّن هو أظلم الناس ، ومن ثَمَّ يمكنُ القول إنَّ تأويل الفَرَّاء للآية الكريمة كَانَ نابعاً من عقيدته وهي اعتداله بين أهل السنة والاعتزال[٦]. وقد وافقه الزمخشري عندَ تفسيره الآية الكريمة وتوجيهه دلالة الاستفهام فيها . [٧]

٦.أي :

وهِي عِنْدَ الجمهور من النحويين بحسب ما تضاف إليه . [٨] ، وعِند البلاغيين للسؤال عمَّا يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما [١]. وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى خروج الاستفهام بـ (أي)

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٣٢٧ .

(٢) مفتاح العلوم : ٥٣٥ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٧٠ .

(٤) الأنعام : ٩٣ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١/ ٣٤٤ .

(٦) ينظر: أبو زكريا الفَرَّاء ومذهبه في النحو : ٦٩ – ٨٤ .

(٧) ينظر: الكشاف : ٢/ ٣٧٢ .

(٨) ينظر:الكتاب :٤ / ٢٣٣ ، والمقتضب : ٢/ ٢٩٤.

عن دلالته الأصليَّة إِلَى دَلالَة سياقية هي دَلالَة (التعجب) ، وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ [٢]، إِذْ قَالَ: ((**يعجب العباد من ذَلِكَ اليوم.**)) [٣] ؛ المتأمل لنَصِّ الفَرَّاء يجده قد اعتمد سياق الحال لمعرفة دَلالَة الآيَة الكريمة ، التي لا تكون إِلَّا للتعجب ، فالاستفهام في الآيَة الكريمة ليست به حاجة إِلَى جواب ؛ فاليوم معروف وهو يوم القيامة ، ولكنَّ هول هذا اليوم هو الذي يثير العجب . في حين أنَّ الزمخشري قد ذكر في تفسيره الآية الكريمة أنَّ دَلالَة الاستفهام فيها خرج للتعظيم والتعجب من هذا اليوم . [٤]

٧. كم:

دَلالَة أُسلُوب الاستفهام بـ (كم) ؛ هي الاستفهام عن العدد[٥] ، وهِي عند البلاغيين للسؤال عن العدد كذلك [٦] وقد ذكر الفَرَّاء هَذِهِ الدلالة ، ولكنه أَشَارَ إِلَى خروج أُسلُوب الاستفهام بـ (كم) إِلَى دَلالَة الخبر؛ إِذْ قَالَ: ((**وأنشدوا قول الشاعر :**

كَمْ عَمَّةً لَكَ يا جريرُ وخالَةٍ فَدْعَاءُ قد حَلَبَتْ على عِشَاري[٧]

رفعاً ونصباً وخفضاً ، فمن نصب قَالَ: كَانَ أصل (كم) الاستفهام ، وما بعدها من النكرة مفسر كتفسير العدد ، فتركناها في الخبر على جهتها وما كَانَت عليه في الاستفهام ، فنصبنا ما بعد (كم) من النكرات ؛ كما تقول : عِنْدَي كذا وكذا درهماً ..)) [٨]

٨. كَيفَ :

هي للسؤال عن الحال والهيأة ، نحو: (كَيفَ أَنْتَ؟) و(كَيفَ جِئْتَ؟) [٩] ، وهِي كذلك عند البلاغيين للسؤال عن الحال [١] ، وقد يخرج أُسلُوب الاستفهام بـ (كيف) عن دلالته الأصليَّة إِلَى دلالات أُخر منها:

---

(١) مفتاح العلوم : ٥٣٥ .

(٢) المرسلات : ١٢ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٢٢٣ .

(٤) ينظر: الكشاف : ٦/ ٢٨٧ .

(٥) ينظر: المقتضب : ٣/ ٦٤ ، ومغني اللبيب : ١٨٣ .

(٦) مفتاح العلوم : ٥٣٦ .

(٧) هو الفرزدق من قصيدة يهجو فيها جريراً والبيت من البحر الكامل ، وهو في الديوان (كَمْ خالةٍ لك يا جريرُ وعمَّةٍ...). ينظر: ديوانه :٣١٢ .

(٨) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٦٩ .

(٩) ينظر: الاصول في النحو : ٢/ ١٤٠ ، ومغني اللبيب : ٢٠٣ ، ومَعَانِي النحو :٤ / ٢٢٠ .

أ.التعجب والتوبيخ:

وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى هَذِهِ الدلالة السياقية عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[٢] ، إِذْ قَالَ: **((وقوله : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا) على وجه التعجُّب والتوبيخ ؛ لا على الاستفهام المحض ؛ أي: وَيْحكم كيف تكفرون ! وهو كقوله : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[٣].))** [٤]

ب.النفي :

وقد أشار إلى الفَرَّاء خروج الاستفهام بـ (كيفَ) إِلَى دَلالَة النفي عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾[٥]، إِذْ قَالَ: **((وقوله: يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ) على وجه التعجب ؛ كما تقول : (كيف يُستبقَى مثلك) ؛ أي : لا ينبغي أنْ يستبقى. وهو في قراءة عبد الله** [٦] **(كيف يكون للمشركين عهد عِنْدَ الله ولا ذمة) فجاز دخول (لا) مع الواو لأنَّ معنى أوَّل الكلام جحد.))** [٧]

نجد الفَرَّاء في نَصِّه هذا قد ذكر القراءات التي قرئت بها الآيَة الكريمة ، فجعل الاستفهام في قراءة على معنى التعجب ، وفي قراءة أخرى على معنى النفي ، وتوجيه الفَرَّاء دلالة الآيَة الكريمة وقف عِنْدَه بعض علماء اللغة [٨] ، في حين أنَّ الزمخشري قد ذهبَ إِلَى أنَّ الاستفهام بـ

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم : ٥٣٧ .

(٢) البقرة : ٢٨ .

(٣) التكوير: ٢٦ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :١/ ٢٣ .

(٥) التوبة : ٧ .

(٦) ينظر: معجم القراءات القرآنية : ٣/ ٨ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :١/ ٤٢٣-٤٢٤ .

(٨) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة : ١٥٩.

(كيفَ) في الآيَة الكريمة قد خرج عن دلالته الأصليَّة إلَى دَلالَة الإنكار[١] ، ووافق القرطبي الفَرَّاء في توجيهه الأوَّل بخروج الاستفهام في الآيَة الكريمة إلَى معنى التعجب . [٢]

ج.التحذير:

وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى هَذِهِ الدلالة وهِي دَلالَة أخرى يخرج إليها أُسلُوب الاستفهام بـ(كيف) وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾[٣] ، إذْ قَالَ: **((معناه : فكيف تتقون يوماً يجعل الولدان شيباً إنْ كفرتم))** [٤] ، فدَلالَة التحذير يمكن أنْ تُفهم من تأويل الفَرَّاء الآية الكريمة ؛ وذَلِكَ لأنَّ سياق الحال والمقام الذي سوف يقع فيه هذا القول هو يوم مرعبٌ جداً وهو يوم القيامة ، وإنْ ذكر صفات هذا اليوم المرعبة غرضها التحذير. وهذا المعنى يُفهمُ من تفسير الزمخشري الآية الكريمة[٥]

٩.أنَّى :

ودلالتها الاستفهام عن الكيفية والمكَانَ فهي (في معنى : كيف وأين) [٦] ، وقد ذكر الفَرَّاء الفَرَّاء أنَّها بمعنى (كَيفَ) وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[٧]، إذْ قَالَ: **((أي كيفَ شِئْتُم .))** [٨] وقد يخرج الاستفهام بـ(أنَّى) عن دلالته الأصليَّة إلَى دَلالَة سياقية هي (النفي) ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى هَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:

---

(١) ينظر: الكشاف : ٢/ ١٧٥ .

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القُرآن : القرطبي: ٤/ ٧٨ .

(٣) المزمل : ١٧ .

(٤) مَعَانِي القُرآن :٣/ ١٩٨ .

(٥) ينظر: الكشاف : ٦/ ٢٤٧ .

(٦) ينظر: الكتاب :٤ / ٢٣٥ .

(٧) البقرة : ٢٢٣ .

(٨) مَعَانِي القُرآن :١/ ١٤٤ .

﴿ وَجِاْيٓءَ يَوۡمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَۚ يَوۡمَئِذٖ يَتَذَكَّرُ ٱلۡإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكۡرَىٰ ﴾[١] ، إذْ قَالَ: ((**ليس ينفعه ذكره ، ولا ندامته**)) [٢]

من نَصِّ الفَرَّاء وتأويله نفهم أنَّه اعتمد السياق الثقافي في استنباط دَلالَة أُسلُوب الاستفهام في الآيَة الكريمة ؛ إذْ هو مؤمن أنَّ الله – سبحانه وتَعَالَى – عالمٌ بكلِّ شيء ومن ثَمَّ فهو ليس بحاجة إلَى استفهام من أحد ؛ بل أنَّ الغرض من الاستفهام هنا هو تنبيه العاصي وتحذيره وإخباره بأنَّ الندم لا ينفع في يوم القيامة . وتفهم هذه الدلالة من تفسير الزمخشري الآية الكريمة[٣]

١٠ .أيَّانَ:

تدخل التركيب فتجعل أُسلُوبه استفهاماً ؛ إذْ يستفهم بها عن الزمان[٤] المستقبل فتكون بمعنى (متى) والفرق بين (متى) و(أيَّانَ) هو أنَّ (متى) تستعمل للزمن الماضي والمستقبل ، في حين أنَّ (أيَّانَ) تختص بالزمن المستقبل فقط . [٥] ، وقد أَشَارَ الفَرَّاء إلَى دَلالَة (أيَّانَ) الأصليَّة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ١٠ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي غَمۡرَةٖ سَاهُونَ ١١ يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ ١٢ ﴾[٦]، إذْ قَالَ:((**وقوله:(يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ) متى يوم الدين؟**)) [٧] ، الفَرَّاء يرى أنَّ معنى (أيَّانَ) هو : متى .

وكذَلِكَ قد بيَّن الفَرَّاء دَلالَة (أيَّانَ) على الزمان عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا** ﴾ [٨] ، إذْ قَالَ: ((**يقول القائل :إنَّما الإرساء للسفينة والجبال ، وما أشبههن ،**

---

(١) الفجر : ٢٣ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٦١ .

(٣) ينظر: الكشاف : ٦/ ٣٧٣ .

(٤) ينظر: مفتاح العلوم : ٥٣٧ .

(٥) ينظر:شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٢٠٥ .

(٦) الذاريات : ١٠ – ١٢ .

(٧) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٨٣ .

(٨) النازعات : ٤٢ .

فكيف وصفت الساعةُ بالإرساء ؟ قلت: هي بمنزلة السفينة إذا كَانَت جارية فَرَسَتْ ، ورسوّها قيامها ، وليس قيامها كقيام القائم على رِجْلِه ونحوه ، إنَّما هو كقولك: قد قام العدل ، وقامَ الحق ، أي : ظهر وثبت .)) [١] ، يشير نَصّ الفَرَّاء إلى أنَّ المقصود بـ (متى وقت رسوِّ الساعة) أي: متى قيام الساعة وحدوثها ، وكذَلِكَ يمكن أنْ نلحظ في نَصِّ الفَرَّاء هذا إشارةً إِلَى دَلالَة إضافية هي دَلالَة (التعظيم والتفخيم) وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ زمن قيام الساعة ، وقد ذكر ابن يعيش أنَّ ((..**(أيَّانَ) لا تستعمل إلّا فيما يراد تفخيم أَمره وتعظيمه نحو قوله تَعَالَى: (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) أي متى مرساها**))[٢] ، وكذلك جعلها الزمخشري بمعنى (متى)[٣] ، وكذلك الطبري[٤] ، الطبري[٤] ، والرازي[٥] .

١١.أينَ:

وهِي ((**اسم من أسماء الأمكنة مبهم ، يقع على الجهات الست وكل مكَانَ ، يستفهم بها عنه ، فيقَالَ : (أينَ بيتك؟) (أينَ زيد؟) .))** [٦] ، وتعني: أي مكَانَ [٧] . ويخرج أُسلُوب الاستفهام بـ(أينَ) من دلالته الأصليَّة على المكان[٨] إِلَى عدة دلالات منها:

أ.الجزاء :

وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى خروج الاستفهام بـ(أينَ) عن دلالته الأصليَّة وهِي السؤال عن المكَانَ إِلَى دَلالَة تفهم من السياق وهِي دَلالَة (الجزاء) ، وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾[٩] ، إذْ قَـــالَ:

---

(١) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٢٣٤ .

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش: ٤/ ١٠٦ .

(٣) ينظر: الكشاف : ٥/ ٦١١ .

(٤) ينظر: تفسير القرطبي : ٩/ ١٣٨.

(٥) ينظر: تفسير الرازي : ١٥/ ٨٠ .

(٦) شرح المفصل ، ابن يعيش: ٧/ ٤٥ .

(٧) ينظر:المقتضب :٢/ ٥٢ .

(٨) ينظر: مفتاح العلوم : ٥٣٧ .

(٩) البقرة : ١٤٨ .

((إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصِلتْ بـ (ما) ، مثل قوله : أينما ، ومتى ما ، وأيٌّ ما ، وحيث ما ، وكيف ما ، و﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾[١] ؛ كَانَت جزاء ولم تكن استفهاماً . فإذا لم توصل بـ(ما) كَانَ الأغلب عليها الاستفهام ، وجاز فيها الجزاء))[٢]

وكذلك وجَّهَ الزمخشري دلالةَ هذه الحروف عند اتصالها بـ (ما) ، إذْ أشار إلى خروج دلالة الاستفهام بها إلى دلالة الجزاء .[٣]

ب.النفي:

وقد ذكر الفَرَّاء خروجاً لأُسلُوب الاستفهام بـ(أينَ) ، عن دلالته الأصليَّة إِلَى دَلالَة إضافية هي (النفي) ، وذَلِكَ عِنْدَما ذكر رَأياً لأستاذه الكسائي ، إذْ قَالَ: **((وزعمَ الكسائي أنَّه سمع العرب تقول : (أينَ كنت لتنجو مني) ، فهَذِهِ اللام إنَّما تدخل لـ (ما) التي يراد بها الجحد كقوله :﴿ مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾[٤]))**[٥]

---

(١) الإسراء : ١١٠ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :١/ ٨٥ .

(٣) ينظر: الكشاف : ١/ ٣٤٦ .

(٤) الأنعام : ١١١.

(٥) مَعَانِي القُرآن :١/ ٤٢٤ .

رابعاً: أُسلُوب النداء :

النداء أُسلُوب لغويٌّ إنشائيٌّ يراد به : ((**تنبيه المدعو ليقبل عليك**)) [١] ، ودلالة النداء الأصليَّة هي أنَّك إذا ناديت أحداً لا تقصد من ذَلِكَ سوى التنبيه والإقبال عليك ، نحو: يا زيد أقبِلْ . وهو طلب إقبال المدعو على الدَّاعي بحرف نائب مناب (أدعو) . [٢]

وقد عرَّف الجرجاني النداء قائلاً: ((**هو إنشَاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها ، ليقبل المخاطب به إِلَى المتكلم به بقلبه ، وليس مقصوده بذاته ، وانما ينادي ليبدأ بكلام بعده ، أو ليعلم حضوره ، أو غيبته أو نسبة صفة إليه .**)) [٣] .

ويرى الفَرَّاءُ أنَّ المنادى مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ ، ونجد ذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ** ﴾[٤]، إذْ قَالَ: ((**عيسى في موضع رفع ، وإن شِئْت نصبت ، وأمَّا (ابن) فلا يجوز فيه إلّا النصب . وكذَلِكَ تفعل في كل اسم دعوته باسْمه ونسبته إِلَى أبيه كقولك : (يا زيدُ بنَ عبدِ الله) و(يا زيدَ بنَ عبدِ الله)..**)) [٥]

ويفهم من نَصِّ الفَرَّاء أنَّه يرى المنادى مفعولاً به لفعل محذوف ، وإن لم يُقَدِّر هذا الفعل ؛ فهو يجوز رفع (عيسى) لأنَّه منادى علم ، وكذَلِكَ يجوز نصبه لأنَّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ. وقد أشارَ سيبويه إلى هذا من قبل بقوله: ((**اعلم أنَّ النّداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه . والمفرَدُ رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب**))[٦]

---

(١) ينظر: الأصول في النحو : ١/ ٣٢٩ .

(٢) ينظر: الجنى الداني : ٣٥٧ .

(٣) الإشارات والتنبيهات ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين: ١٢٠ .

(٤) المائدة : ١١٦ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :١/ ٣٢٦ .

(٦) الكتاب: ٢/ ١٨٢ .

ولأُسلُوب النداء أدوات تدخل على الجملة فتؤدي معنى النداء وهَذِهِ الأدوات هي: الهمزة ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وأي . [١] ولكل من هَذِهِ الحروف استعمالاته ودلالته ؛ لكن الذي يهمنا هنا هو خروج أُسلُوب النداء إلَى غير معناه الحقيقي الذي وضع له ، وهو نداء القريب أو البعيد ، وهَذِهِ الدلالات قد ذكر الفَرَّاء قسماً منها بلحاظ السياق الخارجي وقرائن الأحوال. ومن هَذِهِ الدلالات :

١.النصح والإرشاد :

تنبَّهَ الفَرَّاءُ عَلَى خروج أُسلُوب النداء عن دلالته الأصليَّة إلَى دَلالَة تفهم من السياق وهِي دَلالَة النصح والإرشاد ؛ إذْ أخذَ الفَرَّاء حال المخاطب بنظر الاعتبار ، وذَلِكَ نلحظه عندَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [٢] ، إذْ قَالَ: **((هذا لِمُسلمة أهل مَكَّة الذينَ كَانَوا مقيمينَ مع المشركينَ. يقول: (إن أرضي واسِعَة) يعني المدينة أي فلا تُجاوروا أهْل الكفر))** [٣]

يشير نَصّ الفَرَّاء إلى أنَّ أُسلُوب النداء في الآيَة الكريمة وبالنظر لحال مسلمي مكة ؛ قد أدَّى معنى النصح والإرشاد وحينها لا يراد به طلب الإقبال. والمتأمل لتفسير الزمخشري الآية الكريمة يجده يشير إلى معنى النصح والإرشاد[٤].

٢.التعجب:

قد يخرج النداء إلَى معنى التعجب ؛ وذَلِكَ عِنْدَما يريد المتكلم التعجب من المنادى . والمنادى إذا أفاد التعجب تكون علامته دخول لام مفتوحة ، قَالَ سيبويه: **((وقَالَوا يا لَلْعَجَبِ،...،كأنَّهم رأوا أَمراً عَجَباً،...،وقَالَوا : يا لَلْعَجَبِ ويا لَلْمَاءِ ، لمَّا رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيراً ، كأنَّه يقول : تَعالَ يا عجبُ أو تعال يا ماءُ فإنَّه من أيّامك وزمانك))**[٥]

---

(١) ينظر: الأصول في النحو :١/ ٣٢٩ ، وشرح المفصل ، ابن يعيش: ٨/ ١١٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٢٥ .

(٢) العنكبوت : ٥٦ .

(٣) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣١٨ .

(٤) ينظر: الكشاف : ٤/ ٥٥٧ .

(٥) الكتاب :٢ / ٢١٧.

وقد أَشَارَ الفَرَّاء إِلَى دَلالَة التعجب التي خرج إليها أُسلُوب النداء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾[١] ، إِذْ قَالَ: ((**المعْنَى: يا لَها حَسْرَةً على العباد،...،والعرب إذا دعت نكرةً موصولة بشيء آثرت النصب ؛ يقولون: (يا رَجلاً كريماً أَقبِل) ، و(يا راكباً على البعير أَقبل).**)) [٢]

وأخرج علماء العربية الآيَة الكريمة إِلَى أغراض مجازية ؛ فابن فارس جعلها على معنى التلهف والتأسف[٣] ، في حين ذهبَ الزركشي إِلَى أنَّ النداء في الآيَة الكريمة للتنبيه بمعنى التعجب.[٤]

٣.التعريض:

قد ينبه المتكلم المخاطب بأحد أحرف النداء ، لا لغرض طلب إقباله – وهِي الدلالة الأصليَّة للنداء – بل لغرض الاستهزاء والتعريض به ، وقد صَرَّحَ الفَرَّاء بهذه الدَلالَة التي يخرج إليها أُسلُوب النداء عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ﴾[٥]، إِذْ قَالَ: ((**وقوله (يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ) كَانَ لَها أخ يقَالَ له هَارون من خيار بني اسرائيل اسرائيل ولم يكن من أَبويها ؛ فقيل: يا أخت هارونَ في صلاحه أي إن أخاك صَالح وأَبواك أَبواك كالتعيير لهَا . أي أهل بيتك صَالحونَ ، وَقد أتيتِ أَمراً عظيماً .**)) [٦]

نلحظ من تفسير الفَرَّاء أنَّ مخاطبة مريم العذراء "عليها السلام" ودعوتها **(يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ)** ، لم تكن بقصد طلب الإقبال وإنَّما كَانَت بقصد التعيير والحث ، والحطّ من شأنها ، ويمكن القول إنَّ ثمَّةَ تعريض بمريم "عليها السلام" في النص بدلالة أمور منها :

الأوَّل: إضافتها إلى (هارون) ، وكأنَّ في هذا إنكاراً ، إِذْ كيف تفعل أخت هارون هذا الفعل وهو الرجل الصالح الذي عهدوه .

---

(١) يس : ٣٠ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٣٧٥ .

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة : ١٧٨ .

(٤) ينظر: البرهان في علوم القُرآن: الزركشي:٢/ ٣٢٥ ، وكشّاف اصطلاحات الفنون :١/ ٢٢١ ، والبلاغة والتطبيق ، د.احمد مطلوب:١٤١ ، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، د.أحمد مطلوب : ٦٥٨ .

(٥) مريم : ٢٨ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :٢/ ١٦٧ .

الثاني: الكل يعرف أنَّها أخت هارون ، ومن ثَمَّ فأنَّ التركيب قد أفاد التوكيد. وقد ذكر النحاة أنَّ نداء المقبل إنما يراد به التوكيد ، فقد قَالَ سيبويه : ((**تقولُ للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمِعٌ منصِتٌ لك: كذا كانَ الأمرُ يا أبا فلان ، توكيداً**)) [١] ، أمَّا الزمخشري فقد أشارَ إلى أنَّ في النداء الذي ورد في الآية الكريمة شتم لمريم [٢].

وبالعود لنَصِّ الفَرَّاء نلحظُ ربطَه النداء بالسياق الخارجي ((**فالنداء يشير إلَى علاقة بين طرفين بينهما خطاب . وهذا الخطاب مما يستلزم ان يكون المخاطب متنبِّهاً ومصغياً ، ومهيأً للحديث معه**)) [٣]

٤ .التبشير:

ومن الدلالات التي يخرج إليها النداء ولم يُشِر الفَرَّاء إليها صراحةُ وإنَّما تُفهَمُ من تأويله المعنى ؛ ما ذكره عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ **أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾[٤] ، إذْ قَالَ: ((**يريد: (يا من هو قانت). قانت). وهو وجه حسَن ، العرب تدعو بألف كما يدعون بيا . فيقولون : (يا زيدُ اقبل) . و(أَزيدُ أقبل)،...،لأنه ذكر الناسي الكافر ، ثم قصَّ قصَّة الصالح بالنداء ، كما تقول في الكلام: (فلان لا يُصَلّي ولا يَصُوم فيا مَنْ يُصَلّي ويصوم أَبشر) فهذا هو معناه.والله اعلم**)) [٥]

نفهم من نَصِّ الفَرَّاء أنَّ توجيهه الدلالة كَانَ بلحاظ السياق الخارجي ، فسياق الآيَة الكريمة هو تبشير المصلِّي القانت في الليل بحسن العاقبة ، ففي النص إشارة إلى العدل الإلهي الذي يجزى به العاملون ، إذْ لا تستوي الأعمال ، بل يختلف الجزاء من عملٍ إلى آخر ، والنداء في الآية الكريمة يفسِّر بعضه بعضاً ، وكأنَّه قال: ليس من العدل أن يستوي العالم والجاهل ، في حين ذكرَ الزمخشري أنَّ دلالة الآية الكريمة هي الاستفهام [٦] ويمكن القول إنَّ تأويل الفَرَّاء وتوجيهه الآية الكريمة أقرب إلى الواقع اللغوي ؛ فأدلته من الواقع اللغوي للعرب .

---

(١) الكتاب :٢ / ٢٣٢.

(٢) ينظر: الكشاف : ٤/ ١٨ .

(٣) أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : ٢٠٧ .

(٤) الزمر : ٩ .

(٥) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٤١٦ – ٤١٧ .

(٦) ينظر: الكشاف : ٥/ ٢٩٣ .

٥.التعظيم:

صَرَّحَ الفَرَّاء بهَذِهِ الدلالة الإضافية على الدلالة الأصليَّة لأُسلُوب النداء ، وذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى :﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٞ لَّا يُؤْمِنُونَ ٨٨ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٞۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ٨٩ ﴾[١]، إذْ قَالَ: ((**ولو قَالَ قائل: وقيلُه رفعاً كَانَ جائزاً ، كما تقول: ونداؤه هَذِهِ الكلمة: يا رب ، ثم قَالَ : (فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ) فوصله بدعائه كأنَّه من قوله وهو من أَمر الله أَمره أن يصفح أمَره بهذا قبل أنْ يُؤمَر بقتالهم .**)) [٢]

وذهب الزمخشري إِلَى أنَّ النداء في الآيَة الكريمة هو دعاء ، والقسم بـ (قيله) فيه شيء من التعظيم[٣]

٦.الاستغاثة :

معناها اللغوي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة .[٤] أمَّا معناها الاصطلاحي فهي نوع من أنواع النداء وهو المدعو بـ (يا) ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة ، وتركيب الاستغاثة مكون من : أداة نداء وهِي (يا) ومستغاث ومستغاث له أو منه ؛ نحو: يا للإنسان لدهر جائرٍ أو من جائرٍ ؛ وبذَلِكَ تكون الاستغاثة خروجاً للنداء عن دلالته الأصليَّة وهو طلب الاقبال من المخاطب . وقد صَرَّحَ الفَرَّاء بهَذِهِ الدلالة عِنْدَ تَفْسِيرِهِ قوله تَعَالَى:﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٞ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُّ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾[٥] ، إذْ قَالَ: ((**وقوله:(ياحَسْرتاً) (يا ويلتا) مضاف إِلَى المتكلّم ، يحوّل العرب اليَاء إِلَى الألف في كلّ كلام كَانَ مَعْناه الاسْتغَاثة ؛ يخرج عَلَى لفظ الدعاء .**)) [٦]

---

(١) الزخرف : ٨٨ – ٨٩ .

(٢) مَعَانِي القُرآن :٣/ ٣٨ .

(٣) ينظر: الكشاف : ٥/ ٤٦١ .

(٤) ينظر: المقتضب : ٤/ ٢٥٤ ، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٠ ، وهمع الهوامع : ٢/ ٧٢ .

(٥) الزمر : ٥٦ .

(٦) مَعَانِي القُرآن :٢/ ٤٢١ .

وهناك معان أُخَر أَشَارَ إليها أصحاب البلاغة [١]، والراجح أنَّ أغلبها يفهم من السياق ؛ إذْ يساعد السياق على خروج معنى النداء إِلَى معنى آخر ، من نحو : التحسّر ، والتمنِّي ، والتأسف ، والرثاء وبث الحزن ، والتضجر ، والزجر ..إلخ .

(١) ينظر:البلاغة العربية ، الميداني: ١/ ٢٤٦- ٢٥٠ ، وأساليب الطلب عِنْدَ النحويين والبلاغيين: ٣٠١ .

الخاتمة

الخاتمة

يَضمُّ كتاب (مَعَانِي القُرآن) للفَرَّاء مادةً وفيرةً في مجال الدَّلالَة النحويَّة جعلت منه أَوَّلَ كتابٍ يُعنى بالنصِّ القرآني من حيث التركيب والدلالة ، وليس من المبالغة في شيء القول: إنَّ (الدَّلالَة النحويَّة) قد مَثَّلت الأساس لكتاب (مَعَانِي القُرآن) للفَرَّاء ، والقارئ لكتاب مَعَانِي القُرآن للفَرَّاء يلحظ الآتي :

١.ارتبطت التراكيب النحوية عندَ الفَرَّاء بالمعنى المستفاد منها ، وقد ظهر هذا الأمر عندَ أغلب النحاة بدءاً من سيبويه الذي نظم كتابه على المعاني ، وانتهاء بنحاتنا المحدثين.

٢.أوضح البحث العلاقة بينَ موقع الكلمة المفردة في التركيب ومعناها ؛ لأنَّ معنى الكلمة يتطلب البحث في العلاقة بين الكلمة والفكرة ؛ لأنَّ الفكر له أهمية خاصة ، ومن الممكن أن تؤدي الكلمة التي تحتمل علامة اعرابية واحدة معاني مختلفة بحسب الفكرة الموضوعة لها ، فتكون بمعنى فاعل ومبتدأ وخبر وغير ذلك . ونجد هذا بيناً في المعنى النحوي الدلالي وبخاصة في اختلاف الأوجه الإعرابية ذات العلامة الإعرابية الواحدة .

٣.اتَّخَذَ الفَرَّاءُ في توجيه دلالة التراكيب النحويَّة معايير اجتماعية واقعية كالاستقامة ، وبها يحكم على دلالة التركيب بأنَّها سليمة ومستقيمة وفقاً لوظيفتها في التواصل والعلاقة بين المتكلم والمخاطب .

٤.عناية الفَرَّاء بالمعاني المقامية السياقية وأثرها في توجيه دَلالَة التراكيب توجيهاً صحيحاً ؛ وهذا بَيّنٌ في دفع الفَرَّاء بالاعتماد عَلَى (الدَّلالَة النحويَّة) لبساً دلالياً محتملاً .

٥. مثَّلت المعاني النحوية (التخصيص ، والإضافة ، والإتباع) عندَ الفَرَّاء مقيِّداتٍ للتراكيب الداخلة عليها ، ومن ثَمَّ فإنَّ هذه المقيِّدات قد ساعدت على دفع الاحتمال والتوهم عند تحليل التراكيب أو (الجمل) .

٦. عنايته بالمجاز ، وتوجيهه ما لا يتوارد معجمياً بحسب الدَّلالَة النحويَّة ؛ إذْ وقف الفَرَّاء عَلَى المعنى المعجمي المطلوب بالاعتماد عَلَى الدَّلالَة النحويَّة .

٧.عنايته بالقراءات القرآنية وترجيحه قراءة عَلَى أخرى اعتماداً عَلَى الدَّلالَة النحويَّة فكلٌّ من هذه القراءات لها دلالتها النحوية التي تختلف عن الأخرى .

٨.عنايته بالمسموع من كلام العرب (شعراً ونثراً) وغيرهما ، والاحتجاج بهذا المسموع لتوجيه مختلف المسائل التركيبية وإظهار دلالاتها النحوية .

٩.إنَّ الاحتجاجَ أو الاعتدادَ بالقراءات القُرآنية الذي تميَّزَ به الكوفيون عن البصريين يدفعُ الدارسَ إلى أنْ يَعدَّهم من الوصفيين ، الذين يُؤصِّلون الأُصول عَلَى الكلام في مُسْتَوياته المختلفة ، لا الاقتصار عَلَى مثال يجعلون منه نموذجاً يقتضي إخضاع غيره من الأمثلة لأصوله وقواعده ، وإلّا فإنَّه يُعَدُّ شاذّاً ، أو قليلاً ، أو نادراً ، أو غلطاً.

١٠.عنايته بالإعراب ؛ فالإعراب عنده فرع المعنى ، وهذا ما يفسر تعدد الوجوه الإعرابية بحسب المعنى المستمد من التراكيب ؛ إذْ ربط المعنى بالإعراب في تفسيره لكثير من آيات القُرآن الكريم .

١١.بيَّنَ البحث خروج الأساليب الخبرية والإنشائية إلى معانٍ أخر غير المعنى الموضوع لها ، هذا الخروج يحكمه السياق .

وبعد : فهذه أهم ما تَوصَّلَتُ إليه من نتائج في بحثي هذا ، ولستُ أدَّعي أنَّ كلَّ ما وردَ فيه لم أُسبق إليه ، ولكن أهميته تكمنُ في أنَّه يُعَدُّ قراءةً أخرى بآليات المحدثين لمتنٍ لغويٍّ قديمٍ عظيم الشأنِ في تأريخ العربية والنحو.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم .
- أبو زكريّا الفَرَّاء ومذهَبُهُ في النحو واللغة ، د. أحمد مكي الأنصاري ، ط١ ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ـ مصر ، ١٩٦٤ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن محمد الدمياطي البناء (ت١١١٧هـ) ، تحقيق : د.شعبان محمد إسماعيل ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٧ .
- اجتهادات لغوية ، د.تمام حسان ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٧ .
- الاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي ، د.فاطمة ناظم العتابي ، ط١، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ٢٠١١ .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٢ .
- أخبار النحويين البصريين ، أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، ط١ ، مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٥ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د.رجب عثمان محمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٨ .
- أساس البلاغة ، الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٥.
- الأساليب الإنشائية ، د. عبد السلام محمد هارون ، ط٥ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠١ .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، د. قيس إسماعيل الأوسي ، دار الحكمة ، بغداد ـ العراق ١٩٨٨ .
- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) ، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر ، ط١ ، دار المدني ، جدة – السعودية ، ١٩٩١ .

- أسرار العربيّة ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ، سوريا ، ١٩٥٧ .
- أسرار النحو ، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق : د.أحمد حسن حامد ، ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق – سوريا ، ٢٠٠٢ .
- أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة : د.أحمد مختار عمر ، ط٨ ، عالم الكتب ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٨ .
- الأسلوب ، أحمد الشايب ، ط٨ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة – مصر ، ١٩٩١ .
- الأسلوبية ، بييرجيرو ، ترجمة : منذر عياشي ، ط٢ ، دار الحاسوب للطباعة والنشر ، حلب – سوريا ، ١٩٩٤.
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، (ت بعد ٧٢٩هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢.
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- إصلاح المنطق ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكِّيت (ت٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٠ .
- الأصمعيات ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، (د.ت) .
- الأصول (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ، د.تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٠ .
- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السرَّاج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦ .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، د.محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٩ .
- الأضداد ، محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٧هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٧ .

- الإطلاق والتقييد في النص القرآني قراءة في المفهوم والدلالة ، د.سيروان عبد الزهرة الجنابي ، ط١، دار صفاء للنشر، عمان – الأردن ، ٢٠١٢ .
- إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، ط١، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦.
- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨ هـ) ، تحقيق : د.زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٥.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، ط٧ ، دار اليمامة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩ .
- الإعراب والمعنى في القرآن الكريم ، د.محمد أحمد خضير ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠١ .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشَّكل والوظيفة ، د. فاضل مصطفى الساقي ، ط٢ ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ٢٠٠٨ .
- الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، ميشال زكريا ، ط٢ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦ .
- أمالي ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٩.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِفطِي (ت٦٢٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٦ .
- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، د.خالد ميلاد ، ط١، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، ٢٠٠١ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار الطلائع ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٩ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

- الإيضاح في شرح المفصَّل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النَّحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق وتقديم : د . موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣ .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : د.مازن المبارك ، ط٣، دار النفائس ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٩ .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) ، تحقيق : د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، ط٣ ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٣ .
- الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة: د.كاظم بحر المرجان ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦ .
- البحث الدلالي عند ابن سينا ، د. مشكور كاظم العوادي ، مؤسسة البلاغ ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ .
- البحث اللغوي عند العرب ، د.أحمد مختار عمر ، ط٦، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٨ .
- البحث النحوي عند الأصوليين ، الدكتور مصطفى جمال الدين ، ط٢ ، منشورات دار الهجرة ، قم – إيران ، ١٩٨٥ .
- البحر المحيط ، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٣ .
- البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة – مصر ، ١٩٥٧ .
- البلاغة الاصطلاحية ، د.عبده عبد العزيز قلقيلة ، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر ، ١٩٩٢
- بلاغة التراكيب ، د.توفيق الفيل ، مكتبة الآداب ، القاهرة – مصر ١٩٩١ .
- البلاغة العالية علم المعاني ، عبد المتعال الصعيدي ، ط٢، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز ، مصر ، ١٩٩١ .
- البلاغة العربية تأصيل وتجديد ، د.مصطفى الصاوي الجويني ، منشأة المعارف الإسكندرية – مصر ٢٠٠٢ .

- البلاغة العربية أسسها ، وعلومها ، وفنونها ، عبد الرحمن حسن الميداني ، ط١، دار القلم ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦ .
- البلاغة فنونها وأفنانها ، د. فضل حسن عباس ، ط ١ ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمَّان - الأردن ، ١٩٨٥
- البلاغة والأسلوبيَّة ، د. محمَّد عبد المطَّلب ، ط١ ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٤
- البلاغة والتَّطبيق ، د. أحمد مطلوب ، د. كامل حسن البصير ، ط٢ ، وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ١٩٩٠ .
- بناء الجملة العربيَّة ، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر، ٢٠٠٣ .
- بنائية اللغة الشعرية عند الهذليين ، محمد خليل الخلايلة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ٢٠٠٤.
- بنية العقل العربي - دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ، د. محمد عابد الجابري ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات بن الانباري ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٠ .
- تأريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة (٤٦٣ هـ) ، الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
- تأويل مشكل القرآن . لأبن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق وشرح: السيد أحمد صقر ، القاهرة – مصر ، ١٩٧٣ .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، ١٩٧٦ .
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، د.محمود عكاشة ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ٢٠٠٥ .
- التداولية ، جورج بول ، ترجمة : د.قصي العتابي ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠ .
- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي ، د.مسعود صحراوي ، ط١، دار الطليعة ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٥ .

- التراكيب اللغوية في العربية ، دراسة وصفيّة تطبيقيّة ، د.هادي نهر، مطبعة الإرشاد ، بغداد – العراق ، ١٩٨٧ .
- التطبيق النحوي ، د. عبدة الراجحي ، ط٢، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ـ مصر ٢٠٠٠ .
- التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، دراسة دلالية مقارنة ، د. عودة خليل أبو عودة ، ط١، نشر مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن ، ١٩٨٥ .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة – مصر ، ١٩٨١ .
- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦ هـ) ، تحقيق: عادل أنور خضر ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ .
- تفسير القرآن العظيم ، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي(ت٧٧٤هـ) ، تحقيق: سامي بن محمد السَّلامة ، ط٢ ، دار طيبة للطباعة والنشر ، الرياض – السعودية ، ١٩٩٩ .
- تفسير المشكل من غريب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق : د.علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ، الرياض – السعودية ، ١٩٨٥ .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠ هـ) ، تحقيق: إبراهيم الابياري ، دار الكاتب العربي ومطابع سجل التراث ، القاهرة – مصر ، ١٩٦٧ .
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٦ .
- الجملة الاسمية ، د.علي أبو المكارم ، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٧ .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د.فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٧ .
- الجملة العربية والمعنى ، د.فاضل صالح السامرائي ، ط٢ ، دار الفكر ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٩
- الجملة الفعلية ، د.علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٧ .
- الجمل في النحو ، صنفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق : الشيخ محمد بن أبي شنب ، مطبعة جول كربوبل بالجزائر ، ١٩٢٦ .

- جمهرة اللغة ، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١ هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ١٣٤٥ هـ .
- الجنى الدَّاني في حروف المعاني ، صنعة : الحسن بن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدِّين قباوة ، ومحمَّد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٢ .
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، السيد أحمد الهاشمي ، ط١٢، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري الدمياطي(ت ١٢٨٧هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٨ .
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبَّان (ت١٢٠٦هـ) ، دار إحياء التراث ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٩ .
- الحجة في القراءات السبع ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠ هـ) ، تحقيق : د.عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة – مصر ، ٢٠١١ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : د.أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق – سوريا ، (د. ت).
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء ، د.المختار أحمد ديرة ، ط٢، دار قتيبة للطباعة والنشر، طرابلس ، ٢٠٠٣ .
- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٤ .
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، د. علي جابر المنصوري ، ط١، مطبعة الجامعة ، بغداد - العراق ، ١٩٨٤ .
- الدلالة السياقية عند اللغويين ، د.عواطف كنوش المصطفى ، ط١، دار السيّاب للطباعة والنشر والتوزيع ، لندن ، ٢٠٠٧ .
- الدلالة اللغوية عند العرب ، د.عبد الكريم مجاهد ، دار الضياء للنشر ، عمان – الأردن ، ١٩٨٥

- الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد محمد بن يزيد ، د.سامي الماضي ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩ .
- الدلالة والنحو ، د.صلاح الدين صالح حسنين ، ط١، مكتبة الآداب ، القاهرة – مصر ،.(د.ت) .
- دلائل الإعجاز ، الإمام عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلّق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر ، ط٣، مطبعة المدني ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٢ .
- دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتب معاني القرآن ، د. إيمان محمد أمين خضر الكيلاني ، ط١، دار وائل للنشر، عمَّان – الأردن ، ٢٠٠٨ .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد السُكَّري(ت٢٩٠هـ) ، تحقيق: محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨ .
- ديوان زيد الخيل (شعر زيد الخيل الطائي) ، جمع ودراسة وتحقيق: د.أحمد مختار البرزة ، ط١، دار المأمون للتراث ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٨ .
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ، دراسة وتعليق: د.عادل سليمان جمال ، ط٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٠ .
- ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق وشرح: أشرف أحمد عدرة ، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ، ١٩٩٤ .
- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدَّمَ له : الأستاذ علي فاعور ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ١٩٨٧ .
- ديوان كُثَيِّر عَزَّة ، جمعه وشرحه : د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، ١٩٧١
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٥ ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٠ .
- ديوان معن بن أوس المزني ، صنعة: د.نوري حمودي القيسي ، و د.حاتم صالح الضامن ، ط١، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد – العراق ، ١٩٧٧ .
- ديوان نصيب بن رباح (شعر نصيب بن رباح) ، جمع وتقديم : د.داوُد سلُّوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد – العراق ، ١٩٦٧ .
- الزمن واللغة ، د. مالك المطلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٦ .

- سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة ، د.أسعد خلف العوادي ، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠١١ .
- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع ، الرياض – السعودية ، (د.ت).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦ هـ) ، تحقيق :محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان، ٢٠٠٠ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (ت٧٦٨هـ) ومعه كتاب منة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار التراث ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٠ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٥٥ .
- شرح الألفية لابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، ط١، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ .
- شرح التسهيل ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د.عبد الرحمن السيد ، و د.محمد بدوي المختون ، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، ١٩٩٠ .
- شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق: د.يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ١٩٧٣ .
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨ .
- شرح الكافية الشافية ، عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي ، تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١، دار المأمون للتراث ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢
- شرح المفصّل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ) ، المطبعة المنيرية ، مصر، (د.ت).

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ، تحقيق : د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ١٩٩٠ .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. علي محسن مال الله ، ط ١، عالم الكتب ، ١٩٨٥ .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (ت٦٦٩ هـ) ، تحقيق : د.صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف ، جامعة الموصل ، الجزء الأول ، ١٩٨٠م ، الجزء الثاني ، ١٩٨٢ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط٦، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٥ .
- الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة - مصر، (د.ت).
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسن أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ) ، تحقيق: أحمد صقر ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٧ .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، اسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٠ .
- طبقات فحول الشُّعراء ، محمَّد بن سلاَّم الجمحي (ت٢٣١هـ) ، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمَّد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٠ .
- طبقات القُرَّاء ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق :د.أحمد خان ، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض – السعودية ، ١٩٩٧ .
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، تحقيق :محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، (د.ت) .
- الطِّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني(ت٧٤٩هـ) ، مطبعة المقتطف بمصر ، ١٩١٤ .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية – مصر ، ١٩٩٨ .

- علم الأسلوب ، مبادئه وإجراءاته ، د. صلاح فضل ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- علم الدلالة ، بالمر ، ترجمة : مجيد عبد الحليم الماشطة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ ، الجامعة المستنصريّة ، بغداد – العراق ، ١٩٨٥ .
- علم الدلالة ، كلود جرمان وريمون لوبلون ، ترجمة: د.نور الهدى لوشن ، ط١، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي – ليبيا ، ١٩٩٧ .
- علم الدلالة العربيّ ، النظرية والتطبيق ، د . فايز الداية ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ١٩٨٥ .
- علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ، د.فريد عوض حيدر ، مطبعة كلية الآداب ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٥ .
- علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٨ .
- علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) ، د.محمود السعران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٢.
- علم اللغة العامّ ، فردينان دي سوسور ، ترجمة : د . يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النصّ العربيّ ، د . مالك يوسف المطّلبيّ ، دار آفاق عربيّة للصحافة والنشر ، بغداد ١٩٨٥.
- علم المعاني ، د. عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٤ .
- علم المعاني تأصيل وتقييم ، د .حسن طبل ، ط١ ، مطبعة المنصورة ، مصر ، ١٩٩٩ .
- علم لغة النص النظرية والتطبيق ، د.عزة شبل محمد ، ط١، مكتبة الآداب ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٧
- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، ط١، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد – العراق ، ١٩٨٢ .
- عيون الأخبار ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – مصر ، ١٩٩٦ .
- الفروق في اللغة ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق: محمد ابراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر ، (د.ت).

- الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠ .
- فقه اللغة المقارن ، د.إبراهيم السامرائي ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٣ .
- الفهرست ، محمد بن اسحاق النديم (ت٣٨٠هـ) ، قابله على أصوله وعلَّق عليه وقدَّمَ له : أيمن فؤاد سيد ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، لندن ، ٢٠٠٩ .
- في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج اللغوي الحديث ، د. مهدي المخزومي ، ط ١ ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦ .
- في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي، ط١، دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ .
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، د.سناء حميد البياتي ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٣ .
- كتاب الأُزْهيَّة في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهَرَوي (ت نحو ٤١٥ هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريا ، ١٩٩٣ .
- كتاب السبعة في القراءات ، أبو بكر محمد بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط٢، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ١٩٧٢ .
- كتاب سيبويه ، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٢ .
- كتاب النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة : د.محمد عبد القادر أحمد ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت – لبنان ، ١٩٨١ .
- كشّاف اصطلاحات الفنون ، محمد علي الفاروقي التهانوي توفي بعد (١١٥٨هـ) ، تحقيق : د.علي دحروج ، ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦ .
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمَّد الزمخشري ، رتبه وضبطه وصححه : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، ١٩٩٨ .
- كفاية المعاني في حروف المعاني ، الشيخ عبد الله الكردي البيتوشي ، تحقيق : شفيع برهاني ، دار اقرأ للطباعة النشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠٠٥ .

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق :د.عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨.
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، د.عبد الفتاح الحموز ، ط١ ، دار عمار ، عمَّان – الاردن ، ١٩٩٧ .
- اللامات ، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية ، دمشق، ١٩٦٩
- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
- اللغة ، فندريس ، ترجمة : د.عبد الحميد الدواخلي ، و د. محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة – مصر ، ١٩٥٠ .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيأة المصرية العامة – القاهرة ١٩٧٣ .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، ط٢ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ) عارضه بأصوله وعلَّق عليه: د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٨ .
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٠ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصيف ، و د.عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٤ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي(ت٥٤١هـ) ، تحقيق : الرحالة الفاروق وآخرين ، ط٢ ، مطبوعات وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ٢٠٠٧ .
- المخصّص ، ابن سيده أبو الحسين علي بن اسماعيل النحوي الأندلسي(ت٤٥٨هـ) ، المطبعة الاميرية ببولاق ، القاهرة - مصر ، ١٣١٦هـ .
- المدارس النحوية ، د.خديجة الحديثي ، ط٣ ، دار الامل ، اربد – الاردن ، ٢٠٠١ .
- المدارس النحوية ، د.شوقي ضيف ، ط٧ ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٢.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط ٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق : د.محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ١٩٨٠ .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، ط١، شركة الطباعة العربية السعودية (المحدودة) ، الرياض – السعودية ، ١٩٨١ .
- المطول ، شرح تلخيص مفتاح العلوم ، للعلامة سعد الدين بن مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (د.ت) .
- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع ، جدَّة - السعودية ، ١٩٨١ .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، الجزء الأول ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، والجزء الثاني تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، والجزء الثالث تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥ هـ) ، تحقيق : عبد الامير محمد أمين الورد ، ط١، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٣ .
- معاني القرآن الكريم ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة - السعودية ، ١٩٨٨ .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو اسحق بن ابراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق: د.عبد الجليل عبدة شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٨ .
- معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) قدّمه وأعاد بناءه :عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء ، القاهرة - مصر، ١٩٩٨.
- معاني النحو ، د.فاضل صالح السامرائي ، ط٢ ، شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٣ .

- معجم القراءات القرآنية ، إعداد : د.عبد العال سالم مكرم ، و د.أحمد مختار عمر ، ط٢، مطبعة جامعة الكويت ، ١٩٨٨ .
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، د. أحمد مطلوب ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ .
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق وضبط :عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه: د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٥
- مفاتيح الغيب ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري فخر الدين الرازي (ت٦٠٤ هـ) ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ١٩٨١ .
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن ابي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ) ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، طبع بمطبعة الرسالة ، بغداد – العراق ، ١٩٨١ .
- المفصل في علم العربية ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، (د.ت) .
- المفضليات ، المفضل بن محمد الضبي (ت ١٦٨هـ أو ١٧٨هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط٦ ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، ١٩٦٣ .
- مفهوم الجملة عند سيبويه ، د. حسن عبد الغني الأسدي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ .
- مقاربات لسانية في كتاب سيبويه ، د.لطيف حاتم الزاملي ، ط١، دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق – سوريا ، ٢٠١٠ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، ط١، دار الرشيد ، بغداد – العراق ، ١٩٨٢ .
- المقتضب ، المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠.
- المقرب ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق: د.أحمد عبد الستار الجواري ، ود.عبد الله الجبوري ، ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد – العراق ١٩٧٢ .

- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط٨ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٣ .
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، د.محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٦ .
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د.نعمة رحيم العزاوي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، بغداد – العراق ، ٢٠٠١ .
- مناهج البحث في اللغة ، د.تمام حسان ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٠ .
- منهاج البلغاء وسراج الأُدباء ، أبو الحسن حازم بن أحمد القرطاجني (ت٦٨٤هـ) ، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة ، ط١، دار الغرب الاسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦ .
- منهج البحث اللغوي بين التُّراث وعلم اللغة الحديث ، د. علي زوين ، ط١، ١٩٨٦م ، دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة ، بغداد – العراق ، ١٩٨٦ .
- الموفي في النحو الكوفي، أبو طلحة صدر الدين بن عبد الله بن عبد القادر بن عبد الله بن حسن الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ) ، شرح وتعليق وتوضيح : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ت).
- نتائج الفكر في النحو ، السهيلي (ت٥٨١هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوَّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٢ .
- نحو التيسير ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، بغداد ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد – العراق ، ٢٠٠٦ .
- النحو العربي نقدٌ وبناء ، د. ابراهيم السامرائي ، دار عمار للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧.
- نحو الفعل ، د.أحمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد – العراق ، ٢٠٠٦ .
- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ، د.كاظم ابراهيم كاظم ، ط١، عالم الكتب، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨ .
- النحو المصفى ، د.محمد عيد ، مكتبة الشباب ، القاهرة – مصر ، ١٩٧٥ .
- نحو المعاني ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد – العراق ، ٢٠٠٦.

- النحو الوافي ، عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، (د.ت) .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د.محمد حماسة عبد اللطيف ، ط١ ، دار الشروق ، مصر ، ١٩٨٣ .
- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية ، د.خديجة محمد الصافي ، دار السلام ، ط١ ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٨ .
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تصحيح : محمد علي الضباع ، ط٢، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٢ .
- نظرية المعنى في الدراسات النحويَّة ، د.كريم حسين ناصح الخالدي ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٦ .
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د.نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠ .
- النواسخ في كتاب سيبويه ، د.حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: د .عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٢ .
- الواضح في علم العربية ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق: د. أمين علي السيد ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥ .
- الوظائف الدلالية للجملة العربية دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق ، د.محمد رزق شعير ، ط١، مكتبة الآداب ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٧ .

الرسائل والأطاريح الجامعية

- أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه (أطروحة دكتوراه) ، لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ .
- التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) ، ياسين عبد الله نصيف ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .
- الجملة الفعلية في نهج البلاغة (رسالة ماجستير) ، محمود عبد حمد اللامي ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١ .
- الدلالة النحوية في السور السبع الطوال (أطروحة دكتوراه) ، حسام عبد علي الجمل ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ .

البحوث المنشورة

- الجملة العَرَبيَّة في ضوء الدراسات اللُّغَويّة الحديثة ، د. نعمة رحيم العزَّاوي (بحث مِنشور) في مجلة "المورد" ، مج ،١٠ ،ع، "٣-٤" ١٩٨١ .
- مراجعات نقدية لمقومات الجملة في الفكر اللغوي العربي المعاصر ، د. ملّاوي صلاح الدين ، مجلة (المُخْبَر) ، الجزائر ، العدد، ٤ ، ٢٠٠٨ .
- مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ .. قراءة في ضوء الأسلوبية ، د.نصر حامد أبو زيد ، مجلة فصول، مج٥،ع١،، ١٩٨٤ .

Abstract

This research is included in the semantic studies of Holy Quran. Its subject has been chosen for the importance of discovering the grammatical semantic of the structures as denoted by (Abu Zekariyah Al Fara'a) in his book " Ma' ani al Quran" _The Meaning of Holy Quran. Grammatical struetures are considered as the most important means of Semantic output. That is to say no semantics without structure. Individual utterance cannot achieve their essential function of language that is expressing the elements of concept. This cannot be achieved unless utterances are arranged in a set the speaker harmonizes among them according to meaning or whatever the semantics required. This research represents an attempt to figure out the relation between Grammar and Meanino Moreover, how this relation will build the grammatical basis according to Abu Zakariyah's view. Arabic grammar has never been attending to parsing marks only but also to meaning of speech. First Arab grammarians studied the importance of grammar in the explanation of the text. They also showed its importance to reveal the characteristics of Structure. This proves that Grammar has a purpose and function wider than it is now. The semantic Reresearch is considered one of the important Reresearches that had their good impact on our honourable language. This Reresearch is deeply rooted in our Arabic tradition in addition to different Arab grammarians who agreed on issues or differed in opinion on other issues leaning on Holy Quran, The Great Prophet Mohammad's Sauna and poems written by ancient Arab poets, taking all these as evidence to what they have believed" The Semantic Reresearch is most important means to the discovery of the secrets of this Holy Book and miraculous spots in it. Therefore, all interpreters sought to achieve this goal and presented their valuable explanations, which were their immortal credit, and they became brilliant guidance who shed the light to hidden meaning behind the Holy Verse of euran. As for the Chapters of this Reresearch, I have dedicated the first Chapter to talk about the identity of the grammatical trace back and its concept for "Al Fara'a". The first Section was about seeking the verbal evidence of trace back for "Al Fara'a". The second was about the nominal one. The third section shows some Arabic Patterns of transformation in Arabic sentences. The grammatical

indication of the accusative case after the fullness of the attribution is the axis of the second Chapter, which dealt with the ancient term "Al fadhla" that dedicate the structure after the fullness of the attribute. I dedicated the first section to look closely at the grammatical relations of the object and "Al fara'a" directions conceming these relations. The second section dealt with determining the indication of grammatical relations of the adverbial objects "The third section shed light upon the grammatical relations of analogous objects. The Third Chapter has the title "Semantics of the genitive and subordinate constructions,, The importance of this chapter lies behind the concem about two main grammar meanings that are "Genitive" and " Subordinate" These two together with "Dedication" build up the basis on which linguistic strustures are organized into sentences after the fullness of attribute. Therefore. ,, Genitive case" is the subject matter for the first section and " Cognitive case" is for the second section. The fourth Chapter of this research has the title "semantics of Grammatical Styles,' . It starts with review - that I hope it was comprehensive - to the concept of style, its relation with context, its divisions and what Semantic function each style may have" The first section deals with the grammatical semantics of the predicate styles. While the second section deals with grammatical semantics of some composition styles. The research does not deal with a new subject but it continues what has other researchers started. So, I could only try my best to sort out their speeches according to the aspect their opinions. After that is the Conclusion that contained a swnmary of the research and results the researcher has achieved" .

Researcher

Ministry of Higher Education
And Scientific Research
AL- Qadisiyah University
College of Education
Department of Arabic

GRAMMATICAL SEMANTIC
FOR
AL-FARAA IN HIS BOOK
MAANI AL-QURAN

Athesis Produced
By
Baqir Fulayyih Abdul Hassan Al-Baghdady
To
Education College Concil – Al- Qadisiyah University
It Is Partial Of Requirements
To Get A Master's Degree In Arabic Language
And Its Literature / Language.

Supervised By
Assistant Professor
Dr.Lateef Hatim Abdul-Sahib Zamily

2013 A.C 1434 A.H